دكتور نبيل السمالوطي
كلية البنات
جامعة الأزهر

التنمية والتحديث الحضاري

الجزء الثاني

دراسة ميدانية للقرية المصرية
ومقارنتها
بقرى العالم الثالث

الإنفتاح - التنظيم - القوة

مطبعة الجبلاوي
٢٠٢ شارع الترعة البولاقية

بسم الله الرحمن الرحيم

الم * ذلك الكتاب لاريب فيه هدى للمتقين *
الذين يؤمنون بالغيب ويقيمون الصلوٰة ومما رزقناهم
ينفقون * والذين يؤمنون بما أنزل إليك وما أنزل
من قبلك وبالآخرة هم يوقنون .

صدق الله العظيم

محتويات الكتاب

صفحة

الفصل الثالث

تحليل سوسيولوجي مقارن لأهم التغيرات
الإنمائية في القرى النامية

الفصل الرابع

صفحة

الفصل الخامس

الفصل السادس

الفصل السابع

صفحة

الفصل الثامن

الفصل التاسع

بسم الله الرحمن الرحيم

تقـــديم للدراسة الميدانية

عبرت فى مختلف دراساتى وأبحاثى التى قدمتها إلى المشتغلين بعلم الاجتماع فى مصر وفى العالم العربى ، عن إيمانى العميق بعدم جدوى نقل نماذج جاهزة للتنمية من الخارج ، ومحاولة تطبيقها أو إقحامها على واقعنا الاجتماعى ، بزعم أن نجاح هذه النماذج فى بعض الدول الأجنبية يجعل منها سبيلا مؤدياً للنجاح والتقدم داخل أية دولة ، أو يحيلها إلى نماذج مطلقة .

وسبق أن أوضحت كيف أن برامج التنمية يجب أن تأخذ فى اعتبارها البعد السوسيوتاريخى للمجتمع أو واقع المجتمع البنائى والحضارى ، طالما أن برامج أو خطط التنمية لا تتم فى فراغ ، وإنما يتم تنفيذها داخل واقع بنائى وفى نطاق إطار ثقافى معين أو داخل مجتمع له تاريخه وقيمه ومعتقداته وله علاقات وتفاعلات وقيادات معينة وجوانب معينة للتأثير وممـــارسة القوة ... الخ .

ولو كانت مشكلات التخلف والتنمية داخل الدول الناميـة تقتصر على المشكلات الاقتصادية وحدها لكان الأمر هيناً نسبياً ، ولكان من الممكن القول بأن خطة التنمية التى تصلح لمجتمع معين يمكن تطبيقها داخل مجتمعات متماثلة من حيث الظروف الاقتصادية . غير أن وضع القضية بهذا الشكل يحيلها إلى قضية صورية بحتة تبتعد تماماً عن واقع التطبيق .

ولعل هذا هو السبب الذى دعا إلى حتمية إسهام علم الاجتماع والعلوم

الاجتماعية المختلفة المتداخلة معه ، فى معركة النضال ضد التخلف داخل الدول النامية .

فقد كشفت التجارب المختلفة التى خاضتها الدول النامية بعد الحرب العالمية الثانية ، عن تعقد مسألة التخلف والتنمية ، وعن أن قضية التنمية لها أبعادها السياسية والبنائية والثقافية والقانونية والأيديولوجية والنفسية إلى جانب البعد الاقتصادى .

كذلك فقد وجد أن قضية تنمية دول العالم الثالث لا يمكن أن يتم تناولها وفهمها بعيداً عن العلاقات الدولية التاريخية (خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر) والمعاصرة خلال القرن العشرين .

كذلك فقد وجد أنه لا يمكن معالجته (بعيداً عن مناقشة نواياوأهداف الدول المتقدمة وطبيعة الضغوط التى تمارسها على الدول النامية ، طالما أن هذه الدول الأولى هى التى تملك التكنولوجيا وأدوات الإنتاج والخبرة ورؤوس الأموال أو القروض التى تحتاجها الدول النامية لكى تتحرك بعيداً عن التخلف وكى تأخذ مكانها بين الدول المتقدمة . يضاف إلى هذا كله أننا لا يمكن أن نعالج قضية التنمية اليوم داخل الدول المتخلفة بعيداً عن فهم السوق الدولية ومسألة تقسيم العمل الدولى وبناء العلاقات بين الدول وظاهرة الاستعمار سواء بشكله التقليدى أو بشكله الجديد .

وقد أوضحت فى دراستين سابقتين قدمتهما فى شكل كتابين للقارىء العربى وهما « علم اجتماع التنمية» و«الأيديولوجيا وأزمة علم الاجتماع المعاصر» كيف أن العديد من النظريات السوسيولوجية الكبرى فى علم الاجتماع — سواء فى الشرق أو فى الغرب - قد صيغت تحت تأثير توجيهات أيديولوجية واضحة ، وأن فكرة علم الاجتماع كنظام علمى خال من القيم فكرة زائفة تماماً على مستوى النظريات الكبرى .

كذلك فقد أشرت إلى أننا فى مصر نعيش فى منطقة لها تاريخها وثقافتها وخصائصها المتميزة ، وفى مقدمتها البعد الدينى العقائدى الذى شكل العديد من الأبعاد الفرعية الأخرى كالقيم والمعتقدات والممارسات والعلاقات والتفاعلات ... الخ .

ويجب على أية حركة للتنمية فى مصر أن تستند بشكل موضوعى على واقعنا التاريخى والمعاصر وعلى تطلعات جماهير مجتمعنا ، وعلى فهم ووعى بأبعاد العلاقات الدولية وموقع مصر داخل الوطن العربى والقارة الأفريقية وعلى مستوى العالم العربى كله .

كل هذا من شأنه البحث عن نظرية قادرة على تفسير واقعنا المتخلف وتسهم فى نفس الوقت فى حركة التنمية وتحقيق التقدم الاجتماعى والاقتصادى، غير أن هذه النظرية لا يمكن استيرادها من الدول الأجنبية — الشرقية أو الغربية - التى صيغت داخلها النظريات السوسيولوجية استناداً إلى واقع ثقافى وبنائى وتاريخى يختلف تماماً عن واقعنا فى مصر وفى دول العالم الثالث. كذلك فإننا لا يمكن أن نصوغ هذه النظرية بأسلوب قبلى Apriori أو بأسلوب نظرى خالص ، وإنما يجب أن تستند هذه النظرية إلى دراسات واقعية ، يتم إجراؤها فى واقع مجتمعاتنا المحلية والقومية بهدف الكشف عن خصائص هذا الواقع ومشكلاته ومعوقات التنمية داخله هذا إلى جانب الحاجة إلى دراسات ومسوح شاملة تستند إليها برامج التنمية حتى تحقق مبدأ الواقعية، وإلى دراسات لاحقة للبرامج بهدف الكشف عن مدى تحقيق هذه البرامج لأهدافها المخططة .

وتعد هذه الدراسات الواقعية التى أقدمها اليوم إلى القارىء العربى خطوة فى هذا الطريق ، فقد حاولت أن أدرس بعض مجتمعاتنا الريفية بهدف تحقيق مجموعة من الفروض الأساسية فى ثلاثة مجالات ، الأول يتعلق ببعد

انفتاح مجتمع القرية والقرويين على خارج مجتمعهم ، والثانى يدور حول البناء السياسى وعلاقات ومحددات القوة والتأثير داخل مجتمع القرية ، أما الثالث فإنه يتعلق بطبيعة التنظيم الداخلى لذلك المجتمع من حيث اتجاهات أبنائه نحو بعض القضايا ذات الصلة ببرامج التنمية ونسق قيمهم وتصورهم لذواتهم ومدى مشاركتهم فى حركة التنمية على المستوى المحلى وتصوراتهم للتقدم والتخلف وأنجح الأساليب فى نظرهم لتجاوز التخلف انطلاقاً نحو التقدم .

وقد استعنت فى هذا الصدد بإطار نظرى محدد ، وهو ذلك الذى قدمه كل من « توماس فورد » T. Ford و « وليس ساتون » W. Sutton والذى يقوم على أساس دراسة المجتمعات المحلية من خلال ثلاثة أبعاد أساسية وهى :

١ — بعد الكزموبوليتانية أو الانفتاح الحضارى على أنساق اجتماعية خارجية .

٢ — بعد القوة من حيث الرئاسة والقيادة والتأثير والنفــوذ على المستوى المحلى .

٣ — بعد التنظيم الداخلى ، ويتضمن البناء الاجتماعى الداخلى للمجتمع .

وإلى جانب القضايا السابقة التى حاولت استجلاءها خلال دراستى الميدانية ، فقد حاولت الكشف عن أثر تركيز برامج ومؤسسات التنمية داخل المجتمع القروى ، على الأبعاد الثلاثة التى سبق ذكرها .

ومن هنا فقد قمت بدراسة مجموعات قرى متقابلة استناداً إلى أسلوب العينات التجريبية الضابطة ، ثم أجريت مقارنة إحصائية وسوسيولوجية بين دراسة مجموعة القرى التى أطلقت عليها « القرى النامية » ، وبين المجموعة الثانية التى أطلقت عليها « القرى المتخلفة » ، وذلك استناداً إلى معيار تركيز وتكامل برامج ومؤسسات التنمية داخل القرية » .

وإلى جانب الفروض الأساسية التى سبق أن أشرت إليها فقد حاولت استجلاء مجموعة أخرى من الفروض الفرعية . وتتمثل هذه الفروض فى مدى وجود ارتباط بين البناءات العمرية والمهنية والتعليمية وتصور الذات وبين بعض الأبعاد الاستراتيجية بالنسبة لعملية التنمية الحضارية الشاملة داخل المجتمع المحلى ، كالمشاركة فى برامج التنمية وطبيعة التصـــور العلى للأحداث والقدرة على تحمل المسئولية وطبيعة تصور الأهالى للمسئول عن إصلاح القرية ومواجهة مشكلاتها ... الخ .

وقد حاولت تحديد الاستراتيجية المنهجية الملائمة والممكنة فى التطبيق من بين عدة أساليب ممكنة منهجيا ، وكان هذا الأسلوب هو أسلوب المجموعات المتطرفة وهو ذلك الأسلوب الذى استخدم فى عدة دراسات سابقة ومعتمدة عليها مثل دراسة « دارجنا ندسنها » D. Sinha لبعض جوانب التنمية داخل مجتمعات القرى الهندية . كذلك فقد اعتمدت على المدخل الأنثروبولوجى القائم على المعيشة داخل مجتمع الدراسة على مدى عام كامل على الأقل لإمكان التعرف على ملامح الحياة الاجتماعية ، وكانت ملاحظاتى مركزة على الجوانب التى يمكن من خلالها تحقيق الفروض الموجهة للدراسة .

يضاف إلى هذا أننى لم أجد بدا من أن أرجع إلى التاريخ الاجتماعى والثقافى لمجتمعات القرى المدروسة لتحقيق بعض الفروض . هذا إلى جانب الاستعانة بالتحليلات الإحصائية للكشف عن بعض القضايا الأساسية للدراسة .

وقمت بتحديد الأبعاد الأساسية المطلوب قياسها وحددتها فى خمسة عشر بعداً وأوضحت طبيعة كل منها من خلال تعريفات إجرائية واضحة وممكنة القياس عمليا . وقمت بعد ذلك باختيار القرى موضوع الدراسة وعينـــة البحث ، وإعداد أدوات الدراسة مع التأكد من سلامتها وذلك بتقنينها

تقنينا منهجيا . وقد اعتمدت على مجموعة من المقاييس اللفظية المباشرة مثل جدول المقابلة قمت بتصميمه بما يخدم أهداف الدراسة ، إلى جانب مقاييس لفظية غير مباشرة مثل اختبار المواقف المصورة الذى يمكننا من الكشف عن المتغيرات والأبعاد المدروسة بأسلوب غير مباشر (وقد قمت بتصميم هذا المقياس وتقنينه) ، هذا إلى جانب مقياس غير لفظى وهو مقياس «كانتريل» Kantril و «كلباتريك» Kilpatrick الذى استخدم فى بعض الدراسات السابقة فى المجتمعات الريفية فى أمريكا والهند .

وقد كان لزاماً أن أعيد تقنين هذا المقياس الأخير حتى يصير صالحا للتطبيق فى الواقع الاجتماعى للريف المصرى .

وقد حددت عدة مستويات للمقارنة المنهجية أحددهما فيما يلى :

المستوى الأول : ويتمثل فى إجراء مقارنة إحصائية بين القرى المتقابلة النامية والمتخلفة .

المستوى الثانى : إجراء مقارنة بين ظروف القرى النامية بالنسبة للأبعاد الثلاثة التى سبق ذكرها ، وذلك فى مرحلتين تاريخيتين ـ الأولى ينتهى بقيام ثورة سنة ١٩٥٢ وتطبيق نظم الإصلاح الزراعى وتعميم نظام الائتمان الزراعى ومؤسسات التنمية واستحداث تجديدات تكنولوجية وتنظيمية عميقة الأثر ، والثانية تبدأ باستحداث هذه التجديدات وحتى تاريخ إجراء البحث .

المستوى الثالث : إجراء مقارنة بين ما أسفرت عنه دراستى الميدانية للأبعاد المدروسة من نتائج ، وبين ما أسفرت عنه دراسات ميدانية مماثلة أجريت فى مجتمعات ريفية تنتمى إلى مجموعة دول العالم الثالث أو العالم الرابع حسبما يطلق بعض الباحثين اليوم (مجموعة الدول المتخلفة الفقيرة) كالهند وبعض دول أمريكا اللاتينية .

أما بالنسبة لعملية التحليل العلمى للمادة الميدانية ، فقد وجدت أن هناك ثلاثة أساليب متمايزة قمت بالمفاضلة بينها وهى :

أولا : أن يتم التحليل على مستوى الاختبار أو أداة البحث كما حدث في بعض الدراسات السابقة .

ثانيا : أن يتم التحليل على مستوى البعد داخل كل اختبار على حدة .

ثالثا : أن يتم التحليل على مستوى البعد في جميع الاختبارات المستخدمة بطريقة عرضية .

وقد اخترت الأسلوب الأخير لأنه يتفق مع أهداف الاستراتيجية المنهجية للدراسة التي حاولت تحديدها بالتفصيل في فصل خاص . وقد حاولت ألا أتجاوز المثاليات المنهجية ، غير أنني وجدت استحالة مطلقة في الالتزام بهذه المثاليات ، وكان على أن أتجاوز بعضها في إطار من الضبط المنهجي ، مع توضيح سبب التجاوز والاستناد إلى دراسات علميـــة سابقة اضطر أصحابها إلى إجراء تنازلات منهجية مماثلة . وقد كانت هذه التنازلات المنهجية في دراستي هذه في أضيق الحدود وكلما دعت الحاجة إلى ذلك .

وبعد فإنني أرجو أن أكون قد وفقت في هذه الدراسة ، وأن تكون من النوع الذي نحتاجه عند إعداد برامج وخطط التنمية الريفية في بلدنا . وأنني أضعها أمام المسئولين عند التنمية الريفيـــة في مصر كما أضعها أمام المشتغلين بعلم الاجتماع وأمام طلاب ذلك العلم في بلدنا للدراسة والبحث والمناقشة .

والله الموفق وهو الهادي إلى سواء السبيل ؟

د. نبيل السمالوطي

رمل الاسكندرية يناير ١٩٧٦

الفصل الأول

نماذج من الدراسات الميدانية

فى مجال التنمية الاجتماعية

١ ــ مقـــدمة .

٢ ــ النموذج المسحى .

٣ ــ النموذج التتبعى أو القبلى البعدى .

٤ ــ نموذج العينات الضابطة والجماعات المتطرفة .

٥ ــ النموذج المقارن أو عبر الثقافات المختلفة .

٦ ــ نموذج من الدراسات المصرية الميدانية .

٧ ــ أهم الإتجاهات العامة لتجارب التنمية الريفية فى التطبيق .

مقدمة :

نستهدف فى هذا الفصل استعراض أهم ماصدر عن التراث السوسيولوجى من دراسات إمبيريقية فى مجال التنمية لاستطلاع أهم الأساليب المنهجية المستخدمة فى مثل هذه الدراسات وأهم الفروض الموجهة لها وأهم النتائج التى خلصت إليها. ويفيدنا هذا الاستطلاع فى اختيار الاستراتيجية المنهجية الملائمة فى دراستنا الميدانية من ناحية كما أنه يتيح لنا فرصة التحليل المقارن لأهم آثار برامج التنمية الاجتماعية فى مصر وكما تسفر عنها دراستنا الميدانية الموجهة ، بما أسفرت عنه دراسات مشابهة فى دول العالم النامى . كذلك سوف نخلص من هذا الفصل إلى أهم اتجاهات التنمية الاجتماعية الريفية فى التطبيق كما تكشف عنها الدراسات الميدانية المختلفة .

وسوف نقوم بتصنيف الدراسات الميدانية السابقة فى ميدان التنمية تصنيفاً منهجياً حسب الأسلوب المستخدم فى كل منها إلى ما يأتى :

أولا : النموذج المسحى وسوف نستعرض عينات الدراسة الممثلة لهذا النموذج مثل دراسات « دوبى » Dube و « مسرا » Misra و « كراشنا سوامى » ودراسة مشروع دلهى فى الهند وبعض دراسات منظمة تقييم البرامج فى الهند P. E. O.

ثانياً : النموذج القبلى البعدى ، أو النموذج التتبعى وأهم عينات الدراسة الممثلة لهذا النموذج دراسة « هاسويل » Haswell و « سلاتر » Slater و « باريكيونيل » لبعض القرى الهندية ودراسة الأمم المتحدة لبعض قرى « تايوان » ودراسات منظمة تقييم البرامج فى الهند .

ثالثاً : النموذج الضابط أو نموذج الجماعات المتطرفة وأهم الدراسات الممثلة لهذا النموذج دراسة معهد تنمية المجتمع بحيدرأباد لبعض القرى الهندية ودراسة « كرشنا سوامى » Krishnaswami لبعض القرى الهندية ودراسة الأمم المتحدة فى وحدة « جوزى » فى الهند ، وبعض دراسات منظمة تقيم البرامج هناك . .

رابعاً : النموذج المقارن ، وهو الذى يعتمد على المقارنة بين نتائج دراسات أجريت فى مجتمعات قروية فى دول مختلفة وأهم الدراسات الممثلة لهذا النموذج دراسات « برودبتوروى » ، « فردريك واز نان » و « إيفريت روجرز » بإشراف اليونسكو فى الهند و « كستاريكا » .

١ — النموذج المسحى الوصفى :

يقوم هذا النموذج على أساس الدراسة المسحية لبعض الجوانب المتعلقة بميدان التنمية الاجتماعية فى المجتمع المحلى ، وأهم الدراسات التى يمكن إدراجها تحت هذا النموذج مايلى :

أولا : دراسة « دوبى » لقريتى « راجبوت » Ragput و « تياجى » Tayagi فى غرب ولاية « أترابراديش » U. P. فى الهند ، للوقوف على طبيعة العوامل البشرية المؤثرة فى برامج التنمية الريفية(١) واعتمد دوبى فى الدراسة على الملاحظة بالمعايشة ومناقشة الأهالى والمسئولين بالقرى المدروسة . ولقد كشفت هذه الدراسة عن أنه على الرغم من استحداث بعض مؤسسات التنمية الاجتماعية داخل القرى ، إلا أنها لم تستطيع تغيير اتجاهات الجماهير

(١) S.C., Dube, India's Changing Villages Human Foctors in Community Development, London, Routledge and Kagen Paul, 1969.

وأنماطهم الثقافية التقليدية . وأنه على الرغم من نمو ظاهرة المشاركة الشعبية والعمل الطوعى Shramdan ، إلا أن هذه الظواهر لا تصدر عن تمثل حقيق من قبل الجماهير لقيم التنمية ، ولكنها تصدر عن الخوف من السلطة والرغبة فى المطابقة مع رغبات أبناء الطوائف العليا وموظفى القرية كذلك وجد أن برامج التنمية فشلت فى خلق الثقة بالنفس والشعور بالمسئولية تجاه المجتمع المحلى بين أبناء المجتمعات المدروسة ، وإذا كانت البرامج قد حققت قدراً بسيطاً من رفع مستويات التوقع لدى الجماهير Levels of Expectation وخلق الرغبة فى التغير ، إلا أنها لم تنجح فى إبراز القيادات الشعبية المسئولة وتدريبها وإعدادها لتكون فى خدمة حركة التنمية[1] . ولعل هذا ما جعله يؤكد على أن برامج التنمية لم تنجح فى مواجهة المعوقات الثقافيــــة ، وأنها لم تمس إلا السطح . ويخرج دوبى من دراسته إلى أن أهم العوامل الثقافية المعوقة هى العادات والذوق . والممارسات الاجتماعية ، ومنطقة المعتقدات ذات الحساسية ، والقيم والاتجاهات والنظم الاجتماعية ، وأصحاب المصالح الخاصة . ويضرب دوبى العديد من الأمثلة فى دراسته هذه والتى توضح أثر هذه العوامل السابقة فى تعويق برامج التنمية[2] . ويخلص « دوبى » إلى أن سوء تطبيق البرامج يعد أحد أسباب فشلها ، كذلك خلص إلى ضرورة الاستعانة بالفهـــم السوسيولوجى للمجتمع عند رسم برامج التنمية .

ثانياً : قام « س. د. مسرا » S. D. Misra بدراسة مسحية ميدانية لقرية « بادولى » Badouly فى الهند للكشف عن دور التعاون الزراعى فى تغيير المجتمع المدروس سنة ١٩٧٠ . واستخدام أسلوب جدول المقابلة والاعتماد على الإحصاءات الرسمية . وخرج من دراسته إلى ضعف أثر مؤسسات

---

(١) Ibid. pp. 81-151.

(٢) Ibid pp. 131-136.

التعاون الزراعى فى تغير الأوضاع المتخلفة فى مجتمع القرية(١) .

ثالثاً : كذلك قام معهد الرأى العام فى الهند سنة ١٩٦٢ بدراسة للكشف عن اتجاهات القرويين نحو التعاون والعمل التعاونى كشفت عن أن حوالى ثلث أفراد العينة المدروسة تعتبر المؤسسات التعاونية مؤسسات إحسان تابعة لبعض الأفراد . وعن أن المدرك لمفهوم التعاونى من أفراد العينة لايتجاوز ١٠ ٪ فقط(٢) .

رابعاً : قام « كرشنا سوامى » سنة ١٩٦٨ بدراسة ميدانية لبعض القرى الهندية للكشف عن مدى تفهم القرويين من أعضاء التعاونيات الزراعية للحركة التعاونية الزراعية من حيث طبيعتها وأهدافها ، وكشفت هذه الدراسة عن أن ٥٩ ٪ من عينة البحث لايدركون الفرق بين المؤسسة التعاونية والقطاع الخاص وخلط ٣١ ٪ بينها وبين المشروعات الحكومية ويرجع الباحث هذه الظاهرة المرضية إلى تخلف التربية التعاونية عن حركة استحداث التعاونيات الريفية ، وإلى سوء تخطيط البرامج الاتصالية وهذا ماأدى بالتعاونيات الريفية إلى عدم وجود دور حقيقى لها فى حياة القرويين على الرغم من وجودها المادى

---

(١) كشفت دراسة (مسرا) عن سيادة الإقراض الربوى من الأفراد ويغطى ١٧ ٪ من مجموع القروض بالقرية بفوائد تصل ٣٦ ٪ ولم تستطع القروض التعاونية أن تغطى سوى ١١,٧ ٪ فقط من جملة القروض . أما جملة القروض الباقية فان مصدرها الأقارب والهيئات الحكومية . كذلك أوضحت هذه الدراسة أن ٤٨ ٪ من جملة القروض الزراعية تستخدم فى الاستهلاك الأسرى ، ١٨ ٪ يستهلك فى أداء الالتزامات الأسرية ولا يستثمر منها فى الزراعة إلا ٣٠ ٪ فقط وإن عبء الفوائد الربوية يقع على عاتق الفئات الفقيرة .

S. D. Misra. Institutional Agricultural Credit pattern. in Kurukshetra. Jen. 1970 pp. 5-7.

(٢) O. R. Krishnaswami. Road to Rural Mentality : in Kurukashetra. April, 1970 p. 11.

داخل القرى المدرسة وأن كل دورها يقتصر على ظهورها فى تقـــارير الحكومة ويخرج الباحث من هذه الدراسة إلى ضرورة اتخاذ أقرب الطرق إلى العقلية الريفية من خلال برامج فعالة للإرشاد التربوى باستخدام مختلف التكنيكات التى كشفت عنها مدرسة « ديناميات الجماعة »[١] .

خامساً : قام « مارشال كلينارد » بالإسهام فى الدراسة التقييمية لمشروع دلهى Delhi Project التنمية الحضرية والتى استهدفت الوقوف على مدى نجاح هذا المشروع فى استثارة الجهود الذاتية للمواطنين ، ومدى نجاح مجالس الأحياء للتنمية أو « الفيكاس ماندال » فى تحقيق أهدافها ومدى إدراك أعضاء اللجان التنفيذية لهذه المجالس (القيادات الشعبية للأحياء) لأهداف هذه المؤسسات الإنمائية ، والوقوف على دوافعهم الشخصية للتقدم لمواقع القيادة ، ومدى إدراك الجماهير لهذه الأهداف ، ومدى نمو شعورهم بالمجتمع والقضاء على حدة الصراعات الطائفية والدينية والإقليمية ، والكشف عن مدى تقبل الجماهير للممارسات المستحدثة كالتعليم والتحصين والتخطيط الأسرى ورعاية الأمومة والطفولة كذلك استهدف مشروع الدراسة الوقوف على اتجاهات الجماهير بصدد بعض القضايا ذات الأهمية الكبرى فى مجال التنمية كالعمل الجمعى والجهود الذاتية ومعايير اختيار القيادات وقد استخدمت عدة أدوات منهجية منها جداول المقابلة ، والرجوع إلى «كارتات» مشروعات الجهود الذاتية وإلى جانب السجلات والملاحظة المباشرة . وانتهت الدراسة إلى أن مجالس الأحياء أو حركة التنمية الحضرية فى دلهى لم تحقق أهدافها المخططة بالكفاءة الواجبة حيث أن أغلبية القيادات الشعبية لا تفهم دورها أو دور مجالس الأحياء ولكن وجد أن ثلث هذه القيادات من بين أبناء الطوائف الدنيا مما يشير إلى كسر حدة الاحتكار الطائفى فى القيادة ،

---

(١) Q. R. Krishnaswami, op. cit.

وكشفت عن أن معيار السن مازال من المحددات الأساسية للقيادة . ويخرج الباحث بنتيجة مؤداها أن مؤسسات التنمية ليست أجهزة سحرية قادرة على صنع المعجزات ، فهي أجهزة بشرية تعمل في مجال التغيير البشري الأمر الذي يفسر بطء وصول برامج التنمية إلى أهدافها المخططة(١) .

سادساً : قامت منظمة تقييم البرامج في الهند وهي جهاز مستقل منبثق عن لجنة التخطيط القومي بدراسة تقييمية ميدانية للحكم المحلي في بعض القرى الهندية في التقرير الخامس الذي أصدرته سنة ١٩٥٨ . وقد كشفت الدراسة المسحية عن استمرار ارتباط القيادة بمعيار السن والطائفة مما أدى ببعض الولايات إلى النص على الاحتفاظ بعدد معين من المقاعد لأبناء الطوائف الدنيا . وتكشف الدراسة أيضاً عن عدم اهتمام أبناء هذه الطوائف بتولي المناصب القيادية وأرجعت هذه الظاهرة إلى أسباب تاريخية . كذلك وجدت هذه الدراسة أن ظاهرة القيادة مازالت مرتبطة في أذهان الريفيين بملكية الأرض والثراء ، وأوضحت استمرار ما يطلق عليه إقطاع النفوذ على الرغم من كافة تشريعات التنمية الصادرة . وتشير الدراسة إلى أن اتجاهات القرويين نحو مجالس الحكم المحلي تتسم باللامبالاة . وذلك لأنهم لا يدركون فائدتها ولا يلمسونها . ولكن هذه النتائج لا تنطبق على بعض عينات القرى المدروسة مثل بعض القرى في ولاية « سوراشترا » Saurashtra حيث نجحت حركة التنمية في استثارة التغيرات المستهدفة . ويرجع التقرير أسباب النتائج السيئة التي خرجت بها الدراسة في أغلب القرى المفحوصة إلى عدم فعالية أعضاء المجالس المحلية ، وضعف ميزانيات المجالس وضيق حجم السلطات الفعلية الممنوحة لها وخرجت الدراسة ببعض الاقتراحات في هذا الشأن(٢) .

---

(١) M. Clinard Slums and community development

(٢) Gov, of India P.E.O. The Fifth Evaluation Report; 1958.

٢ — النموذج التتبعي والقبلي البعدي :

يقوم هذا النموذج على أساس تتبع التغيرات الاجتماعية فى مجتمع محلى ماعبر الزمن ، وقد استخدم هذا النموذج فى مجال التنمية لدراسة المجتمع عبر فترات مختلفة قبل انطلاق حركة التنمية ، ثم عقب انطلاقها بفترة معينة . وأحياناً تتابع الدراسات عبر الزمن وسوف نورد فيما يلى نماذج لبعض الدراسات التى يمكن أن تندرج تحت هذا النموذج المنهجى .

أولا : قام « سلاتر » Slater بدراسة لقرية « إيروفبلبت » Eroveblipt سنة ١٩١٦ . ثم قام « باريكيونيل » Parekunel بدراسة تتبعية سنة ١٩٣٦ لنفس القرية كشفت أنه بعد عشرين عاماً من المسح الأول لم يطرأ على القرية تغيرات مذكورة حيث ظلت على نفس مستواها من التخلف والفقـــر والأساليب الزراعية البدائية وسوء الأحوال الصحية والعمرانية والتعليمية وسيادة الإقطاعيين من الملاك المتغيبين . ووجـــد أن هناك اتجاه تام نحو تزايد استغلال الأرض بالإيجار ورفع قيمة الإيجارات وتزايد فوائد الديون الربوية على الأرض (تماماً كما كان الحال فى القرية المصرية قبـــل الثورة) . ثم قامت « هاسويل » Haswell بدراسة ثالثة لنفس القرية بعد إطلاق برامج التنمية الاجتماعية بها وقد أجريت هذه الدراسة الثالثة سنة ١٩٦٦ .وقد كشفت دراسة «هاسويل» عن فشل برامج التنمية الاجتماعية فى إحداث تغيرات عميقة فى القرية بسبب عدم نجاح تشريعات الإصلاح الزراعى فى تغيير أنماط القوة Power Pattern السائد ، أو فى التخفيف من من الفوارق الطائفية والاقتصادية الحادة . وتشير « هاسويل » إلى أن نتائج دراسة « ابشتين » Epstien التى أجراها مابين سنة ١٩٥٤ ، سنة ١٩٥٦ فى بعض قرى ولاية « ميسورى » تؤيد نتائج دراستها وأهم ماخلصت إليه دراسة « ابشتين » هو أنه على الرغم من تغير اقتصاديات القرى المدروسة من

الكفاف إلى الاقتصاد النقدى إلا أنه لم تحدث تغييرات ملحوظة فى أنماط القوة والتدرج الطبقى (١) .

ثانياً : حاول باحثوا منظمة تقييم البرامج فى الهند الوقوف على أثر برامج الإرشاد الزراعى وتنمية المجتمع فى تغيير الممارسات الزراعية لدى أهالى بعض القرى الهندية فقاموا فى سنة ١٩٥٤ بإجراء مسح لـ ١٠٨ قرية يشمل مجالات الممارسات الزراعية والمشاركة الشعبية ، والاستثمارات الرأسمالية ، والعمالة . وحالة الإسكان والحالة الصحية وبعد ثلاث سنوات أجرى مسح آخر لنفس القرى للوقوف على مدى تبنى القرويين للممارسات الزراعية الحسنة ومدى مشاركتهم فى العمل الجمعى وفى المؤسسات الشعبية وقد أوضحت الدراسة أن أغلب المفحوصين أقبلوا على الممارسات الزراعية الحسنة . وأنه قد بدأت تظهر عملية المشاركة الشعبية ولكن ليس بالشكل المطلوب ، وأن المؤسسات الطوعية ليست لها الفعالية من حيث اجتذاب مشاركة أبناء القرى .

ثالثاً : قامت منظمة الأغذية والزراعة .F. A. O التابعة للأمم المتحدة بالإشراف على دراسة ميدانية قامت بها لجنة الإصلاح الريفى فى « تايوان » بالاشتراك مع جامعة تايوان للكشف عن أثر اتحادات الفلاحين Farmers Association فى تغيير المجتمع الريفى . وقد تم اختيار ثلاث عينات للدراسة فى شمال ووسط جنوب تايوان . وكان من المخطط استخدام المجموعات الضابطة ، ولكن المشكلة التى واجهت البحث هى عدم إمكان العثور على قرى لا تخضع لبرامج اتحادات الفلاحين بحيث يمكن استخدامها كعينة ضابطة . واستطاع فريق الدراسة التغلب على هذه المشكلة باستخدام أسلوب المسح القبلى البعدى والرجوع إلى السجلات الرسمية وقد كشفت

---

(١) M.R. Haswell, Econonics of Development in Village India. 1960

الدراسة عن حدوث تغييرات تقدمية ملحوظة فى أنماط الاستهلاك ونوعية الغذاء وأنماط المساكن والممتلكات المادية ، وعن ظهور الاتجاهات الإيجابية نحو التعليم والمشاركة والقيادة على المستويين الفكرى والسلوكى(١).

٣ - نموذج العينة الضابطة والعينات المتطرفة :

يقوم هذا النموذج على أساس المقارنة بين مجتمعات متماثلة بعضها خضع لبرامج تنمية الآخر لم يدخلها متغير التنمية . وفى حالة استعصاء العثور على مجتمع ضابط استخدم بعض الدارسين تكتيك العينات المتطرفة ويقوم على أساس المقارنة بين مجتمعات متقابلة بالنسبة للمتغير المراد معرفة أثره فى المجتمع وسوف نعرض فيما يلى أهم الدراسات الممثلة لهذا النموذج .

أولا : دراسة « لاكشمانارو » : قام هذا الباحث بدراسة بعض القرى الهندية لتحقيق فرض مؤداه أن برامج الاقتصاد تعد بعداً هاماً من أبعاد التنمية وإن العلاقة بين الاتصال والتنمية الريفية مستمرة وتراكمية(٢) . ويقصد الباحث الهندى بالاتصال العملية الاجتماعية التى تتضمن إنسياب المعلومات من وإلى المجتمع ، إلى جانب تفهم واستيعاب هذه الأفكار أى العملية التى يتعلم من خلالها الناس الأفكار الجديدة وتتغير اتجاهاتهم ومفاهيمهم ، وتشمل وسائل الاتصال الجمعى والشخصى ويقصد « رو » بالتنمية ، ذلك النمط المعقد من التغيرات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التى تحدث فى المجتمع أثناء تغيره من التقليدية إلى المجتمع الحديث . وتتضمن التنمية عدة متغيرات مثل الوعى السياسى والتحضر وتقسيم العمل والتعليم واستخدام أساليب الاتصال الجمعى والمشاركة فى بناء المجتمع المحلى والقومى . ولقد

---

(١) U. N., Study of Farmer's Association in Taiwan. Bangkock, 1960.

(٢) Y. U. Lakshmana Roa. Communication and Development University of Minnisota Press, 1966 pp, 1-8.

قامت دراسة « رو » على أساس استخدام العينة الضابطة وذلك بإجراء مقارنة بين قرية متخلفة « باثورو » Pathuru ، وقرية متقدمة « كوثرو » Kutburo من حيث الجوانب الاقتصادية والتربوية والصحية وتنصب المقارنة والدراسة على أنماط الاتصال فى القريتين للكشف عن الارتباط بين التنمية والاتصال وقد استخدم الباحث فى دراسته الامبيريقية أداة الاستبيان المفتوح للكشف عن اتجاهات الجماهير ، كما استخدم استبيانا آخر للكشف عن اتجاهات القيادات المحلية وأكد « رو » على بعض الضرورات المنهجية منها تحقيق علاقة وثيقة Rapport مع المفحوصين ، وعدم التقيد بتطبيق الاستبيان فى جلسة واحدة ، وقد قام بتطبيق أحد الاستبيانات فى ست جلسات متتالية . ويشير « رو » إلى ضرورة تحويل الجلسة إلى حوار تلقائى وعدم التقيد بترتيب الأسئلة ، وهذه نقطة خلافية بين علماء المناهج ويفضل « رو » نمط الأسئلة المفتوحة لأن القرويين فى الدول المتخلفة لم يتوافر لهم الوعى البحثى Research Conscious حتى يستجيبوا بكفاءة للأسئلة المغلقة الأحادية المقطع . وقد وجد أن القرويين يرون فى هذا النوع الأخير من الأسئلة تقيداً لحريتهم ، وعدم اهتمامهم بآرائهم . وينصح بضرورة تمتع الباحث بحسن الإصغاء لعدم تعود القرويين على التفكير بسرعة . واستخدم « رو » أيضاً أسلوب الملاحظة والرجوع إلى السجلات وقام بتطبيق دراسة فى شتاء ١٩٦٢/٦١ وقسم « رو » استمارته إلى عدة أقسام هى : المعلومات الشخصية ، والمشاركة فى وسائل الاتصال ، والوقوف على الأهداف القومية ، والتخطيط للمستقبل . وخرج « رو » من هذه الدراسة إلى أن هناك علاقة تفاعلية دائرية بين الاتصال والتنمية فالإتصال يسهم فى إحداث التغيير فى الميادين الاجتماعية والاقتصادية وهذه التغيرات تسهم فى زيادة التعرض لأساليب الاتصال فبرامج الإتصال قادرة على خلق حاجات جديدة وتوضيح أساليب إشباعها . وقد وجد أن هناك ارتباطاً إيجابياً بين الإتصال وبين عدة تغيرات مثل الإتجاه نحو التغيير والتعليم والقوة ، وبينه وبين الحراك الاجتماعي الرأسي والأفقي والمرونة المهنية والطائفية واتساع

أنماط التأثير Influence Patterns بظهور القيادة المرتكزة على أساس القدرة والمعرفة ولهذا يخرج بنتيجة عامة مؤداها أن العلاقة بين الاتصال والتنمية علاقة تفاعلية Interactional وليست علاقة سببية Causal .

ثانياً : دراسة معهد تنمية المجتمع فى « حيدر أباد » لبعض قرى منطقة « الله أباد » . قام فريق من الباحثين بالمعهد بإشراف « دارجناندسنها » بدراسة لبعض القرى الهندية للوقوف على أثر برامج التنمية فى تغيير المجتمع الريفى وأجريت الدراسة ابتداء من سنة ١٩٦٤ وكان من المخطط أن يستخدم أسلوب العينات الضابطة لدراسة أثر البرامج على اتجاهات القرويين ومستويات تطلعهم ، ولكن وجد أن من المستحيل استخدام هذا الأسلوب حيث استطاعت برامج التنمية أن تشمل قرى المنطقة كلها . ولهذا لجأ فريق الدراسة إلى استخدام تكنيك الجماعات المتطرفة Technique of Extreme Groups مع مراعاة تشابه مجموعات القرى المتقابلة فى أغلب المتغيرات عدا الاستجابة للبرامج . وتعد هذه الدراسة من أهم الدراسات الميدانية التى أجريت فى ميدان التنمية . وقد استخدمت هذه الدراسة عدة أدوات واختبارات لفظية لقياس الاتجاهات ، وغير لفظية لقياس تقدير القرويين للماضى والحاضر والمستقبل وأدائية لقياس مستوى الطموح ، واسقاطية للوقوف على مجالات الاهتمام . وقد استخدمت اختبارات إسقاطية مصورة « قصة شيامو » Shyamo story . وإكمال الجمل ، كذلك استخدم مقياس معين لقياس المركز السوسيو اقتصادى Socio-economic Status Scale وقد شرحت الدراسة أساليب اختبار أدوات البحث والدراسة الاستطلاعية وكشفت الدراسة على أن هناك عدة تغيرات قد أصابت القرية الهندية فى المنطقة المدروسة بفعل تنمية المجتمع ولكنها تغيرات غير جوهرية حيث كانت أغلب الفروق بين القرى المتطرفة غير دالة إحصائياً . كذلك كشفت عن ضيق حجم الحاجات وانخفاض مستويات الطموح . وقد أوضح البحث

أن عينة القرى النامية أكثر شـــعوراً بالإنجاز والتفاؤل فى المستقبل كما كشفت الدراسة عن نمو الاتجاهات الإيجابية نحو التعليم واستمرار الاتجاهات المحافظة وسيادة التوجيهات الواقعية . وترجع الدراسة سبب هذه النتيجة التى خلص إليها البحث إلى سيادة الفقر وانشغال القرويين باتباع الحاجات الفسيولوجية وسيادة حاجات النقص Defficiency Needs على حاجات النمو Growth Needs وضعف وضيق حجم البناء الواقعى وفشل البرامج فى تحقيق التعبئة السيكو اجتماعية للدوافع وفى رفع مستويات التطلع وإطلاق إرادة التغيير تحقيقاً للتنمية المدفوعة ذاتياً . وتعتمد الدراسة على المداخل السيكو اجتماعية وذلك بتأكيدها على أبعاد الدافعية وتوليد الروح التعاونية وتغيير أنساق الاتجاهات والقيم وإبراز وتدريب القيادات المحلية. وتناقش الدراسة خطأ المدخل الاقتصادى الخالص الذى يعد التغيرات السيكو اجتماعية تغيرات معتمدة على التغيرات الاقتصادية المستقلة . وتؤكد الدراسة أهمية التفاعل والتكامل بين هذه المداخل المختلفة(١) .

ثالثاً : دراسة منظمة تقييم البرامج فى الهند لأثر برامج التربية الاجتماعية على تغيير الآراء والاتجاهات والأنماط السلوكية لدى القرويين فى بعض القرى الهندية واستخدمت هذه الدراسة أسلوب الملاحظة وجداول المقابلة وقد ركز الاستبيان على اتجاهات القرويين نحو مراكز تعليم الكبار . ومراكز المجتمع ، ومراكز التخطيط الأسرى ، ومعسكرات القيادة وهذه هى أهم مكونات برامج التربية الاجتماعية Social Education هناك واستخدمت الدراسة أسلوب العينة الضابطة وانتهت الدراسة إلى عدم نجاح هذه البرامج فى تحقيق أهدافها كاملة حيث وجـــد أن أغلبية مجتمع البحث

---

(١) Durgnand Sinha. Indian Villages in Transition. Associated Publishing House New Delhi, 1969.

لايدرك أهداف البرنامج . ولكن وجد أن القرويين فى المجتمعات التجريبية أكثر تقدمية فى آرائهم بالمقارنة بأبناء القرى الضابطة ، وجد أن هناك ارتباطاً بين المستوى التعليمى والمركز القيادى هناك(١) .

رابعا : دراسة أجهزة الأمم المتحدة لبعض قرى وحدة « جوزى » فى منطقة « أزامجر » Azamger بقرب ولاية أترابراديش U.P. والتى استهدفت الكشف عن أثر برامج تنمية المجتمع على تغيير المجتمعات الريفية فى المنطقة المدروسة . وقد تم اختيار مجموعة قرى لم تطبق بها برامج تنمية المجتمع فى وحدة « شادو » Shadow Block . وقد روعى توافر الشروط المنهجية اللازمة بقدر الإمكان حتى يمكن عـــزل العامل الانمائى ودراسة أثره واستخدم الدارسون عدة أدوات لجمع المادة من الميدان كالأسئلة المباشرة والملاحظة والرجوع إلى السجلات الرسمية ... الخ . ولقد كشفت الدراسة عن أن برامج التنمية استطاعت أن تؤثر فى عدة مجالات أهمها الممارسات الزراعية ورفع إنتاجية الفدان واستهلاك الطعام والسلع غير الغذائية وأنماط المساكن وإن كان الفرق فى هذا المجال الأخير بين القرى التجريبية والضابطة ليس كبيرا . وتشير الدراسة إلى أن تطوير وسائل سهلة للاتصال المادى بخارج النسق كالسكة الحديد والسيارات العامة حطم العزلة التقليدية للقرويين مما ساهم فى زيادة الهجرة والاحتكاك الثقافى بالأنماط الحضرية . ولكن الدراسة لاترجع هذه التغيرات إلى وسائل الاتصال المادى كلية لأنه كان يوجد وسائل اتصال بالفعل فى الفترة السابقة . ويحدد الدراسة أهم القوى المؤثرة فى التغير Forces of Changes فى تزايد الاتصال بالأنمـاط الحضرية ومجانية التعليم واستحداث المؤسسات الديمقراطية وتحقيق المساواة السياسية وإلغاء نظام

---

(١) Gov. of India. P.E.O. The Sixth Evaluation Report, 1959, pp. 1 – 147.

سيادة الأرض أو أمراء الأرض Land Lordship وما صاحبه من نظم السخرة ، وجهود اخصائيو القرية .V.L.W . وتشير الدراسة إلى نجاح البرامج فى إذكاء الاتجاهات الايجابية نحو التعليم والعمل الجسمى والعمل المأجور ، وفى تغيير المحددات التقليدية للمكانة الاجتماعية . ولقد استخدمت هذه الدراسة أسلوبا سوسيومتريا فى تحديد معايير اختيار القادة المحليين وتحديدهم شخصيا وذلك بأن يطالب إلى المفحوصين تحديد ثلاثة أشخاص يعتبرهم قادة فى مجتمع القرية مع ذكر السبب أو المبررات ، ثم تحلل الاختبارات على أساس متغيرات السن والمهنة والطائفة الملكية . وقد أسفر هذا الأسلوب فى القياس عن استمرار إرتباط القيادة بعض المعايير المتخلفة وكشف عن وجود اتجاه لظهور القيادات صغيرة السن وظهور معايير الكفاح والإنجاز(١) .

٤ — النموذج المقارن :

وجوهر هذا النموذج يكمن فى عقد مقارنات بين أثر برامج التنمية الاجتماعية فى مجتمعات محلية تنتمى إلى كليات ثقافية متباينة . ومن أبرز هذه النماذج لهذا النوع من الدراسات دراسة « أثر الاتصال على التنمية الريفية » فى الهند « وكستاريكا » بإشراف اليونسكو . وحددت اليونسكو هدف الدراسة التجريبية بأنه « معرفة الأثر النسبى لوسائل الاتصال المختلفة سواء الشخصية أو الجمعية التى تستخدم فى تعليم الكبار فى المناطق الريفية . وهدف تحديد أى هذه الأساليب أكثر فعالية فى دفع الجماهير لتقبل التغيرات التكنولوجية فى المجال الإنمائى ، وقد طبقت التجربة باستخدام الأسلوب الانتقائى . Selective Approach أى تطبيق التجارب على مجموعة معينة من القرويين فى القرى التجريبية ، وليس على نطاق شامل Global Approach ،

---

(١) U.N. A Case Study of Ghosi Com munity Development Block Bangkock, 1960.

وذلك لأن هذا الأسلوب الأخير أسلوب غير عملي وسوف يكون أثر المجموعة التجريبية على بقية أهل القرية كاشفا للأثر الإشعاعي Radiation effect. وقد تم اختيار عدد معين من التجديدات التي تنقلها وسائل الاتصال التجريبية يمكن تقبلها في كل من الهند وكستاريكا حتى يمكن تحقيق المقارنة . وقد تم اختيار أغلب التجديدات في مجالي الزراعة والصحة . وتم اختيار بعض معالجات اتصالية هي قاعة الاستماع إلى الراديو — وبرامج محو الأمية — وأسلوب التدريب الإحيائي للقادة Animation Tiaining وهو أسلوب في تدريب القيادات في مؤسسات معدة لذلك وكان القياس يتم لمعرفة أثر المعالجات الإتصالية على ثلاثة متغيرات بالنسبة لكل تجديد هي معرفة وتقييم وتبني التجديد وتحديد أسلوب المعالجة المنهجية باختيار مجموعة من القرى التجريبية والقرى الضابطة في كل من الهند وكستاريكا . ثم يتم إجراء مسح عام Benchmark Survey في كل من القرى التجريبية والضابطة ، ثم تتم المعالجات الاتصالية في القرى التجريبية ، وخلال هذه العملية يتم جمع المعلومات مرة ثانية ، ثم يجرى مسح تتبعي Follow up Survey في كل القرى عقب انتهاء المعالجة وتتم المقارنة بابراز الفرق بين المسح الأول والتتبعي في كل القرى التجريبية والضابطة . ثم إجراء مقارنة عامة بين نتائج التجربة في كل من الهند وكستاريكا . وخلصت الدراسة إلى تفوق أسلوب الإرسال الإذاعي الموجه الذي يعقبه حلقات نقاشية سواء بالنسبة للمشتركين في الحلقات أو بالنسبة لغير المشتركين من أبناء القرية كذلك كشفت الدراسة عن أهمية قادة الرأي في المجتمعات الريفية في الدولتين من حيث الأثر الإشعاعي أو عملية الإنتشار. كما كشفت التجربة عن فشل أسلوب التدريب الإحيائي للقادة وهو الأسلوب الذي استخدم في الدراسة الهندية في نشر التجديدات المخططة[1] .

---

(١) P. Boy F. Waisanan F. Bogers. op. cit.

٥ — نماذج من الدراسات المصرية الميدانية :

وقد أجريت عدة دراسات ميدانية قليلة فى ميدان التنمية الريفية نكتفى هنا بعرض بعضها فى ايجاز .

أولا : الدراسة القبلية البعدية التى قام الدكتور لويس كامل مليكه عن اتجاهات القرويين نحو العمل الجمعى بعنوان « بين الإيجابية واللامبالاة »[1] وقد قام الباحث بدراسة قبلية لبعض قرى محافظة المنوفية سنة ١٩٥٨، ثم قام بدراسة بعدية لنفس عينة القرى ونفس عينة الدراسة سنة ١٩٦٢، للوقوف على مدى إحساس القرويين بحاجاتهم ومشكلاتهم فى مجتمعهم المحلى ، ومدى قدرتهم على التعبير عنها ، ونسق الأولويات كما يتصورونه ومحاور اهتمامهم شخصية أم جماعية ، واستهدف من هذا الأسلوب المنهجى الوقوف على التغيرات التى حدثت خلال الخمس سنوات فى مجال اتجاهات الجماهير نحو العمل الجمعى بأبعاده المختلفة ، من حيث الشعور بالحرية فى الإسهام فى مواجهة المشكلات وشعورهم بالمسئولية تجاه هذه المواجهة ، كذلك حاولت الدراسة توضيح العلاقة بين موقع الفرد على كل من الأبعاد السابقة وبين السن والمستوى التعليمى والاقتصادى والاجتماعى وعضوية الجماعات المحلية وقد استخدم فى هذه الدراسة استبياناً من « ٢٢ سؤالا » ، يحتوى كل سؤال على عدد من الأسئلة الفرعية إلى جانب البيانات الشخصية . وقد كشفت هذه الدراسة عن تزايد فى وعى أفراد العينة بالمشكلات التى تواجههم فى مجتمعهم المحلى وتدور أغلبها حول الضرورات الأساسية للحياة ، وهى فى هذا تتفق مع نتيجـــة دراسة « سنها » فى بعض القرى الهندية[2]. ويشير البحث إلى أنه على الرغم

---

(١) د . كامل مليكة : بين الإيجابية واللامبالاة (دراسة تتبعية لاتجاهات القرويين نحو العمل الجمعى فى خمس سنوات سرس الليان سنة ١٩٦٦) .

(٢) D. Sinha op. cit. P. 206.

من تزايد الوعى الجماعى بالمشكلات المحلية إلا أنه لوحظ تزايد الاعتماد على الأجهزة الحكومية ، وقدقدم الباحث تفسيراً لهذه الظاهرة . كذلك أشارت الدراسة إلى تزايد من ينظرون إلى أنفسهم على كل من المستويين الشعورى واللاشعورى على أنهم عاجزون عن الإسهام فى مواجهة مشكلات مجتمعهم.

ثانياً : دراسة عبد اللطيف عبد المجيد الهنيدى وإشراف الدكتور محمد محيى الدين نصرت عن تحليل التغيرات الاجتماعية بمنطقة إحدى الوحدات المجمعة بمحافظة الجيزة لاختيار سبعة فروض أساسية[1] . وقد صمم الباحث استمارته لاستجلاء آراء القرويين فيما حدث فى قراهم من تغيرات اجتماعية من فترتين أحدهما نهاية سنة ١٩٥٥ قبل قيام الوحدة الاجتماعية بتقديم خدمتها للمنطقة ، والثانية أول سنة ١٩١٢ ، كذلك عقد الباحث مقارنة بين القرية الأساسية التى تقع الوحدة بداخلها ، وبين بعض القرى الأخرى التى تتبع الوحدة ، والتى اعتبرها الباحث قرى ضابطة ، وهكذا حاول الباحث الجمع بين أسلوبى البحث القبلى البعدى وأسلوب الجماعة الضابطة وقد خرج الباحث من هذه الدراسة إلى أن الوحدة المجمعة استطاعت إحداث أثر

---

(١) هذه الفروض هى : حدوث التغير الاجتماعى عن طريق الإيحاء والتقليد ، وحدوث تغير اجتماعى عن طريق تقديم خدمات هامة كان المجتمع يفتقر إليها ، يساعد على حدوث التغير الاجتماعى قيام المؤسسة بدور قيادى تعليمى فى المجتمع ، تتغير ثقافة المجتمع الريفى تغيراً شاملا نتيجة وجود الوحدة التى تعمل فى مجال التنمية ، تحدث التغيرات الاجتماعية تدريجياً بحيث تجد عناصر الثقافة الجديدة طريقها جنباً إلى جنب مع عناصر الثقافة السائدة فى المجتمع ، يساعد على سرعة حدوث التغير الاجتماعى فيما يختص بنظرة المجتمع إلى المرأة ومكانتها الاجتماعية ومدى اشتراكها فى أعمال تعود على مجتمعها بالفائدة ، يحدث التغير فى الجانب المادى من الثقافة بدرجة أسرع من التغير اللامادى . انظر :

د . محيى الدين نصرت ، عبد اللطيف الهنيدى . دراسة تحليلية للتغيرات الاجتماعية بمنطقة لإحدى الوحدات المجمعة فى محافظة الجيزة . المجلة الاجتماعية القومية مايو ١٩٦٨ ص ١١٣ — ١٢١ .

واضح فى استحداث التغير فى النواحى الصحية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية والترويحية ، وأن مدى التغير فى قرية الوحدة يفوق مداه فى القرى الضابطة . ويخرج بتعميم مؤداه أن انتشار هذه الوحدة يساعد فى إحداث التغيرات الاجتماعية بصورة واضحة وسريعة فى البيئة الريفية .

ثالثاً: دراسة المؤسسة التعاونية الزراعية: قامت المؤسسة بدراسة ميدانية استهدفت الإجابة على مجموعة من التساؤلات المتعمقة بمدى نجاح الحركة التعاونية فى الريف المصرى فى تحقيق أهداف الاقتصـــادية والفكرية واستطاعت الدراسة الكشف عن الكثير من أوجه السلبيات التى أفقدت الحركة طابعها الشعبى وأدت إلى انفصال الفلاحين عن التعاونيات لسيطرة الاتجاهات البيروقراطية واستطاعت الدراسة أن تشخص أسباب الظواهر المرضية التى كشفت عنها(١) . وهناك الكثير من الدراسات الأخرى فى هذا المجال والتى كانت ذات طابع جزئى مثل دراسة سالم عبد العزيز محمود عن أثر إتاحة الفرصة للتعليم على التغير الاجتماعى فى الريف ودراسة الدكتور لويس كامل مليكة والدكتور صلاح نامق عن اتجاهات القرويين والعمال نحو تنظيم الأسرة ودراسة الدكتور عبد العليم محجوب عن تقيـــيم المجالس القروية ... ولكن لم تظهر دراسة شاملة عن التنمية الاجتماعية على مستوى النظرية والتطبيق .

أهم الاتجاهات العامة لتجارب التنمية الريفية فى التطبيق :

ونخلص من استعراض التراث السوسيولوجى فى مجال الدراسات الميدانية إلى أن هناك بعض الاتجاهات البارزة فى العمليات والبرامج التطبيقية للتنمية

---

(١) م . محمود فوزى ، ميلاد شنوده أثر التعاون فى عمليات النهوض بالقرية المؤتمر الأول للادارة المحلية الكتاب الثانى سنة ١٩٦٩ ص ٢١٧ — ٢٣٦ .

الاجتماعية تتفق إلى حد كبير فى أغلب الدول النامية الآخذة بفكرة التنمية الريفية المخططة ، كما تتفق إلى حد كبير مع اتجاهات التنمية الاجتماعية فى مصر كما تعبر عنها مختلف الخطط الإنمائيـــة للوزارات ، وكما تكشف عنها الدراسات الميدانية فى مصر . ونستطيع أن نوجز أهم هذه الإتجاهات فيما يلى :

أولا : شمول الهدف الإنمائى . بمعنى أن أغلب برامج التنمية الريفية فى دول العالم النامى مثل برامج تنمية المجتمع فى الهند وبرنامج مساعدة القرية زراعياً وصناعياً فى الباكستان وبرنامج التنمية الريفية فى سيلان وبرنامج النهوض بالقرية فى مصر ... تستهدف تحقيق التغيير الحضارى الشامل لمجتمع القرية اقتصادياً وإدارياً وسياسياً وتربوياً(١) ... الخ .

ثانياً : تطبيق برامج شاملة للتغيير التنظيمى فى مجال علاقات الإنتاج تحقيقاً للعدالة الإجتماعية فى مجال الملكية والتوزيع ، وإن كانت الكثير من هذه التغيرات التنظيمية والمتمثلة فى التشريعات غير مطبقة فى بعض الدول أو فى بعض الولايات داخل بعض الدول(٢) .

ثالثاً : إطلاق حركة فعالة فى مجال التعاون الزراعى المتعدد الأغراض وإن كانت هذه الحركة متعثرة فى التطبيق فى الكثير من الدول النامية على الرغم من صدور مجموعة من التشريعات الملزمة فى هذا الشأن .

---

(١) U,N. A case study of the Ghosi C. D. P. I. Gov. of Pakistan. National Planning Board, The First five year plan 1955-1960 p. 197.

(٢) U.N. 963 report on the world social situations p. 1964.

رابعاً : تغيير بناء القوة التقليدى فى المجتمعات الريفية وذلك من خلال استبدال مراكز القوى التقليدى بأنساق ديمقراطية متمثلة فى مجالس الحكم المحلى على المســـتوى القروى مثل مجالس « البانشيات » فى الهند ومجالس « الباريو فى الفلبين و « مجالس الاتحاد » فى الباكستان و « المجالس القروية » فى مصر . وذلك من خلال بعض التشريعات الملزمة مثل قانون الديمقراطيات الأساسية فى البـاكستان وقانون اللامركزية الديمقراطية فى الهند وقانون الباريو فى الفلبين وقانون الحـكم المحلى فى مصر . ولـكن الأبحاث التقييمية توضح عدم فعالية هذه المجالس فى تحقيق أهدافها المخططة من حيث ممارسة الحـكم المحلى بتبعياته المختلفة(١) .

خامساً : التركيز على تنمية القيادات الشعبية المحليـة وعلى تدريبها من خلال كافة الأساليب المؤسسية والميدانية .

سادساً : تنمية وتشجيع حركة المشـــاركة الشعبية والجهود الذاتية فى كافة المجالات الانمائية على مستوى المجتمع المحلى تحقيقاً لعدة أهداف إجتماعية وسيكولوجية واقتصادية من خلال مجموعة من الأســاليب المختلفة مثل أسلوب الجهود الذاتية المعانة ، ووضع نظم أولويات الإنفاق(٢) .

سابعاً : التركيز على تصنيع القـــرى ، وتركز بعض البرامج فى بعض الدول على هذه القضية تركيزاً كبيراً كما هو الحال فى بعض الولايات الهندية التى تطبق مشروع « المناطق الصناعية » . وتحاول بعض الدول تعميم التعـاونيات الصناعية ومراكز التدريب المهنى فى القرى سواء مراكز

(١) U.N.C,D. and ecomomic development pp. 98—99.

(٢) Gove. of India Miuistry of information and broadcasting, India 1967 pp. 237—241.

التدريب الثابتة أو المتنقلة ، مع وضع نظم مشجعة للاعلانات والاقتراض والتسويق(١) .

ثانياً : الإهتمام بعمليات الاستثمار البشرى من خـــلال نشر الحركة التعليمية وتحقيق إلزام ومجانية التعليم فى المراحل الأولى وربطه بمتطلبات البيئة الريفية ربطاً وظيفياً ، والأخذ بمشروعات محو الأمية وتعليم الكبار وتعميم برامج الرعاية الصحية والاجتماعية .

هذه هى أهم اتجاهات التنمية التطبيقية فى الكثير من دول العالم النامى . وإذا كانت هناك بعض الاتجاهات الأخرى مثل إعادة بناء وتخطيط القرى عمرانيا ، فانها ما زالت إتجاهات نظرية ولم تمارس بعد على مستوى التطبيق. ويتضح من الدراسات الدولية المقارنة تفوق التجربة المصرية فى بعض الجوانب التنظيمية ، وفى مقدمتها دقة التطبيق فى مجال تشريعات الإصلاح الزراعى وربط حركة الإصلاح الزراعى بالحركة التعاونية .

وهناك بعض التجارب الأخرى فى التنمية الريفية ذات طابع أيديولوجى خاص سوف نعرض فيما يلى لأهم الخطوط العامة لتجربتين من هذه التجارب.

أولا - التجربة الصينية : - وتتمثل هذه التجربة فيما يعرف بحركة الكميونات الريفية . ويعتبر الكميون وحدة زراعية صناعية علمية وعسكرية شبه متكاملة تقوم على أساس تطبيق الحياة الجماعية الكاملة فى كافة المجالات . وينقسم الكميون إلى عدة ألوية للانتاج Production brigades ولكل لواء مجلس منتخب يرأسه رئيس منتخب وينقسم كل لواء إلى عدة فرق للانتاج . Production teams ويتكون مجلس إدارة الكميون بالانتخاب الحر المباشر

---

(١) U. N. 1963 report . . . . p. 162.

من جانب أعضاء مؤتمر الكميون ويعتبر هذا المجلس هو المسئول الأول عن التخطيط المحلي في المجالين الاقتصادي والبشري في إطار الخطة السيادية الشاملة للدولة . وتنبثق عن مجلس الكميون عدة لجان متخصصة في كافة المجالات : ويعتبر هذا المجلس بلجانه المتخصصة هو الجهاز التنفيذي للكميون ويوجد بجانب هذا الجهاز لجنة الحزب commune Party committee وهذه اللجنة هي صاحبة السلطة العليا في الكميون ، ويوجد لها فروع مختلفة في ألوية الإنتاج . وهناك أيضا لجان للشباب وللنساء وتقوم اللجان الحزبية بعمليات إتخاذ القرار والمراقبة والمتابعة والتوجيه . أما وظيفة لجان الشباب والنساء فهي تعبئة الجماهير لتنفيذ سياسة الحزب والتي تقوم على عدة أسس في مقدمتها زيادة الإنتاج وتحقيق جماعية الحياة الإجتماعية وعلمانية التفكير (١) .

ثانياً : التجربة الكورية :ـ وتقوم هذه التجربة في التنمية الريفية على سياسة نوجز أهم أبعادها فيما يلي :

أ) القيام بتحقيق الثورة المتكاملة في ثلاثة مجالات أساسية هي المجال التكنيكي والثقافي والأيديولوجي .

ب) دعم قيادة الطبقة العاملة للفلاحين ، ومساندة الصناعة للزراعة وتحقيق التكامل بين المجتمعات الريفية والحضرية .

جـ) التقريب بصورة منتظمة بين عمليات التوجيه الادارى للاقتصاد الريفي وبين المستوى المتقدم لادارة المؤسسات الصناعية .

---

(١) Gargi Dutt. Rural communes of china, Asia publishing house — New Delhi—London, New York 1967.

د) دعم الروابط بين الملكية العامة لوسائل الانتاج وبين الملكية التعاونية [1] .

وهناك العديد من التجارب الأخرى فى التنمية الريفية فى الدول الشرقية التى تقوم على أساس القيادة الحزبية على المستوى المحلى ، وتحقيق نموذج القرية الزراعية الصناعية .

---

(١) كيم ابل سونغ : قضايا حول المسألة الريفية الإشتراكية . دار الثقافة الجديدة : القاهرة سنة ١٩٦٩ ص ٦ .

الفصل الثانى

الاستراتيجية المنهجية للدراسة

١ – وضع المشكلة .

٢ – الفروض الموجهة للدراسة .

٣ – أهمية الدراسة .

٤ – أساليب تحقيق الفروض .

٥ – اختيار القرى موضع الدراسة .

٦ – اختيار العينة .

٧ – إعداد أدوات البحث وتحديد الأبعاد المراد قياسها .

٨ – اختبار سلامة أدوات البحث .

٩ – كيفية تطبيق أدوات البحث .

وضـــع المشكلة

تعد هذه الخطوة أساساً جوهرياً فى تخطيط المســـيرة المنهجية لـكافة خطوات الدراسة التالية(١) ، ولقد كشفت دراستنا خلال الجزء الأول من هذا الـكتاب عن أن قضية التنمية الاجتماعية لا تتمثل فقط فى خلق قرى جـديدة ومؤسسات جديدة ، وإنما تتمثل بالدرجـة الأولى فى خلق قرويين جدد "New villagers" باتجاهات جـــديدة ووجهات نظر وقيم تقدمية وروح جـديدة وتطلعات نحو الأحسن وخلق الثقة بالنفس وتنمية الشخصية المشاركة ، وهذا ما جعل « هارى برايس » H. Price يشير بحق إلى أن الإصـــلاح المادى ليس فى نهاية الأمر إلا وسيلة لتحقيق النمو البشرى(٢) ، وانطلاقاً من هذا الفهم لأهداف حركة التنمية الاجتماعية أثير فى ذهن الباحث مجموعة من التساؤلات حول مـدى نجاح مختلف عمليات ومؤسسات وبرامج التنميـة الاجتماعيـة فى تحقيق أهـدافها من حيث تنمية الاتجاهات والآراء التقدميـــة فى مجال التخطيط والتعليم والمستقبل والقيادة ... الخ ، وفى خلق مجالات اهتمام جـديدة لدى القرويين ورفـع مستويات التطلع لديهم وخلق الشخصية المشاركة عن وعى ومسئولية فى بناء مجتمعها المحلى والقومى لفظاً وفعلا وتنمية الاتجاهات والقيم الديمقراطية

---

(١) يؤكد أهمية هذه الخطوة « ج.ج كروفورد » G. G. Crawford و « ج شولتز » W. G. Schultes و « ماركويز » Marquis و « بيفردج » Beveridge انظر المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية — تعاطى المشبش — التقرير الأول سـنة ١٩٦٠ ص ١٨ .

(٢) Harry B. Pric (ed) Roral reconstruction and development, praeger publishers, New York. 1967—p 25.

والإيمان بالحوار — الجماعى والعمل والجهد المخطط سبيلا لتحقيق الآمال والأمنيات ... الخ .

وتنبثق هذه التساؤلات عن عدة أسس تاريخية وعن تفهم الأهداف العامة لخطة النهوض بالقرية فى مصر(١) وعن ملاحظاتى الشخصية والوقوف على الدراسات الأمبيريقية فى مجال التنمية فى دول العالم النامى والمتقدم . فلقد عانت جماهير الريفيين فى مصر من مختلف ألوان الجوع العقلى والبدنى Mental and Phisical starvation على مدى قرون طويلة قبل سنة ١٩٥٢ نتيجة لطبيعة البناء — الاقتصادى والإدارى والسياسى الذى ساد مجتمع القرية والمجتمع العام على مدى هذه القرون بل ومنذ بداية التاريخ المكتوب للريف المصرى(٢) — وفى ظل هذا المناخ يمكن أن نفسر الآراء والاتجاهات والقيم والأمثال الشعبية المتخلفة التى تعكس اتجاهات انهزامية واضحة ومعوقة لخطة التنمية وهى أمور لاحظتها عن قرب من خلال معايشتى لجماهير الريفيين فى القرى التى سوف أعرض نتائج دراستى لها وفى غيرها من القرى سواء بحكم الإقامة أو العمل الإعلامى والتثقيفى الذى عاشته من خلال أجهزة الإعلام أو من خلال عملى الاجتماعى على مدى ما يزيد عن العشر سنوات ، ولقد أشارت بعض الدراسات الميدانية القليلة فى الريف المصرى إلى سيادة النظرة الانهزامية عن الذات وسيادة السلبية وتحجر الأنماط الثقافية وضعف روح المشاركة وانعدام الشعور بالمسئولية وسيادة

---

(١) المؤتمر الأول للادارة المحلية — النهوض بالقرية المصرية — الجزء الأول ، الثانى سنة ١٩٦٩ .

(٢) انظر مجموعة كتب إبنة الشاطىء عن قضية الفلاح التى كتبت فى فترة ما قبل الثورة .

د . وليم سليمان — الطليعة — العدد الأول لسنة ١٩٦٥ .

إبراهيم عامر قضية الأرض والفلاح فى مصر سنة ١٩٥٨ ، بحوث وتوصيات المؤتمر الاقتصادى الزراعى الأول . مارس سنة ١٩٥٢ .

الاتجاهات الخرافية[1] . وانبثاقاً من التحليل التاريخي وملاحظتي المباشرة واستعراض تجارب التنمية والدراسات التقييمية في دول العالم الثالث التي التي تتشابه ظروف مجتمعاتها الريفية معنا إلى حد كبير سواء في الظروف التاريخية أو المشكلات القائمة — والاطلاع على محاولات تنمية المجتمع الريفي في مصر عن طريق خطط النهوض بالقرية المصرية التي تنفذها كافة الوزارات التي تتصل مجالاتها بالعمل الإنمائي في الريف ، قمت بوضع بعض القضايا العامة أو الفروض كإجابة مبدئية على ما أثير في ذهني من تساؤلات وهذه الفروض الأساسية الموجهة للدراسة هي :

الفرض الأول :

إن هناك علاقة بين تركيز الخدمات وتكامل برامج ومؤسسات التنمية داخل مجتمع القرية وبين الأبعاد الخمسة عشر التي سوف نذكرها والتي سوف نقوم بدراستها بمعنى أن نتيجة دراسة هذه الأبعاد في القرى المستكملة البرامج في ضوء المرحلة الحالية لتقدم القرية في مصر ، سوف تختلف عن نتيجة دراستها في القرى المحرومة نسبياً .

الفرض الثاني :

إن هناك علاقة بين برامج التنمية الاجتماعية الشاملة وبين بناء القوة داخل مجتمع القرية من حيث اتجاهات الجماهير نحو القيادة وأنماط القيادة ومعايير اختيار القائد ... الخ . أي أن هناك علاقة بين حركة التنمية وبين نمط القيادة وبناء علاقات ومحددات القوى في مجتمع القرية .

---

(١) د . لويس كامل مليكة : بين الإيجابية واللا مبالاة — مركز تنمية المجتمع سرس الليان سنة ١٩٦٦ .

الفرض الثالث :

إن هناك علاقة بين برامج التنمية الاجتماعية الشاملة وبين تغيير التنظيم الداخلى فى مجتمع القرية — وعلاقة القــرويين واتجاهاتهم خارج النسق المجتمعى . بمعنى أننا نتوقع أن حركة التنمية الريفية أسهمت فى إحداث تغييرات فى الأنساق الاجتماعية داخل القرية من حيث الاستحداث والاتجاه نحو الاختفاء واختلاف الأهمية النسبية وتغيير علاقات بعضها ببعض ، وإحداث تغييرات تقدمية فى الآراء والاتجاهات ومجالات الاهتمام بالنسبة للأبعاد المدروسة .

أهمية هذه الدراسة :

تستهدف حركة التنمية الريفية فى مصر كما ينص على هذا الوثائق والخطط القومية فى مصر وصول القرية إلى المستوى الحضارى للمدينة وذلك بتحقيق التقدم الاجتماعى فى المجالين المادى واللامادى بالسرعة التى تمكننا من قطع مسافات التخلف بينهما ومسافات التخلف الأكثر اتساعاً بين المستويات الحضارية للقرية فى مصر والمستويات الحضارية لقرى العالم المتقدم ، ولقد مضى ما يقرب من العشرين عاماً على بدء حركة التنمية الاجتماعيـة المخططة فى الريف المصرى على اعتبار أننا نؤرخ لبدء هذه الحركة ابتداء من صدور قانون الإصلاح الزراعى الأول سنة ١٩٥٢ ، وبرامج المجلس الدائم للخدمات سنة ١٩٥٣ فى صـورة التخطيط لتعميم نظام الوحدات المجمعة ، كذلك مضى أكثر من أحد عشر عاماً على صدور قانون الإدارة المحلية وتطبيقه فى الريف المصرى ، ويحق لنا بعد انقضاء هـذه الفترة الزمنية الطويلة أن نقف لندرك طبيعة التغيرات الاجتماعية والحضارية التى حدثت فى مجتمعات القرى المصرية واتجاهاتها ومدى نجاح هذه الحركة فى تحقيق

أهدافها ، فالمتابعة والتقييم جزء أساسي في خطة التنمية كما أن المراجعة والتعديل ضرورة للوصول إلى الأهداف المخططة ، وإذا كان التغيير المادي ضرورة أساسية في تحقيق التنمية الاجتماعية فإنني أومن بأن استمرار التنمية يتمثل في خلق إمكانيات تحقيق التقدم التلقائي المستمر من خلال التنمية البشرية بخلق قرويين جدد بآراء واتجاهات ومستويات طموح وتطلع ومجالات اهتمام جديدة . . . الخ . ويمثل هـذا البحث مساهمة سوسيولوجية في هذا المجال ، فإذا كانت التنمية الاجتماعية الشاملة تقتضي تكامل العلوم الاجتماعية المختلفة ، فإن مجال هذه الدراسة سوف يقتصر على الميدان السوسيولوجي المتعلق بالتنظيم الداخلي للقرية وبناء القوة وعلاقات الإنتاج وآراء الجماهير واتجاهاتها على أبعاد معينة . وهذه الدراسة فيما أعلم هي الأولى من نوعها في هذا المجال فلم يسبق أن حدثت مساهمة سوسيولوجية — للوقوف على أثر برامج التنمية في تحقيق التغيرات الاجتماعية والحضارية بالشمول الذي توخاه هذا البحث . هذا إلى جانب أن مايسفر عنه هذا البحث من نتائج يمكن أن تكون ذات فائدة لجميع الأجهزة والهيئات المهتمة بتنمية القرية التي منحها برنامج العمـــل الوطني عناية خاصة بوضعه إعادة بنائها في مدى عشرين عاماً كهدف استراتيجي بعيد المدى .

- كذلك فإن لهذه الدراسة أهمية علمية وعملية أخرى فهي قد أسفرت عن مقاييس مقننة يمكن استخدامها لتحقيق فروض مماثلة في أنماط أخرى من القرى في مناطق مختلفة من الجمهورية . هذا إلى جانب أن دراستنا هـذه يمكن اعتبارها دراسة قبلية لما سوف يتلوها من دراسات بعدية على الأبعاد المدروسة للوقوف على أثر البرامج الحالية والمستقبلة في استخدام تغيرات حضارية في القرى المصرية - تحقيقاً للمنهجية العلمية التي أشار إليها «روجرز» والكثير من دارسي المناهج من ناحية وتخطياً لعقبة كبرى واجهها بحثنا الحالي

تتمثل فى عدم توافر دراسات قبلية فى مجال الدراسة من ناحية أخرى . وإذا كانت أهمية أى دراسة علمية لا تتمثل فيما تسفر عنه من نتائج بقدر ما تتمخض عنه من تساؤلات وقضايا تطرح أمام الاستقصاء العلمى فإن دراستنا الحالية تطرح الكثير من القضايا المحتاجة إلى دراسة أكثر تفصيلا سواء فى ميدان دراسة آثار البرامج الانمائية النوعية فى استحداث تغيرات اجتماعية وحضارية معينة أو فى مجال استراتيجيات وتكتيكات التغيير أو فى مجال بنـــاء القوة وعلاقات الإنتاج ، أو فيما يمكن أن يقدمه علم الاجتماع من مساهمات سوسيولوجية فى بناء خطة التنمية أو فى مجال المتابعة والتقييم ، هذا إلى جانب أن هذه الدراسة تعد خطوة يمكن وضعها جنباً إلى جنب مع الدراسات الإمبيريقية والنظرية التى أجريت فى مصر ودول العالم النامى فى هذا المجال فى سبيل الوصول إلى بناء نظرى متكامل لنظرية سوسيولوجية فى التنمية .

أساليب تحقيق الفروض :

إن تحقيق الفروض العاملة[1] فى دراستنا الحالية يمكن أن يتم بعده أساليب يحس أن نوردها بإيجاز مع ما يقابل كل منها من عقبات حتى يمكن أن نصل إلى تبرير منطق لما سوف نستخدمه من أساليب فى هذا التحقيق .

أولا : أسلوب الدراسة القبلية البعدية : يشير « لارسون » Larson وروجرز إلى أن الدراسة التتبعية عبر الزمن هى خير وسيلة لدراسة التغير الاجتماعى وهذا هو أسلوب الدراسة القبلية البعدية Pre – Post – Study وقد استخدم هذا الأسلوب فى الكثير من الدراسات العلميـــة مثل دراسة « روبرت ردفيلد R.Redfield. لقرية « شان كوم » ، ودراسة منظمة الأغذية

---

(١) Working hypothosis

والزراعة F.A.O بالأمم المتحدة لأثر منظمات الفلاحين فى تغيير الريف فى « تايوان[1] » ، ودراسة « جالاهر » Gallaher للتغيرات الاجتماعية فى قرية « بلانفيل » Planville فى ولاية « ميسورى » بالولايات المتحدة[2] ، ودراسة « هاسويل » M.R. Haswell وأساتذتها لبعض القرى الهندية على فترات زمنية متعاقبة[3]. كذلك استخدمت منظمة تقييم البرامج P.E.O هذا الأسلوب فى تقييم بعض البرامج مثل الممارسات الزراعية — القديمة والمعادة مابين سنتى ١٩٠٤، ١٩٥٧[4]، كذلك استخدمت بعض الدراسات المصرية هذا الأسلوب

---

(١) ولقد لجأ دارسو الأمم المتحدة فى تايوان إلى هـذا الأسلوب لعدم إمكان العثور على عينة ضابطة حيث قدمت هذه المنظمات خدماتها إلى جميع المجتمعات الريفية هناك انظر :
U.N – F. A. O. A study of farmer's association in Taiwan p. 7.

(٢) قام جالاهر « بدراسة قبلية سنة ١٩٤٠ وأخرى بعدية سنة ١٩٥٥ لنفس القرية مستخدماً نفس أدوات البحث وكانت أهم نتائج هذه الدراسة دخول القرويين فى دائرة أوسع من الإدراك والوعى والمشاركة والاعتماد على المراكز الحضرية ، أى اتساع نطاق الكرزموبوليتانية وهى أحد الأبعاد الهامة فى تقييم المجتمعات على متصل الريفية الحضرية عند « جالاهر » انظر :
O. F. Larson, E. M. Rogare, Op cit p 55.

(٣) قام « سلوتر » Slater بمسح لقرية « أيروفيبليبيت » Eruvebllipt سنة ١٩١٦ ، ثم قام « باريكيونيل » Parekunei بمسح آخر سنة ١٩٣٦ وبالمقارنة بالمسح الأول وجد عدم حدوث تغيرات ملموسة بعد استمرار سيادة الأوضاع المتخلفة وتزايد أساليب الاستغلال الربوى والمضاربة بالأرض ، وظهور بوادر بسيطة للانفتاح على العالم باستحداث السكة الحديد بالقرية ، كذلك قامت « هاسويل » Haswell بمسح ثالث لنفس القرية سنة ١٩٦١ كشف عن تحسن أحوال القرية المعنوية فى ظل برامج التنمية المخططة ولكن هذه التغيرات لم تكن من العمق بحيث تغير بناء القرية التقليدى حيث لم تنجح قوانين الإصلاح الزراعى فى تغيير أنماط القوة فى القرية أو فى إزالة الفروق الاقتصادية الفادحة بين الطبقات أو الطوائف ولم تحدث حراكا اجتماعياً واضحاً داخل القرية أو لم تستطع تحطيم الجمود الطائفى — انظر :
M.H. Haswell, Op Cit p 89.

(٤) Gov. of India P.E.O The fiith evaluation report 1958 pp 62 – 98.

مثل دراسة لويس كامل مليكة لاتجاهات القرويين نحو العمل الجمعى ما بين سنتى ١٩٥٨ ، ١٩٦٣[١] . ولقد استخدمت الكثير من الدراسات العلمية فى العالم المتقدم والنامى هذا الأسلوب فى دراسة برامج التنمية الاجتماعية ، ومع إيمانى الكامل بأهمية هذا الأسلوب وعلميته إلا أنه يتطلب توافر الدراسات السابقة أو القبلية التى تقيس نفس الأبعاد والمتغيرات المدروسة ولا يوجد فيما نعلم دراسة علمية سابقة أجريت فى المجتمعات الريفية المدروسة — كما لا توجد دراسة سابقة تدرس جميع الأبعاد والمتغيرات التى تقوم هنا بدراستها سواء فى المجتمعات الريفية أو الحضرية حسب ما نعلم أيضاً . وهذا أمر يتعذر معه استخدام هذا الأسلوب .

ثانياً : أسلوب العينة الضابطة Control group وقد طبق هذا الأسلوب فى الكثير من الدراسات السابقة فقد استخدمته منظمة تقييم البرامج فى الهند فى بعض دراساتها مثل تقييم أثر برامج التربية الاجتماعية فى تغيير قيم واتجاهات القرويين[٢] كذلك استخدمته منظمة الأغذية والطعام بالأمم المتحدة F.A.O فى دراسة أثر برامج تنمية المجتمع فى تغيير المجتمع الريفى فى الهند[٣] وقد تمت الكثير من الدراسات الأخرى فى مجال التنمية اعتماداً على هذا الأسلوب ولكنه أسلوب لا يمكن استخدامه فى دراستنا الحالية لعدم توافر نموذج من القرى يمثل مجموعة ضابطة لم تتـــأثر ببرامج التنمية فلقد غزت خدمات مؤسسات التنمية والأساليب الاتصالية كافة المجتمعات القروية فى مصر وامتدت إليها حركة التنمية فى شكل أو آخر وهى عقبة واجهتها بعض الدراسات المماثلة فى مجال التنمية مثل دراسة منظمة الأغذية والزراعية بهيئة

---

(١) د. لويس كامل مليكة : بين الإيجابية واللا مبالاة . سرس الليان سنة ١٩٦٦

(٢) Gov. of India. The Sixth evaluation report 1959 pp 75—104

(٣) U.N. A case study of the Ghosi C, D. Block pp 5—8

الأمم المتحدة فى دراستها لحركة التنمية الاجتماعية فى المجتمعات الريفيـــة فى تايوان .

ثالثاً : أسلوب الجماعات المتطرفة Technique of extreme groups

وهو أسلوب اتبعته بعض الدراسات الموثوق بها عالمياً للتغلب على عقبة عدم توافر مجموعات ضابطة وعدم توافر بحوث قبلية ويقوم هذا الأسلوب على أساس إجراء المقارنة بين جماعات متطرفة بالنسبة لمحكات الدراسة فى حدود الممكن عملياً كأسلوب بديل للجماعة الضابطة وقد استخدم الدكتور «دارجنا ند سنها» D. Sinhe الباحث الهندى هذا الأسلوب فى بحث المعهد القومى لتنمية المجتمع فى الهند الذى قام بالإشراف عليه للوقوف على أثر برامج تنمية المجتمع فى استحداث تغيرات حضارية فى مجتمعات القرى المدروسة(١) وقد كانت القرى المتطرفة المدروسة جميعها — قد — خضعت بالفعل لبرنامج تنمية المجتمع بدرجات متفاوتة من التركيز والقوة ، كذلك يمكن أن نعـــد دراسة «لا كشمانارو» Y.U.L. Roa عن العلاقة بين الاتصال والتنمية الريفية من الدراسات التى تستخدم هذا الأسلوب فى تحقيق الفروض حيث قامت دراسته على أساس إجراء مقارنة بين قرية متقدمة Kuthuru طبقت فيها مجموعة كبيرة من برامج التنمية ، وقرية أخرى اعتبرها متخلفة Pathuru ولكن قد أصابها بعض التغيرات التقدمية أيضاً فيها مدرسة ومجموعة من المحال التجارية .. ولكنها لم تنل نفس الحظ من التنمية مثل القرية الأولى(٢) — وهذا الأسلوب يمكن الاستعانة به فى دراستنا الحالية لتحقيق الفرض الثالث من مجموعة الفروض الموجهة للدراســـة الميدانية . وسوف نتخذ من توافر الخدمات ومؤسسات التنمية داخل مجتمع القرية معياراً للتطرف — أو معياراً

---

(١) D. Siuha. Indian villages in transition, 1969.

(٢) Y.U.L Roa Op cit pp 8—70.

للنمو . وسوف تتم المقارنة بين قرى مستكملة الخدمات ومؤسسات التنمية فى حدود الممكن فى المرحلة الحالية لتقدم القرية المصرية ، وبين قرى محرومة نسبيا لا تتوافر لها هذه الخدمات والمؤسسات جميعها وإن كانت تتبع وحدات أو مؤسسات فى قرى مجاورة .

رابعاً : الأسلوب التاريخى ولقد اعتمدت بعض الدراسات على إجراء دراسات مسحية بعد تطبيق برامج التنمية بفترة زمنية تمتد إلى عدة سنوات بدون توافر دراسات قبلية محددة . اعتماداً على معرفة الظروف التاريخية التى سادت قبل بدء انطلاقها واعتمادا على فرض سيادة التخلف الاجتماعى الشامل قبل هذا الانطلاق – (فى الدول النامية) وهو فرض – يؤيده الواقع التاريخى العام حيث لا توجد دراسات تاريخية مفصلة لمجتمعات الدراسة وقد تمت الكثير من الدراسات اعتمادا على هذا الأسلوب مثل دراسة « دوبى » Dube لقريتى « راجبوت » Ragput و « تياجى » Tayagi ، ودراسة منظمة تقييم البرامج فى الهند للمجالس القروية Panchayat. Reg ودراسة معهد الرأى العام لمدى تمثل جماهير الريفيين فى الهند للقيم التعاونية ، ودراسة «ميسرا» Misra لآثار الحركة التعاونية فى مجتمع القرية الهندية ، – ودراسة «كرشناسوامى» Krishnaswami للحركة التعاونية فى إحدى القرى الهندية كذلك . وهذا الأسلوب سوف أستعين به اعتمادا على التحليل التاريخى لعوامل تخلف القرية المصرية وظروفها فى الفترة السابقة للتنمية والتى سوف أحددها بقيام الثورة وإصدار قانون الإصلاح الزراعى الأول سنة ١٩٥٢ . وفى غيبة تحليلات سوسولوجية أو دراسات قبلية للقرى موضع البحث ، وفى غيبة تاريخ مكتوب – يمكن أن يفيد الدراسة سوف أعتمد على ذاكرة كبار السن ومتوسطى السن من الثقات وخاصة من المتعلمين الذين يعون ظروف القرية فى فترة ماقبل الثورة وعيا كاملا – وقد وجدت بعضهم يعى حتى السنوات الأولى من القرن العشرين . وقد تمت الكثير من الدراسات الموثوق بها اعتمادا على ذاكرة الاخباريين فى غيبة وجود

تاريخ مكتوب عن مجتمعات الدراسة مثل دراسة الدكتور محمد عاطف غيث ، د . محيى الدين نصرت ، وعبد اللطيف الهندى(١) وهكذا سوف تستخدم أكثر من أسلوب لتحقيق الفروض الموجهة للبحث حسب طبيعة كل فرض وحسب ما هو ممكن عملياً — وإعمالا بإشارات العديد من دارسى المناهج الذين يرون أفضلية المزاوجة بين عدة أساليب بحثية ضمانا لصحة النتائج . فسوف أستخدم أسلوب — الجماعات المتطرفة أو المتقابلة ، والرجوع إلى التاريخ العام للريف المصرى للوقوف على عوامل تخلفه ومحاولات تنميته والرجوع إلى الاخباريين الثقاة إلى جانب جمع المادة المطلوبة من عينة الدراسة عن طريق الأساليب المباشرة وغير المباشرة إلى جانب الاعتماد على الملاحظة المباشرة من خلال معايشة شبه كامل لجماهير القرى المدروسة على مدى ستة أشهر كاملة هذا إلى جانب خبرتى الطويلة بالريف المصرى على مدى سنوات طويلة . على أن كافة هذه الإجراءات لا تحقق شروط المثالية المنهجية تماماً وهو أمر لا يمكن أن يتحقق فى هذه المرحلة من تقدم البحث العلمى فى مجال العلوم الاجتماعية بوجه عام وفى هذه المرحلة من تقدم البحث العلمى فى مصر بوجه خاص . وهو أمر اضطر غيرنا من الدارسين الثقاة إلى قبوله حتى فى الدول التى اجتازت فيها الدراسات الاجتماعية مرحلة أكثر تقدما(٢) .

---

(١) د . محمد عاطف غيث — التغير الاجتماعى فى المجتمع القروى .

د . محى الدين نصرت ، عبد اللطيف الهندى — دراسة تحليلية للتغيرات الاجتماعية بمنطقة لاحدى الوحدات المجمعة — المجلة الاجتماعية القومية — العدد الثانى — المجلد الخامس — مايو سنة ١٩٦٨ ص ١٠٣ — ١٢١ .

(٢) لقد اضطر « انكلس A. Inkeles و « بوير » R. A. Bauer فى دراستهما الميدانية للمهاجرين السوفيت ، كذلك اضطر « ستاوفر S. A. Stauffer وزملائه وغيرهم ممن سبق ذكرهم الى قبول الحلول الوسط بين متطلبات الضبط المنهجى المحكم وامكانيات الواقع ، ويشير د . مصطفى سويف الى أن الباحث يستطيع التنازل عن مثاليات البحث العلمى حيث تقهره ظروف الحياة الاجتماعية وظروف =

اختيار القرى موضع الدراسة :

سوف أختار القرى التى أطبق فيها دراستى الميدانية من بين قرى محافظة البحيرة لمعرفة أسباب بعضها موضــــوعى والأخرى ذات طابع ذاتى . أما الأسباب الموضوعية فإنها تتمثل فى أن هذه المحافظة تضم حوالى عشر عـدد قرى الجمهورية تقريباً حيث يوجد بها ما يقرب من ٤٠٠ قرية من عدد قرى الجمهورية البالغ عددها ٤٠٣٣[١] كذلك يوجد بها ما يقرب من سدس أراضى مصر الزراعية . هذا إلى جانب توافر كافة أنواع المجتمعات المحلية بالمحافظة فضلا عن أنها من ضمن المحافظات التى خضعت فى الماضى للضغوط الإقطاعية القوية والتى استفاد الكثير من جماهير المجتمعات الريفية بهـا من المعدمين وصغار الملاك بامتلاك أراض زراعية نزعت ملكياتها من الإقطاعيين سواء الأفراد أو الأسرة المالـكة السابقة . أما عن العوامل الذاتية فانها تتمثل فى خبرتى الطويلة بقرى محافظة البحيرة سواء من حيث ممارستى للعمل الاجتماعى من خلال الوحدات الاجتماعية بها ، أو من خلال ممارسة العمل الاعلامى والتثقيفى من خلال أجهزة التنظيم السياسى الذى أتاح لى الاتصال بجماهير وقيادات أغلب قرى المحافظة أو من خلال علاقات أخرى ، وتمتد هذه العلاقة إلى ما يزيد عن اثنتى عشرة سنة .

ولما كانت الأغلبية العظمى من المجتمعات الريفية فى ج.م.ع من النوع التقليدى الذى يعتمد أغلب سكانه على الزراعة كمهنة وكطريقة حياة فان

= الظاهرة المدروسة والمستوى السائد لتقدم المنهج العلمى ووسائله وهى أمور تنطبق تماماً على دراستنا الراهنة . انظر .

المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية — تعاطى الحشيش : التقرير الأول — سنة ١٩٦٠ ص ٧ — ٨ .

(١) جمال عسكر — بيان الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء فى مؤتمر النهوض بالقرية ، وزارة الإدارة المحلية سنة ١٩٦٩ .

دراستى الميدانيـة سوف تتركز فى نماذج محددة وهى القرى التقليدية الممثلة لأغلبية القرى المصرية حتى يمكن الاستفادة من نتائجها وتعميمها بدرجة لا بأس بها من الدقة مع بعض التحفظات الضرورية التى تقتضيها الدراسـة الاجتماعية وفى حدود النمط المدروس . وأخذ بفلسفة تنميط القرى .

سوف تـكون القرى المدروسة قرى متوسطة البعد عن عاصمة المركز ، ذات خصوبة متوسطة أغلب أراضيها ، وهى بهذا تمثل حوالى ٤٢,٥ من جملة الأراضى الزراعية فى مصر طبقا لتصنيف وزارة الزراعة[1] . وإن كان يتخللها بعض الأراضى عالية الخصوبة أو قليلة الخصوبة .

كذلك تبلغ نسبة الحيازات الأقل من خمسة أفدنة أكثر من ٧٥٪ وهى بهذا تمثل الأغلبية الساحقة من قرى مصر أو تمثل النمط الشائع من الحيازات على مستوى الجمهورية — وتتشابه ظروف القرى المتقابلة المدروسة إلى حد كبير فى كافة الظروف المهنية والتعليمية والاجتماعية والطبقية والإدارية فى الفترة السابقة للثورة كما يتضح من إحصاءات ١٩٤٧ ومن معلومات الأخباريين بهذه القرى .

أسلوب اختيار القرى موضع الدراسة :

اختيار القرى قام على أساس تـكتيك الجماعات المتطرفة طبقا لمعيار تركيز الخدمات وتـكامل برامج ومؤسسات التنمية ، داخل مجتمع القرية — حتى يمكن الـكشف عن أثر هذا التركيز والتكامل من ناحية ، وحتى يمكن إجراء دراسة مركزة فى القرى النامية سوسيولوجيا وتاريخيا حتى يمكن

(١) خطة وزارة الزراعة — المؤتمر الأول للادارة المحليـة — الـكتاب الأول سنة ١٩٦٩ .

الوقوف على ما حدث بها من تغيرات فى ظل حركة التنمية المخططة التى انطلقت بها عقب صدور قانون الإصلاح الزراعى الأول وكان علينا فى البداية تحديد المركز الإدارى الذى سوف تختار القرى فى نطاقه وقد تم اختيار إيتاى البارود بالطريقة العشوائية وهو مركز زراعى لا يتسم بأية ظاهرة غير عادية يمكن أن يكون ممثلا للمراكز المشابهة[1] . بقى بعد هذا اختيار القرى ، ولما كانت محافظة البحيرة بوجه عام ، ومركز إيتاى البارود بوجه خاص من المناطق التى خضعت للضغوط الإقطاعية سواء من الأسرة المالكة أو من بعض كبار الإقطاعيين فيما قبل الثورة .

فقد تم نزع الكثير من الملكيات الإقطاعية فى هذا المركز وتم توزيعها على المعدمين وبهذا انقسمت قرى هذا المركز إلى عدة أنواع قرى لم يتم فيها نزع الملكيات الإقطاعية وتم تمليكها على المعدومين - وحتى تكون الدراسة أكثر دقة كان على أن أختار قريتين متقابلين (مخدومة ، ومحرومة نسبيا — أو نامية ومتخلفة) من كل نوع من هذين النوعين الذين سوف أطلق عليهما التعبير الشائع — قرى الإصلاح ، وقرى الائتمان . وهذا أمر يتيح

---

(١) لقد أجريت مقارنة بين قرى هذا المركز بقرى المراكز الأخرى فوجدنا أن هذا المركز يمكن فعلا أن يتيح لنا فرص اختيار القرى المتكافئة المتطرفة وبطريقة قد لا تتاح فى غيره من المراكز ، ولقد كانت المشكلة الحقيقية التى واجهت دراستى الحالية لا تكمن فى العثور على قرى مستكملة الخدمات والمؤسسات بقدر ما تكمن فى العثور على قرى محرومة نسبياً تتكافىء معها فى المتغيرات الأخرى بقدر الإمكان وتبتعد عنها فى نفس الوقت بمسافة مناسبة حتى يشمل أثر التركيز والتكامل فى القرى المحرومة نسبياً ، وقد كانت المسافة بين القرى المتقابلة تتراوح بين ٥ — ٦ كم وهى مسافة لا بأس بها نسبياً ولم يتح لنا أن نعثر على قرى تبتعد بأكثر من هذا مسافة عن مراكز تجمع خدمات مجاورة ولما كانت بعض الدراسات تشترط مسافة أكبر فان تحقيق هذا الشرط أمر مستحيل فى تجربتنا الراهنة . ولقد تغلبت دراسات مماثلة على هذه العقبة بنفس الأسلوب الذى لجأنا إليه فى هذه الرسالة . انظر :

U. N. A Case study of Ghosi C. D. block, 1960.

D. Sinha op cit.

فرصة أكبر للتعميم فى حدود النمط المطروح وفى حدود التحفظات المنهجية الواجبة ، وقد تم حصر القرى التى يتوافر بها وحدات معينة ومستكملة الخدمة ، واخترت احداها بالأسلوب العشوائى — وكانت هذه القرية النامية اثنتان . وقد اخترت قريتى — العوامر وقادوس — المتلاصقتين تماماً بدون أية فواصل — لمجموعة متطرفة متخلفة حيث أنها محرومة من كافة ألوان الخدمة إلا من جمعية تعاونية ومتنوعة متداعية وتفتقد حتى مياه الشرب النقية . وعند اختيار قرية إصلاح متقدمة لم يكن بالمركز الأول قرية واحدة مستكملة الخدمات ومؤسسات التنمية — فتم اختيارها ، وتم اختيار القرية المقابلة لها عشوائيا وهى محرومة فى جزء منها إلى كافة ألوان الخدمة إلا من الجمعية التعاونية الزراعية للإصلاح الزراعى وتفتقد إلى المدارس والمياه النقية للشرب وحتى إلى المقابر ... الخ وكما سبق القول بالرجوع إلى تعداد سنة ١٩٤٧ اتضح تماثل ظروف القرى المتقابلة إلى حد بين خلال هذه الفترة وهذا ما يؤكده معلومات الاخباريين ، أما الآن فان وجه الخلاف بين قريتين حيث تركيز الخدمات . ولقد راعيت تكافؤ القرى المتقابلة فى المتغيرات الأساسية بقدر الإمكان وهذا ما جعلنا نختارها جميعاً داخل المركز الذى تم اختياره عشوائياً تحقيقاً لمزيد من التكافؤ .

أولا : عينة قرى الإصلاح الزراعى :

تقع القرية النامية إصلاح على بعد حوالى خمسة كيلومترات من عاصمة المركز ويقدر عدد سكانها بـ ٤٥٥٠ حسب تعداد سنة ١٩٦٠ الذى تم بالحصر الشامل — وكان مجموع زمامها الزراعى مملوكا بأكمله فى الفترة السابقة على قانون الاصلاح الزراعى الأول سنة ١٩٥٢ لأسرتين أو لفردين . إحـــداهما مصرياً والآخر ينتمى إلى الأسرة المالـكة السابقة . وكانا يقيمان بإستمرار خارج مجتمع القرية وتدار أملاكهما عن طريق موظفين لحسابهم هم نظار ومعاونوا وكتاب الزراعة — وهؤلاء

كانت لهم السلطة والسيطرة العليا فى مجتمع القرية وقد كان عمدة البلدة السابق ناظر زراعة أحد هؤلاء الإقطاعيين وقد استمرت العمودية فترة طويلة فى هذه الأسرة حتى إلغاء العمودية — باستحداث نقطة شرطة القرية — وكانت الأغلبية الساحقة من جماهير القرية يعملون لدى هذين الإقطاعيين فى فى مقابل أجر نقدى يقدره الأهالى بحوالى ٣ قروش أو فيما يقابل قطعة قصيرة من الأرض يزرعها الأجير لحسابه وهى ما يطلق عليه الأهالى « المعاش » ويروى لنا الأهالى طبيعة العسف والسلطة الإرهابية الاوتقراطية التى كان يمارسها الجهاز الإدارى فى القرية وممثلو الاقطاعيين . ولم تكن هناك أى مظاهر لأداء الخدمات للجماهير فى هذه الفترة حيث كانت مدرسة القرية والوحدة الصحية بها شكلا بلا جهاز وبلا فائدة حقيقية لمجتمع القرية . وكانت صلاتهم تكاد تكون محصورة كليـــة داخل مجتمع العائلة والجيرة وبالخولى « الذين يتولون الإشراف عليهم فى العمل الزراعى المأجور وكانت دورة حياة الأبناء لا تختلف عن دورة حياة الآباء من حيث التوجه إلى العمالة الزراعية المأجورة ، وبعد قيام الثورة تم الإستيلاء على أملاك الاقطاعى الذى ينتمى إلى الأسرة المالكة ، وعلى الأراضى الزائدة عن النصاب القانونى من أملاك الإقطاعى المصرى — وقد نالت هذه القرية حظا موفوراً من الخدمات ومؤسسات التنمية فى ظل الثورة — فقد دخلتها الكهرباء من التيار العام — ودخلت الكثير من المنازل وبها مياه الشرب النقية وبها مدرسة إبتدائية تعمل كمدرستين على فترتين ، وبها مجموعة صحية ووحدة بيطرية ووحدة اجتماعية — ولجنة شعبة للتنمية الاجتماعية وجمعية تعاونية زراعية ائتمان ، وجمعية زراعية إصلاح ومركز صيانة الآلات الزراعية ونقطة شرطة وهى على طريق مرصوف يربطهما بعاصمة المركز شبكة من السيارات العامة والخاصة أما قرية الإصلاح المتخلفة فهى تقع على بعد حوالى ٩ كم من عاصمة المركز وعلى الطريق السريع وقد خضعت لنفس ظروف

القرية المقابلة حيث كان يمتلك زمامها الزراعى بالكامل الأسرة المالكة السابقة وكانت الأطيان تدار عن طريق موظفى الأوقاف الملكية وبنفس الأسلوب المستخدم فى القـــرية المقابلة — وهكذا تتماثل ظروف قريتى الاصلاح المتقابلتين خلال الفترة السابقة ، إلا أن هذه القرية المتخلفة لا يتوافر لنا إلا مدرسة إبتدائية قديمة وجمعية تعاونية للإصلاح الزراعى — وهناك جزء من القرية يسكنه أكثر من ألف نسمة لا يتوافر لديه حتى مياه الشرب النقية ولا مقابر دفن الموتى — وهذا ما أدى بى إلى اختيار هذه القرية بتوابعها كعينة للقرية المتخلفة بالمفهوم الذى سبق إيضاحه . وتعداد هذه القرية ٢٧٦٠ طبقا لتعداد سنة ١٩٦٠ . وتبعد هذه القرية عن تجمع الخدمات الذى تتبعه هذه القرية بحوالى ٦ كم ويربط هذه القرية بعاصمة المركز شبكة من السيارات العامة وسيارات الأجرة .

ثانياً — عينة قرى الائتمان الزراعى المتقابلة :

تقع قرية الائتمان النامية على بعد ٥ كم جنوب مدينة إيتاى البارود — لم تكن بها ملكيات إقطاعية قبل الثورة وتتسم بأن أغلبها من صغار الملاك وعدد كبار الملاك الذين — يزيد ملكياتهم عن عشرين فدان عدد محدود — وكان بها فى الفترة السابقة مدرسة متداعية لم تكن تلق إقبالا كبيراً من الأهالى نظراً لعدم إمكان استكمال تلاميذها تعليمهم فى المراحل التالية كما سبق أن أشرنا عند تعرضنا لازدواجية التعليم فى الفترة السابقة ولم يكن يختلف النظام الإدارى بها عن ما عانته القرية المصرية بوجه عام من تسلط إدارى خلال المرحلة السابقة للثورة والتى تمتد على مدى ذاكرة الإخباريين . ولم يكن بهذه القرية خدمات أخرى وكانت علاقات القرويين لا تتعدى مجتمع العائلة والجيرة وكان يوجد بالقرية مجموعة من الكتاتيب وأدعياء الطب . . يرتادهم الأهالى بكثرة . وتقع هذه القرية على خط حديدى يربط عاصمة المركز بالقاهرة عن طريق خط « المناشى » ولكن عدد القطارات كان

قليل جداً إلى جانب عدم انتظامه خلال الفترة السابقة — ولا يختلف المناخ العام الذى ساد هذه القرية عن المناخ الذى ساد مجتمع القرية فى مصر والذى فصلناه فى الفصل التاسع سواء من حيث علاقات الإنتاج أو علاقات القوة أو البناء الإدارى أو بناء الخدمات أو الانغلاق المحلى .

وقد نالت هذه القرية فى فترة ما بعد الثورة حظها كاملا من برامج ومؤسسات الخدمات حيث زودت بالتيار الكهربائى العام ومياه الشرب النقية ووحدة مجمعة بأقسامها الأربعة ومدرسة إعدادية مشتركة وتغيرت طبيعة الجمعية التعاونية بها ونوعية المشتركين والخدمات التى تؤديها وبها مكتب بريد وتلفون إلى جانب زيادة عدد القطارات التى تقف بمحطتها وانتظام مواعيدها مما مكن الطلبة من الاعتماد عليها ويقدر تعداد سكانها ٦٢٩٤ طبقاً لتعداد سنة ١٩٦٠ .

وتتشابه القرى المتخلفة المقابلة تماماً مع هذه القرية من حيث الظروف العامة فى فترة ما قبل الثورة وتقع هذه القرى المتخلفة على بعد ما يقرب من ٤ - ٥ كم من هذه القرية النامية وتعتمد فى مواصلاتها على محطة قطار مجاورة تبتعد عنها حوالى كيلو متر واحد تقريباً أو أكثر قليلا وكان يوجد بها مدرسة ابتدائية أيضاً فى الفترة السابقة ولا يوجد بها حالياً إلا هذه المدرسة وجمعية تعاونية زراعية . والقرى المتخلفة عبارة عن قريتين فملا متلاصقتين تماماً إلى حد تداخل المبانى والمنازل وتخدم المدرسة هاتين القريتين معاً ومجموع سكانها ٢٢١١ حسب تعداد سنة ١٩٦٠[1] .

---

(٤) لم نستطع فى دراستنا الحالية تحقيق التكافؤ المطلق من حيث عدد السكان والمتغيرات الأخرى بالدقة المنهجية المنشودة ، وهذا ما لم تستطع أبحاث كثيرة فى الهند وغيرها من الدول تحقيقه ، الأمر الذى اضطرها إلى تقديم مجموعة من التنازلات . انظر :
D. Sinha op cit. and Y.U. L. Roa. op cit.
انظر أيضاً — التعداد العام لسنة ١٩٦٠ — كراسة ملحق توابع البحيرة ص ٣٣ — ٣٩ .

اختيار عينة الدراسة :

لقد راعينا فى أفراد البحث أن تكون كلها من أرباب الأسر فى القرية وهم أصحاب الرأى والموجهين الحقيقيين للحياة الاجتماعية والسلوكية فى مجتمع القرية ثم هم الموجهون لأبنائهم الشباب والأطفال - وقد تم اختيار ١٠٠ رب أسرة من كل قرية عشوائياً من قوائم السجل المدنى بالاستعانة ببعض ثقات الإخباريين لاستبعاد المتوفين والراحلين عن القرية وغير المتزوجين وقد استبعدنا عدداً من الاستمارات المفحوصة لعدة اعتبارات تتعلق بالصدق الذى كان الباحث يقدره حسب طريقة استجابة المفحوصين للأسئلة وتعليقاتهم أثناء البحث وآرائهم التى يبدونها أحياناً عن فائدة هذه البحوث ... كذلك وجدنا أن هناك البعض ممن تعذر الاتصال بهم بسبب ظروف العمل حيث صادف التطبيق موسم مقاومة الآفات الزراعية التى تصيب القطن وقد انتهى البحث إلى دراسة ٩٢ رب أسرة فى القرية النامية إصلاح ، ٩٠ رب أسرة فى القرية النامية اتنمان ، ٧٩ رب أسرة فى القرية المتخلفة إصلاح ، ٧٠ رب أسرة فى القرية المتخلفة اتنمان - وهذه الأعداد تمثل من ٩ ٪ إلى ١٥ ٪ من أرباب الأسر فى كل قرية وهى نسبة مقبولة من حيث تمثيلها للمجتمع الأصلى للدراسة .

أما بالنسبة للقيادات الشعبية المحلية فإن اختيار أفراد العينة سوف يتم بالطريقة الشعبية بمعدل ١٠ من كل قرية من أعضاء لجنة الاتحاد الاشتراكى وأعضاء مجالس إدارة التعاونيات الزراعية وذلك من جداول أعدت خصيصاً لهذا الغرض .

إعداد أدوات البحث :

يشير « سيكوريل » A. Cicorel[1] إلى أن الدراسات السوسيولوجية لم لم تتوصل بعد إلى نظرية منهجية يمكن ترجمتها إلى أساليب إجرائية فى جمع المادة وهذا ما جعلنى أستخدم فى دراستى هذه عدة أدوات لجمع المادة الميدانية تتفق مع الخطة العامة للبحث وتصلح لتحقيق الفروض الموجهة للدراسة هى الملاحظة المباشرة من خلال المعايشة الكاملة للمجتمعات محل الدراسة للوقوف على أبعاد وسلوكيات قد لا تكشف عنها الوسائل البحثية الأخرى وهذا الأسلوب يسير بالنسبة للباحث بحكم ارتباطاته بقيادات هذه القرية وبعض جماهيرها من خلال العمل الاجتماعى والإعلامى والتثقيفى الذى مارسته على مدى — سنوات طويلة — وهذا ما يجعل تواجدى داخل المجتمع وبين أفراد التجمعات التلقائية الشبابية - وجماعات كبار السن... أمراً لا يثير توترات داخل التجمع ولا يغير الأوضاع أو نوعية الحوار الدائر داخل هذه الجماعات[2] . وسوف تنصب ملاحظاتى المنهجية على جوانب الحياة العادية فى القرية بوجه عام وعلى الأبعاد المدروسة والتى تعيننى فى تحقيق الفروض الموجهة مثل إقبال القرويين على العمل الجمعى والمشاركة فى المشروعات العامة

---

(1) Operational Procedures, See Aron Cicourel, Methods and measurement in Sociology, The free Press of Glenco 1964 p 67.

(٢) سبق أن استخدم هـذا الأسلوب فى دراسات التنمية مثال هـذا استخدامه فى تقييم مشروع التنمية فى دلهى ، وفى تقييم برامج التنمية الريفية من خلال منطقة تقييم البرامج P. E. G. ، واستخدمه « دوبى » Dube فى دراسته لقريتى « راجبوت » Ragput و « تياجى » Tayagi فى الهند ، كذلك استخدمه باحثوا الأمم المتحدة فى دراساتهم لأثر برامج التنمية فى تغير الريف الهندى — واستخدمه « لاكشمانا رو » Roa فى دراسة للعلاقة بين الاتصال والتنمية .

M. Clinard, op cit p. 248—S.C. Dube. op cit

U. N. Acase study of the Ghosia C. D. block pp 5—8

A. U. Lackshmana Roa, op cit pp 119—121.

ودور القيادات الشعبية المحلية فى حركة التنمية ، ومجالات الاهتمام لدى القرويين كما تظهرها أحاديثهم التلقائية وأنماط التجمعات التلقائية ، ودور الشباب فى مجتمع القرية ، وعلاقة الجماهير بالمؤسسات الديموقراطيـــة فى القرية ... الخ .

كذلك فإننى سوف أستخدم أسلوب الأسئلة اللفظية المباشرة والإسقاطية وذلك بتصميم جدول مقابلة سنراعى فيه ماحدده « تشابين » « Chapin » من شروط تتمثل فى قلة عدد الأسئلة نسبياً وتقنين أغلب الإجابات ، وشروط الصياغة والسهولة النسبية وعدم — استخدام الأسئلة الفضولية Inq uisitional كذلك راعينا اختيار هذا الجدول وغيره من أدوات البحث بالأسلوب الذى يوصى به « جورج لندبرج » G. Landberg وزملائه من الدارسين(١) . ولكننا خرجنا من معايشتنا للقرويين واطلاعنا على الدراسات السابقة فى مجالى الاجتماع الريفى والتنمية الاجتماعية إلى أن استجابات القرويين للأسئلة المباشرة قد يؤثر عليها عدة مؤثرات وقد تسير فى عدة مسالك مثل الاستجابة بالطريقة التى يعتقد المفحوص أنها ترضى الباحث ، أو بالأسلوب الذى يرى أن أفراد الجماعة المرجعية فى المجتمع يؤيدونه ، أو بالإجابة المثالية التى يعتقد أنها تتطابق مع الاتجاهات العامة فى الدولة كما تعبر عنها مختلف أجهزة الاتصال ويوجه البعض مثل « دارجناند سنها » D. Sinha أثناء دراسة لأثر برامج التنمية فى القرية الهندية — إلى الأسئلة المباشرة فى مجال الآراء والاتجاهات عدة ألوان من النقد ، منها قدرة المستجيب على إخفاء آرائه واتجاهاته الحقيقية إذ أراد وقد يدلى بآراء لا تعبر عن حقيقة مايشعر به(٢) . هـذا إلى جانب أن الفرد قد لا يكون قادراً على تقويم اتجاهاته وسلوكه ، وقد يشعر بالخوف

---

(١) Wilson Gee. Social science research methode, 19 pp 311 – 312.

(٢) D. Sinha op cit p 54.

أو الحرج من الإدلاء بها ، أو لا يجد الدافع الكافى للاستجابة على الأسئلة المباشرة فى مجال القيم والآراء الشخصية التى قد يعتبرها مسألة شخصية خالصة ، وإلى جانب هذا كله هناك احتمال عدم إدراك القروى لحقيقة اتجاهاته الموجهة لسلوكه شعوريا[١] .

وتجنبا لما قد يواجه الأسئلة المباشرة من صعوبات وما تمثله من تهديد للذات فى بعض الأحيان الأمر الذى يستثير ميكانزمات الدفاع والتبرير فإننى سأحاول التغلب على هذه العقبة بأسلوبين الأول بتوطيد العلاقة مع المفحوصين (Rapport) الأمر الذى يزيل كافة مظاهر الحرج والخوف والتردد والتوتر ضمانا لصدق الاجابات[٢] . وقد راعيت أن يفهم المفحوصين تماما الهدف العلمى الخالص للبحث والدراسة . أما الأسلوب الثانى فيتمثل فى استخدام التكنيكات الاسقاطية والاختبارات غير اللفظية والملاحظة المشاركة[٣] . ولقد تم استخدام الاختبارات الاسقاطية وشبه الاسقاطية فى دراسات التنمية فى المجتمعات الريفية فى دول العالم النامى كما حدث فى دراسة المعهد القومى لتنمية المجتمع فى الهند لبعض المجتمعات فى منطقة « الاه أباد » تحت عدة أشكال منها « اكمال الجمل » ، وتقدير آراء الآخرين ، وتفسير الصور ... وقد استخدمنا هذا الأسلوب داخل جدول المقابلة فى عدة أسئلة نطلب فيها تقدير المفحوص لآراء الآخرين (بدون تحديد) من أبناء مجتمع القرية

---

(١) د . لويس كامل مليكة ، د . صلاح فائق — اتجاهات القرويين والعمال نحو تنظيم الأسرة ، سرس الليان — ١٩٦٨ وانظر أيضاً :
د . لويس كامل مليكة : أثر التدريب فى تغير الاتجاهات — سرس الليان سنة ١٩٦٠ ص ٣٥ — ٣٦ .

(٢) D. Sinha op cit p 11.

(٣) تقوم التكنيكات الاسقاطية على أسس مواجهة المفحوص بموقف ذات مثير غامض Ambiguous stimulus situation.
D. Sinha, op cit p 54

بالنسبة لقضايا معينة . وهذا الأسلوب يفيدنا فى الوقوف على الاطارات المرجعية التى تسهم فى توجيه المفحوص فكراً وسلوكا .

كذلك استخدمنا اختبار المواقف المصورة الذى يقوم على عرض مجموعة من الصور التى تمثل مواقف شبيهة بالتى يمكن أن تحدث فى الحياة اليومية للقرويين واضحة فى أغلب جوانبها عدا البعد المطلوب رأى المفحوص فيه أو المطلوب قياسه — وهناك فى كافة الصور شخص يطلب من المفحوص تقدير رأيه فى كل موقف على حدة — الأمر الذى يتيح لنا معرفة رأى المفحوص بأسلوب غير مباشر. ولقد سبق أن استخدمت اختبارات مصورة فى دراسة التنمية الريفية فى الهند ولكن بأسلوب آخر مثل اختبار « قصة شيامو » Shayamoo story test الذى استهدف قياس متغيرات تختلف عما تقوم دراستنا الحالية بدراسته(١) . وسوف نفصل فى الحديث فى فقرة عن كيفية تصميم هذا الاختبار .

أما بالنسبة للأداء غير اللفظية فلقد استعنت فى ذلك بالاختبار الذى قام كل من « كلباتريك » Kilpatrick ، و « كانتريل » Kantril بتصميمه تحت اسم « ميزان الارساء الذاتى »(٢) . وقد طبق هذا المقياس بعد تعديله باسم إختبار السلم Ladder test فى دراسة المعهد القومى لتنمية المجتمع بالهند لبعض القرى فى منطقة « الاه أباد » ، ويقوم على أساس التقدير الذاتى الكلى للمفحوصين لحالة الماضى والحاضر والمستقبل بالنسبة للإطر المرجعية الثلاثة — الذات والقــرية والمجتمع العام على أساس وضع نقطة معينة للارساء anchoring points ويمثل المقياس — الهندى متصلا من إحدى

---

(١) D. Sinha, op cit P 123.

(٢) Self anchating scale, A measure of inbividual's unique reality world, 1960 see D. Sinha op cit p 74 and 227.

عشرة درجة يقوم المفحوص بتقدير ذاتى خالص لدرجة كل زمن بالنسبة للمستويات الثلاثة المذكورة .

ولقد حاولنا استخدام اختبار « إيفانز » Evans ، ولاسو Lasseau سنة ١٩٥٠ الذى طبق فى التجربة الهندية تحت اسم « اختبار الحياة السعيدة»(١) وهو اختبار اسقاطى ولكن وجدنا أن جدول المقابلة يمكن أن يتضمن أسئلة مماثلة وأنه لا داعى للتكرار إلى جانب ما يسببه هذا من ملل للمفحوصين .

وبهذا نكون قد استخدمنا أكثر من وسيلة لجمع المادة الميدانية لتحقيق الفروض الموجه للدراسة وهى الملاحظة والاختبارات اللفظية والاسقاطية وغير اللفظية مع الاعتماد الكبير على أسلوب التحليل التاريخى والرجوع إلى ذاكرة ثقات الاخباريين . وبهذا أيضا نكون قد أفدنا من استعراض التراث والخبرة الشخصية وسوف أعرض فيما يلى بايجاز إلى مضامين الاختبارات المستخدمة وما يقيسه من أبعاد . كذلك سوف نعرض لاختبار أو استمارة لمقابلة مع بعض القيادات الشعبية المحلية للوقوف على معلومات معينة تفيدنا فى تحقيق أحد الفروض الأساسية الموجهة للدراسة .

أولا — موازين التقدير الذاتى :

تستهدف برامج التنمية الاجتماعية تحقيق أهداف وظيفة معينة إلى جانب تغير قيم القرويين وآرائهم واتجاهاتهم وتصوراتهم المختلفة والمعوقة لتحقيق أهداف برامج التنمية وإحلال بدائل مخططة تتفق مع اتجاه حركة التنمية ،

---

(١) Happy life test. see. D. Sinha, op cit p 54 – 73.

وتستهدف هذه الموازين الكشف عن التوجيهات القيمة[1] Value orientation أو محاور الاهتمام فى حياة القرويين على المستويات الثلاثة للذات والقرية والمجتمع العام والمؤثرة فيهم فكراً وسلوكا - والوقوف على الأهمية النسبية لكل قيمة أو مجال من وجهة نظرهم الذاتية . وهذا الجانب تحدده الأسئلة الثلاثة اللفظية فى ميزان التقدير والتى تحدد لنا محـــاور الإرساء العليا على متصلات التقدير بالميزان . كذلك فإن الموازين تكشف لنا عن أهم مايسبب القلق والخوف وأسوأ أنواع الحياة المتصورة على المستويات المرجعية الثلاثة . وهذه لا تدون وإنما تفيدنا فى تحديد نقاط الإرساء الدنيا على متصلات التقدير . أما بالنسبة لمتصلات التقدير فإنها تكشف لنا عن مدى شعور القرويين بالتقدم على المستويات الثلاثة المذكورة ، كذلك عن رؤيتهم للمستقبل على هذه المستويات وذلك من خلال تقدير المفحوصين لدرجات الماضى (من ١٥ - ٢٠ سنة أى ما قبل الثورة وإن لم تذكر هذه العبارة صراحة) والحاضر والمستقبل (فى ظرف خمس سنوات من الحاضر حتى يكون هناك مجال زمنى للمفكر أن يفكر فى حدوده) ويتم هذا التقدير على متصل مكون من إحدى عشر درجة وهو عدد درجات اختبار السلم فى التطبيق الهندى وكما حددها كاليلباتريك ، وكانتريك[2] . وهى درجات تم تعديلها حسب نتائج الدراسة الاستطلاعية كما سنرى فى الصفحات القادمة ، ويجمع هذا الاختبار بين التعمق الذى يتيحه نظام الأسئلة المفتوحة open end probing والمقابلة الشخصية ، والقياس غير اللفظى non verbal scaling والتقدير الكمى الذى يسهل عمليات التحليل الإحصائى[3] .

---

(١) See the definition of value in L.Nelson and others, op cit p 93.

(٢) D. Sinha. op cit pp 74—75.

(٣) Ibid.

ثانياً — اختبار المواقف المصورة :

يقوم هذا الاختبار على أساس استخدام تكنيك الإسقاط فى معرفة آراء واتجاهات المفحوصين تجاه بعض القضايا والأبعاد المدروسة بطريقة غير مباشرة قد لا تفصح عنها الاستجابات على أسئلة لفظية مباشرة وبحيث نتيح للمفحوص الحديث عما يشعر به بحرية أكثر حيث لا يشعر بتهديد مباشر للذات وذلك بإسقاط آرائه على الشخص المشابه له فى الموقف المصور والذى يسقط عليه آراءه واتجاهاته — والموقف المصور عبارة عن موقف طبيعى يقابل المفحوصين فى الحياة اليومية فى القرية ، واضح فى كل جوانبه عدا البعد أو الجانب المطلوب قياسه . وقد قمت بتصميم عدة مواقف تفيدنا فى تحقيق الفروض الموجهة للبحث — وبكل صورة شخص يمكن للمفحوص أن يتوحد معه يطلب إلى المفحوص أن يقدر رأيه أو موقفه ، ولما كان الموقف لا يحتمل رأياً معيناً ، فان هذا الرأى يمثل رأى المفحوص نفسه . وقد راعينا عند اختيار هذا الاختبار كما سنذكر فى الدراسة الاستطلاعية حذف كافة الأسئلة الايحائية . ويقيس الاختبار الأبعاد الآتية :

أولا : الاتجاه نحو مؤسسات التنمية والأنساق الديمقراطية فى القرية .
ويقصد بها رؤية المفحوصين لهذه المؤسسات من حيث فائدتها للقرية ولهم ونوع المعاملة التى يلقونها داخلها ... إلخ . وقد اخترنا ثلاث مؤسسات وتنظيمات على سبيل المثال وهى الوحدة الصحية ويمثلها الصورة رقم ١ ، والجمعية التعاونية الزراعية وتمثلها الصورة رقم ٢ ومجلس القرية ويمثلها الصورة رقم ٣ .

ثانياً : الاتجاه نحو التعليم — أى آراء المفحوصين تفضيلاتهم بين تعليم الإبن أو تشغيله ويمثله الصورة رقم ٤ . وبين تعليم البنت مع الاختلاط فى

تعليم مشترك ، أو تعليمها مع عدم تطبيق التعليم المختلط ، أو عدم تعليم البنت نهائياً وتمثله الصورة رقم ٥

ثالثاً — الاتجاه نحو العمل الجمعي والمشاركة في مشروعات التنمية : وهو بعد محوري في حركة التنمية ويهدف إلى الوقوف على تصور القرويين لإمكان نجاح مشروعات الجهود الذاتية وتغطية الصورة رقم ٦ وقبول العمل الطوعي في مشروعات التنمية وتمثله الصورة رقم٧ ، وقبول المساهمة بالعينات في هذه المشروعات وتمثله الصورة رقم ٨

رابعاً — الاتجاه نحو الميكنة الزراعية وتمثله الصورة رقم / ٩

خامساً — الاتجاه نحو تنظيم الأسرة وتمثله الصورة رقم / ١٠

ثالثاً — جدول المقابلة(١) :

يضم هذا الجدول مجموعة من الأسئلة المباشرة وغير المباشرة تستهدف

---

(١) يثير أغلب دارسي المناهج مثل « هيمان » Hyman و « سيكوريل Cicourel و « كانيل » Kannell مختلف الصعوبات التي تواجه استخدام أسلوب المقابلة في البحث السوسيولوجي ، ومن أهمها ما تتضمنه المقابلة في حد ذاتها من بناء المعنى meaning structure باعتبارها تنطوي على تفاعل اجتماعي ، وعدم إمكان التحكم الكامل في الحركات والإشارات وأسلوب إلقاء الأسئلة ، الأمر الذي قد يؤثر في مضمون الإجابة . وهذا ما يثير قضية الموضوعية والتحيز . وسوف لا أتعرض هنا لوجهات نظرهم بالتفصيل لخروج هذا التفصيل عن نطاق مجال دراستنا الحالية واكتفاء بالقول بأني سوف أتخذ كافة الاحتياطات المنهجية في حدود الممكن والمتاح عملياً — حتى أوفق بين الصدق والثبات وهما الخاصيتان اللتان يتصور البعض أنهما متعارضتان (حيث أن الإسراف في التقنين يمكن أن يحقق الثبات على حساب الصدق في بعض الأحيان) ، كذلك سوف تسير دراستنا في حدود الخطوات المنطقية في بناء وتطبيق الجدول حسب ما يشير به « يونج » Young وهي التمهيد للمقابلة وإجرائها وإنهائها كذلك سوف أستخدم تعليماته التي يوجزها في (٥٠) بند بقدر الإمكان ، انظر :

Aron Cicourel, op cit pp 96—101.
Nilson Gee; op cit pp. 310—323.

الكشف عن الأبعاد الخمس عشرة التى تستهدف الدراسة الوقوف عليها . وقد حاولنا إعداد مجموعة كبيرة من المجالات أو الأبعاد الفرعية المتضمنة فى كل بعد من أبعاد الدراسة وترجمنا هذه المجالات إلى أسئلة ثم انتقينا بعضها لتمثيل البعد حتى يظهر الجدول بشكل قابل للتطبيق من حيث عدد الأسئلة وزمن التطبيق — وقد راعينا وجود بعض الأسئلة الكاشفة ضماناً للصدق حذفت عند التحليل تجنباً للتكرار وقد خرج الجدول فى ستين سؤالا حذفنا سبعة لاعتبارات سوف نذكرها عند عرض الدراسة الاستطلاعية وبقى بعد هذا ٥٣ سؤالا تقيس الأبعاد الآتية :

أولا — بعد الوعى التخطيطى : ويغطيه الأسئلة ١ إلى ٥

ثانياً — بعد الشعور بالتغير والتقدم : وتغطيه الأسئلة من ٦ : ٧ إلى جانب موازنة التقدير - أو متصلات التقدير بالنسبة للمستويات الثلاثة .

ثالثاً — بعد النظرة أو الاتجاه نحو المستقبل وتمثله الأسئلة من ٨ : ٩ إلى جانب موازين التقدير أو متصلات التقدير .

رابعاً — بعد الآراء والاتجاهات نحو التعليم وتغطية الأسئلة من ١٠ : ١٣ إلى جانب المواقف المصورة .

خامساً — بعد الاتجاه نحو التجديد[1] وتغطية الأسئلة من ١٤ : ١٩ إلى جانب أحد المواقف المصورة .

---

(١) يشير « لارسون » و « روجزر » إلى الأهمية الجوهرية لرؤية أعضاء النسق للتجديدات ومدى تقبلهم لها وهى النقطة الحاسمة فى التفريق بين النسق التقليدى والنسق الحديث عندهم ، انظر :

O. Larson — E, Rogers. op cit P 40,

سادساً — بعد تصور الذات[١] وتمثله الأسئلة من ٢٠ : ٢١ إلى جانب أحد المواقف المصورة .

سابعاً — بعد تصور العلية الرأسية والأفقية وتمثله الأسئلة من ٢٢ : ٢٤

ثامناً — بعد إدراك الحاجات أو الوعى بالمشكلات وتمثله الأسئلة من ٢٥ : ٢٦ .

تاسعاً — بعد المبادأة والمشاركة الجماهيرية فى مشروعات التنمية وتمثله الأسئلة من ٢٧ : ٣١ إلى جانب بعض المواقف المصورة .

عاشراً — بعد تصور المسئول عن تنمية القرية وتغطية الأسئلة من ٣٢ : ٣٣ .

حادى عشر — بعد تفهم طبيعة وأهداف الإنساق الديمقراطية فى مجتمع القرية ، وتغطيه الأسئلة من ٣٤ : ٤١[٢] .

---

(١) يؤكد « أرنست وت » E. Wift و « مارشال كانيارد » M. Clinard وغيرهما من الدارسين ، الأهمية المحورية لتغيير صوره للذات لدى جماهير المجتمعات المحلية لأن الصورة الانهزامية التى تتبناها هــذه الجماهير تقف وراء اللامبالاة المختلفة والقدرية والرضى الانهزامى بالواقع والاعتقاد فى استحالة التغيير . . . وهذه هى أهم معوقات التنمية . انظر :

M. Clinard; op cit p 301.

(٢) من ضمن أسئلة هــذا البعد السؤال رقم ٣٧ من أهداف مجلس القرية — وقد قمت بتصنيف الإجابات إلى : فهم جيد : فهم متوسط : فهم ضعيف — وقد اعتبرنا أن من يشير إلى مبدأ أو فلسفة الإدارة المحلية — وتحقيق الديمقراطية والمشاركة الشعبية والإشراف على مصالح البلد وعلى المؤسسات . . . فهماً جيــداً ومن يجيب — بحل مشاكل الناس مع تفصيل واضح فهماً متوسطاً * ومن يشير الى المصالحات أو النظافة أو الإسكان . . نعتبره فهماً ضعيفاً لوظيفة وأهداف هذه المجالس * كذلك أوردنا السؤال رقم (٣٦) للوقوف على مدى تفهم طبيعة المجلس القروى كمجلس محلى شعبي يختلف تماماً عن الأجهزة — الحكومية الخالصة وذات شخصية معنوية يتمتع بنوع من الاستقلال فى حدود القانون العام للدولة . . كذلك هناك السؤال رقم (٣٩) الذى استخدمناه به لمعرفة مدى تفهم القرويين لطبيعة لجنة =

ثانى عشر : بعد الوعى الديمقراطى والاتجاه نحو القوة وتغطيه الأسئلة من[1] ٤٢ : ٤٨

= الاتحاد الاشتراكى وأهدافها وقد صنفنا الإجابة بنفس الأسلوب السابق فقد اعتبرنا الفهم الجيد كل من يشير إلى أن هذه اللجنة تمثل التنظيم السياسى على مستوى القرية أو أنها تضم تحالف قوى الشعب العاملة وعليها تعبئة الجماهير فى المجال الوطنى القومى وحل مشا كلها .... الخ . كذلك اعتبرا الفهم المتوسط كل ما يشير إلى خدمة الجماهير وتحقيق الخدمات العامة فى القرية — أما الفهم الضعيف فهو الذى يقتصر على الإشارة إلى المصالحات أو شىء قريب من هذا . كذلك هناك السؤال رقم (٤٠) بالنسبة للجمعيات التعاونية اعتبرت الفهم الجيد من يشير إلى الخدمات الائتمانية — ولمداد المزارعين بمستلزمات الإنتاج — والتسويق التعاونى والإرشاد الزراعى والوعى التعاونى وأداء الخدمات الاجتماعية الشاملة للقرية . واعتبرت الفهم المتوسط هو الذى يقتصر على الإشارة إلى الخدمات الائتمانية ولمداد المزارعين بمستلزمات الإنتاج والتسويق — والفهم الضعيف من يشير إلى أى وظائف وأهداف تدل على عدم وضوح الصورة فى ذهن المفحوص . كذلك فان السؤال رقم (٤١) عن الفرق بين التعاونيات والمصالح الحكومية صنفنا الإجابات التى تشير إلى وعى كامل بالفرق بين المشروع التعاونى والمشروع الحكومى تحت بند فهم جيد ، وإلى من يشير إلى فهم غامض لهذا الفروق فهم متوسط ، ومن يشير إلى أنه يوجد فرق بدون تعليق نعتبره فهماً ضعيفاً . وقد اعتمدنا فى هذا التصنيف على ما جاء بالوثائق الرسمية كالميثاق وقانون التعاون وقانون الإدارة المحلية وقانون الاتحاد الاشتراكى إلى جانب آراء المسئولين فى هذه المجالات وقد استعنا فى هذا التصنيف ببعض الدراسات السابقة التى استخدمت تصنيفاً مشابهاً مثل دراسة تقييم مشروع دلهى Delhi Progect حيث صنفت لإجابات المفحوصين على السؤال بالذى تحاول « ماندال » أن تحققه . إلى فهم جيد Good understanding ، وفهم متوسط Fair understnnding وفهم ضعيف Poor understanding أما تحديد مضامين التصنيف فى الدراسة المصرية هذه فقد استعنا بالوثائق وآراء المسئولين كما سبق أن أشرنا . ولقد اخترت هذه التنظيمات أو الأنساق الديمقراطية الثلاثة لما لها من أهمية استراتيجية فى مسيرة التنمية وتحقيق أهدافها فى المجتمع القروى وتحقيق ما نص عليه الميثاق من نقل سلطة الدولة إلى المجالس المنتجة انظر :

M. Clinard. op cit pp 250 - 151.

د . على عبد العليم محجوب : دعم المجالس المحليـــة — المؤتمر الأول للادارة المحلية النهوض بالقرية المصرية الكتاب الثانى سنة ١٩٦٩ ص ٦٦ — ٦٧

See D. Sinha op cit.

(١) يشير « لارسون » Larson و « روجرز » Rogers و « رسل دينيس » R. Dynes إلى الأهمية الاستراتيجية للبعد القيادى أو بعد القوة فى مسيرة حركة التنمية نحو تحقيق أهدافها : ويتضمن هذا البعد فى نظرهم تصور الجماهير لخصائص القائد ودوره =

ثالث عشر : بعد الكزموبوليتانية وتغطيه الأسئلة من ٤٩ : ٥٣[1] .

أما بالنسبة لبعدى: مجالات الاهتمام ، الاتجاه نحو المؤسسات والمنظمات، فإن الأول تغطيه الأسئلة اللفظية فى موازين التقدير ، والثانى تغطيه المواقف المصورة كلية وتجدر هنا الإشارة إلى أن كل بعد من هذه الأبعاد المقاسة يمثل اتجاها شاملا universal attitude يحتوى على أبعاد فرعية أو مظاهر عديدة قمنا فقط باختيار بعض هذه الأبعاد الفرعية كعينة ممثلة للاتجاه لتكون موضع قياسنا هنا . كذلك رأعينا أن يكون مضمون الأسئلة أقرب إلى مواقف الحياة اليومية التى يواجهها القروى أى أن يكون مصبوغا بصفة عملية action oriented قدر الإمكان[2] . ولقد أدرجت فى مقدمة جدول المقابلة مجموعة أسئلة شخصية عن المفحوص .

= وظهور القيادة المتخصصة Monomorphic أو القيادة العامة Polimorphic وهو ما يطلق عليه رو « Roa الاتجاه نحو القوة Attitude towards power ولقد تمت عدة دراسات لقياس هذا البعد مثل دراسة منظمة تقييم البرامج الهندية P. E. O. فى الهند ودراسة « جهليك » Jeblick و « لوزى » Losy فى بعض المجتمعات القروية فى أمريكا ... الخ .

T. R. Ford and Willis Sutton, The impact of change on rural communities and fring in James Copp (ed) op cit P 215.

G. Larson, E, Rogers op cit.

Y. L. Roa op cit pp 54—7.

Q. R. Eynes op cir pp 15—18.

(١) يشير « جالاهر Gallaher إلى أن أهم ما حدث فى قرية « بلانفيل » Planvill التى قام بدراستها فى أمريكا من تغيرات فيما بين سنتى ١٩٤٠ — ١٩٥٥ يتمثل فى دخول الأهالى فى دائرة أوسع من الإدراك والمشاركة والوعى والاعتماد على العالم الحضرى المحيط بهم ، وتشير الكثير من الدراسات الأمريكية إلى أهمية بعد الكزموبوليتانية الذى يعرف بدرجة أو مقدار اتجاه الفرد خارج نسق معين ، وتستخدم فى مقابل المحلية Localism انظر :

O. Larson, E. Rohers op cit op 55 - 59.

(٢) د . نجيب اسكندر وآخرين : الدراسة العلمية للسلوك الاجتماعى مؤسسة المطبوعات الحديثة سنة ١٩٦١ ص ٢٩٨ — ٣٠٤

رابعاً – جدول المقابلة مع القيادات الشعبية المحلية :

نقصد هنا بالقيادات الشعبية المحلية — الأعضاء المنتخبين لتمثيل الجماهير في لجنة الوحدة الأساسية للاتحاد الاشتراكي أو العضوية بمجلس إدارة الجمعية التعاونية الزراعية أو لتمثيـــل القرويين في مختلف الأجهزة والمؤسسات بالانتخاب ، وعلى الرغم من قصور هذا المفهوم عن القيادة الشعبية إلا أنني التزمت به على أساس أنه المعيار الموضوعي المتاح لي في هذه الدراسة . وقد قمت بتصميم عدة أسئلة للكشف عن بعض الأبعاد المعينة التي تعيننا على تحقيق أحد الفروض الموجهة للدراسة وقد وقع الجدول في أربعة عشر سؤالا اختصرت إلى أحد عشر سؤالا بعد الدراسة الاستطلاعية وهـذه الأبعاد التي يقيسها الجدول هي :

أولا : البعد الدافعي ونقصد به دوافع الترشيح للمركز القيادي سواء بالنسبة للذات أو للآخرين ويمثله السؤالان ١ ، ٢ .

ثانياً : بعـد إدراك المشكلات والوعي بحاجات الجماهير في مجتمع القرية ويمثله السؤال رقم ٣ — الذي تقارن الإجابة عليه بالمشكلات الجماهيرية الحقيقة كما تعبر عنها الجماهير جدول مقابلة الجماهير ، وكما يوضحها المسئولون عن تنمية القرية .

ثالثاً : بعد تصور المسئولون عن مواجهة هذه المشكلات وقضاء هـذه الحاجات ويمثله السؤال رقم ٤ .

رابعاً : بعـد تفهم أهداف التنظيم الذي يمثل الجماهير من خلاله سواء أكان لجنة اتحاد اشتراكي أو مجلس إدارة جمعية تعاونية ، ويمثله السؤال رقم ٥ .

خامساً : بعد الثقة في الجماهير والإيمان بقدراتهم على الفعل والتعبير والتقدم ويمثله الأسئلة ٦ ، ٧ ، ٨ .

سادساً : بعد إيجابية القائد وأسلوب تصرفه فى المواقف المشكلة ويمثله الأسئلة ٩ ، ١٠ ، ١١ .

وقد استخدمنا فى هذا الجدول بعض أسئلة غير مباشرة أو شبه الاسقاط مثل السؤال رقم ١ بالنسبة لدوافع الترشيح للمنصب القيادى[١] .

الدراسة الاستطلاعية

تستهدف هذه الدراسة تحقيق عدة أمور جوهرية هى : تحقيق المزيد من التعرف على القرى موضوع الدراسة والتعرف على المسئولين بها وقياداتها الشعبية وتوطيد العلاقة معهم ومع بعض أفرادها وخاصة الاخباريين الذين سوف نرجع إليهم للوقوف على ظروف مجتمع القرية فى الفترة السابقة لسنة ١٩٥٢ والتى لا يغطيها تاريخ مكتوب ثم الوقوف على مدى صلاحية أدوات الدراسة التى أعددناها عقب زيارات للميدان ومعرفة أحسن أسلوب ممكن لتطبيقها ومدى ملائمة الصياغة التى راعيت أن تكون بالعامية وهى اللغة اليومية العادية لجماهير القرى المدروسة ، كذلك استهدفنا من هذه الدراسة الاطمئنان

---

(١) استعنا فى تصميم السؤالين الأول والثانى ، بالدراسة التقييمية لمشروع دلهى فى الهند حيث تم توجيه أسئلة مشابهة إلى القيادات الشعبية أعضاء اللجنة التنفيذية لمجالس الأحياء . وقد وجد أن ٩٣ر٧ ٪ من المفحوصين يتقدمون للترشيح للحصول على الهيبة أو المركز الاجتماعى العالى ، ٨٧ر٥ ٪ منهم يستهدفون مساعدة الجماهير إلى جانب أسباب أخرى كثيرة كشفت عنها هذه الدراسة . كذلك تشير بعض الدراسات الأخرى إلى أن هناك بعض الاختبارات التى تطبق للكشف على مدى ثقة القائد فى الجماهير :

انظر : Faith in the people

M. Dlinard, op cit p 291.

U. N. Social progress through community development p 102.

إلى ثبات الأسئلة المختلفة وصدقها خاصة وأننى أقدمت ولأول مرة تقريباً على استخدام الأسئلة غير اللفظية والاسقاطية المصورة فى الدراسات الاجتماعية القروية فى مصر. يضاف إلى هذا محاولة تحديد فئات الإجابة على كل سؤال وترقيمها ضماناً لسهولة التحليل الإحصائى للنتائج : أى أن هـــذه الدراسة الاستطلاعية تستهدف إجراء عمليتى التقنين والترشيد والتمهيد للدراسة الميدانية الأصلية . وقد تم اختيار إحدى القرى النامية ، وإحدى القرى المتخلفة لإجراء الدراسة الاستطلاعية فيها ضماناً لصدق تمثيل جميع القرى الأصلية موضع الدراسة وقد اختير (٢٠)[1] فرداً عشوائياً فى القريتين بمعدل (١٠) من كل قرية وروعى أن يكونوا من أرباب الأسر تماماً كما هو مخطط فى الدراسة الأصلية .

وقد كشفت هذه الدراسة عن سهولة الصياغة اللفظية للأسئلة اللفظية فى ميزان التقدير وسهولة تقنينها — ولكن وجد أن المفحوصين يلاقون صعوبة فى تقدير درجات الماضى والحاضر والمستقبل على متصل التقدير المكون من أحد عشر درجة — وقد وجدنا أن الكثير يقول « يعنى كام من عشرة » فوجدنا أنه من الأنسب فعلا تغيير عدد درجات المتصل إلى عشر لشيوع استخدام مصطلح « كام من عشرة » وهذا التعديل اقتضته ظروف القرية المصرية بخلاف الحال فى التجربة الهندية التى يشير « سنها » إلى استخدام المتصل ذى الأحد عشر درجة بنجاح كذلك وجدنا أن المفحوصين قادرون على الاستجابة لاختيار المواقف المصورة[1] : إلا أنه بعرض بعض اللوحات على المفحوصين وجدنا إجماعاً على بعضها بمعنى أن ١٠٠٪ من الإجابات تسير فى خط واحد ، وقمنا بعرض هـذه الصور على بعض المهتمين فأشاروا بالفعل إلى أنها صور إيحائية . لهذا قمت بتعديل بعض المواقف الحركية فيها وكررنا التطبيق حتى تم الاطمئنان تماماً إلى أنها خالية من كافة العناصر الإيحائية وأنها سليمة لأداء

---

(١) وهو عدد يقرب من عينة الدراسة الاستطلاعية فى بعض الدراسات السابقة ، انظر :

D. Sinha op cit p 12.

غرضها . وقد وجدت أن — الصياغة اللفظية للأسئلة المصاحبة لتقـــديم المواقف المصورة سليمة وسهلة ومفهومة . وقد كنا نطلب إلى بعضهم أن يعيد على مسامعنا ما فهمه من السؤال وقد وجدنا أن الأغلبية الساحقة تفهم السؤال فعلا وبسهولة .

أما بالنسبة لجدول المقابلة مع الجماهير فقد وجدنا بعض الأسئلة تتضمن مصطلحات ومفاهيم يشق على المفحوصين فهمها يدلنا على هذا كثرة الاستفسارات عنها[1] .

وقد قمنا بحذف أو تعديل أو توضيح الأسئلة التى عبر أكثر من ٢٠٪ عن صعوبة فهمها ، وبالنسبة للأسئلة المعدلة قمت بإعادة تطبيقها ضمانا لصحة وسلامة وملاءمة الصياغة اللفظيـة وقد راعينا أثناء الدراسة تحويل بعض الأسئلة المصاغة بالفصحى إلى اللغة العامية الدارجة التى ثبت أنها أكثر كفاءة فى الحوار الموجه مع القرويين .

وقد كشفت هذه الدراسة عن حساسية القرويين فى مصر لاستخدام الورقة والقلم أثناء إجراء المقابلة لما يتضمنه من طابع رسمى يقلل من التلقائية المطلوبة ويرجع هذا إلى عوامل تاريخية متشابكة ، وهذا ما جعلنا نؤثر تقليل هذا الإستخدام وتقتصر على تدوين الإجابة برموز وبطريقة لا تعرقل مجرى الحديث المستمر والودى مع المفحوص وقد ساعدنا على هذا تحديد فئات الإجابة وترقيمها بحيث لم يعد الأمر يتطلب غير وضع علامة على الفئة التى تقع فى إحداها الإجابة . وقد راعينا التقيد بتسلسل الأسئلة كما هو وارد فى الاستمارة ضماناً لضبط التسلسل وتساوى السياق ، ولو أن هذه

---

(١) مثل مصطلحات التنمية ، القائد المحلى ، مشروعات الإنعـاش ، الإدارة المحلية الديمقراطية . . ومن أمثلة هذه الأسئلة : يا ترى توافق على المساهمة بالمال والجهد فى مشروعات التنمية بالقرية ، أو تفتكر أى هى أهم الصفات التى لازم تتوفر فى القائد المحلى ؟...

القضية ما زالت خلافية بين بعض الدارسين ولكننا آثرنا الأخذ بالأحوط[1] ولقد لاحظنا فى بعض الحالات النادرة – (١ من ٢٠) – شعور المفحوص بالملل أثناء التطبيق وكنا نسرع بإنها الحديث على موعد للقاء آخر نتيجة لخطورة الاستمرار فى التطبيق على الرغم من ظهور الملل لأن المفحوص قد

---

(١) يشير الكثير من الدارسين مثل « لاكشمانا رو » L. Roa ، وكينزى » Kensy و « مارتين » Martin الى إمكان عدم التقيد بالتقنين الشكلى للاستمارة من حيث ترتيب إلقاء الأسئلة أو صياغتها أو أسلوب تدوين الأسئلة ، فى الوقت الذى يغالى فيه البعض مثل « هاميلتون » Hamilton فى ضرورة التقيد الحرفى بالتقنين الشكلى للاستمارة من حيث ترتيب الأسئلة وأسلوب الالقاء ونغمة الحديث (وذلك بكتابة الأسئلة فى كروت وتقديمها واحداً بعد الآخر للمفحوص ، بل ويشير البعض الى أهمية تثبيت مكان إجراء المقابلة والمسافة بين الباحث والمفحوص . . ويشير هيمان Hyman فى كتابه :

Interviewing in Social research

و « شيكوريل » Cicourel فى كتابه :

Method and measurement in Sociology.

الى أن تقنين المواقف قد يحقق الثبات على حساب الصدق الحقيقى نتيجة لما يحيط بالموقف من طابع الرسمية والكلفة ، وأن ترك الحرية للقائم بالمقابلة قد يحقق الصدق ولكن قد لا يحقق الثبات ، ومع اتفاق مع هؤلاء الباحثين فى أن المغالاة فى الشكل قد يكون على حساب الصدق خاصة فى هذه المجتمعات الريفية موضوع دراستنا نتيجه لانعدام الخبرة باجراء البحث بين جماهيرها ، فانتى أفضل أن اتخذ موقفاً وسطاً وذلك بمراعاة التسلسل بالحفظ وليس بالقراءة والحرص باستمرار على إضفاء جو الود والصداقة والتلقائية على الموقف عن طريق تقديم السجائر وشرب الشاى . . . ويشير « ولسون جى » W. Gee الى عيوب التسجيل المباشر التى تتمثل فى الحد من صراحه وصدق المفحوص فى الإدلاء بالإجابه الصحيحه، والى ما له من مزايا تتمثل فى إضفاء طابع الجدية على الموقف وإشعار المفحوص بالأهمية ، وقد آثرت أيضاً أن اتخذ موقفاً وسطاً يتمثل فى التسجيل الرمزى الذى يتفق مع طبيعة الاستمارة المعدة انظر :

المركز القومى للبحوث الاجتماعيه والجنائية : تعاطى الحشيش — التقرير الأول ص ٥٤ — ٥٥

Y.U. Lackshmana Roa	Op cit p 119
D. Sinha	Op cit p 14—17
Aron Cicourel	Op cit p 77
Wilson GeepO	cif pp 319 - 320

يحاول إنهاء الموقف بالإدلاء بأى إجابة دون تحرى الدقة فى الصدق . ولقد كشفت الدراسة عن أن القروى قد يطلب إعادة السؤال مرة أخرى أحياناً كثيرة لا لخطأ فى الصياغة أو لاستعصاء السؤال على الفهم ولكن لمنحه فرصة أطول للتفكير ، ولعل الدليل على هذا أننا حينما كنا نطلب إليه ذكر ما فهمه من السؤال لنا نجده على فهم صادق لما يقصده السؤال ، ولعل مرجع ذلك أن طبيعة المهنة الزراعية وهى مهنة الغالبية الساحقة لجماهير الريفيين وعينة البحث ، والمناخ العام فى القرية ، وسيادة الأمية ، وإنعدام الوعى البحثى ، وطبيعة وقع الحياة البطىء ... أدى بالقرويين إلى عدم اعتياد أسلوب التفكير السريع — وقد واجهنا هذه الظاهرة بإلتزام الصبر الكامل وإلى أقصى حد وعدم استعجال الإجابة إلا بطرق غير مباشرة ومهذبة ... وهذه الظاهرة لاحظها غيرنا من الدارسين للمجتمعات الريفية فى بعض دول العالم النامى مثل « لاكشمانا رو » Roa فى دراسته لبعض القرى الهندية[1] وقد أيدت الدراسة الاستطلاعية ما لدى الباحث من خبرته الطويلة بالقرويين ، إلى ضيق القرويين بالأسئلة المغلقة أو ما يطلق عليها « رو » Roa ذات المقطع الواحـــد فى الإجابة One syllabel answer [2] وميلهم إلى الدردشة والاستطراد الممل والطويل والذى يخرج أحياناً عن جوهر السؤال — وهذا ما جعلنا نحس الاصغاء ونحاول إرجاع المفحوص إلى الخط الأساسى للبحث بلباقة وكياسة وكنا نصنف إجاباته تصنيفاً فورياً فى فئة الإجابة المناسبة والمحددة سلفا تبين لدراسات سابقة . وهكذا حاولنا التوفيق بين متطلبات الصدق والثبات أو بين الأسئلة المغلقة المفتوحة بطريقة تناسب سيكولوجية القرويين فى مصر والتى تتفق إلى حـــد كبير مع سيكولوجية القرويين فى قرى العالم النامى .

---

(١) Op. cit. Y.U.L. Roa

(٢) Ibid.

ويجب هنا أن أشير إلى أن البعض كان على إستعداد للإجابة على الأسئلة ولكن دون ذكر اسمه وبياناته الشخصية منذ البداية . بمعنى أن مواجهة المفحوص بطلب بياناته الشخصية كان يسبب فى الكثير من الأحيان توتراً للمفحوص وهذا ما أدى بنا إلى ارجاء هذه البيانات إلى ما بعد تطبيق موازين التقدير واختيار المواقف المصورة حتى يألف المفحوص جو البحث ويدرك أنه لا يضره أن يذكر اسمه وبياناته ، ومع هذا فكان البعض يطلب إلينا إعفاءه — من ذكر اسمه وكنا نوافقه فوراً — وفى بعض الحالات النادرة كان المفحوص يرفض تطبيق الاستمارة عليه وكنا نجيبه إلى رغبته لأنه لا فائدة من تطبيقها على شخص متخوف حذر متوتر . وبوجه عام لاحظنا أن الدافع للاستجابة للأسئلة البحثية لدى القرويين ليس دافعاً قوياً الأمر الذى يلقى على الباحث مهمة استثارة هذا الدافع لدى المفحوص .

كذلك تجدد هنا الإشارة إلى انى خلال هذه الدراسة الاستطلاعية حاولت أن أطلب بعض التكنيكات الاسقاطية التى يمكن عن طريقها كشف المخبوء من آراء واتجاهات القرويين مثل اكمال الجمل :

Sentence completion test

مثل : إذا شفت جماعة فلاحين يصلحوا طريق فانى ... ...

انى أعتقد أن الدعوة إلى تنظيم الأسرة ... ...

أهم الصفات إلى لازم تتوفر فى عضو لجنة الاتحاد الاشتراكى هى ... ...

ولكنى وجدت أن القرويين يصعب عليهم الاستجابة لهذا الصنف من الأسئلة مما حدا بنا إلى إسقاط هذه المحاولة بين دراستنا هذه اكتفاء بما سبق إعداده .

ثبات وصدق الاختبارات :

يقصد بثبات الاختبار مدى تطابق الاختبار مع نفسه ، ويقصد بالصدق مدى نجاح الاختبار فى قياس ما صمم من أجل قياسه وقد عالجنا مشكلة الثبات بإعادة تطبيق الاختبار على عينة الدراسة الاستطلاعية (عدد ٢٠) مرتين وذلك فى فترة بين ١٥ ، ٢٠ يوماً ولعل المشكلة الحقيقية التى واجهناها هنا هى كيفية التحقق من الصدق وذلك لعدم العثور على محك خارجى نقيس به صدق الإجابة على أساسه بالمقارنة – باستثناء بعض الأمثلة القليلة – ونحن لا نستطيع اعتبار سلوك الأفراد الفعلى محكا خارجياً فى بعض الأسئلة مثل تلك التى تتعلق بالاستعداد للمساهمة والمبادأة فى مشروعات التنمية وتنظيم الأسرة ... وذلك لأن محددات الفعل تختلف كثيراً عن محددات القول والرأى ، وأن العلاقة بينهما ... معقدة للغاية ، ويشير « ايزنك » Isinck والدكتور سويف وغيرهم إلى مختلف الأخطاء المنهجية التى تترتب على اعتبار أفعال الأشخاص وحدها دليل صدق أقوالهم ، كذلك لا يمكننا اعتبار الواقع الموضوعى كما هو متحقق فى الخارج محكا خارجياً لبعض الأسئلة مثل السؤال الذى يقيس معلومات القرويين عن مجلس القرية – هنا لا يمكن اعتبار التشكيل السليم للمجلس محكا خارجيا للرأى لأن ما يهمنا هنا هو ما يتصوره الشخص لا الحقيقة كما هى فى الخارج فقد يكون جهله أو ضيق أفقه ، أو فشل المجلس فى الإعلام عن نفسه ، أو فشل أجهزة الاتصال الجمعى ... الخ هو المسئول عن هذا التصور الخاطىء ، وعلى هذا فإن الإجابة على أسئلة مثل ، تفتكر إن حالة القرية النهارده أحسن ولا زمان ؟ أو (تفتكر إن حالتك فى المستقبل حتبقى أحسن من النهاردة ؟ ، . . إلى هى أهم أهداف الجمعية التعاونية ؟ ... لا يمكن مقارنتها بالواقع الموضوعى الخارجى كمحك يقاس به صدقها لأن ما يهمنا هو تصور المفحوص وليس الواقع الموضوعى ... وباستثناء سؤالين عن المساهمة السابقة فى مشروعات التنمية

ونوع هذه المساهمة فى جدول مقابلة الجماهير ، سؤالين مماثلين فى جدول مقابلة القيادات لا نستطيع العثور على محك خارجى لأسئلة البحث وقد وجدنا أن نسبة التطابق بين الفعل والقول على هذه الأسئلة حوالى ٩٠٪ مما يكشف عن صدق هذه الأسئلة . ولما كانت الأسئلة المستخدمة تستهدف استطلاع الرأى ومعرفة الاتجاهات والقيم الموجهة وتصورات القرويين ومعلوماتهم عن بعض الأمور . ورؤيتهم الذاتية لبعض الأشياء ذات الارتباط بقضية التنمية الاجتماعية فإننى سوف أعتبر أن ارتفاع نسبة الاتفاق بين السؤال مع نفسه دليل على صدقه فى نفس الوقت . بمعنى أننى سوف أعتبر أن المتغير محك لنفسه وبالتالى تزول الفروق بين الصدق والثبات ، ولقد أشار «جيلفورد» Gnilford فى كتابه « المناهج السيكومترية » Psychometric methods إلى إمكان حدوث حالات من هذا القبيل ، وقد استخدم هذا الأسلوب بعض الباحثين مثل «كينزى» Kensy وزملائه[1] ، هذا إلى جانب أن باحثى المناهج يشيرون إلى أن ارتفاع معامل الثبات يسهم فى ارتفاع معامل الصدق[2] وإذا كان البعض يلجئون إلى ما يطلقون عليه مقياس الإعادة أو التناقض بإلقاء بعض الأسئلة مرتين فى جلسة واحدة للكشف عن مدى الصدق الداخلى للإجابة وعن مدى تناقضها أو عدم تناقضها[3] فقد قمنا إلى جانب إعادة التطبيق باستخدام تكنيك الأسئلة ذات المضمون الواحد فى الصياغة المختلفة للكشف عن الصدق الداخلى فى نفس الاستمارة[4] بالنسبة

---

(١) المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية : تعاطى الحشيش — التقرير الأول ص ٧٦ — ١٠٨

(٢) د . السيد محمد خيرى : الاحصاء فى البحوث النفسية والتربوية والاجتماعية سنة ١٩ ص ٤٣٠ ، ٤٤٠

(٣) المركز القومى : المصدر السابق ١٠٧

(٤) من أمثلة هذه الأسئلة ذات المضمون الواحد لصياغته المختلفة — سؤال ٣٢ ، ٣٣ وسؤال ٦ فى جدول المقابلة — وتقدير الماضى والحاضر : فى جدول المقابلة للذات ونفس الشىء بالنسبة لأسئلة المستقبل فى جدول المقابلة والتقدير الكمى على ميزان التقدير... وهكذا .

لبعض الأبعاد التى يحتمل تزييف الإجابة فيها كالمشاركة . ولقد وضعنا لأنفسنا قاعدة وهى عدم قبول الأسئلة التى تقل نسبة التطابق فيها فى المقارنة بين التطبيق الأول والثانى عن ٧٠ ٪ اعتماداً على دراسات علمية سابقة[١] ولم تستثن من هذا إلا حالتان فقط فى ميزان التقدير . بالنسبة لماضى ومستقبل المجتمع العام الذى بلغنا فيه التطابق ٩٠ ٪ وقد اعتبرنا الفرق فى حدود درجة واحدة فى تقدير الدرجات الماضى والحاضر والمستقبل - إجابة متطابقة واعتماداً على هذا وجدنا أن نسبة التطابق بين التقديرات على موازين التقدير كانت تتراوح بين ٦٠ ٪ ، ٨٠ ٪ بمتوسط ٧١ ٪ - كذلك تراوحت نسب التوافق بين أسئلة اختبار المواقف المصورة بين ٧٠ ٪ ، ٩٠ ٪ بمتوسط ٧٤ ٪ وتراوحت نسب التوافق فى جدول المقابلة بين ٧٠ ٪ ، ١٠٠ ٪ بمتوسط ٩٠ ٪ ، كذلك متوسط نسبة التوافق فى جدول القيادات ٩٠ ٪ وبتطبيق اختيار كا٢ نجد أن الفرق بين نسب التوافق هذه = ٦ر٠ وهى دالة إحصائياً عند ٢ر٠ وقد وجد أن معامل التوافق = ٢٨ر٠ - وهذا يعنى أن الاختيار اللفظى أكثر ثباتاً من الاختيار الإسقاطى ، وأن هذا الأخير أكثر ثباتاً من الاختيار غير اللفظى الذى يتطلب تقديراً كمياً وأن الفرق بين نسب التوافق فروق جوهرية وهذه النتيجة يجب أن تؤخذ فى الاعتبار عند الاعتماد على نتيجة التطبيق فى كل اختبار على حدة .

ويجب هنا أن نشير إلى أننا قمنا برفض الاستمارات فى التطبيق الفعلى حيث شعرنا بعدم صدق المفحوص فى الإجابة بحساسية الباحث - وكنا نحاول فحص الصدق الداخلى فى هذه الاستمارات - وقد كنا نجد فى أغلب الأحيان تطابقاً كبيراً بين المعيار الذاتى والمعيار الموضوعى يضاف إلى هذا وضوح هدف الأسئلة جميعها أكبر دليل على الصدق إلى جانب انبثاقها

---

(١) المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية . . مصدر سابق ص ٩٥

من إطار نظرى واضح وتطبيق استمارات متشابهة فى مجتمعنا وبقية ، دول نامية تشترك مع مجتمعنا فى خصائص ثقافة الفقر والظروف التاريخية .

أسلوب التحليل الإحصائى والفسيولوجى :

تقوم خطتنا فى التحليل الإحصائى على أساس إجراء مقارنة بين القرى المتقابلة لتحقيق الفرض الثالث من الفروض الأساسية وذلك للوقوف على مدى وجود فروق جوهرية بين هذه القرى المتقابلة وقد استعنا فى ذلك ببعض اختبارات الدلالة مثل اختبار (ت) سواء بين النسب أو بين المتوسطات الحسابية ، واختبار (كا٢)[1] .

وقد قام تحليلنا السسيولوجى على أساس إجراء مقارنة سسيولوجية بين

---

(١) — (ت) بين المتوسطات

$$\text{ت} = \frac{\bar{\text{س}}_{١} - \bar{\text{س}}_{٢}}{\sqrt{\frac{\text{ع}_{١}^{٢}}{\text{ن}_{١}} + \frac{\text{ع}_{٢}^{٢}}{\text{ن}_{٢}}}}$$

حيث $\bar{\text{س}}_{١}$ = الوسط الحسابى للمجموعة الأولى ، $\bar{\text{س}}_{٢}$ = الوسط الحسابى للمجموعة الثانيـــة

$\text{ع}_{١}^{٢}$ = تباين المجموعة الأولى ، $\text{ع}_{٢}^{٢}$ = تباين المجموعة الثانية
$\text{ن}_{١}$ = حجم العينة الأولى ، $\text{ن}_{٢}$ = حجم العينة الثانية
(ت) بين النسب

$$\text{ت} = \frac{\text{ب}_{١} - \text{ب}_{٢}}{\sqrt{\frac{\text{ب}_{١}\text{ن}_{١} + \text{ب}_{٢}\text{ن}_{٢}}{\text{ن}_{١} + \text{ن}_{٢}} \left(١ - \frac{\text{ب}_{١}\text{ن}_{١} + \text{ب}_{٢}\text{ن}_{٢}}{\text{ن}_{١} + \text{ن}_{٢}}\right) \left(\frac{١}{\text{ن}_{١}} + \frac{١}{\text{ن}_{٢}}\right)}}$$

حيث $\text{ب}_{١}$ هى النسبة الأولى ، $\text{ب}_{٢}$ هى النسبة الثانية ، $\text{ن}_{١}$ حجم العينة الأولى $\text{ن}_{٢}$ هى حجم العينة الثانية .

$$\text{كا} = \text{مج} \; \frac{(\text{ك ر} - \text{ك})}{\text{ك}}$$

حيث ك ر = البيانات المشاهدة ، ك ر = البيانات المتوقعة ، مج = مجموعة القيمة ، انظر د . عبد الرحمن بدوى — مبادىء التحليل الاحصائى — دار النهضة ١٩٥٩ .

القرى النامية فى الفترتين المتخلفة والنامية والتى افترضنا أن نقطة الصفر تقع فى سنة ١٩٥٢ . كذلك إجراء مقارنة بين ما أسفرت عنه دراستنا الميدانية من نتائج بالنسبة للأبعاد المدروسة وما أسفرت دراسات أمبيريقية مماثلة فى دول العالم الثالث للوقوف على موقع تجربة التنمية الريفية فى مصر من تجارب هذه الدول .

ولقد كان أمامنا ثلاث وحدات أساسية للتحليل الإحصائى :

(أ) أن يتم التحليل على مستوى كل اختبار على حدة كما حدث فى دراسة « سنها » .

(ب) أن يتم التحليل على مستوى كل بعد داخل كل اختبار على حدة .

(جـ) أن يتم التحليل على مستوى كل اختبار بطريقة عرضية فى كل الاختبار المستخدمة وهذا ما اتبعناه فى دراستنا لقدرته على تحقيق أحد الفروض الموجهة للدراسة .

الفصل الثالث

تحليل سيوسيولوجى مقارن

لأهم التغيرات الانمائية فى القرى النامية

١ — التغيرات المتعلقة بالانفتاح على خارج المجتمع .

(١) مقـــدمة :

(٢) التغير فى العلاقة بين القرية كنسق والأنساق المجتمعة .

(٣) تفسير نتائج الدراسة فى ضوء بعض نظريات علم الاجتماع المعاصر .

(٤) نتائج دراستنا فى ضوء دراسات سابقة فى قرى مماثلة .

على الرغم من أن المقارنة بين نتائج تطبيق الاختبارات فى القرى النامية والقرى المتخلفة لم تسفر عن فروق جوهرية ذات دلالة إحصائية بالنسبة لأغلب الأبعاد ، إلا أن مقارنة نتائج الدراسة الميدانية فى القرى النامية بظروف القرية المصرية بوجه عام كما تكشف عنها الوثائق التاريخية والكتابات الاجتماعية والاقتصادية التى كتبت قبل قيام الثورة وبعد قيامها ، وبظروف القرى النامية (التى سوف نحاول دراستها دراسة مركزة فى هذا الفصل والفصول التالية) اعتمادا على معلومات الاخباريين بها من كبار ومتوسطى السن الذين يذكرون تفاصيل هذه الفترة بكل دقة لأنها فترة ليست بعيدة الأمر الذى يضمن عدم إثارة مشكلة عدم الاعتماد على الذاكر عندما تتباعد الفترة الزمنية ويخشى أن يحدث تضخيم أو تبسيط أو نسيان للمعلومات .

وسوف أقوم فى هذا الفصل والفصول التالية بمحاولة تحليل أهم التغيرات الانمائية التى حدثت فى القرى النامية التى قمنا بدراستها مسترشدين بالنموذج التصنيفى الذى قدمه «توماس فورد T. Ford» ، «وليس ساتون» W. Sutton والذى يقوم على تصنيف التغيرات فى المجتمعات الريفية إلى ما يلى[1] :

١ ـ التغير فى العلاقة بين القرية كنسق وبين الأنساق المجتمعية الخارجية وهذا هو بعد الكزوموبوليتانية Cosmopolitanism .

٢ ـ التغير فى نمط القيادة والسلطة أو فى بناء القوة فى المجتمع ، وهذا هو بعد القوة Power .

---

(١) T. Ford W. sutton, Op cit pp 202 - 203.

٣ — التغير فى التنظيم الداخلى فى مجتمع القرية وهذا يتضمن بقية الأبعاد المدروسة .

كذلك سوف أعقد مقارنات بين ما أسفرت عنه دراستنا الميدانية من نتائج وبين نتائج بعض الدراسات الميدانية المماثلة التى أجراها ثقات الباحثين والهيئات المتخصصة فى بحوث المجتمعات الريفية فى الدول النامية وفى أجهزة الأمم المتحدة والتى استهدفت نفس ما استهدفناه فى دراستنا هذه تقريباً من دراسة لقضية التنمية والتغير الحضارى فى مجتمع القرية . وذلك للوقوف على موقع التجربة من تجارب التنمية الريفية فى بعض مناطق دول العالم الثالث من حيث استحداث التغيرات الانمائية المخططة .

أولا — علاقة القرية كنسق بالأنساق المجتمعة الخارجية — بعد الكزموبوليتانية :

تشير نتائج دراستنا القائمة على الملاحظة المباشرة للقرى المدروسة ، ومقارنة نتائج المقاييس المستخدمة بما يذكره ثقات الاخباريين عن المرحلة السابقة للحد الزمنى والذى اعتبرناه أول بداية مخططة للتنمية الريفية وهو سنة ١٩٥٢[1] إلى زيادة التفاعل بين جماهير الريفيين وبين الدولة ممثلة فى مؤسسات التنمية التى استحدثت وقامت داخل مجتمعات القرى المدروسة والتى أصبحت تحتل مركزاً حيويا فى حياة القرويين وحياة أسرهم . كذلك اتسعت دائرة التفاعل وخطوط الاتصال بين جماهير القرية داخل مجتمع القرية وبين القرى المجاورة ، وبين القرية والمراكز الحضرية القريبة فى

(١) نتيجة لقيام الثورة وضرب التسلط الاقطاعى وشبه الرأسمالى وتغيير علاقات الانتاج لأول مرة فى تاريخ الريف المصرى ، وبدء أول محاولة تخطيطية لتنمية الريف المصرى، واستمرار هذه المحاولة حتى اليوم .

الخط الأول أو فى المستويات الأعلى ولكن هذه الدوائر الإتصالية تضعف باستمرار مع إتساع نطاق المراكز الحضرية ، ولو أن خطوط الإتصال بالمراكز المترولوليتانية قد بدأت تقوى وتتزايد قوة باستمرار لأسباب سوف أذكرها خلال هذا الفصل . ويذكر الاخباريون فى قرية الإصلاح أن القرويين خلال الفترة السابقة كانوا أشبه بقنان الأرض تنحصر إعلاقاتهم الاجتماعية فى دائرة الأسرة أو دائرة البدنة ، وقد تتسع لتشمل مجتمع الجيرة المباشرة داخل نطاق أحد أحياء القرية ، هذا بالطبع إلى جانب العلاقة الإرهابية مع ممثلى الإقطاعيين المتغيبين عن مجتمع القرية فى أغلب فترات العام ، سواء الأسرة المالكة الأجنبية أو الأسرة المصرية الإقطاعية ، ولقد كان هؤلاء الممثلون هم أصحاب التسلط الإدارى فى مجتمع القرية خلال الفترة السابقة . ولقد كان القرويون فى القرية الائتمانية تنحصر علاقاتهم فى نفس هذه الاطر عدا ممثلى السلطة الإقطاعية حيث لم يكن بهذه القرية اقطاعيات واسعة كما كان الحال فى قرية الاصلاح ، كذلك لم تظهر فيها ظاهرة الملاك المتغيبين ، ولكن مع هذا سادتها ظواهر مماثلة لتلك الظواهر التى سادت فى قرية الإصلاح مع اختلاف نسبى بطبيعة الحال مثل اقتصاديات الكفاف والتنظيم العائلى القائم على أساس الأسرة المركبة ، والسلطة الباترياركية شبه المطلقة ، وضعف العلاقات الإتصالية ، إلى جانب ضعف الحركة التعليمية وسوء المواصلات وإنخفاض مستوى الدخول وضعف بناء الدوافع والحاجات والرضا الإنهزامى عن الواقع وإنخفاض مستويات الطموح أو التطلع ... الخ . كل هذه العوامل ساهمت فيما ساد مجتمع القرية فى الفترة السابقة من ظاهرة الفوضى والإنغلاق على الداخل ، وإلى أن تصبح بؤرة التنظيم الاجتماعى Focus of Social organisation على حد تعبير « فورد » و « ساتون »(١) لا تتعدى نطاق البيئة المحلية الضيقة .

(١) T. Ford W. Sutton, Op cit p 208.

ولقد ساهمت حركة التنمية فى تحطيم هذا الانغلاق ذلك لأن استحداث التنظيمات التعاونية والسياسية ، وحركة الإدارة المحلية إلى جانب المشاركة فى الشعبية الأخرى ساهم فى إتاحة الفرصة أمام جماهير الريفيين للمشاركة فى أمور القرية ، وإن كان هذا لم يتحقق بالصورة المخططة إلا أن شعور القرويين بإمكانية المشاركة وحقهم فى هذه المشاركة ساهم فى تحطيم الشعور النفسى بالنقص والانغلاق ، ذلك لأن ظهـــور الحركة الديمقراطية وإتاحة الفرصة أمامهم لاختيار الممثلين فى التنظيم السياسى والتعاونى والمحلى بدون أية ضغوط ساهم فى خلق الشعور بالقوة والفعالية لديهم ، حقيقة لم يظهر هذا الشعور بالقوة والفعالية فى مجال المشاركة الفعلية فى تنمية مجتمع القرية لدى القرويين كما سنوضح فى الفصول التالية ، إلا أن هذا الشعور يعد خطوة أساسية فى سبيل استكمال المسيرة الانمائية .

ولقد ساهمت هذه التنظيمات فى ربط القرية كمستوى قاعدى بالمستويات الأعلى من خلال العلاقات التنظيمية بهذه المستويات المصعدة من هذا المستوى القاعدى . كذلك ساهمت المؤسسات المستحدثة فى إدخال مجتمع الدولة إلى مجتمع القرية ، وفى خلق خط إتصال مباشر بين جماهير القرويين وبين السياسة العامة فى الدولة فى ظل الأيديولوجية الجديدة لمجتمعها بعد الثورة يضاف إلى هذا أن اتساع نطاق التعليم والقضاء على تلك الازدواجية التى سادت منذ بداية الحركة التعليمية الرسمية فى عهد محمد على حتى سنة ١٩٥٣ وعلى الرغم من أن هذه الازدواجية قد ألغيت بقانون صدر سنة ١٩٥١ إلا أنها لم تنفذ فعلا إلا بعد قيام الثورة وفى سنة ١٩٥٣[1] . ولعل هذه الازدواجية هى ما جعلت من المدارس التى كانت متوفرة فى القرى المدروسة حتى سنة ١٩٥٣ شكلا بلا مضمون لأنه لم يكن يتوفر بها الإمكانيات البشرية

---

(١) جامعة الدول العربية — مؤتمر التعليم الإلزامى سنة ٥٥ ص ٣٣

أو المادية اللازمة من جهة كا لم يتح لتلاميذها مواصلة الخط التعليمى العام من جهة أخرى . ويذكر الاخباريون أن الإيمان بأحقية التعليم والإقبال عليه بين جميع القرويين خلال الفترة السابقة كان ضعيفاً للغاية بسبب عدة عوامل منها عامل اليأس من إمكانية مواصلة الخط التعليمى للأبناء ، وتكاليف التعليم الباهظة التى كانت فوق احتمالهم ، إلى جانب الارتباط القيمى بمهنة الزراعة والارتباط الوجدانى بالأرض وسيادة إنعدام الوعى والأمية الهجائية والفكرية بينهم .

ولهذا نرى أن تحقيق مجانية التعليم فى المرحلة الابتدائية والثانوية قبل الثورة بأعوام قليلة ، ثم إلغاء الرسوم الجامعية ورسوم التعليم العالى وإلغاء إزدواجية التعليم الابتدائى بعد الثورة ، جنباً إلى جنب مع زيادة الوعى بأهمية التعليم من خلال الكثير من العوامل الإتصالية ، وإرتفاع مستويات التطلع والطموح نتيجة لعدة عوامل متشابكة ... كل هذه العوامل ساهمت فى إتاحة الفرصة فى نمو الاتجاه التعليمى لدى القرويين والحرص على متابعة تعليم أبنائهم حتى المراحل المتوسطة والعليا فى المجتمعات الحضرية سواء المباشرة أو غير المباشرة أو فى المراكز المتروبوليتانية كالاسكندرية والقاهرة . هؤلاء الطلاب الذين يعودون بين الحين والآخر إلى مجتمع القرية أصبحوا حملة التجديد إلى هذا المجتمع حيث يأتون بآراء وتصورات تمثل ثورة على ما هو مألوف وما هو تقليدى ، ولقد أسهم هذا العامل مع غيره من العوامل فى التقريب بين مفاهيم أساليب الحياة الريفية ، والحياة الحضرية إلى حد ما ، كذلك ساهمت حركة زيارة الأهل لأبنائهم الذين يتعلمون فى المراكز الحضرية فى إحداث أثر مشابه .

ولقد لعب الإرشاد الزراعى والحركة التعاونية فى شكلها الجديد بعد الثورة دوراً هاماً فى تحويل أسلوب الزراعة من أسلوب زراعة الكفاف

إلى الأسلوب التجارى فى الزراعة Subsistence Commercialisation of Agriculture كذلك لوحظ تزايد إقبال القرويين على المشروعات التجارية التقليدية كتربية المواشى أو المشاركة عليها وهو مشروع تشجعه وزارة الزراعة والأجهزة المتخصصة من خلال بعض المشروعات مثل مشروع تسمين العجول والتأمين على المواشى ، الأمر الذى أبرز الحاجة إلى التسويق فى المراكز الحضرية أو شبه الحضرية . ولقد كانت زيادة إنتاجية الفدان نتيجة لتوفير المحسنات الزراعية وتوفر مياه الرى بانتظام ، والحصول على فرص تعليم الأبناء ، ونمو التصنيع الريفى نتيجة لمشروعات الإنعاش الريفى وغيرها من المشروعات التى تتبناها مجموعة من الوزارات ، وإتاحة الفرصة أمام القرويين للعمالة فى المراكز الحضرية المجاورة فى مجالات التصنيع والخدمات ... كانت من بين الأسباب التى أدت بـ (٨٠٫٣٪) من العينة المفحوصة إلى القول بأن حالتهم الاقتصادية قد تحسنت إذا ما قورنت بـ ١٥ — ٢٠ سنة ماضية . كذلك ساهم هذا الارتفاع بمستوى المعيشة إلى ارتفاع مستوى التطلع بينهم الأمر الذى جعل من المجتمع الريفى غير كاف لتلبية مطالبهم النامية ولهذا كثر ترددهم على المراكز الحضرية أو شبه الحضرية لقضاء مطالبهم المتزايدة ، هذا إلى جانب أن الارتباط الحيوى بين المزارعين وبنك التسليف وكثرة الشكاوى المستمرة من عدم انتظام حساباتهم ، أو محاولة الاطمئنان إلى سلامتها ... جعلهم فى كثير من الأحيان يتوجهون إلى البنك فى عاصمة المركز أو فى عاصمة المحافظة أحياناً الأمر الذى أتاح لهم فرص التفاعل مع أنماط حضرية مختلفة . هذا إلى جانب أن تحسن وسائل المواصلات(١) كان من بين أهم العوامل المؤثرة فى تحطيم ظاهرة الانغلاق

---

(١) انشاء محطة سكة حديد جديدة فى إحدى القرى النامية وتزايد حركة القطارات بها ، وتزايد حركة سيارات الأجرة ، والسيارات العامة بالقرية النامية إصلاح بالمقاونة بالفترة السابقة .

الفكرى والاجتماعى للجماهير ، ذلك الانغلاق الذى لا يقاس بالمسافة المكانية ولكن بنقص الصلات الإنسانية Lack of human contact ولقد أسهمت هـذه العوامل جميعها فى اتساع دائرة التفاعلات الاجتماعية ذات المعنى Meaningful interaction لتشمل منطقة جغرافية أوسع من القرية نفسها ، وهو مايشير إلى نمو الاتجاهات الكسموبوليتانية على حساب المحلية التقليدية Localism تماماً كما حدث فى الكثير من المجتمعات الريفية فى العالم النامى والتى تخضع لعمليات إنمائية مخططة وكما يحدث فى المجتمعات المحلية فى دول العالم المتقدم(١) على أننا هنـا لا نهمل العوامل الداخلية وخاصة العامل الاقتصادى كما أشارت إلى هذا بعض الدراسات التغيرية السابقة(٢) . ولقد أسفرت الدراسة عن أن (٦٦٫٤) من أفراد العينة يترددون على المراكز الحضرية باستمرار ، كذلك أوضحت أن (٩٣٫٣) من المترددين يترددون على هذه المراكز بسبب مقتضيات العمل ، وأوضح (٤٤٫٢) أن هذا التردد يتم لأداء التزامات أسرية ، ولم يذكر أن التردد يتم للترفيه (زيارة أصدقاء - جلوس على مقاهى - مشاهدة التليفزيون) إلا (٩٪ فقط) . كذلك أسفرت الدراسة من خلال الأسئلة النظرية والحوار الاجتماعى حول الرغبة فى البقاء فى المجتمع الريفى أو الهجرة إلى المراكز الحضرية عن أن (٨٧٫٩٪) يرغبون فى البقاء فى المجتمع الريفى (٥٫٥٪) يرغبون فى الرحيل للتوجه للمراكز الحضرية والإقامة بها ، بينما وجد أن ٦٫٦٪ يرغبون فى التوفيق بين الريف والحضر من حيث الإقامة ، أما بالنسبة للأبناء فإن الوضع يختلف قليلا حيث وجد أن (٢٣٫٥٪) يرغبون فى أن يقيم أبناؤهم معهم داخل مجتمع القرية ، وأوضح (١٩٫٢٪) رغبتهم فى أن يقيم أبناؤهم فى المراكز الحضرية ، بينما أعرب (٤٧٫٣٪) عن أنهم يتركون هذا الأمر كلية لأبنائهم .

---

(١) تعرف الكزموبوليتانية بدرجة اتجاه الفـرد نحو خارج النسق واتصالاته به انظر :
G. Larson, E. Rogers Op cit pp 55-56

(٢) دراسة الدكتور محمد عاطف غيث / التغير الاجتماعى فى المجتمع الريفى .

للاختيار . وهذا يشير إلى أن الاتجاه نحو الحضر أكثر بالنسبة للأبناء مقارناً بالذات ، وإلى نمو الروح الديمقراطية داخل الأسرة وتحطيم السلطة الأتوقراطية التي سادت في الماضي كما يشير إلى هذا الإخباريين . كذلك لاحظنا خلال الحوار الجمعي أن الاتجاه نحو الحضر يتزايد مع صغر السن وزيادة التعليم وتتفق هذه النتيجة إلى حد كبير مع إحدى الدراسات الأمبيريقية التي أجريت في بعض قرى منطقة (الله أباد) Allahabad في الهند والتي كشفت عن أن (٩٢ ٪) من متوسطي وكبار السن في القرى المدروسة يرغبون في الاستمرار في البقاء في مجتمعهم القروي(١) ، بينما عبر ٦٠ ٪ منهم عن رغبتهم في أن يقضي أبناؤهم حياتهم كلها في المدن ، وعبر ٢٠ ٪ عن رغبتهم في أن يقضي أبناؤهم حياتهم جزئياً في المدينة وجزئياً في مجتمع القرية(٢) . ولقد لاحظت الدراسة الهندية أن هذا الاتجاه يقوى لدى غير المتزوجين بالنسبة للمتزوجين مما يشير إلى أن للروابط الاجتماعية إلى جانب السن والتعليم علاقة بالاتجاه خارج النسق .

وإذا كان بعض الدارسين مثل ليرنر Lerner يشيرون إلى أن الانفتاح على العالم من خلال أجهزة الاتصال الفكري يعد من أهم مقاييس العصرية Modernism فإن دراستنا لمجتمعات القرى المدروسة تشير إلى تزايد حركة المد الإعلامي والتثقيفي داخل مجتمع القرية من خلال برامج الإذاعة التي تنقلها أجهزة الراديو التي يتزايد عددها باستمرار داخل مجتمع القرية ، وإلى تزايد حركة الاستماع إلى الإذاعة في كل موقع حتى أن بعض المزارعين يصطحب معه جهاز راديو ترانزستور إلى الحقل يستمع إليه في الطريق وأثناء العمل

---

(١) اعتبرنا أن معيار كثرة التردد على المراكز الحضرية هو مرة كل شهر بالنسبة لعاصمة المركز ، ومرة كل شهرين على عاصمة المحافظة ، والتردد في أوقات متفرقة على على المراكز المتروبوليتانية .

(٢) وجه إليهم هنالا السؤال التالي :

Where would you like to spend your life.

انظر : D. Sinhan Op cit Pp 200—201.

الزراعى ، كذلك تنمو ظاهرة مشاهدة التليفزيونات سواء من خـــلال المؤسسات الحكومية فى الوحدة المجمعة أو من خلال التيلفوزيونات الخاصة التى تتزايد مع دخول التيار الكهربائى إلى القريتين الناميتين ويقدر عدد الأجهزة الخاصة فى قرية الاثنتان بحوالى ثمانية أجهزة وقت إجراء الدراسة . كذلك يشاهد البعض التيليفزيون فى مقاهى عاصمة المركز بين الحين والحين . ولكن نستطيع القول بأن مشاهدة التليفزيون ظاهرة ليست شائعة بوجه عام فى مجتمع القرية ، وهنـاك أيضاً أسلوب الاتصال الصحفى ، وهى ظاهرة تتنامى بين جماهير القرويين خاصة المتعلمين منهم ، ولكنها ليست شائعة ، كذلك هنـــاك أسلوب اتصالى نادر وهو أسلوب اللقاءات مع أخصائى الإعلام والثقافة والموجهين السياسيين فى التنظيم السياسى . وبوجه عام يمكن القول بأن الملاحظة المباشرة للحياة الاجتماعية اليومية للقرويين تشير إلى أن الإرسال الإذاعى هو الأسلوب الاتصالى الشائع فى القرى المدروسة ، وهى ملاحظة تؤيدها النتائج بعض تساؤلات جدل المقابلة فلقد أشار ٨٤٫٣ ٪ من أفراد العينة المدروسة إلى أنهم يقفون على الأخبار ويحصلون على بعض المعلومات فى السياسة مثلا عن طريق المذياع سواء الذى يمتلكونه أو عن طريق مذياع الحوانيت التى تلتف حولها بعض جماعات القرويين مساء ، ولقد أصبحت هذه الظاهرة شائعة فى مجتمع القرية ، حقيقة لقد عبرت أغلبية المستمعين عن أن استماعهم غير منتظم ولكن كشفت المعايشة اليومية للقرويين ومناقشاتنا التلقائية معهم أنهم أكثر اهتماماً ببعض البرامج خاصـة البرامج الإخبارية والدينية ، ثم تأتى البرامج الأخرى فى المرتبة الثانية ، كذلك كشفت اللقاءات التلقائية مع جماعات متعددة الأعمار عن اختلاف نوعية البرامج المفضلة باختـلاف الأعمار ، وهذه نقطة لم نركز عليها فى دراستنا الحالية وتحتاج إلى دراسات أكثر تفصيلا ، كذلك كشفت الدراسة عن أهميـة الاتصالات الشفاهية .Word and mouth communication فى نقل الأخبار والمعلومات فلقد أوضح ٣٢٫٣ ٪ من أفراد العينة أنهم يعرفون الأخبـار

والمعلومات من خلال اتصالاتهم ببعض الأفراد الآخرين فى مجتمع القرية الذين يواظبون على الاستماع إلى الراديو أو الذين يواظبون على قراءة الصحف اليومية ، أو من أولئك الذين لهم صلات واسعة فى مجتمع القرية ، والذين يكثر ترددهم على المراكز الحضرية ... ولقد وجدنا أن أهم تلك الأخبار والمعلومات التى يتم نقلها من خلال المصادر المذكورة هى المعلومات الزراعية وأخبار الناس فى القرية والسياسة العامة للدولة وأخبار المعركة والقضية العربية كالعدوان والوحدة .

تفسير نتائج الدراسة فى ضوء بعض نظريات علم الاجتماع :

وتشير هذه النتيجة إلى إمكان الاستعانة بفرض الاتصال ذو المرحلتين The two step flow hypothesis طبقاً لصياغة « روجرز » Rogers المعدلة والتى تذهب إلى أن المعلومات والتجديدات تنساب من مصادر المعلومات الجديدة من خلال القنوات المناسبة إلى قادة الرأى Openion leaders ثم تنقل من هؤلاء إلى جماهير المجتمع المحلى من خلال التفاعل الشخصى اليومى ، وأنه إذا كانت المرحلة الأولى تتضمن نقل المعلومات ، فإن العملية الثانية أو الخطوة الثانية تتضمن انتشار النفوذ أو التأثير(١) Spread of influence ، كذلك تشير دراستنا الحالية إلى بروز الأثر الإشعاعى Radiation effect لقادة الرأى فى المجتمع ، وأن قيادات الرأى أصبحت من النوع المتخصص بعد أن كانت من النوع العام وهذا أمر سوف نعرض له بتفصيل أكثر عند تحليل بناء القوة فى مجتمع القرية ، ولقد كشفت العديد من الدراسات التجريبية عن بروز الأثر الإشعاعى لقيادات الرأى فى المجتمعات الريفية فى

---

(١) أول من وضع فرض الاتصال ذو الخطوتين هو « لازارسفيلد Lasarsfeld الذى ينص على أن الأفكار تنساب من أجهزة الاتصال الجمعى إلى قادة الرأى ، ومن هؤلاء إلى القسم الأقل إيجابية فى المجتمع . انظر P, Roy. F. Waisanen
E, Mi Rogers. Op cit p 108.

دول العالم الثالث مثل دراسة « اليونسكو » بالتعاون مع بعض المعاهد المحلية والحكومات لأثر الاتصال فى التنمية الريفية فى الهند وكستاريكا والتى أشارت إلى أهمية هذه القيادات فى ربط مجتمع القرية بالنسق المجتمعى الأكبر والأكثر حداثة[1] . ولعل هذه النتيجة تشير إلى أهمية اكتشاف قيادات الرأى فى المجتمع وأهمية توجيهها ومتابعتها نتيجة لما تحدثه من أثر إشعاعى قوى فى مجتمع القرية . ولقد أوضح (١٨,٨٪) من أفراد العينة المدروسة أنهم يعرفون الأخبار والمعلومات عن طريق الصحف اليومية وهى نسبة ليست كبيرة إلى جانب أن بعض قراء الصحف غير منتظمين فى قراءتها ، ولقد لاحظنا وجود بعض جماعات الاستماع إلى الصحف فى القرى المدروسة حيث يقوم أحد الملمين بالقراءة والكتابة بقراءة الصحيفة ويقوم الآخرين حوله بالاستماع إليه ، وهنا يظهر أثر إشعاعى من نوع آخر إلا أن هذه الظاهرة ليست شائعة فى المجتمعات المدروسة ولا يقاس اثر الصحافة قراءة واستماعاً بأثر الاستماع إلى الراديو .

وفى هذه النقطة تتفق نتيجة دراستها مع نتيجة دراسة الدكتور أبو لغد عن وسائل الاتصال الجمعى فى حياة القرية المصرية والتى تشير إلى أن الصحافة تلعب دوراً ثانوياً بالنسبة للراديو فى مجال الإعلام والتثقيف ، وأن جمهور القرية ما يزال جمهور الراديو أساساً . ونحن نتفق معه فى تفسير هذه الظاهرة ذلك التفسير الذى يذهب إلى أن عملية الاستماع عملية سلبية لا تتطلب جهداً إيجابياً كما هو الحال فى القراءة ، إلى جانب سيادة الأمية لدى أغلب القرويين ، وما يتسم به الراديو من مميزات الاتصال الطبقى[2] ولقد كشفت بعض الدراسات مثل دراسة « مندلسون » Mendelson وغيره من الباحثين عن الوظائف السيكولوجية والاجتماعية للراديو ، إلى جانب وظيفته الإعلامية

---

(١) Ibid p 142.

(٢) انظر دكتور / محمود عودة — مصدر سابق ص ٢٤٨ .

Class Communication.

والتثقيفية والترفيهية(١) . وتختلف نتيجة دراستنا مع بعض نتائج الدراسات الأخرى مثل دراسة مكتب البحث الاجتماعي التطبيقي بجامعة كولومبيا عن السلوك الاتصالي والاتجاهات السياسية في بعض المجتمعات الريفية والحضرية في الشرق الأوسط ، والتي تشير إلى أن من يستمع إلى الراديو يقرأ الصحف أيضاً(٢) وبوجه عام تشير دراستنا إلى نحو حركة الانفتاح الفكري والمادي على خارج النسق المجتمعي ، وإلى نمو الاتجاه الكزموبوليتاني ، وإلى تحطيم الانغلاق الذي ساد مجتمع القرية على مدى قرون طويلة بفعل الضغوط التاريخية والعوامل السياسية والاقتصادية والمناخ السيكوثقافي العام . ويعتبر « ليرنر » في دراسته لقرية بلجات Belgat إلى أن هذا الانفتاح ، يعد من أهم أبعاد العصرية Modernism ويرى أن ربط هذه القرية بالعاصمة القريبة من حيث الاتصال المادي أحدث انقلاباً اجتماعياً بها ، وهو يصنف القرويين في هذه القرية حسب عدة أبعاد أهمها البعد الاتصالي إلى حديث modern وانتقالي transitional وتقليدي(٣) traditional ويتخذ « روبرت ميرتون » من الاتصال بخارج النسق المحلي مقياساً للتمييز بين المحلية والانفتاح على العالم الخارجي . ولقد تمت عدة محاولات من جانب هيئة اليونسكو لترتيب بعض القرى على متصل التقليدية الحداثة(٤) مثـــل تلك المحاولة التي تمت لتصنيف بعض القرى في « كستاريكا » Costarica في دراسة أثر الاتصال في التنمية الريفية . ولقد تم وضع أحد عشر مؤشراً يستخدم في هذا التصنيف من بينها الطرق وهو المؤشر الرابع ، وخدمات المواصلات وهو المؤشر

---

(١) المصدر السابق ص ٣١٤ — ٣١٥ .

(٢) نفس المصدر ص ٢٣٦

(٣) نفس المصدر .

(٤) Continuum of traditionalism and modermism. see P. Roy and others, Op cit p 29,

الخامس، واستخدام الراديو وهو المؤشر السادس(١). وبناء على هذا المقياس تمنح القرى النامية موضع دراستنا الدرجة النهائية على هذه الأبعاد طبقاً لهذا المقياس . ولا شك أن الانفتاح على الآخرين خارج نطاق البدنة والنسق المجتمعى من شأنه أن يتيح للقرويين فرصة للتفاعل مع نماذج وبدائل معيشية وسلوكية جديدة ، الأمر الذى يسهم فى توسيع الأفق ، وفى خلق حالة عقلية عامة State of mind تزلزل أركان التوجيهات المعيارية والقيمة التقليدية . ولقد تتداخل آثار هذا الاتصال المادي والفكرى سواء المخطط أو التلقائى مع آثار عوامل التغيير المخطط والتلقائى فى استحداث أنماط فكرية وسلوكية وتصورات ومفاهيم تختلف عن تلك التى رسخت فى المجتمع الريفى على مدى قرون طويلة . ولقد ساهمت حركة الاتصال هذه فى تنمية التكامل الاجتماعى والسياسى فى مجتمع القرية(٢) وربطه ربطاً عضوياً بنسق المجتمع القومى وسوف يتضح هذا من خلال الفصول التالية .

(١) بالنسبة لمؤشر النقل والطرق تشير دراسة اليونسكو الى أنه إذا كانت القرية على طريق أسفلت أو طريق مشابه تمنح « ٢ درجة » أما إذا كانت على طرق متوسطة الجودة فتمنح « ١ درجة » أما إذا كانت على طرق رديئة فلا تمنح أى درجة ، وبالنسبة لمؤشر النقل وخدمات الأتوبيس فيتم حساب هذا البعد على أساس أنه اذا كان يمر بالقرية ثلاثة سيارات نقل عامة أو أكثر تمنح القرية « ٢ درجة » أما إذا كان يمر بها سيارة أو اثنين فقط تمنح « ١ درجة » أما إذا لم تكن تتمتع بأية خدمات نقل عامة فلا تمنح أى درجة ، ويطبق نفس الأسلوب بالنسبة لمؤشر الاستماع للراديو ... انظر :
P. Roy and F. Waisanen—E.M. Rogers. Op cit p 29.

(٢) نستدل على قيام التكامل السياسى والاجتماعى من معرفة القرويين للأخبار السياسية والاجتماعية للمجتمع القومى ، والأمة العربية ، وتحمسهم للقضايا القومية الكبرى مثل تصفية آثار العدوان وتحرير الأرض والوحدة العربية وتنظيم الأسرة والتقدم القومى العام .

الفصل الرابع

تحليل سيوسيولوجى مقارن

لأهم التغيرات الانمائية فى القرى النامية

٢ — التغير فى نمط القيادة وبناء وعلاقات ومحددات القوة :

أولا : تحول بناء السلطة من الأتوقراطية إلى الاتجاه الديمقراطى .

ثانياً : نمو الاتجاه نحو المشاركة وتمثل القيم الديمقراطية .

ثالثاً : اتجاه الجماهير نحو القوة ومعايير اختيار القيادات .

رابعاً : أنماط القيادة العامة والمتخصصة .

خامساً : بناء الدوافع لدى القيادات الشعبية واتجاهاتهم نحو الجماهير .

سادساً : تفهم القيادات لأهداف التنظيمات الشعبية وممارسة الدور القيادى .

سابعاً : القيادات النسائية .

تشير نتائج دراستنا الميدانية القائمـــة على الملاحظة للحياة اليومية في مجتمعات القرى المدروسة ، وعلى نتائج المقـاييس المستخدمة في الدراسة ، وإجراء مقارنة بين البناء الإدارى و بناء السلطة والقوة كما هو قائم وقت الدراسة وبين بناء السلطة والقوة التاريخى كما كان سائدا فى الفترة السابقة للخط الزمنى الذى اعتبرناه منطلقاً لبداية عمليات التنمية المخططة فى الريف المصرى والذى اعتمدنا فى معرفته على معلومات ثقات الاخباريين والتى تتفق مع حقائق ثابتة عن هذه المجتمعات إلى — حدوث تغيرات جوهرية فى العملية القيادية من حيث البناء والوظيفة ، أو فى بناء المراكز القيادية وأدوار القوة ، وفى بناء وعلاقات ومحـددات القوة وهو ما سوف نعرض له تفصيلا على النحو التـالى :

أولا : تحويل بناء السلطة من الاتوقراطية إلى الاتجاه الديمقراطى :

لقد ساهمت حركة التنمية فى المجتمعات المدروسة إيجابياً فى تغيير بناء السلطة والبناء الإدارى فى الاتجاه الديمقراطى ، من خلال القضاء على محاور التسلط الإقطاعى والاقتصادى والسياسى الذى يقـوم على أساس الملكية الإقطاعية والاستغلال شبه الرأسمالى للأرض بلا ضوابط أو حدود تنظيمية وذلك عن طريق قوانين الإصلاح الزراعى المتعاقبة ، ومن خلال استحداث تغيرات كبيرة فى منصب العمدة ووظائفه وإضفاء الطابع الشعبى على هـذا المنصب ، واستحداث التنظيمات الشعبيـة ذات الصفة الرسميـة داخل مجتمع القرية ، حقيقة لم تقم هذه التنظيمات بعد بدورها المخطط ، ولم تحقق الفاعلية المطلوبة ولكنها كانت من بين أهم عوامل تحطيم بناء السلطة الاتوقراطى فى القرية المصرية والذي استمر قرونا طويلة فيها . وتشير الدراسة في مجتمعات

القرى المدروسة إلى أنه قد تم تحطيم السلطات شبه المطلقة للعمدة فى القرية النامية ، فلقد كان العمدة فى قرية الإصلاح يجمع بين سلطاته الإدارية ، وسلطات أحد الإقطاعيين حيث كان يعمل ناظراً لزراعته وكان اعتماداً على تسلطه الإدارى وعلى سلطة وسيطرة هذا الإقطاعى يمارس سيطرة شبه مطلقة على رقاب الفلاحين وعلى مقدراتهم وعلى أرزاقهم وعلى أسرهم، ولقد روى لنا الكثير من القرويين فيما كان يدور بيننا من حوار جماعى ومقابلتنا الفردية بعض نماذج من ألوان العسف والظلم الذى كان يلقاه الفلاحون على يد هذه السلطة الإرهابية[1] . ونظراً لخطورة مركز العمودية فقد كان تقلده وقفاً على أفراد أسرة واحدة ترضى رغبات السادة الإقطاعيين على حساب جماهير الفلاحين الكادحة . وظل هذا المركز متوارثاً فى هذه الأسرة على مدى زمنى طويل . حقيقة كان الوضع فى القرية النامية «اتميان» خلال هذه المرحلة السابقة يختلف بعض الشيء عن وضع قرية الإصلاح نظراً لعدم بروز التسلط الإقطاعى بالصورة التى كان عليها فى قرية الإصلاح ، ولكن كان لمنصب العمدة نفس السلطات شبه المطلقة ، وكان يمارسها بالفعل على حسب مايذكر بعض كبار السن فى القرية وقد ظل هذا المنصب أيضاً متوارثاً فى أكبر أسرة فى القرية من حيث القوة السياسية والاقتصادية . ولم يظهر أى تنظيم شعبى فى القرية المصرية بوجه عام قادر على التصدى لديكتاتورية المنصب الإدارى الاتوقراطى للعمدة . ولم يكن فى مستطاع أى شخص أو جماعة أن تعبر عن رأيها بصراحة ولا أن تتصدى لأى قرار يصدره العمدة . ولعل قضية انعدام ظهور التنظيمات الشعبية فى الريف المصرى كانت أمراً عاماً ،

---

(١) ذكر لنا الكثير من أبناء قرية الإصلاح أنه كان أهون على أنفسهم أن يطلبوا إلى مركز البوليس عن أن يطلبوا إلى دوار العمدة ، وأن تعذيب رجال البوليس كان أهون من تعذيب العمدة للريفيين فى هذه الفترة الماضية حيث كان يستخدم أسلوب الجلد .

حقيقة ظهرت بعد التعاونيات الريفية ومجالس القرى فى المجتمعات المدروسة كما ظهرت فى بعض القرى المصرية ولكن نظرا لطبيعة العلاقات الإنتاجية وعلاقات القوة التى سادت مجتمع القرية فقد استطاع كبار الملاك والإقطاعيين السيطرة على هذه التنظيمات سيطرة مطلقة ، سواء من حيث عضوية مجلس الإدارة أو من حيث الاستحواذ على خدماتها وحرمان جماهير الكادحين من هذه الخدمات . ولقد سبق أن أشرنا إلى خصائص الحركة التعاونية خلال مرحلة ما قبل الثورة(١) ، أما عن المجالس القروية فى هذه الفترة فقد كان هناك مائة مجلس حتى قيام الثورة ، كان إحداها بأحد القرى النامية المدروسة ولقد كانت هذه المجالس بحكم تشكيلها السابق الإشارة إليه فى فصل سابق ذات طبيعة طبقية وعسكرية وإرهابية ولم تكن تحقق له طبيعة شعبية على الاطلاق(٢) . وهكذا نستطيع القول أن حركة المجالس القروية فى مصر حتى قيام الثورة لا تمت بأى صلة لحركة الحكم المحلى أو الإدارة المحلية التى بدأت تنمو فى المجتمعات الريفية فى الدول النامية فى هذه الفترة وهى فترة ما بعد الحرب العالمية الأولى ، أما لماذا لم تظهر تنظيمات شعبية فلاحية فى القرى المدروسة وفى القرية المصرية بوجه عام فى المرحلة السابقة كما ظهر بعض التنظيمات العمالية والطلابية . فان السبب يكمن فى تصورى فى عدم وجود فرص التجمعات الفلاحية ، وفى طبيعة العمل الزراعى الذى يستغرق قوة عمل العامل الزراعى طوال اليوم . إلى جانب طبيعة الانغلاق الذى كان مفروضا على «التملية» أو العمال الزراعيين فى إقطاعيات كبار الملاك ، إلى جانب عدم توافر الوعى والتعليم لأبناء هذه الطبقة ، وانشغالها المستمر بلقمة الخبز أو

---

(١) انظر الجزء الأول من هذا الكتاب .

(٢) شكلت المجالس القروية قبل الثورة بناء على القانون ١٤٥ لسنة ١٩٤٤ من مأمور المركز أو من ينيبه رئيساً ، وممثل لإدارة البلديات وأحد أطباء الصحة والعمدة ولم يمثل فيه أى عنصر شعبى — انظر / الدكتور محمد عبد الله العربى — حلقة الدراسات الاجتماعية للدول العربية سنة ١٩٥٠

ضروريات الكفاف نظراً لما كانوا يعانونه من فقر أولى Primary Poverty على حد تعبير «رالف بيريس» R. Peries (١) وهكذا تشير ذاكرة الاخباريين كما يشير تاريخ الريف المصرى منذ عهد الفراعنة حتى ١٩٥٢ إلى أنه لم تظهر أى صورة من صور الحركات الديمقراطية فى الريف المصرى ، ولم تتح أمام القيادات الشعبية أية فرصة للوصول إلى السطح وممارسة دورها القيادى ، بل كانت هناك محاولات مخططة مستمرة لاجهاض هذه القيادات حتى لاتقود إلى حركة التمرد ضد السادة والنبلاء ، ويروى لنا بعض كبار السن بالقرى المدروسة كيف كان الإقطاعيون وكبار الملاك ينكلون بكل من يحاول التعبير عن رأيه أو رأى الطبقة الكادحة فى القرية . ولقد كان مركز السلطة الإدارية دائماً فى القرية متمثلا فى العمدة والمشايخ محوطاً بالعديد من القيود والضمانات التى تحول دون وصول أى من القيادات الشعبية إلى اعتلاء أى منصب من هذه المناصب ، ومن هنا كان يشترط النصاب المالى ،وتزكية كبار الملاك ، وموافقة وزارة الداخلية ... إلخ .

وهذا ما يجعلنا نرى أنه قد حدث تحول جذرى فى بناء القوة والقيادة فى القرى المدروسة ذلك لأنه لأول مرة فى تاريخ الريف المصرى يصل صغار الملاك والمعدمين من الفلاحين إلى مواقع القوة فى بناء السلطة الرسمى فى القرية بحكم القانون والتشريع ولأول مرة يصبح لهم حق المشاركة فى صنع القرارات المتعلقة بالمجتمع المحلى ، والمتعلقة بالاقليم وبمجتمع الدولة وذلك من خلال ممثليهم فى التنظيم السياسى والمجالس الشعبية ومجلس الشعب، كذلك لأول مرة يتمكن فيها جماهير الريفيين من التعبير الحر عن إرادتهم فى انتخاب

(١) R. Peries Studies in the Sociology of development Roterdam Unive. press 1969 p 183.

ممثليهم ، حقيقة ما زالت هناك الكثير من المعايير المختلفة المترسبة والتي تحكم هذا الاختيار ، ولكننا نرى أن الشعور بحرية الاختيار يعد خطوة جوهرية في سبيل الوصول إلى نضج الاختيار وترشيد اتخاذ القرار ، والقضية في نهاية الأمر هي قضية تعليم وتربية وتدريب بالممارسة ، كذلك لأول مرة تظهر التنظيمات الشعبية من ناحية ويصطبغ منصب العمودية بالصبغة الشعبية وهو من أخطر المناصب التي أسهمت في دعم حلقة التخلف الخبيثة في الريف المصري ، ذلك لأنه ابتداء من سنة ١٩٥٧ أسقط القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٥٧ شرط ملكية الأرض كشرط للتقدم لشغل منصب العمودية ، واستعاض عنه بشرط الحيازة الزراعية ملكا أو إدارة ، كذلك لأول مرة أخذ بمبدأ هام يعد نقطة تحول في اختيار حاكم القرية قبل ظهور الإدارة المحلية سنة ١٩٦٠ وهو حق انتخاب العمدة من قبل كافة سكان القرية البالغين والمتمتعين بحقوقهم السياسية ، والمقيدين بجداول الانتخابات العامة ، بعكس التشريعات السابقة التي كانت تقصر هذا الحق على الملاك دون غيرهم ، يضاف إلى هذا أن القانون الجديد قد حرم كل من لجنة العمد والمشايخ ووزير الداخلية من حقهم الذي كان مقرراً لهم فيما سبق في عدم الأخذ برأي أغلبية الناخبين ، وقد انحصر دور الوزارة فقط في مراقبة سلامة إجراء الانتخابات احتراماً لإرادة القاعدة الشعبية ودعما للقيم الديمقراطية بين جماهير القرويين . هذا إلى جانب أنه قد تم الحد من السلطات شبه المطلقة التي كانت للعمدة في الفترة السابقة والتي كانت قد قيدت على مراحل قبل سنة ١٩٥٢ إلا أنها كانت من حيث الواقع كما يروي الاخباريون تمارس كاملة في شكل سلطة مطلقة في غياب اهتمام الدولة بالمجتمعات الريفية ، وفي غياب توافر قوة شعبية منظمة في تنظيم شعبي قادر على التصدي لهذه السلطة أو لهذا التسلط غير المشروع.

كذلك تم وضع ولأول مرة في تاريخ منصب العمودية حدود زمنية لشغل هذا المنصب بعد أن كان مطلقا وكان يمارسه شاغله حتى انقضاء أجله

أو تنازله عنه لآخر من أفراد أسرته أو بقرار من وزارة الداخلية(١) .

ولقد أدت هذه التغييرات أوالتجديدات الثورية إلى حدوث تحول كبير فى المركز التسلطى للعمدة وهو أمر يذكره لنا ثقات الاخباريين خاصة المثقفين منهم القادرين على التحليل والتعبير ، ويذكرون أن هذه التغيرات قد أدت إلى تنمية الشعور بالعزة والكرامة بينهم وإلى تنمية القدرة على التفكير والتعبير وهو أمر اتضح لنا فى معايشتنا لجماهير القرويين على مدى ستة أشهر هى فترة الدراسة الميدانية ، كما تتضح من نتيجة المقابلات الجماعية لجماعات مختلفة من حيث المهنة والسن والتعليم من أبناء القرى المدروسة ما تؤيدها نتائج جدول المقابلة حيث أجاب ٧٠ ٪ من أفراد العينة بأنهم يشعرون بحرية التعبير عن آرائهم ومشكلاتهم دائما أمام الرؤساء فى البلد(٢) ، بينما عبر ٢٠ ٪ عن أنهم يستطيعون التعبير عن آرائهم ومشكلاتهم للمسئولين أحيانا ، وعبر ٥ ٪ فقط عن انعدام قدرتهم عن التعبير عن مشكلاتهم وامتنع ٥ ٪ عن الاجابة . ولكن يجب أن نذكر هنا أن الكثير من القرويين الذين أجابوا بأنهم يستطيعون التعبير عن مشكلاتهم للمسئولين فى مجتمع القرية يشيرون إلى أن هؤلاء المسئولين لا يجيبونهم ولا يحلون الكثير من هذه المشكلات المطروحة عليهم ، الأمر الذى يحيل المشكلة من مجرد القدرة على مواجهة المسئولين إلى مدى قيام هؤلاء المسئولين بمحاولة مواجهة هذه المشكلات . وهنا تثار العديد من المشكلات التطبيقية مثل انعدام الامكانيات وسلبية المسئولين وعدم تطوير شكل من التعاون المثمر بين التنظيمات الشعبية والأجهزة التنفيذية

(١) يمكن الرجوع إلى القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٥٧ ومذكرته التفسيرية ، والقانون ٥٩ لسنة ١٩٦٤ ومذكرته التفسيرية — انظر الدكتور / سليمان الطماوى ، يسرى قنصوه — علاقة المجالس المحلية بالمؤسسات والمنظمات الواقعة فى نطاقه — المؤتمر الأول للادارة المحلية سنة ١٩٦٩ — الكتاب الثانى ص ٣٠ — ٤٥ .

(٢) وجهنا إلى القرويين فى المقابلات الجماعية والفردية السؤال التالى : « يا ترى لما يكون عندك رأى عاوز تقوله ولا مشكلة عاوز تحلها لحد من المسئولين فى البلد « الرؤساء » زى العمدة أو رئيس القرية مثلا يا ترى تقدر تقولها بسهولة ويسمح لك ولا ليه ، ولقد صنفنا الاجابات إلى — أستطيع التعبير عنها دائماً — أحياناً — لا أستطيع .

على مستوى القرية ، كما تثار مشكلة فعالية التنظيمات الشعبية والمحلية فى أداء دورها المخطط . ويتضح لنا من الملاحظة ومعايشة القرويين والمسئولين بالقرى المدروسة أنه أصبح من المألوف انتقاد العمدة أو ممثلى السلطة فى القرية واقبال البعض على مناقشاتهم ومحاجتهم ومعارضتهم والاختلاف معهم فى بعض الأمور وتصعيد الأمور إلى المستويات الأعلى ، وهو أمر لم يكن ممكنا ولم يكن ممارسا كما يذكر الاخباريون خلال الفترة السابقة . وهذه الظاهرة تشير إلى نمو تحرر القرويين من الخوف من موظفى الحكومة وممثلى السلطة فى القرية ، حقيقة أن هذه الظاهرة لها جانبها المرضى المتعارف حيث تثار مشكلة معرفة القرويين حدود حقوقهم وواجباتهم ، ولكننا نعتقد أن هذه الجوانب المرضية يمكن أن تفسر فى ضوء عدم نجاح التنظيمات الشعبية والحكومية فى القيام بدورها المخطط فى التوعية والتثقيف والاعلام ومواجهة مشكلات الجماهير واستثارة إيجابيتهم وتدريبهم على تحمل المسئولية والمشاركة فى صنع وتنفيذ القرارات المتعلقة بتنمية مجتمعهم ، وتبنى مشاريع الجهود الذاتية الخالصة والجهود الذاتية المعانة ، ونعتقد أنه مع تدعيم هذه التنظيمات الشعبية وتزايد قدرتها خاصة فى شكلها الجديد بعد إعادة بناء التنظيم السياسى بعد ١٥ مايو ، وبعد أن تطبق الحكم المحلى فى القرية تطبيقا صادقا ، يمكن أن تظهر نتائج طيبة فى هذا المجال . ولكن يجب أن نشير إلى أن ظهور التنظيمات الشعبية من مثل لجنة الوحدة الأساسية ومجلس القرية ومجالس إدارات الجمعيات التعاونيات وجمعيات التنمية الاجتماعية ومراكز الشباب يعد نقطة تحول فى سبيل إبراز القيادات الشعبية وظهور مفهوم السلطة الشعبية ومنحها الفرصة لممارسة دورها الديمقراطى فى بناء مجتمع القرية . أى أن ما تحقق يعد تغييرا فى بناء ومراكز وأدوار القوة فى مجتمعات القرى المدروسة ، على الرغم من عدم أدائها دورها المخطط وهو أمر اتضح لنا من متابعة أنشطة هذه التنظيمات خلال فترة الدراسة الميدانية كما اتضح لنا من خلال الاطلاع على محاضر جلسات مجالس القرى على مدى عام ١٩٧١ ، ويكشف لنا تحليلنا لمضمون

هذه الجلسات[١] ، عن غلبة الطابع الروتينى على أعمالها وطبيعة القضايا التى تناقشها الجلسات ، وعن ضعف فعالية العناصر الشعبية بالمجلس ، إلى جانب عدم وضوح دور هذه التنظيمات فى ممارسة عمليات التخطيط القاعدى أو ما يطلق عليه دارسوا التنمية التخطيط من أسفل .

كذلك لم تقم بدور المبادأة المنشودة فى مجال تنمية القرية تاركة الأمر كلية للأجهزة الحكومية وتتفق نتائج دراستنا الميدانية مع نتائج دراسات مماثلة أجريت فى مجتمعات العالم الثالث ومثالنا على هذا ما يشير إليه التقرير الخاص لمنظمة تقييم البرامج فى الهند Program evalualion organization .

والذى يشير إلى عدم فاعلية مجالس « البانشيات راج »[٢] ، أو مجالس تنمية القرية فى تحقيق أهدافها المخططة ويرجع هذا إلى عدم فعالية أعضاء ورؤساء المجالس المنتخبين نتيجة لضعف المستوى الثقافى والإدارى للأعضاء من ناحية ، وإلى ضعف السلطات الفعلية الممنوحة لهذه المجالس على الرغم من كبر حجم سلطاتها القانونية كما هى فى التشريعات الصادرة ، وإلى ضعف ميزانيتها ، وإلى شعور الأعضاء بأنهم شكل بلا مضمون ، أو أعضاء بـــلا سلطات وهذا ما جعل الأهالى يعتقدون بأن هذه المجالس جزء من الادارة الحكومية وليست نابعة منهم[٣] . كذلك تشير دراسة التقرير السابق إلى أنه على الرغم من صدور تشريعات اللامركزية الديمقراطية ، إلا أنه مازالت مشروعات تنميـــة القرى تفرض من المستويات الأعلى مما لا يشجع قيام عمليات التخطيط من أسفل ، كما تشير الدراسة إلى عدم فاعلية العناصر الشعبية فى التنظيمات المحلية والى اقتصار الأنشطة الانمائيـة فى القرى على الأعمال

---

(١) المصدر هنا محاضر جلسات التنظيمات المحلية والشعبية فى القرى المدروسة .

(٢) P. Roy and others Op cit.

(٣) Gov. of India P: E. O. The fifth evaluation report pp 99—137.

الوظيفية التى يقوم بها العاملون فى جهاز الدولة(١) ، وهذه ملاحظات تنطبق على مجتمعاتنا المدروسة .

ولكن على الرغم من عدم تحقيق هذه التنظيمات المحلية والشعبية الفعالية المخططة وعدم ظهور الأدوار القيادية الشعبية المحلية بالشكل المطلوب ، إلا أنه من الواضح اختفاء عنصر القهر الفكرى والسلوكى ، وغياب ظاهرة اقطاع النفوذ والضغط السياسى ، وعدم ظهور الشخصيات التسلطية الأتوقراطية التى سيطرت على الريف المصرى على مدى تاريخه الطويل ، ومن الواضح أيضا نمو حرية التفكير والتعبير والنقد والمعارضة بين جماهير القرويين ، وظهور التمسك بالحقوق والتشريعات التى استحدثتها التجديدات الثورية فى الريف المصرى سواء فيما يتعلق بعلاقات الانتاج ، أو فى مجالات التعليم والصحة والتعاون ، ونمو إيمانهم بالاتجاهات الديمقراطية .

ثانيا – نمو الاتجاه نحو المشاركة وتمثل القيم الديمقراطية :

إن ظهور الممارســة الديمقراطية فى مجتمعات القرى المدروسة يمثل تجديدا اجتماعيا لم تعهده هذه القرى من قبل ولعل هذا ما جعل بعض الدارسين مثل « أرنست » E. Witt يشيرون بحق الى أن نمو الاتجاهات الديمقراطية والشعور بالمسئولية وظهور الايجابية بين جماهير المجتمعات(٢) . ونفترض فى هذه الدراسات أن الاتجاه الديمقراطى كبعد شامل يمكن قياسه عن طريق قياس بعض أبعاده الفرعية مثل مدى القدرة على التعبير عن الرأى بحرية ، ومدى تفضيل التعيين أو الانتخاب بالنسبة لأعضاء التنظيمات

(١) Gov. of India P. E. O. The Sixth evaluation report pp 6—15.

(٢) Ernest Witt, Op cit pp 2—3

الشعبية والرأى بشأن اتخاذ القرار الذى يمس مصالح القرية هل ينفرد به الشخص المسئول أو يرجع للأهالى أصحاب الشأن فيه ، ومدى الايمان بجماعة القيادة . وقد سبق أن أشرت فى الفقرة السابقة إلى أن غالبية القرويين يشعرون الآن بالقدرة عن التعبير الحر عن آرائهم ومشكلاتهم للمسئولين وقد كنا أثناء المناقشة المفتوحة مع الجماهير سواء المناقشات أو اللقاءات الفردية مع عينة الدراسة نحاول استطلاع آرائهم حول مدى تفضيلهم بأن يقوموا هم لانتخاب ممثليهم فى التعاونيات الريفية أم أن تقوم الحكومة بتعيين أعضاء مجلس الادارة كذلك كنا نستطلع آراءهم حول نفس القضية بالنسبة للتنظيمات الاجتماعية والسياسية ، ولقد كانت النتيجة أن عبر ٩٧٫٨ ٪ من أفراد العينة عن تفضيلهم الانتخاب ، أى أن يقوموا هم باختيار ممثليهم وعدم قيام أى جهة بفرض هؤلاء الممثلين ، وقد عبرت نسبة لا تذكر عن تفضيل الانتخاب والتعيين ، أو تفضيل التعيين[1] فقط ، وبمحاولة معرفة سبب تفضيل التعيين أو الامتناع عن الاجابة لدى البعض وذلك من خلال أسئلة العمق وجد أن السبب الرئيسى هو عدم اقتناع هؤلاء الأفراد بالقيادات المحلية القائمة فعلا ، ولا يصدر هذا الرأى عن رفض للمبدأ الديمقراطى نفسه ، ومما تجدر ملاحظته أن هناك بعض مؤيدى الانتخاب قد عقب على رأيه هذا بأنه على الرغم من أن بعض المنتخبين « اللى فى البلد » لم يفعلوا شيئا ، إلا أن قيام الشعب باختيار ممثليه أفضل من ان يفرض عليهم أشخاص معينة ، وان احنا فى عهد الحرية » وهذا التعقيب فى حد ذاته يعد مؤشر للفهم الجيد للفرق بين المبدأ والتطبيق .

---

(١) كان السؤال الموجه هو « تفتكر ما هو الأحسن ، إن الناس هى اللى ينتخبوا ممثليهم فى مجلس لادارة الجمعية التعاونية ، أو الوحدة الأساسية ، أو مجلس القرية ، ولا ان الحكومة هية اللى تعينهم بالإسم ؟ وقد صنفت الاجابات إلى ثلاثة — أفضل الانتخاب — أفضل التعيين — لا أعرف » .

وعندما وجهنا إلى أفراد العينة سؤالا عن مدى تفضيلهم لانفراد رئيس القرية أو العمدة أو أى مسئول بالرأى الواحد وحـــده فى أى عمل يتصل بمصلحـة القرية ، أو ضرورة الرجوع إلى الأهالى ، أو إلى ممثلى الأهالى فى التنظيمات الشعبية ، عبر (٨٧,٩ ٪) من أفراد العينة عن ضرورة الرجوع إلى الأهالى أو ممثليهم حتى يكون الرأى أو القرار معبراً عن رأى الأغلبية ولمصالح البلد ، وأنه من الخطأ أن ينفرد أى شخص مهما كان بالتصرف فى مصالح وشئون البلد ، ولقد عقب البعض على هذه الإجابة بأن رأى الجماعة أحسن من رأى الفرد ، وكان البعض يستشهد على ذلك بآيات من القـرآن الكريم مثل « وشاورهم فى الأمر » ، « وأمرهم شورى بينهم » . وكما سنرى فى الصفحات القادمة أن هنـاك شعوراً بالمسئولية من جانب القرويين نحـو بناء مجتمعهم ، وإلى تطور تصور إيجابى الذات ، حقيقة أن هذه الاتجاهات والتصورات النامية لم تترجم بعد إلى واقع سلوكى يتحرك فى اتجاه البناء والتنمية ، ولـكنه على أى حال يعد خطوة أساسية كما سنرى فى سبيل هذه الترجمة السلوكية .

ولقد ساهم قيام التنظيمات المحليـة السياسية والاجتماعية والتعاونية ، إلى جانب ضرب التسلط الاقتصادى ، وتزايد شعور القرويين بالتحرر من الضغوط ، وحرية التعبير واختيار ممثليهم ، جنباً إلى جنب مع تزايد السلوك الاتصالى من جانب القرويين ومن جانب الأجهزة المختصة كماً وكيفاً ، وتزايد حجم المثقفين فى مجتمع القرية وانفتاح النسق القروى على المراكز الحضرية المجاورة وعلى النسق المجتمعى الأكبر لمجتمع الدولة ... كل هذه العوامل ساهمت فى نمو استيعاب الجماهير للاتجاه الديمقراطى على المستوى اللفظى على الأقل . إننا نرى أن هناك بعدين أساسيين فى التحول الديمقراطى ، البعد الأول هو بعد حرية الاختيار ، أو حرية التعبير عن الرأى ، والبعد الثـانى هو كفاءة الاختيار أو نضج اتخاذ القرار ، ويتضمن البعد الأول عدة أبعاد فرعية كالأمن الاقتصادى ، وضمـان المعيشة الحرة فى المستقبل ، والحـرية

السياسية ، والقضاء على التسلط والوصاية[1] . ولقد سارت التجربة المصرية فى القرى المدروسة شوطاً بعيداً فى تحقيق هذا البعد للجماهير ، وذلك بضرب الإقطاع والاستغلال شبه الرأسمالى للأرض ، وتحقيق الحرية الاقتصادية والسياسية وذلك من خلال تشريعات الإصلاح الزراعى وقيام تنظيمات التعاون التى أسهمت فى تحقيق أمن المزارعين على زراعتهم وعلى أرضهم وذلك بضمان إمدادهم بالمعدات وضرورات الإنتاج الزراعى المتقدم فى المواعيد المقررة وبالأجل فى ظل نظام عادل للسداد ، وضرب عمليات الاقراض الربوى فى صوره المتنوعة والتى سبق أن أشرنا إليها فى فصول سابقة، كذلك تحقيق الأمن والعدالة وتكافؤ الفرص لجماهير القرويين سواء فى النواحى التعليمية أو الصحية أو الزراعية ...إلخ . أما بالنسبة للبعد الثانى المتعلق بكفاءة الاختيار ، فان هذا الأمر يفترض درجة معينة من النضج الفكرى حتى يصدر القرار عن اعتبارات المصلحة العامة وليس من اعتبارات العصبية أو القبلية أو التكتل الأسرى أو الأثرة أو الرغبة فى تحطيم الآخرين، وتحقيق هذا البعد تحقيقاً كاملا يقف فى سبيله تراث ثقافى متخلف ومعوق ، إلى جانب أنه لا يتحقق إلا بالممارسة المتكررة لحرية الاختيار ، ومع نمو الوعى الاجتماعى وتحطيم الأمية الهجائية والفكرية ونمو حركة التعليم والميكنة والتصنيع ، ومع نضج التنظيم السياسى وكفاءة برامج تدريب القيادات الشعبية، وكفاءه قيام المنمين الاجتماعيين بدورهم السياسى إلى جانب دورهم المتخصص. هذا كله إلى جانب تخطيط برامج اتصالية على المستويين الجماهيرى والشخصى تستعين بأحدث الأساليب والتكتيكات العلمية فى هذا الشأن ...كل هذا ممكن أن يصل بالقرويين إلى رشد الاختيار ونضج اتخاذ القرار . وتشير نتائج الدراسة الميدانية إلى أنه مازالت هناك جهوداً لا بدأن تبذل فى سبيل التوصل إلى هذا النضج المنشود . حقيقة لقد ظهرت على المستوى اللفظى بعض دلائل

(١) انظر الميثاق الوطني لقوى الشعب العاملة .

هذا النضج ولكنه لم يترجم بعد إلى عمليات سلوكية إجرائية وهذا هو الأهم ويتضح هذا من ملاحظتنا ومتابعتنا للسلوك الانتخابى بالقرى موضع الدراسة أثناء عمليات الانتخاب التى تمت بها فى فترة الدراسة الميدانية . ولكن يجب أن نشير هنا إلى أن الرواسب التاريخية التى تكونت على مدى زمنى طويل. بل على امتداد تاريخ الريف المصرى بأكمله لا يمكن محوها فى سنوات قليلة، ويكشف الرجوع إلى الاخباريين عن أنه قد خفت حدة الصراعات العائلية فى القرى المدروسة إلى حد كبير نتيجة لزيادة الوعى الاجتماعى ونمو حركة التعليم واتساع آفاق القرويين وتعدد خطوط التفاعل ذات المعنى بأنماط ثقافية مختلفة ، كذلك يجب أن نشير إلى أن التكتل والتعصب والتحزب الأسرى فى مجتمعات القرى المدروسة ظاهرة ليست متفشية ولا يمكن مقارنتها بالتعصب والتحزب فى بعض القرى الهندية مثل تلك القرية التى رمز لها «ن . ك . باليوال» N. K. Paliwal بالرمز L والتى خرج من دراسته لها أن التعصب والتحزب Factionalism العميق يمزق القرية ويعوق ظهور الأهداف المجتمعية العامة ، كذلك لا يمكن مقارنة التحزب والتكتل الأسرى فى القرية المدروسة بمثل تلك الظواهر فى قرية «رامبور» Rampur التى درسها «اسكارلويس» O. Lewis ، «هـ . س . دهيلون» H. S. Dhillon والتى تصل فيها الصراعات العائلية إلى درجة خطيرة(١) . ويجب القول أيضاً بأن الصراعات العائلية فى القرى المدروسة وخاصة فى مرحلة الانتخابات لا يمكن مقارنتها من حيث درجة العنف والشدة بتلك التى تحدث فى هذه القرى الهندية المشار إليها . على أننا ننظر إلى ظاهرة الصراع المشاهدة فى القرى موضع الدراسة على أنها أحد العمليات الاجتماعية التى تظهر فى مواقف سلوكية معينة، وإلى أنها أمر طبيعى خاصة فى مراحل تحويل القرية على متصل الأتوقراطية -

---

(١) N. K. Paliwal A study of factionalism in a villag in Kurukshetra July 16 p 7.

الديمقراطية ـ أو على متصل التقليدية ـ الحداثة(١) خاصة بين جماهير تغيبت عن مواقع السلطة على مدى قرون طويلة ، ولعل إطلاق الحرية أمام القوة الشعبية عقب هذا الحرمان التاريخى أمر يمكن أن نفسر فى ضوئه ظاهرة الصراع على المراكز القيادية يضاف إلى هـــذا بطبيعة الحال الصراع على المصالح الاقتصادية ، وعلى مراكز القوى ، والصراع بين القديم المتداعى المتمسك بسلطته التاريخية ، وبين الجديدالنامى . ولكنها بوجه عام صراعات لا تعدى الدرجة العادية والمحتملة . وبمقارنة نمو الاتجاهات الديمقراطية فى القرية المصرية بوجه عام بدرجة نموها فى بعض القرى الهندية يتضح لنا تفوق التجربة المصرية إلى حد ما فكما رأينا هناك آراء واتجاهات مؤيدة للقيادة الجماعية والمشاركة الشعبية فى اتخاذ القرارات وإعادة بناء القرية ، وتمثل لقيم الانتخاب والسلطة الشعبية ولو على المستوى اللفظى فى حين نجد أن جماهير قريتى «راجبوت» Ragput و «تياجى» Tayagi اللتان قاما «دوبى» بدراستهما يرفضون تكتيك التآخى(٢)، وهو تكتيك ديمقراطى ويصفونه بأنه أسلوب ضعيف Weak approach فى الإدارة ويرون أن الأسلوب الأمثل هو اتباع سياسة غير ديمقراطية تقوم على القوة والقهر(٣) وهى ما عبرت جماهير القرى المدروسة فى دراستنا الحالية عن رفضها كلية .

ثالثاً اتجاهات الجماهير نحو القوة ومعايير اختيار القادة :

لقد حاولنا فى دراستنا هذه الوقوف على أهم المعايير التى يتم على أساسها اختيار القيادات الشعبية فى مواقف الانتخابات ، أى معرفة أهم التوجيهات

---

(١) P. Roy and others, Op cit p 29.

(٢) Fraternalisation techinque. ses S. C. Dube, Op cit pp. 119—120

(٣) Ibid.

المعيارية التى تحكم عملية الانتقاء الاختيارى فى مجال انتخاب القيادات الشعبية سواء لعضوية التنظيم السياسى أو التعاونى أو التشريعى ، وتكشف لنا مقارنة نتائج جدول المقابلة ، بمعلومات الإخباريين حول المرحلة السابقة عن أن هناك معايير بدأت تسقط لتفسح المجال أمام معايير جديدة فى مجال اختيار ممثلى الشعب أو القيادات الشعبية المحلية . ومن أهم المعايير التى بدأت تسقط معيار السن age criterion حيث لم يذكر هذا المعيار إلا حوالى ٦ر٥٪ فقط من عينة القرى النامية ، كذلك بدأ معيار الغنى فى السقوط حيث لم يذكره إلا ٥ر١١٪ فقط من أفراد العينة ، ومعيار التحزب والتعصب الأسرى الذى لم يذكره إلا ٥ر٥٪ فقط من أفراد العينة ، وتشير الدراسة إلى أن معيار أداء الخدمات الشخصية مازال سائداً بين القرويين حيث عبر ٨ر٤٣٪ عن أنهم يختارون الشخص الذى يستطيع أن يقدم لهم خدمات شخصية ، كذلك يتضح من الدراسة نمو معيار الخدمة العامة حيث عبر ٥ر٤٣٪ عن أنهم يختارون الشخص الذى يعمل للمصلحة العامة لخدمة البلد ككل[1] والواقع أنه على الرغم من وجود فوارق بين الخدمات الخاصة والخدمات العامة ، إلا أنه يوجد تداخل كبير بينهما فى مجتمع القرية ، مثال هذا أن هناك بعض أفراد العينة تذكر أنها تختار الشخص الذى يمكن أن يفض المنازعات التى قد

---

(١) إننى قد اعتبرت كل من يشير إلى — حل المشكلات الشخصية فى القرية ، ومع بنك التسليف أنه يختار القيادات طبقاً لمعيار أداء المصالح الشخصية ، وقد اعتبرت — من يشير فى إجابته إلى أنه يختار الشخص الذى يسعى لتحسين حال البلد وينهض بها كأن يسعى لاستحداث مدرسة إعدادية أو فصول ثانوى أو يجمع الأهالى لمشروعات الخدمة العامة مثل « ردم البرك ، أو إصلاح طرق » ... إنه يختار القائد على أساس معيار المصلحة العامة ، ولو أن هناك فى الواقع تداخلا كبيرا بين المعيارين ولكننى استخدمت هذا التصنيف لأننى لاحظت أن أغلب من يذكرون « احنا نختار اللى يحل مشاكلنا » يقصدون بالمدا كل المشكلات الشخصية كالخلافات الزراعية ، هذا إلى جانب أن من يذكر هذه المشكلات ينظر إليها من زاوية الذات لا من زاوية مجتمع القرية ، وهذا المنظور الذاتى هو ما جعلنا نصنفها على أنها تدخل تحت معيار أداء المصالح الخاصة .

تنشب بينه وبين جاره فى الزراعة أو حل مشكلات الرى ، ولما كانت هذه المنازعات شائعة فى مجتمع القرية فإننا يمكن أن نعتبر هذه القضية قضية هامة ونفس الشىء ينطبق على مشكلات الجمعية وبنك التسليف ، ولكن إذا ما أخذنا هذه الإجابة من منظور الشخص نفسه فإننا نصنفها تحت بند معيار أداء المصالح الخاصة وهذا ما أخذنا به فى تصنيفنا الحالى . وبوجه عام فإننا نرى أن بدء سقوط معيار الغنى وملكية الأرض والقرابة والسن يمثل تحولا أساسياً فى تصور الجماهير لطبيعة القائد ، وطبيعة العملية القيادية ، وطبيعة الدور القيادى ، وهو تصور يختلف عما ألفوه على مدى سنوات طويلة قبل سنة ١٩٥٢ حيث ارتبطت ظاهرة النجاح فى الانتخابات أو تقلد المناصب القيادية فى القرية أو المجتمع العام بالثراء وملكية الأرض ، والتكتل الأسرى والاتصال بالرئاسات العليا بالدولة . كذلك نرى أن ظهور معيار المصلحة العامة يمثل تحولاً فى الاتجاه المخطط ونحو ترشيد عملية اتخاذ القرار أو أصبح الاختيار وهو الشق الثانى فى العملية الديموقراطية كما سبقت الإشارة وحتى لو فهمناها بوضوح واعتبرناه مصلحة شخصية أو ما صنفناه تحت معيار المصلحة الخاصة فإننا نجده يشير إلى تغير فى التفكير ذلك لأننا نجد ظهور مشكلات يهتم بها القرويون لم تكن مألوفة من قبل مثل المشكلات التعليمية والصحية والتعاونية ... الخ . ولقد بدأ معيار التعليم كشرط للوصول إلى المركز القيادى يرتفع ولكن ببطء ولقد عبر ١٧٪ فقط من أفراد العينة (1) أنهم يختارون الشخص المتعلم لتمثيلهم فى التنظيمات الشعبية ، وهذه النسبة على الرغم من انخفاضها إلا أنها تعد مؤشراً على بدء احتلال التعليم مركزاً هاماً فى تصور القرويين للعملية القيادية ، ويمكن تفسير انخفاض هذه النسبة فى ظل نسبة الأمية المرتفعة فى القرية المدروسة من ناحية ، وفى ظل طبيعة المشكلات التى يسعى أغلب القرويين إلى حلها من خلال ممثليهم المحليين ، وهى مشكلات لا تتطلب تعليماً أو شهادات بقدر ما تتطلب تفهماً عميقاً لطبيعة المشكلات الريفية ، والرغبة الصادقة فى خدمة الناس ، والارتباط بالجماهير

والإيمان بهم وهذا ما جعل ٧٣،٢٪ من أفراد العينة يرون أن أحد الشروط الأساسية التي يمكن أن تتوافر للقائد التقوى وحسن الخلق .

وبوجه عام نستطيع القول بأن هناك معايير هابطة تتمثل في تلك المعايير المتخلفة التي سيطرت على أذهان القرويين على مدى قرون مضت ، وهناك معايير أخرى نامية تسير في اتجاه تحقيق أهداف حركة التنمية من ناحية وتسهم في الإسراع بتحقيق هذه الأهداف من ناحية أخرى مثل معيار التنظيم ومعيار المصلحة العامة ومعيار الإنجاز ، ولقد حاولنا التأكد من صحة هذه النتيجة بسؤال آخر يتعلق بمعايير ارتفاع المكانة الاجتماعية في القرية فكانت النتيجة هي أن ٦٨،٨٪ يرون أن التقوى وحسن الخلق أساس هام في ارتفاع المكانة الاجتماعية ، وأن ٤٥،٣٪ يرون أن أداء الخدمات العامة أساس في ارتفاع المكانة ، وأعرب ٣٥،١٪ عن أن التعليم يعد من أسس ارتفاع المكانة الاجتماعية .

وتختلف هذه النتيجة تماماً مع نتيجة دراسة « سوهال » Sohal وزملائه لقرية « جامات » Jamat الهندية سنة ١٩٦٩ ، والتي كشفت عن استمرار ارتباط القيادة الشعبية بالطوائف العليا وارتفاع الدخل ، وعن أن أغلبية القيادات الشعبية في القرية من الأميين(١) . ولكن هناك اتجاهاً عاماً تكشف عنه الدراسات الميدانية التي تشرف عليها أجهزة الأمم المتحدة في الهند وتايوان نحو نمو الاتجاهات العقلانية في اختيار القيادات الشعبية ، ونحو تحول معايير الاختيار من السن والطائفة والثراء إلى الاستعداد لخدمة المجتمع(٢) . وتشير دراسة بعض قرى وحدة « جوزى » Chosi في الهند

---

(١) T. S. Sohal, A ditya, Singh, Shukla, study of Panchayat in udhiana; in Kurukshetra April 1971 pp 8 – 9.

(٢) U. N. Community development and economic development 1960 p 107.

إلى أن هناك اتجاهاً نامياً نحو ظهور القيادات الشابة ، وإلى ظهور بعض القيادات الشعبية ممن ينتمون إلى الطوائف الدنيا(١) . وهو اتجاه ملاحظ فى القرى موضع الدراسة ذلك أن نسبة القيادات السياسية الشابة « تحت ٤٠ سنة » فى القرى النامية أكثر من ٥٠٪ ، كما أن هناك أكثر من ٨٠٪ من القيادات الشعبية يقعون فى فئة الطبقة الوسطى وماتحتها(٢) . وقد كشفت نتيجة دراسات وكالات الأمم المتحدة فى المجتمعات الريفية فى « تايوان » Taiwan عن أهم معايير اختيار القيادات المحلية القدرة Ability والحماس Zeal حسب تصورات جماهـــير الريفيين من إجاباتهم اللفظية على بعض المقاييس ، وهى نتيجة تتفق إلى حد كبير مع نتيجة دراستنا الميدانية. ولكن الدراسة فى « تايون » تشير إلى أن أغلب المواقــع القيادية ما زالت فى واقع الأمر فى أيدى أبناء الطبقات العليـا وكبار السن ، وإن كانت هناك بوادر حدوث تغيرات إيجابية فى أنمـاط القيادة وهذه النتيجة تختلف مع نتيجة دراستنا الميدانية . كذلك تتفق نتيجة دراستنا إلى حد كبير مع نتائج دراسة « لاكشمانا رو » فى قرية « كوثورو » Kuthuru الهندية والتى تشير إلى حدوث تحولات إيجابية فى اتجاه الجماهير نحو القوة ، حيث أوضح نمو ما يطلق عليه « الصفوة صغيرة السن »(٤) .

---

(١) أسفرت الدراسة على سبيل المثال عن أن ٩٠٪ من القيادات الشعبية فى القرى التجريبية والضابطة تقع فى نطاق الطوائف العليا والمتوسطة ، وإن ٤٪ يقع فى نطاق الطوائف الدنيا ، وتشير الدراسة إلى أنه على الرغم من بساطة هذه النســبة الأخيرة إلا أنها تعد دليلا على النمو الصحى — انظر :

U. N. A case study of the Ghosi C. D. Block 1960. pp. 43.

(٢) حسب متوسط الدخل على أساس تقديرى وبالرجوع إلى الإخباريين وقد اعتبرت أن ما يقل عن مائة جنيه للأسرة سنوياً تحت المتوسط ، ومن ١٠٠ — ٢٠٠ متوسط ، وما فوق ٢٠٠ فوق المتوسط .

(٣) U.N. Study of Farmer's associations in Taiwan p.57

(٤) Y.U.L. Roa, op cit p. 118.

وبمقارنة نتائج دراستنا الحالة بنتائج دراسة مماثلة أجريت فى مجال تنمية المجتمع الحضرى يتضح تفوق التجربة المصرية إلى حد ما . فقد كشفت الدراسة التقييمية لمشروع «دلهى» Delhi Project سنة ١٩٦٥ عن أن تجربة «الفيكاس ماندال» Vicas Mandal أو مجالس الأحياء قد استطاعت أن تغير من معايير اختيار القيادات الشعبية ، وذلك من قيامها على أساس الطائفة والسن والغنى ، إلى قيامها على أساس معايير الكفاءة والرغبة فى العمل والقدرة على تحسين وتطوير المجتمع ، وهذا التحول كما تكشف عنه الدراسة لم يتعد المستوى اللفظى فقط حيث ما زال معيار الطائفة Cast criteria فعالا وقوياً فى الاختيار الفعلى للقيادات المحلية ، فقد وجد أن الأغلبية الساحقة من القيادات المنتخبة من أبناء هذه الطائفة(١) . بعكس الحال فى التجربة المصرية. ويرجع هذا فى نظرنا إلى طبيعة التشريعات الانمائية أو التغيرات التنظيمية فى المجال السياسى فى مصر ، وهى النص على ضرورة تمثيل الفلاحين والعمال بـ ٥٠٪ على الأقل بكافة المجالس المنتخبة ، إلى جانب تغيير مفاهيم وتصورات الجماهير عن الشخصية القيادية من حيث نوعيتها ووظيفتها أو دورها فى المجتمع ، كما يرجع أيضاً وبالدرجة الأولى إلى تغيير البناء الأسفل تغييراً جذرياً من خلال مختلف التشريعات الاقتصادية المدعمة للحق الشعبى ولعدالة التوزيع ووضعها موضع التنفيذ بالفعل بعكس الحال فى بعض الولايات الهندية .

رابعاً — اتجاه الجماهير نحو القيادة العامة والقيادة التخصصية :

نقصد بالقيادة العامة تلك القيادة غير المتخصصة والتى يرجع إليها الجماهير فى كافة القضايا المتعلقة بالحياة ، كما نقصد بالقيادة المتخصصة تلك التى تقوم

(١) M. Clinard, op cit p. 260.

على التخصص العلمى أو التعليمى والتى ترجع إليها الجماهير فى المجالات المتعلقة بتخصصها وبنطاق عملها الوظيفى ، أو فى حدود نطاق الخبرة المدعمة بالمعرفة العلمية المنظمة . وإذا كان « ويليس ساتون » W.Sutton « توماس فورد » T. Ford وغيرهما من الباحثين يعلقون أهمية كبرى على انتقال نمط القيادة من النمط العام إلى النمط التخصصى كأحد الأبعاد الأساسية لقياس تقدم المجتمع(١) فان نتائج دراستنا الميدانية تشير بجلاء إلى نمو النمط التخصصى فى القيادة ، وإلى اختفاء ظاهرة القيادة العامة Genral Ieadership أو النمط غير المتخصص الذى يذكر الأخباريون أنه كان شائعا فى الفترة السابقة لعدة أسباب أهمها عدم توافر القيادات المهنية المتخصصة ، وعدم توافر مؤسسات التنمية الوظيفية داخل مجتمع القرية ، أو عدم استكمال طاقتها الفنى وبواطة تكاليف الرجوع إلى القيادات التخصصية فى المدن المجاورة ، إلى جانب سيادة أدعياء العلم من الدجالين والمشعوزين ، وسيادة الفكر الخرافى وانعدام الوعى وسيادة السلطة الأبوية المطلقة حيث كان كبير العائلة هو المصدر شبه الوحيد فى اتخاذ القرارات المتعلقة بأفراد الأسرة سواء من حيث التعليم أو التطبيب أو التوجيه المهنى ، وهكذا يمكن القول أن نمط القيادة الذى شاع فى مجتمع القرية فى الفترة السابقة كان يعتمد على عدة مقومات أهمها السن والخبرة الشخصية غير المدعمة بالمعرفة العلمية والمتضمنة فى كبر السن ، ولم يكن قائما على أساس من التخصص المهنى المتقدم . وتكشف الدراسة الميدانية عن حدوث تحول واضح فى انماط القيادة فى الاتجاه نحو التخصص المهنى فقد عبر ٩٧,٨٪ من عينة القرى النامية عن أنهم يستشيرون الطبيب فى حالة مرضهم أو مرض أحد أفراد الأسرة ، بل أن البعض أوضح أنه يرجع فى كثير من الأحيان إلى الأطباء الأكثر تخصصا فى عاصمة المركز أو حتى فى

---

(١) F. Ford, W. Sutton, op cit pp. 210—214.

عاصمة المحافظة حيث أن طبيب الوحدة طبيب عام . ولقد ذكر ٧٧,٦ ٪ من أفراد العينة أنهم يستشيرون ناظر المدرسة أو المدرسين فى كل مايتعلق بمسائل التربية والتعليم ولقد بدأت ظاهرة الاعتماد على الدروس الخصوصية تظهر فى مجتمع القرية . ولقد ذكر ٨٠,٣ ٪ من عينة البحث أنهم يلجأون للمشرف الزراعى فى كل مايتعلق بالاستشارات الزراعية مثل مدى صلاحية الأرض بمحصول معين ، أو تحسين التربة أو التفضيل بين المبيدات الحشرية وكيفية علاج بعض الآفات الزراعية .

وتتفق هذه النتيجة مع بعض الدراسات الميدانية المتخصصة فى مجال القيادة مثل دراسات « فيدتش » Viditch ، « بزمان » Bencman فى بعض المجتمعات المحلية فى أمريكا ، ودراسات « جيليك » Jehlick ، « لوزي » Losy فى بعض المجتمعات الريفية فى ولاية أنديانا التى كشفت عن أن القيادات القائمة على التخصص قد حلت محل القيادات المحلية العامة[1] كذلك تتفق مع بعض الدراسات التى أجريت حول العلاقة بين التنمية والاتصال مثـــل دراسة « لاكشمانارو » فى بعض القرى الهندية التى تشبه مجتمعاتنا الريفية ، والتى كشفت عن ظهور اتجاهات إيجابية لدى الجماهير نحو الرجوع إلى القيادات المتخصصة كالطبيب والمعلم والبيطرى ، بعد أن كانوا يلجأون فى أغلب المسائل إلى ما يطلق عليه فى القرية الهندية « العم الكبير » Grand uncle وهو يقابل رب العائلة فى القرية المصرية ، أو إلى ما يطلق عليه هناك « اخصائى الأعشاب » Herb specialist الذى يقابل حلاق الصحة أو أدعياء الطب فى القرية المصرية[2] . وانى ارجع هـذا التغير فى آراء واتجاهات جماهير

---

(١) All round local leaders, see T. Ford W. sutton, op cit pp. 215—217.

(٢) U. L. Ros. op. cit pp. 97 – 100.

الريفيين فى القرى التى قمت بدراستها نحو انماط القيادة إلى استحداث مؤسسات التنمية النوعية داخل مجتمع القرية مع تزويدها بالأجهزة الفنية المتخصصة كالأطباء البشريين وأطباء الأسنان والبيطريين واخصائيين الزراعة والمدرسين المؤهلين ، إلى جانب ازدياد آفاق القرويين اتساعا نتيجة لتزايد تعرضهم لأساليب الاتصال ، الجمعى والشخصى ، وللاتصال المادى بالمجتمعات الحضرية المجاورة ... ولكن ماهو أهم هو توافر أجهزة أداء الخدمة والاقتناع بفعاليتها عمليا داخل مجتمع القرية . حقيقة كان يوجد بإحدى القرى النامية المدروسة مجموعة صحية ومدرسة ولكنها كما أوضحت سابقا كانت شكل بلا مضمون نتيجة لعـــدة عوامل من بينها عدم توافر الأجهزة الفنية والمتخصصة .

وتجدر الإشارة إلى أن الملاحظة اليومية لحياة القرويين تكشف عن أنهم كثيراً ما يلجأون إلى استشارة أشخاص غير متخصصين مثال هذا أنه مازال يذهب البعض إلى أدعياء الطب أو الممارسين له بلا سند قانونى أو علمى ، وذلك لإجراء بعض الجراحات البسيطة والسطحية أوخلع الأسنان ولكن أعدادهم تعد قليلة نسبيا هذا إلى جانب أنه قد اتضح لنا من مناقشة بعضهم أنهم على علم بوجود الطبيب المتخصص فى القرية وبأن الذى يترددون عليه لا يحمل مؤهلا علميا ، ولكنهم يبررون هذا المسلك بقولهم دى حاجة بسيطة ماتستهلش أو بعبارة « أهى أرزاق » . كذلك تجدر ملاحظة أن القيادات العامة المبنية على معيار السن والخبرة المتضمنة فى طول العمر مازالت قائمة فى مجتمع القرية كقيادات غير رسمية ، ومازالوا يمارسون نفوذا ملموسا فى مجتمع القرية ، كذلك مازال يرجع إليهم البعض فى بعض القضايا المتعلقة بالصراع والتوفيق وأخذ الرأى فى بعض الأمور التخصصية وعلى هذا نستطيع القول أن مكانة هذه القيادات ، ومراكزها مازالت مقبولة وإن كانت آراؤها أصبحت موضع انتقاد الكثير من الشبان خاصة المتعلمين منهم الذين يتكاثر عددهم باستمرار نتيجة لتزايد حركة المد التعليمى وهذه الظاهرة

لاحظها غيرنا من الدارسين لبعض المجتمعات المحلية فى دول العالم الثالث[1]

خامسا - بناء الدوافع لدى القيادات الشعبية واتجاهاتها نحو الجماهير :

يحتل البناء الدافعى المتعلق بالإقدام على شغل المناصب القيادية مكانة هامة فى عملية التنمية الريفية لأنه هو البناء المحـــرك لسلوكيات القيادات الشعبية بعد بلوغها غايتها ، كما أنه هو البناء الموجه لدورهم فى مجتمع القرية إما فى اتجاه حركة التنمية ، أو فى اتجاه معوق أو مضاد لهذه الحركة ، ولقد حاولت أثناء الدراسة ولقاءاتنا مع القيادات الشعبية المحلية الوقوف على أهم الدوافع التى تدفعهم إلى ترشيح أنفسهم لشغل المناصب القيادية فى القرية ، ولقد أسفرت هذه المحاولة باستخدام سؤال مباشر عن أن ٩٠٪ من أفراد العينة يتقدمون لشغل هذا المنصب لأداء الخدمات الشخصية للناس، وأوضح ٦٠٪ منهم أنهم يتقدمون للقيام بالخدمة العامة لمجتمع القرية ، وأوضح ١٦٪ أنهم يتقدمون للحصول على مكانة اجتماعية عالية فى مجتمع القرية ، وأوضح ٤٪ أنهم يتقدمون للمواقع القيادية لشغل أوقات فراغهم[2] فيما يفيد ، ولقد ذكر ٢٠٪ أنهم تقدموا لهذه المواقع لأسباب أخرى كالدفع من جانب الآخرين على سبيل المثال. وقد حاولنا الكشف عن هذا البناء الدافعى بطريقة أكثر عمقا وبأسلوب غير مباشر وذلك بأن وجهنا إليهم سؤالا عن تقديرهم لأهم الدوافع التى تدفع الآخرين للتقدم لشغل المناصب القيادية وكانت النتيجة أن ذكر ٨٠٪ أنهم يتقدمون لأداء خدمات شخصية ، واوضح ٥٠٪ أنهم يتقدمون لأداء الخدمة العامة بينما أعرب ٥٢٪ عن أن الآخرين يتقدمون لهذه المواقع لاحتلال مراكز ومكانات اجتماعية مرتفعة أو للحصول على

---

(١) M. Clinard, op cit p. 260.

(٢) يلاحظ أن النسب المئوية هنا تزيد عن ١٠٠٪ حيث أتيح للمفحوصين اختـــيار أكثر من متغير كانت تسجل أثناء حديثهم التلقائى .

مصالح شخصية ، ولم يذكر استغلال وقت الفراغ سوى ٨ ٪ هذا إلى جانب أن ٨ ٪ ذكروا أسبابا أخرى . وإذا كان من الممكن أن نعتبر أن الإجابة على هـذا السؤال الأخير غير المباشر والغير محـدد بأشخاص معينة سؤالا اسقاطيا(١) يكشف لنا عن دوافع الشخص نفسه للترشيح تلك التى لا يكشف عنها السؤال المباشر يمكن القول بأن أهم دوافع الترشيح هى أداء الخدمات الشخصية للآخرين ، ثم تحقيق المنفعة الشخصية للذات ، ثم أداء الخدمات العامة بالترتيب ولـكن إمكانية اعتبار هـذا السؤال يكشف عن اتجاهات الذات هو مجـــرد تقدير موضع نظر(٢) . ولقد كشفت بعض الدراسات المشابهة لبعض قرى العالم النامى عن نتائج قريبة من نتائج دراستنا الحالية ، ومثال هذا أن دراسة « سوهال » Sohal وزملائه لقرية « جامات » الهندية تشير إلى أن أغلبية قيادات القرية قد أوضحوا أنهم أقدموا على المعركة الانتخابية لتحقيق الرفاهية المـادية لمجتمع القـرية وتنميتها ومحاربة الفساد والعناصر غير المسئولة فيها ، ولقـد ذكر بعضهم دوافع أخـرى من أهمها الحصول على المصلحة الشخصية والضغط من جانب الآخرين وفى هذا اتفاق إلى حد كبير مع دراستنا الحالية(٣) . ولقـد كشفت بعض المقاييس المماثلة فى بعض المجتمعات الحضرية فى مجال تنمية المجتمع الحضرى عن نتائج قريبة من نتائج دراستنا الحالية ، ومثال هـذا أن الدراسة التقييمية لمشروع دلهى تشير إلى أن ٩٣,٧ ٪ من أفراد العينة يذكرون أن أهم دوافع تقدمهم

---

(١) لجأنا إلى هذا السؤال لسببين : الأول الـكشف عن تصور القائد لآراء الجماعة المرجعية له ودوافعها للتقدم لشغل المناصب القيادية ، والثانى إمـكانية معرفة رأى الشخص نفسه والـكشف عن دوافعه الذاتيـــة بطريقة غير مباشرة لا تثير تهديداً مباشراً للذات ؛ ولا تثير بالتالى ميكانزمات الدفاع والتبرير .

(٢) انظر الدكتور / لويس كامل مليـكة . . . بين الإيجابية واللامبالاة — سرس الليان ١٩٦٦ ، وانظر أيضاً D. Sinha op-cit

(٣) P.S. Sohal, and others op cit pp. 8—9.

لشغل المناصب القيادية هو الحصول على الهيئة والمركز ، ويذكر ٨٧٫٥٪ عن أن أهم هذه الدوافع قضاء مصالح الناس ، وذكر ٣١٫٢٪ عامل الدفع من الآخرين ، إلى جانب دوافع أخرى لقيت اختيارات أقل[١] .

وإذا ما حاولنا إجراء مقارنة بين هذه الاستجابات اللفظية وبين المواقف السلوكية الفعلية لهؤلاء القادة نجد أن الكثير منهم لم يقم بتقديم خدمات ملموسة فى سبيل تنمية مجتمع القرية وتكشف المعايشة عن عدم تحقق الايجابية المطلوبة من جانب هذه القيادات الشعبية ، ومع هذا تبقى لهذه الاستجابات اللفظية دلالتها كمؤشر لحدوث تغير فى تصور القيادات لطبيعة المركز القيادى ولطبيعة الدور القيادى وأهدافه ودوافعه .

وإذا كان من أهم خصائص القيادة كما تشير إلى ذلك أغلبية دراسات القيادة فى العالم ، وكما يعبر عنها ميثاقنا الوطنى هى الاحساس بمطالب الجماهير والقدرة على التعبير عنها ، والقدرة على تعبئة الجهود لتحقيقها ، والثقة فى الجماهير والإيمان بقدراتها الكامنة ، فان هناك بعض المجتمعات تقوم باختيار القيادات المحلية من بين أهالى المجتمع المحلى على عدة أسس تقوم على هذه الخصائص منها على سبيل المثال الاستمتاع بعلاقات طيبة مع الناس ، ومدى إيمانهم بالجماهير ، ومدى تمكنهم من تنمية قدراتهم وتحسين أنفسهم من خلال برامج التدريب كما يحدث فى « بورتوريكو » على سبيل المثال[٢] . بل أن بعض المجتمعات مثل بعض مناطق ولايات الهند تقوم باكتشاف واختيار

---

(١) فقد ذكر ٣١٫٥٪ العمل مع الأصدقاء ، ١٢٫٥٪ كى يصبح الإنسان قائداً ، ٦٫٢٪ دوافع سياسية ، ٦٫٢٪ استغلال وقت الفراغ — انظر :

M. Clinard op cit p. 294.

(٢) The capacity of self improvement, see U. N. Social progress through community development 1955 pp, 102 – 103

القيادات الشعبية بناء على نتائج بعض الاختبارات اللفظية والأدائية والتى تقيس مدى إيمان الشخص بقدرات الجماهير . والمهارات اليدوية ، وقدرته على نقل المعلومات للآخرين ، والاستعداد للعمل فى ظل أى ظروف والقيام بأداء كافة الأعمال والقدرة على إدارة الحوار مع الآخرين[١] ... الخ . ويشير « توماس بنت » إلى أن اتجاهات القائد تجاه الآخرين من أفراد الجماعة يعد أكثر أهمية من التغيير المخطط نفسه ، لما لهذه الاتجاهات من أثر مدعم أو معوق لهذه التغييرات المخططة[٢] .

ولقد حاولنا خلال لقاءاتنا مع القيادات المحلية أن نكشف عن مدى توافر بعض هذه الخصائص لديهم مثل إدراك مشكلات الجماهير وحاجاتهم وأساليب مواجهتها ومدى إيمانهم بالجماهير ومدى تصورهم لدورهم فى مواجهة مشكلاتهم ، وقد كشفت نتائج تطبيق جدول المقابلة عن أن ٩٠٪ من القيادات المحلية قد استطاعت أن تعبر بكفاءة عن أهم المشكلات والحاجات الجماهيرية العامة ، وقد كان محكنا فى هذا الرجوع للجماهير من بين أبناء القرى والذين تمثلهم العينة الجماهيرية التى أخضعناها للدراسة ، كذلك وجد أن ٧٤٪ من عينة القيادات المدروسة تؤمن بأن الأسلوب التعاونى فى العمل ، وتضافر الجهود الحكومية والشعبية كفيل لتحقيق مواجهة المشكلات والقضاء على معوقات التنمية ، وهذا هو أحد المبادىء الجوهرية لحركة تنمية المجتمع كما يعبر عنها تعريف الأمم المتحدة وتعريفات الكثير من الباحثين الذين أشرنا إليهم فى الفصول السابقة[٣] ، كذلك أشار ٩٤٪ من عينة القيادات المدروسة إلى أن أغلب مواطنى المجتمع على استعداد للمساهمة فى مشروعات الخدمة العامة إذا ما طلب إليها ذلك ، وهكذا تشير نتائج الدراسة إلى توافر بعض

---

(١) Ibid,

(٢) T. Bennett op cit p. 19.

(٣) U.N. C.D. and national development. pp. 66 – 86

الخصائص القيادية لدى القيادات المحلية ، على أن معايشة القرية خلال فترة البحث الميداني والرجوع إلى الاخباريين وبعض مواطنيها يوضح لنا أن هناك بعض مشروعات الجهود الذاتية قد تحققت بالفعل فى مجتمعات الدراسة ، مثل بناء مدرسة بالجهود الذاتية أو ردم بركة ، إلا أن دور أغلب القيادات الشعبية فى القرى المدروسة ليس واضحاً فى القيام بدور المبادأة القيادية المطلوبة وتجميع الجهود الشعبية وتحقيق الوعى الشعبى بين الجماهير ، وهذا يعنى أن هذه الإيجابية اللفظية التى كشفت عنها الاختبارات لم تترجم بعد إلى واقع سلوكى . أى أنه على الرغم من أن أغلبية القيادات الشعبية تدرك أهم مشكلات الجماهير ، وأنه يمكن مواجهة هذه المشكلات ، وإن الجماهير قادرة ومستعدة لتحقيق هذه المواجهة ، وإنه على القيادات القيام بتوعيتهم وتجميع وتنظيم جهودهم فى سبيل مواجهة مشكلاتهم ... إلا أن أغلبهم لم يقبل على ممارسة هذا الدور القيادى مما يشير إلى سيادة نوع من السلبية المقنعة تختفى وراء هذه الإيجابية التى تظهر على المستوى اللفظى المستثار ، ولكننا نستطيع القول بأن بروز الثقة فى الجماهير والإيمان بقدراتهم وإمكانياتهم فى تطوير مجتمعهم نحو الأحسن يعد تغيراً أساسياً فى بناء القيادة وفى أسلوب تفكير القادة ، ولعل مرجع ذلك انبثاق هذه القيادات المحلية من القاعدة الجماهيرية ، الأمر الذى جعل منها إفرازاً شعبياً وليس إفرازاً فوقياً ويجعل ولاءهم وإيمانهم دائماً بالقاعدة ولو أن هذا الولاء لم يتحول بعد إلى طاقة عمل ومبادأة فى خدمة هذه القاعدة .

سادساً — تفهم القيادات الشعبية لأهداف التنظيم الشعبى وممارسة الدور القيادى :

من المفروض أن يكون القادة المحليون الذين تنتخبهم القاعدة الشعبية كممثلين عنها فى تنظيم معين على وعى كامل بأهداف هذا التنظيم وبفلسفته

وبأساليب تحقيق هذه الأهداف ، أى أن عنصر وضوح الرؤية بالنسبة للتنظيم الذى يقوم فيه هؤلاء الأفراد بدور القيادة لا بد أن يكون متوفراً ، بل إن عليهم أن يحققوا هذا الوضوح فى أذهان الجماهير بتوعيتهم وتثقيفهم حتى يصلوا إلى إدراك كامل لأهداف التنظيمات الشعبية ودورها فى إعادة بناء مجتمعهم ، وبدورهم فى إنجاحها وتحقيق أهدافها ، وكما يشير «س ن سنج» S. N. Singh أن الانساق الديمقراطية (١) Democratics لا تقوم أو لا تستقيم إلا بعنصر وضوح الرؤية من جانب القيادات ومن جانب جماهير المجتمع من جهة ، وبعنصر المشاركة الديمقراطية الكاملة من جانبهم فى اتخاذ القرارات وفى إعداد المشروعات وفى تنفيذها من جهة أخرى ، ولقد حاولنا فى لقاءاتنا مع القيادات المحلية الوقوف على تصورهم ومدى وعيهم بأهداف ، التنظيمات الشعبية والمحلية التى يلعبون فيها الأدوار القيادية ، وقد أسفرت الدراسة عن أن ٤٠٪ يعبرون عن فهم جيد ، وأن ٥٠٪ يعبرون عن فهم متوسط ، وأن ١٠٪ يعبرون عن فهم ضعيف . وتشير هذه النتيجة إلى أنه على برامج الاتصال والتدريب أن تلعب دوراً حيوياً وسريعاً فى تزويد هذه القيادات بفلسفة وأهداف ودور التنظيمات الشعبية والمحلية ، إلى جانب اكسابهم المهارات والخبرات والمعلومات التى تمكنهم من أداء هذه الأدوار وتحقيق هذه الأهداف بالكفاءة الواجبة . كذلك حاولنا فى هذه الدراسة استطلاع رأى القيادات على مدى تفهم جماهير القرية لأهداف ودور التنظيمات الشعبية ، ولقد عبر ٩٠٪ من هذه القيادات بأن أغلب الجماهير تدرك هذه الأهداف جيداً ، بينما أوضح ١٠٪ أن الأقلية فقط هى التى تدرك هذه الأهداف . وبمقارنة هذه النتيجة بنتيجة تقييم معلومات أفراد العينة الجماهيرية المدروسة يتضح لنا أن هذه القيادات تبالغ فى إدراك الجماهير لأهداف التنظيمات الشعبية

---

(١) أنظر فى ذلك : S.N. Singh, Panchyat Roj, A view point, in Kurukshetra July 1971 p. 7.

والمحلية ، ويمكن تفسير هذه الظاهرة فى ضوء محاولة هؤلاء القادة إثبات فعاليتهم فى القيام بتوعية الجماهير بهذه الأهداف ، كذلك يجب أن نفسر هذه النتيجة فى ضوء معرفتنا بأن ٦٠٪ من أفراد القيادات المدروسة على درجة من الفهم المتوسط بأهداف تنظيماتهم ، أو لا تعى هذه الأهداف الموضوعية كلية . وقد أسفرت دراسة مماثلة أجريت فى تقييم مجالس المواطنين للتنمية ، أو « الفيكاس ماندال »(١) عن نتائج قريبة إلى حد ما من نتائج دراستنا الميدانية ، حيث وجه سؤال إلى قيادات هذه المجالس هو « ما الذى تحاول الفيكاس ماندال أن تحققه » ولقد أسفرت الدراسة عن أن ٤٤٪ من هذه القيادات تتفهم هذه الأهداف جيداً ، وأن ٣٨,٥٪ يتفهمونها تفهماً متوسطاً فى حين أن هناك ١٧,٣٪ من أفراد العينة عبرت عن فهم ضعيف لهذه الأهداف(٢) .

وتشير بعض الدراسات الميدانية التى أجريت فى المجتمعات الريفية فى دول العالم النامى إلى أن القيادات الشعبية المحلية لم تمارس بعد دورها القيادى ومثال هذا أن التقرير السادس لمنظمة تقييم البرامج فى الهند P.E.O يكشف عن سلبية التنظيمات الشعبية فى القرية الهندية ، وعن سلبية القيادات الشعبية المحلية ، ويشير على أنه على الرغم من أن هدف حركة التنمية الريفية التى بدأت من خلال الدفعة الحكومية القوية هو أن تتحول من حركة حكومية إلى حركة شعبية ، فان هذا الهدف لم يتحقق حيث ما زالت المهام الانمائية معلقة على عاتق الموظفين والأجهزة الحكومية(٣) . وتشير الدراسات الميدانية

(١) Vecas Mondals or "Citizen development councils" see
M. Clinard op cit p. 250.

(٢) Good understanding — Fair understanding, poor understanding see Ibid.

(٣) Gov. of India P.E.O. The Sixth evaluation report p. 12

التى قامت بها أجهزة الأمم المتحدة إلى أن عملية تنمية القيادات المحلية من خلال التدريب النشط والمثمر ، وقيام هذه القيادات بدورها المخطط أمران لم يتحققا بعد بالأسلوب المطلوب(١) . ويذهب التقرير إلى أن القيادات الشعبية فى بعض الدول فى منطقة جنوب شرق آسيا كالهند لا تلعب دورها فى عمليات التخطيط من أسفل(٢) . كذلك تشير بعض الدراسات الأكثر حداثة والتى أجريت فى بعض القرى الهندية إلى عدم فعالية المجالس القروية وفشلها فى القيام بدورها ، وترجع هذا الفشل إلى غياب القيادات المحلية القادرة على قيادة العمل الشعبى ، وإلى الأساليب الخاطئة فى التدريب والتكليف والمتابعة إلى جانب أسباب أخرى كثيرة(٣) .

وتكشف دراستنا الحالية فى القرى محل الدراسة عن أن حركة التنمية الريفية فى هذه القرى لم تستطع بعد أن تتحول إلى حركة شعبية وهو هدف مقرر فى الميثاق الوارد الذى ينص على أنه لا بد وأن تنتقل سلطات الدولة باستمرار إلى المجالس الشعبية ، فما زالت الأجهزة الحكومية هى التى تقود حركة التنمية للمجتمعات المدروسة وتقتصر فى الغالب على أداء العمل الروتينى التخصصى فحسب ولا تمارس مسئولياتها السياسية فى التوعية والتعبئة وإشراك القيادات الشعبية فى بعض المهام الانمائية وإثارة مشروعات الجهود الذاتية ... ولقد ذكر ٩٠٪ من عينة القيادات المدروسة أنهم سبق أن شاركوا فى بعض مشروعات الخدمة العامة ، ولكن أغلب هذه المساهمات لم تتخذ شكل المبادأة والتفكير فى مشروعات تخدم واقع مجتمعهم المتخلف ، فقد ذكر ٦٦٪ ممن سبقت لهم المساهمة إن هذه المساهمة كانت بالتبرع بالمال أو بالجهد الجسمانى فى بعض المشروعات العملية . كذلك وجد أن الكثير من هذه المساهمات

---

(١) U N.C D. and economic development p. 73.
(٢) Ibid p. 99.
(٣) S.N. Singh op cit p. 7

كانت فى مجالى المصالحات وحل المنازعات التى تنشب بين الأفراد فى مجال الزراعة والرى والجيرة . ولا شك أن هذا الميدان له أهمية فى مجتمع الريف إلا أنه يجب ألا يستغرق النشاط القيادى بأكمله . كذلك شاركت بعض القيادات الشعبية المحلية فى دفع الجماهير للمساهمة فى بعض المشروعات ذات الأهمية الحيوية لمجتمعات القرى المدروسة(١) ، ولكن تشير الدراسة بوجه عام إلى أن أغلب المساهمات لأغلبية القيادات الشعبية كانت فى مجال المساهمة المالية والمصالحات ولم يذكر المساهمة بالتوعية الاجتماعية أو السياسية إلا ١٠٪ فقط من العينة ، وقد أوضح ٨٪ أنهم ساهموا فى مجال تعبئة الأهالى وتجميعهم لتنفيذ بعض المشروعات ، وأوضح ٣٪ أنهم ساهموا فى مواجهة مشكلات القرية وذلك بإثارتها فى جلسات لجنة التنظيم السياسى أو مجلس القرية ، ولم يذكر أحد أنه سبق أن ابتكر أحد المشروعات ، وجمع الأهالى من حوله ، كذلك لم يذكر أحد أنه قام بتعبئة جهود الأهالى فى سبيل القيام بمشروع ، وأنه أتم تحقيق هذا المشروع بالفعل .

ولقد ظهرت العديد من الدراسات التى أكدت على أن هناك عدة مهام أساسية فى عملية القيادة فى مقدمتها المبادأة والتخطيط والتنسيق والتعبئة ، وضرورة توافر التفوق الفردى والحساسية الاجتماعية ... وتشير دراستنا الميدانية إلى عدم ظهور هذه المهام أو الخصائص لدى القيادات المحلية المدروسة بالشكل والمضمون المطلوب .

ولقد حاولنا أثناء الدراسة الكشف عن أسلوب تصرف القائد فى موقف مشكل قد يكون مارسه فعلا ، أو يحتمل أن يواجهه مستقبلا فوجهنا

---

(١) مثل استحداث مدرسة إعدادية بالجهود الذاتية المعانة فى إحدى القرى ، وردم بركة فى القرية الثانية .

إلى عينة الدراسة سؤالا عن نوع التصرف الذي يسلكونه إذا مادعى أحدهم الجماهير إلى مشروع ما يعتقد أنه في صالح القرية ويحقق الخير لأهلها ثم لم يجد استجابة من الجماهير أو صادف عزوفاً من جانبهم .

وكانت نتيجة الإجابة على هذا السؤال كما يلي ، ذكر ٦٠ ٪ أنهم سوف يثابروا في إقناع الجماهير بمزايا المشروع حتى يتم إقتناعهم وتعاونهم ، وذكر ١٨ ٪ أنهم سوف يفكرون في وسيلة أخرى مثل الالتجاء إلى المستويات التنظيمية الأعلى ، أو إثارة الموضوع في التنظيم الشعبي ، وذكر ٦ ٪ أنهم يتركون الموضوع نهائياً طالما أن جماهير القرية ليست مستجيبة أو متعاونة ، وذكر ١٦ ٪ أنهم لا يعرفون كيف يتصرفون في هذه الحالة . وإذا اعتبرنا أن الدور القيادي يتطلب مثابرة في الإقناع والتعبئة والاستعانة بالقيادات الشعبية الأخرى الموجودة بالمجتمع المحلي ، والاستعانة كذلك بالمستويات التنظيمية الأعلى وعدم اليأس من إمكانيـــة إقناع الجماهير وتوعيتهم ... فإننا نرى أن من لديهم الاستعداد لممارسة الدور القيادي في المواقف المشكلة ٧٨ ٪ من القيادات في القرى موضوع الدراسة .

ونخلص من هذا إلى أن القيادات الشعبية مازال عليها دور حيوى في العمل الإنمائي في مجتمعات القرى المدروسة لم تقم به بعد ، وأن التنظيمات الشعبية لم توفق بعد في أن تقوم بمسئولياتها في إعادة بناء المجتمع المحلي ، ولاشك أن بعض عوامل عدم التوفيق يرجع إلى قصور في هذه القيادات والبعض الآخر يرجع إلى قصور تنظيمي يتعلق بقضية السلطات الممنوحة بالفعل وليست كما هي في القانون لهذه التنظيمات ، وبطبيعة الميزانية المقيدة لانطلاق برامج التنمية بالشكل المطلوب ، كما أن بعض هذه العوامل يرجع إلى السلبية المقنعة لدى جماهير المجتمعات المدروسة .

سابعاً — العناصر القيادية فى المجال النسائى :

تشير الكثير من الدراسات إلى أهمية إبراز العناصر القيادية النسائية واجتذاب مشاركتهن فى مشروعات التنمية(١) . وتقوم بعض المجتمعات بتدريب زوجات القيادات المحلية من الذكور حيث أنهن غالباً ما يكون لهن ثقل خاص فى مجتمع القرية ، وبالتالى يمثلن عناصر فعالة ومؤثرة فى مجتمع النساء . وهذا الأسلوب يستخدم فى بعض الدول الأفريقية . كذلك تقوم بعض الدول بمحاولة تدريب زوجات المنمين الاجتماعيين بالقرية ليقمن بدور قيادى فى مجال اجتذاب نساء القرية للعمل فى مجال التنمية . ولقد أصبح تدريب القيادات النسائية والاستعانة بجهوداتهن حركة قومية واسعة وفعالة فى بعض دول العالم الثالث خاصة فى سيلان نظراً لنشاط اتحاد المعاهد النسائية هناك لانكاماهلاساب(١) سواء فى المجتمعات الريفية أو شبه الحضرية أو الحضرية . وتقوم القيادات النسائية هناك بأنشطة واسعة النطاق فى مجال رعاية الأمومة والطفولة وتعليم الكبار والتمريض واقتصاديات المنزل ونشر الصناعات البيئية والمنزلية ... الخ وينبه خبراء التنمية إلى خطورة عدم قيام حركة وعى نسائى أثناء تبنى برامج للتنمية لما قد تؤديه النساء من جهود معوقة لهذه البرامج سواء بوعى أو بغير وعى .

ولقد حاولنا فى دراستنا الوقوف على مدى توافر حركة نسائية أو قيادات نسائية فى مرتفعات القرى المدروسة ، وباستطلاع آراء الإخباريين

(١) Gov. of India P. E. O. The fifth evaluation report p. 107.

(٢) U.N. Social progrss through community development p. 10.

وبالاعتماد على ملاحظتنا المباشرة بمعاينة القرويين ، لم نلحظ وجود حركة نسائية فى مجال التنمية فى هذه القرى على الإطلاق .

حقيقة كانت هناك بعض القيادات المهنية من العنصر النسائى مثل طبيبة الوحدة الصحية فى إحدى القرى ، والإخصائية الاجتماعية فى القرية الثانية ، هذا إلى جانب وجود بعض المدرسات سواء من أبناء القرية أو من أبناء المجتمعات المجاورة ، إلا أنهن كن يقتصرن على أداء عملهن الوظيفى بالمفهوم الضيق فحسب ولم يمتد نشاطهن إلى أبعد من هذه الحدود ، أى لم نلحظ لهن نشاط فى سبيل استحداث تنظيم نسائى قادر على تحقيق الوعى بين نساء القرية واجتذاب مشاركتهن فى برامج التنمية فى مجتمعهن . ولم نلحظ كذلك بروز قيادات نسائية محلية وإن كانت هناك ظاهرة نامية وهى انتخاب اثنين من العناصر النسائية بالقرية لعضوية لجنة الاتحاد الاشتراكى بالقرية بعد صدور التشريعات بإمكان ضم اثنين من العناصر النسائية واثنين من العناصر الشبابية إلى لجنة العشرة فى القرية عند إعادة بناء التنظيم السياسى فى مصر سنة ١٩٧١ ولكننا حتى الانتهاء من هذه الدراسة لم نلحظ أى نشاط لهن وأننى أرجع تأخر ظهور الحركة النسائية الفعالة فى مجتمعات الدراسة وتأخر ظهور القيادات النسائية بها إلى عدة عوامل فى مقدمتها مافرض على المرأة من حجاب على مدى زمن طويل وحتى بداية القرن العشرين ، وإلى طبيعة القيم والتقاليد المتوارثة والمتعلقة بقضية الشرف ، والعفة وتصور الرجال لدور المرأة فى المجتمع ، وإلى تأخر دخول المرأة إلى ميدان التعليم يضاف إلى هذا عدم ظهور حركة فعالة لخلق تنظيمى نسائى فعال فى إطار التنظيم السياسى وإن كانت هناك بوادر لظهور هذه الحركة بدأت تنمو مع إعادة بناء التنظيم السياسى فى مصر ولكن آثارها لم تتضح بعـــد فى مجتمعات القرى المدروسة .

وتشير بعض دراسات التنمية في المجتمعات الريفية لدول العالم الثالث

إلى أن محاولات الدول والتنظيمات السياسية بها لخلق تنظيمات نسائية ولاجتذاب مشاركة العناصر النسائية فى ميدان التنمية لم تصل بعد إلى درجة متقدمة من النجاح ، ولعل هذا هو ما أدى ببعض حكومات ولايات الهند إلى النص فى قانون المجالس المحلية القروية (البانشيات راج) إلى ضرورة تمثيل العنصر النسائى عن طريق التعيين إذا لم يتقدمن فى الانتخابات . وتشير دراسة منظمة تقييم البرامج إلى أن هذه العناصر النسائية فى بعض الولايات لا يكترثن بقضايا السياسة والتنمية والتنظيمات الاجتماعية ، ويتخلفن فى أغلب الأحيان عن حضور الجلسات . وترجع الدراسة هذه الظاهرة إلى الضغوط الاجتماعية العامة(١) ، وعلى العكس من ذلك فإن بعض الدراسات الأحدث فى ميدان التنمية الاجتماعية فى بعض القرى الهندية مثل دراسة « دادهان » فى بعض قرى منطقة « نازيك » تشير إلى تزايد نسبة العناصر النسائية المقبلة على عضوية مجالس الباشيات راج(١) . ولكنها تشير إلى أن موقف الرجال وتصوراتهم عن مركز المرأة ودورها تعرقل هذه المساهمة فى كثير من الأحيان ، وهذا ما أدى بنا إلى محاولة استطلاع آراء القرويين من الرجال فى التنظيم النسائى وإمكان قيامه فى مجتمع القرية ، ومدى اقتناعهم بفائدته ، ومدى سماحهم لزوجاتهم أو لبناتهم للمشاركة فى الحركة النسائية إن وجدت بمجتمع القرية فوجدنا أن أغلبية المفحوصين خاصة من بين العناصر الشبابية لا تعارض قيام التنظيم النسائى طالما أن هذا التنظيم سوف يحقق منفعة للأسرة وللقرية ، ولكن كان بعضهم وخاصة كبار السن يبدون الكثير من التحفظات التى تعكس طبيعة القيم والتوجيهات المعيارية والتقاليد المترسبة من قرون مضت(٣) .

---

(١) Gov. of India The fifth evaluation report p. 104.

(٢) K J. Dudhane. Impact of growing education and modern farming, A study of Nasik district, in Kurukshetra July 1071 p. 7.

(٣) مثل اقتصار حضور الاجتماعات على العناصر النسائية فقط ، وأن يكون النشاط فى الصباح فقط وداخل مجتمع القرية ...

حقيقة لم يقدم أحد ممن قابلتهم على إشراك زوجته أو بناته فى أى مشروع من مشروعات الخدمة العامة إلا أن إقبالهم على تعليمهن ، وموافقتهم على خروجهن للعمل سواء فى القرية أو فى خارج القرية ، وموافقتهم اللفظية على إشراكهن فى تنظيم نسائى إن وجد فى مجتمع القرية يعد فى نظرنا خطوة هامة تمت فى تغيير الآراء والاتجاهات المحافظة والمعوقة لدى جماهير القرى المدروسة نحو المرأة وتصورهم لمركزها ودورها وقدراتها وما يمكن أن تقدمه لمجتمع القرية . وإذا كان هناك تناقض بين الاتجاه اللفظى والاتجاه العملى أو الممارسة السلوكية فإنه فى نظرنا مظهر للصراع الحتمى بين القديم والجديد ولكن المسيرة فى اتجاه تقبل التجديدات المخططة على مراحل .

الفصل الخامس

تحليل سيوسيولوجى مقارن

لأهم التغيرات الانمائية فى القرى النامية

١ ـ مقـــدمة .

٢ ـ ظهور أنساق اجتماعية جديدة واتجاه بعض الأنساق القائمة نحو الاختفاء .

٣ ـ التغير فى الأهمية النسبية للأنساق .

٤ ـ التغير فى بناء بعض الأنساق وفى التساند المتبادل بينها .

نقصد بالتغيير فى التنظيم الداخلى فى مجتمع القرية ما يطرأ على الأنساق الاجتماعية من تغيرات بنائية ووظيفية ، إلى جانب اتجاه بعض الأنساق إلى الاختفاء أو إلى الظهور أو ظهور تحول فى الأهمية النسبية للأنساق أو فى علاقاتها بعضها[1] . هذا إلى جانب ما يطرأ من تغيير على آراء الجماهير واتجاهاتهم وأنساق قيمهم ، وما يحكم سلوكهم من توجيهات معيارية[2] .

وسوف يدور تحليلنا فى هذا الفصل والفصل القادم فى إطار تحليل التغييرات الاجتماعية التى طرأت على الأنساق والآراء والاتجاهات وعلاقة هذه التغيرات ببرامج التغيير المخطط فى القرى المدروسة . وتشير دراستنا الميدانية القائمة على الملاحظة وتطبيق بعض المقاييس والرجوع إلى ثقاة الإخباريين إلى حدوث بعض نماذج من التغيرات الاجتماعية فى الأنساق الاجتماعية نوجزها فيما يلى :

أولا ـ استحداث بعض الأنساق الاجتماعية ، واتجاه بعض الأنساق الأخرى إلى الاختفاء :

بعد التحول الكبير الذى طرأ على علاقات الإنتاج والقوى ، أو على البناء الاقتصادى وبناء القوة داخل مجتمع القرية من أبرز وأهم التغيرات التى حدثت فى القرى المدروسة ، وذلك بتحطيم العلاقات الإقطاعية أو شبه الرأسمالية التى سادت فى هذه القرى حتى سنة ١٩٥٢[4] . وذلك من خلال

(١) C. Loomis, A. Beagle op cit p. 15.

(٢) N. Sutton, T. ford op cit pp, 202—203.

(٣) Types of Sociol change.

(٤) تختلف الكتابات حول تحديد معنى الإقطاع فالبعض يستخدم هذا التعبير ليصف به نظاماً لحيازة الأرض والانتفاع بها مقابل الخدمة العسكرية ، والبعض يستخدمه لوصف =

تطبيق قانون الإصلاح الزراعى الأول والقوانين التالية له سواء أكان هذا التغيير مصادرة لملكيات بعض الأفراد أو نزعاً لملكية جزء منها وتوزيع الباقى على المعدمين الذين كانوا يعملون فى مناخ أقرب إلى السخرة عند هؤلاء السادة ، أو بتنظيم العلاقات الإيجارية بين المالك والمستأجر أو بتنظيم حركة الإقراض التعاونى ... الخ . وهكذا يمكن القول بأن هذا التغيير التنظيمى على حد تعبير الأمم المتحدة استطاع أن يقضى على نظام الملكية الإقطاعية للأرض ، وعلى نظام السخرة الذى كان سائداً بالفعل كما يذكر الإخباريون فى قرى الإصلاح وذلك على الرغم من إلغائه رسمياً قبل عام ١٩٥٢ بفترة طويلة ، كذلك قضى على نظام التحكم فى القيمة الإيجارية من جانب كبار الملاك وممارستهم لسلطة طرد المستأجرين وقتما يريدون ، وأقام تحديداً واضحاً للقيمة الإيجارية وكيفية التعامل بين المالك والمستأجر . كذلك

= نظام استغلال الأرض القائم على السخرة ، والبعض يستخدمه لوصف نظام لاستغلال الأرض يقوم على شكل من أشكال العلاقة الشخصية بين مالك الأرض وزارعها والبعض يستخدمه لوصف نظام سياسى يسيطر فيه كبار الملاك « أياً كانت طريقة استغلالهم للأرض » على أجهزة الدولة ، ويقصد به البعض ذلك النظام الذى ساد أوربا فى العصور الوسطى والذى يسوده التوزيع والتبادل الطبيعى لمنتجات وتبعية الفلاح تبعية لشخصية المالك ، وانخفاض المستوى التكنولوجى وسيادة السخرة والاقطاع السياسى القائم على أساس السلطة الشخصية لا سلطة التنظيمات والمؤسسات ويختلف شكل الاقطاع الذى ساد فى بعض مجتمعات القرى المدروسة عن شكل الإقطاع الأوربى فى عدة مظاهر منها سيادة ظاهرة الملاك المتغيبين فى مصر ، وعدم ممارسة السلطة القانونية على الفلاحين فى التعذيب والسجن ، وإن كانت ممارسة فى التطبيق ، إلى جانب اتجاه أغلب الملاك إلى استغلال الأرض بالتأجير ويستمدون سلطتهم على المستأجرين من خلال تحكمهم فى القيمة الإيجارية وسلطة الطرد وإغراقهم فى الديون . وهذا ما أدى بالبعض إلى وصف بعض الملكيات الزراعية فى مصر بأنها ملكيات رأس مالية للأرض ، وإلى إطلاق العلاقة شبه الرأسمالية على تلك العلاقة التى كانت بين المالك والمستأجر ، حيث كانت الأرض هناك تعد سلعة للتأجير وليست للزراعة على القمة فى بعض الأحيان ، يضاف إلى هذا أن بعض الملاك كانوا يستخدمون العمل المأجور فى الأرض والذى كان يولد فائضاً للقيمة لصالح الملاك على حساب الكادحين ، كذلك سادت فى القرى المدروسة ظاهرة انفصال المنتج عن ملكية وسائل الإنتاج . . . . انظر ابراهيم عامر — الأرض والفلاح مطبعة الدار المصرية سنة ١٩٥٨ ص٣٠ — ٥٩ .

أسهمت تشريعات الإصلاح الزراعي والتشريعات التعاونية في تكوين تنظيمات اجتماعية مستحدثة هي التنظيمات التعاونية بصورتها الجديدة وبمضمونها الشعبي الجديد ، الأمر الذي أدى إلى القضاء على نظام اجتماعي ساد مجتمع الريف المصري على مدى سنوات طويلة هو نظام الإقراض الربوي الذي ساهم إيجابياً كما سبقت الإشارة في الفصول السابقة في القضاء على الكثير من ملكيات صغار الملاك وهو ما تكشف عنه الوثائق الرسمية بجلاء[1] . كذلك تتمثل الأنساق المستحدثة في مؤسسات التنمية الاجتماعية الوظيفية Functioual inistitutions مثـــل مؤسسات الخدمة الصحية أو التعليمية أو البطرية وفي استحداث الأنساق الديمقراطية D. Systems على حد تعبير س . ن سنج ، Singh[2] والتي تتمثل في التنظيمات الشعبية مثل مجلس القرية ولجنـة الاتحاد الاشتراكي والتشكيلات التعاونية والاجتماعية المستحدثة ، كذلك يتمثل التغيير النسق فيما طرأ على النسق التقليدي للسلطة من تغـــير فقد تم إضفاء الطابع الشعبي على مركز العمودية ، وتم تحديد اختصاصاته والقضاء على سيطرته شبه المطلقة والتي كان يمارسها في الفترة الماضية ، وهذا ما يكشف عنه تاريخ القرى المذكورة المستمد من ذاكرة الإخباريين ، ومن الوثائق التاريخية عن القرية المصرية وتاريخها الاجتماعي بوجه عام . وهكذا سقط نسق السلطة أو النسق الإداري في هذه القرى ذلك النسق التي سادها على مدى قرون طويلة ليفسح المجال لظهور نسق جديد للسلطة يقوم على أسس السلطة الشعبية والعلاقات الديمقراطية ، حقيقة أن هـذه الأنساق الديمقراطية لم تمارس بعد دورها المخطط ، ولكن استحداثها في مجتمع القرية كان بمثابة نقطة تحول كبير في تغيير بناء القوة في القرى المدروسة . وفي إحدى القرى المدروسة قد اختفى نظام العمودية كلية نتيجة لاستحداث نقطة شرطة بها ،

---

(١) انظر الفصول السابقة من هذه الرسالة .

(٢) S.N. Singh op cit p. 7.

بينما أصبح العمدة فى القرية الثانية شكلا بلا مضمون مؤثر فى حياة القرويين فى واقع الأمر حيث أصبح الناس يلجأون إلى أنساق القوة المستحدثة كالتنظيم السياسى والمجلس المحلى وبهذا سقطت مكانة هذا المركز . وهناك الكثير من الأشكال الثقافية الهابطة مثل نظام الحجاب الذى كان مفروضاً على المرأة واعتبار أن خروجها للتعليم أو للعمل نوع من المساس بالشرف أو العفة ولقد أصبح من المناظر المألوفة الآن فى القرى المدروسة خروج الفتاة لتتعلم فى المدارس الابتدائية والإعدادية والثانوية المشتركة وفى الكليات والمعاهد العليا ، وأصبح مألوفاً خروجها غـــير محجبة بالملابس الأوربية الطراز ، وخروجها للعمل بالأجهزة الحكومية جنباً إلى جنب مع الرجل سواء داخل مجتمع القرية أو فى مجتمعات محلية مجاورة أو حتى فى المراكز المتروبوليتانية . كذلك تشير الدراسة إلى انتشار جماعات المصلحة المشتركة على حساب جماعات القرابة التقليدية . فبعد أن كانت أغلبية الجماعات فى القرية قائمة على أساس القرابة والجيرة فحسب بدأت تظهر تجمعات المصلحة وتجمعات الترفيه ، وتتمثل هذه الجماعات المستحدثة فى نمطين أساسيين النمط الرسمى والنمط الغير الرسمى أو التلقائى ويتمثل النمط الرسمى فى تجمعات التنظيم السياسى والمجلس المحلى والتنظيم التعاونى والتنظيمات الشبابية والتنظيمات الاجتماعية ، وأنى أتفق مع « برايس رايان » B. Ryan الذى قام بدراسة قرية « بلبولا » Pelpola فى سيلان والتى أوضح أن التعاونيات الزراعية هى أكثر التنظيمات العلمانية قوة وفعالية فى مجتمع القرية . أما النمط غير الرسمى فهو يتمثل فى جماعات الصداقة من غير الأقارب ، وظهور بعض التجمعات الشعبية فى مشروعات الجهود الذاتية خاصة من الشبات وهذه الأخيرة ظاهرة ليست شائعة ، وهناك نوع آخر من التجمعات التلقائية تتمثل فى تجمع الشباب خاصة الطلبة فى مراكز الشباب لممارسة بعض أنواع الرياضة وبعض أنواع الترفيه ومشاهدة التليفزيون . وبوجه عام يشير نمو هذه الجماعات القائمة على أساس المصلحة أو الترفيه والتى تتخطى حدود مجتمع الأسرة أو البدنة أو الجيرة إلى امتداد

خطوط التفاعل ذات المعنى للقرويين ، وإلى نمو ظاهرة الانفتاح على الآخرين وهو ما سبق أن أوضحناه بتفصيل أكثر فى فصل سابق .

ونستطيع القول بأنه قد حدثت تغيرات فى الأنساق داخل مجتمع القرية ، وأنه قد ظهرت بدائل نظامية متغيرة منها على سبيل المثال حلول نظام العمل التعاقدى محل نظام السخرة ، وحل نظام الإقراض التعاونى محل نظام الإقراض الربوى ، وحل نظام تعليم وعمالة المرأة محل نظام الحجاب التقليدى ، وحلول نظام السلطة القائم على القيادة الجماعية والسلطة الشعبية والعلاقات الديمقراطية محل نظام السلطة الفردى القائم على أساس التسلط الأتوقراطى ، وظهور نظام العمل المتخصص فى بعض مجالات الخدمات وبالتالى بروز نظام القيادة المتخصصة على حساب نظام القيادة الشاملة ، هذا بالطبع إلى جانب تحطيم النسق الاقتصادى التقليدى وذلك بتحطيم علاقات الإنتاج الإقطاعية وشبه الرأسمالية وما كان يقوم عليها من نظام وعلاقات اجتماعية متخلفة ، وقيام نسق اقتصادى مستحدث يقوم على أساس علاقات اجتماعية تتسم بعدالة التوزيع وسيادة القانون واختفاء نظام السخرة والتسلط الاقتصادى والسياسى .

ثانياً — التغير فى الأهمية النسبية للأنساق :

نقصد بالتغير فى الأهمية النسبية للأنساق احتلال بعض الأنساق مكانات أكثر أهمية مما كانت تحتله فى الفترة السابقة ، وانخفاض أهمية بعض الأنساق من حيث المكانة عما كانت تحتله ، أو حدوث تغيرات فى بناء ووظائف بعض الأنساق . وتشير دراستنا الميدانية إلى حدوث بعض التغيرات من هذا النوع نكتفى هنا بذكر أمثلة منها . فمثال هذا تناقص الأهمية النسبية للنسق العائلى الذى كان يحتل أهمية محورية فى مجتمع القرية فى الفترة الماضية . ولقد لعبت رائج ومؤسسات التنمية دوراً ملحوظاً فى هذا الشأن نتيجة لاستحداث بعض المؤسسات التى بدأت تسلب العائلة بعض اختصاصاتها التقليدية مثل

المدارس ودور الحضانة ومراكز الشباب والأنساق الديمقراطية ... وهكذا لم تعد الأسرة الأبوية هى مصدر التحكم شبه الوحيد فى توجيه دورة حياة النشء فكراً وسلوكاً ومهنة ومركزاً ودوراً نتيجة لوجود عدة أجهزة أكثر تخصصاً . وهكذا حدث تغير فى النسق العائلى من حيث البناء والوظيفة حيث بدأت الأسر النووية Nuclear family فى الانتشار نتيجة لانهيار السلطة التقليدية الآحادية التى كان يتمتع بها كبير العائلة فى الفترة السابقة ، ويمكن إرجاع هذه الظاهرة أيضاً إلى اختلاف التوجيهات القيمية بين الأجيال ذلك الاختلاف الذى أسهمت فى أحداثه حركة التعليم المتزايدة اتساعاً ، وتزايد الاتصال بالمراكز الحضرية ، والاحتكاك الاجتماعى بأنماط ثقافية مختلفة ، وتزايد التعرض لوسائل الاتصال الجمعى والشخصى وظهور الأنساق الديمقراطية وبروز مفاهيم الحرية الشخصية واستقلال الرأى وحق التعبير الحر عنه ... الخ كل هذه العوامل جنباً إلى جنب مع عوامل أخرى مثل العوامل الاقتصادية التى أشارت إليها دراسات سابقة(١) . أسهمت فى اختفاء ظاهرة التسلط العائلى(٢) Familism . وفى تخلى العائلة عن بعض وظائفها التقليدية نتيجة لظهور أنساق مستحدثة شاركت الأسرة المكانة الأولى فى المجتمع كالأنساق التربوية والصحية والتعاونية ... الخ . ويمكن الاستدلال على أهمية هذه الأنساق أو المؤسسات فى حياة القرويين مما كشف عنه اختبار موازين التقدير ، الذى قمنا بتطبيقه من حدوث تغير واضح فى مجالات اهتمام القرويين فقد عبر ٦٤ر٨ ٪ من أفراد العينة المدروسة عن اهتمامهم بقضايا تعليم الأبناء ، وعبر ٤٦ر٥ ٪ عن اهتمامهم بالمسائل الصحية ... الخ . كذلك يكشف عنه إقبال الجماهير على تعليم أبنائها حتى المراحل المتوسطة والعليا وقد عبر ٦٤ر١ ٪ عن أمنيتهم فى أن يواصلوا تعليم أبنائهم حتى المراحل المتوسطة والعليا ، كذلك يكشف عنه إقبال القرويين على الوحدات

---

(١) دكتور / محمد عاطف غيث ... التغير الاجتماعى فى المجتمع القروى .

(٢) E. Banfield op cit p. 10.

بأعداد ضخمة يومياً . كذلك تتضح أهمية هذه الأنساق مما يصيب القرية من مشكلات وتوترات ، نتيجة لما يصيب هذه المؤسسات من خلل فى بعض الأحيان مثل تغيب الطبيب أو نقله أو مرض أحد المدرسين أو المدرسات ، أو تأخر الطبيب البيطرى عن القرية ، أو عدم تواجد المشرف الزراعى فى بعض الأيام . كما يدلنا عليه سعى أبناء القرى إلى استحداث مدارس ابتدائية بالإضافة إلى المدارس القائمة ، ومدارس إعدادية داخل مجتمعهم وقد تم بالفعل إنشاء مدرسة إعدادية بالجهود الذاتية المعانة فى إحدى القرى المدروسة ، كذلك يمكننا أن نتخذ من كثرة شكاوى الجماهير من هذه المؤسسات دليلا على أهميتها فى حياتهم . ولقد حدثت تحولات مماثلة فى الأهمية النسبية لبعض الأنساق مثال هذا انخفاض الأهمية النسبية لنسق السلطة التقليدية المتمثل فى نظام العمودية وشيوخ القرية نتيجة لاستحداث أنساق أخرى تتزايد فى أهميتها باستمرار وهذا ما أشرنا إليه فى الفصول السابقة.
كذلك تزايدت الأهمية النسبية للنسق التعليمى فى مجتمع القرية بالنسبة لما كانت عليه فى الفترة السابقة على الرغم من أنه كان يوجد بمجتمعات القرى المدروسة مدارس إلزامية فى تلك الفترة . ويمكن تفسير ذلك فى ضوء إلغاء ازدواجية التعليم الذى لازم هذه المرحلة ، المرحلة الأولى ، منذ بداية ظهور التعليم الرسمى فى مصر حتى سنة ١٩٥٢ ذلك الازدواج الذى جعل من المدارس الإلزامية فى القرى المدروسة مرحلة منتهية أو شبه منتهية ، إلى جانب عدم توافر الأجهزة البشرية المؤهلة بها وباهظة تكاليف تعليم الأبناء فيما بعد هذه المرحلة وضعف المستوى المادى للقرويين . كل هذا إلى جانب سيادة توجيهات قيمية معوقة للإقبال على التعليم(١) . يضاف إلى هذا أنه كانت هناك عدة عوامل أخرى جعلت القرويين كما يشير الإخباريون يفضلون إرسال أبنائهم إلى كتاب القرية نتيجة لبساطة تكاليف هذا النوع

---

(١) الدكتور / محمد عاطف غيث — المصدر السابق .

من التعليم ، ولارتباطه بقيمة كبيرة لديهم وهى تعليم الدين وحفظ القرآن الكريم ، كما أن هذا النوع من التعليم هو المدخل لاستكمال التعليم الأزهرى الذى أقدم عليه البعض فى الفترة السابقة لارتباطه بالقيم الدينية من ناحية ولقلة تكاليفه وما كان يصرف فيه للطالب من راتب ثابت « الجراية » ، وبإلغاء ازدواجية التعليم سنة ١٩٥٣(١) ومع تزايد حركة الوعى الشعبى والتخلص من الضغوط الاقتصادية والسياسية وتزايد انفتاح المجتمعات الريفية على الخارج وتزايد تأثير الدولة فى المجتمعات المدروسة بهدف تنميتها ورفع مستوى معيشة أبنائها ، وبتزايد القرويين إدراكاً لأهمية التعليم كوسيلة للتقدم الاجتماعى سواء من حيث احتلال مكانة أحسن فى المجتمع ، أو التمتع بمستوى مادى أعلى ، تزايد إقبال القرويين على نظام التعليم الرسمى على حساب إقبالهم على نظم التعليم العفوية المتمثلة فى نظام الكتاتيب والمشايخ بالقرية ، وهى ظاهرة لاحظها غيرنا من الباحثين فى بعض قرى العالم الثالث مثل « جون امبرى » J. Embry وباحثى هيئة الأمم المتحدة . ويمكن إعطاء المزيد من الأمثلة على ارتفاع أهمية أنساق ونظم وانخفاض أهمية أنساق ونظم أخرى فى مجال الرعاية الصحية مثلا ، تزايدت الأهمية النسبية لمؤسسات الرعاية الصحية سواء التى كانت قائمة فى إحدى القرى ، أو المستحدثة فى القرية الثانية ، وذلك على حساب تناقص الأهمية النسبية للطب الشعبى والممارسة غير المؤهلة للطب والعلاج .

وبوجه عام نستطيع القول بأن حركة التنمية أسهمت فى تقليل الأهمية النسبية لبعض الأنساق الاجتماعية داخل مجتمع القرية مثل النسق العائلى ، وبعض الأشكال الثقافية لنسق السلطة التقليدى ، والبناء المهنى التقليدى ، ونظم الطب والعلاج الشعبية . كما أسهمت هذه الحركة فى ارتفاع الأهمية النسبية لبعض الأنساق والنظم فى مقدمتها مؤسسات التنمية الوظيفية والأنساق

---

(١) اليونسكو جامعة الدول العربية — تعليم المرحلة الأولى — مصدر سابق .

الديمقراطية المستحدثة على حد تعبير « سنج » . ولكن يجب أن نعترف هنا بأن تطبيق فكرة العلية تطبيقاً دقيقاً أمر مستحيل نظراً لتداخل العديد من العوامل واستحالة القدرة على تحقيق العزل التجريبي والتحكم للعوامل ، وما نستطيع أن نقوله هنا هو أن دور برامج التنمية هو دور الإسراع فى تحقيق هذه التغيرات التى حدثت تلقيائياً فى بعض مجتمعات العالم المتقدم .

ثالثاً — التغير فى بناء بعض الأنساق وفى علاقتها بعضها ببعض :

كذلك ساهمت حركة التنمية فى إحـــدى التغيرات الجوهرية داخل بعض الأنساق التى كانت قائمة بالفعل وفى علاقتها بالأنساق الأخرى وبالنسق المجتمعى للقرية ومثالنا على ذلك ما طرأ على مجلس القرية فى إحدى القرى المدروسة من تغيرات بنائية ووظيفية ، فقد كان لهذه القرية مجلس قروى أسس بناء على القانون ١٤٥ لسنة ١٩٤٤[1] وكان هذا المجلس يشكل من بعض الموظفين المعينين برأسه مأمور المركز أو نائبه ويتكون من ممثل لإدارة البلديات وعمدة القرية وأحد أطباء الصحة . وإذا عرفنا وظيفة الشرطة فى ذلك الوقت وهى رعاية مصالح الإقطاعيين والرأسماليين ضد الفئات الكادحة وإذا عرفنا المركز الأتوقراطى الإرهابى للعمدة وأسلوب اختياره فلقد كان غالباً ما يختار من كبار الملاك أو الإقطاعيين أو عملائهم ، وقد سبقت الإشارة إلى أن عمدة قرية الإصلاح السابق كان هو ناظر زراعة أحد اثنين من الإقطاعيين الذين كانا يتقاسمان زمام القرية ، وإذا أدركنا مفهوم الموظف فى ذلك الوقت ، أدركنا الطبيعة الإرهابية والعسكرية لهذا التشكيل ، أما هذا المجلس فى ظل قانون الإدارة المحلية فقد أصابه تغيير جوهرى من حيث البناء فلقد أصبح مجلساً شعبياً تمثل الجماهير من خلاله ببعض الأعضاء المنتخبين انتخاباً مباشراً للجان الوحدات الأساسية ، إلى

(١) دكتور / محمد عبد الله العربى — مصدر سابق ص ١٩٧ — ٢٠١ .

جانب بعض الأعضاء المعينين بحكم مناصبهم لتوفير عنصر الخبرة والكفاية بالمجلس مع ضمان توافر الأغلبية للعناصر المنتخبة ، إلى جانب استحداث تغيرات جوهرية فى وظائفه حيث أصبح مجلساً شعبياً لتنمية القرية ومواجهة مشكلات القرويين وتلبية مطالبهم الشعبية . كذلك حدث تغير بنائى ووظيفى فى نظام التعاونيات الزراعية الريفية فلقد كانت فى بعض القرى المدروسة تعاونيات زراعية فى الفترة السابقة ، ولكن تشكيلها ووظائفها وعلاقتها بجمهور المزارعين وبمجتمع القرية كان يختلف اختلافاً كبيراً عن أسلوب تشكيلها ووظائفها وعلاقتها بجمهور المزارعين الآن ، ولقد سبق أن أشرنا فى فصل سابق إلى نضال التعاونيين فى سبيل إرساء دعائم حركة تعاونية قوية ، وإلى تطور هذه الحركة والفرق بين الحركة التعاونية قبل وبعد الثورة وهو فرق ينطبق تماماً على الحركة التعاونية فى القرى المدروسة التى كان يوجد بها تعاونيات رزاعية فى الفترة السابقة ولعل أوضح التغيرات فى بناء التعاونيات الزراعية بعد ١٩٥٢ هو ضمان طابعها الشعبى بإتاحة الفرصة لجميع الأعضاء للتقدم لعضوية مجلس الإدارة فى إطار بعض الشروط الموضوعية مع اشتراط أن يكون أغلبية أعضاء مجلس الإدارة ممن يحوزون أقل من خمسة أفدنة ، وأصبح الانتفاع حقاً لكافة المزارعين ، وأصبحت هذه الجمعيات من النوع المتعدد الأغراض حيث أصبحت تعمل فى مجال الإقراض الائتمانى والعمليات الزراعية أو الميكنة ، والتسويق التعاونى والإرشاد الزراعى ، أى أنه طرأ عليها تغيرات وظيفية جوهرية أو تغير فى بناء الخدمة ذاته وفى علاقتها بجمهور المزارعين ، بل أنه حدث تغير فى علاقتها بمجتمع القرية حيث أصبح من مهمتها أداء الخدمات(١) الاجتماعية للقرويين وذلك من ١٠ ٪ من العائد ، ولقد أسهم عائد الجمعية فى إحدى القرى المدروسة فى بناء مدرسة إعدادية بالجهود الذاتية المعانة . ونفس الشىء ينطبق على

(١) م . محمود فوزى ، ميلاد شنوده — الحركة التعاونية — المؤتمر الأول للادارة المحلية — الكتاب الثانى — سنة ١٩٦٩ .

المدارس الإلزامية التى كانت موجودة بالقرى المدروسة خلال الفترة السابقة والتى طرأ عليها تغيير جذرى من حديث بنائها ووظيفتها وعلاقتها بجمهور الريفيين من ناحية ، وبالمراحل التعليمية التالية من ناحية أخرى ، حيث أصبحت صفوف الدراسة ٦ كمرحلة إجبارية وطرأ عليها تغير كبير فى مناهجها والأجهزة الفنية بها وأصبحت تؤدى وظيفة تربوية إلى جانب وظيفتها كمرحلة تمهد لمراحل التعليمية التالية ولعل طبيعة المدرسة الإلزامية فى المرحلة السابقة هو ما أدى بالقرويين فى الفترة السابقة إلى اتخاذ موقف اللامبالاة إزاءها ، وتغير هذه الطبيعة إلى جانب عوامل أخرى أدى إلى تغير هذا الموقف وإلى سعى القرويين لإلحاق أبنائهم إليها وتمثل قيم التربية والتعليم والحرص عليها حتى فيما قبل المرحلة الأولى ، ولعل نفس التحليل ينطبق على المؤسسة الصحية التى كانت قائمة فى أحد المجتمعات المدروسة .

وهكذا يمكن القول بأن برامج التنمية ساهمت فى إحداث عدة نماذج من التغيرات الاجتماعية على حد تعبير « لوميس » ، « بيجل » تتمثل كما رأينا فى تغير الأنساق الاجتماعية من حيث الاستحداث أو الميل للاختفاء ، وفى تغيير الأهمية النسبية لها ، أو فى تغير عناصرها وعلاقاتها بعضها ببعض ، أو من حيث البناء والوظيفة . وإذا كان هذان الباحثان يشيران إلى أن التغير فى الأنساق التقليدية ينحو نحو تناقص الأهمية النسبية لنسق الأسرة والدين[1] . فإن دراستنا تؤيد هذا الرأى فيما يختص بتناقص الأهمية النسبية للأسرة وتعارض فيما يختص بتناقص الأهمية النسبية للنسق الدينى ، حيث اتضح لنا من معايشة القرويين استمرار الدين والتوجيهات القيمية الدينية كأحد المحاور الأساسية فى حياة القرية بل إن الفهم الخاطىء لبعض النصوص الدينية يقف عقبة أمام تبنى بعض التجديدات المتضمنة فى برامج التنمية مثل تنظيم الأسرة والدعوة إلى الادخار . ولقد لمسنا من خلال المعايشة أن هناك اتجاهاً نامياً

---

(١) C. Loomis, A. Beagle op cit p. 455.

نحو الفهم الحقيق لأساسيات الدين كدافع على العمل والاجتهاد والنضال فى سبيل الحرية وتحقيق التقدم الاجتماعى ، كما لمسنا أثناء المقابلات الجماعية أن منظورات الشباب خاصة المثقفين منهم للدين أكثر تطوراً ومرونة من منظور آبائهم وأجدادهم . وتتفق نتائج دراستنا مع تنبؤات « لوميس » ، « بيجل » فيما يتعلق بتزايد الأهمية النسبية للأجهزة والمؤسسات المتخصصة ، وللتكنولوجيا الأكثر تطوراً(١) . كذلك نتفق مع هذين الباحثين فى أن التغير الاجتماعى فى القرى المدروسة يتجه نحو منح أهمية متزايدة للأنساق المتعلقة بالإنتاج والتوزيع والتمويل والوظائف المهنية ، وإلى تحطيم العزلة الاجتماعية بهذه القرى ، وتحطيم بعض ميكانيزمات الحفاظ على النسق أو على الوضع القائم Status quo وإلى تزايد قيمة الإنجاز والعمل كوسيلة لاكتساب المكانات الاجتماعية ذات التقدير فى مجتمع القرية . وإذا ما كان يقال ... إن التعليم عامل طرد بالنسبة لمجتمع القرية فإننا لاحظنا أثناء المعايشة أن هناك الكثير من المتعلمين الذين حصلوا على شهادات عليا ومتوسطة يسكنون فى قراهم سواء أكانوا يعملون داخل مجتمعهم القروى كالمدرسين بالمدارس الابتدائية أو المدرسة الإعدادية التى توجد بإحدى القرى النامية أو خارج مجتمع القرية ويسافرون يومياً ، وبوجه عام يمكن تقسيم المتعلمين من حيث السكنى والإقامة بالقرية إلى : مقيمين وعاملين بمجتمع القرية ، ومقيمين بالقرية ويعملون خارجها ، ومقيمين وعاملين خارج القرية ولكن يحتفظون فيها بمسكن يعودون إليه بين الحين والآخر ، ثم هؤلاء الذين هجروا القرية نهائياً وهم قلة ، ويمكن أن نطلق مع « دوبى » على الثلاث فئات الأولى « حملة التغيير » فى مجتمع القرية(٢) Carriers of change يمارسون فيها أثراً إشعاعياً(٣) radiation effect على الآخرين سواء من حيث أسلوبهم فى

---

(١) Ibid pp 434—455.

(٢) S.C. Dube op cit p 150.

(٣) P. Roy and others p 5.

التغير أو ممارستهم السلوكية أو نماذج مساكنهم أو محاولة الاقتداء بهم . كذلك يمكن اعتبار بعض هؤلاء المثقفين فى القرية قيادات للرأى بها حيث كثيراً ما يلجأ إليهم بعض القرويين طالبين الرأى والمشورة فى بعض قضاياهم ومشكلاتهم المعيشية . ويعد هـذا الأثر للتعليم أثر مشتق(١) derivative effect ويمكن أن نتتبع بنفس هذا المستوى من التحليل الآثار المشتقة لكافة التجديدات المخططة التى حملتها التنظيمات الجديدة إلى مجتمع القرية .

(١) W. Ogburn, Nimcoff op cit p.

الفصل السادس

تحليل سيولوجي مقارن

لأهم التغيرات الانمائية فى القرى النامية

لقد كان تركيزنا الأكبر فى دراستنا الحالية على محاولة استجلاء التغيرات التى طرأت على آراء واتجاهات وقيم جماهير القرى المدروسة فيما يتعلق ببعض القضايا ذات الأهمية الكبرى فى موضوع التنمية الاجتماعية ، ومقارنتها بآراء القرويين واتجاهاتهم وقيمهم فى الفترة السابقة ، والتى أمكن لنا ... فى غياب دراسات قبلية ، وفى غياب أية دراسة علمية عن هذه القرى على الاطلاق فيما نعلم ، كذلك فى غياب أى دراسة علمية سابقة فى هذا الموضوع وبهذا الشكل — استخلاصها من أربعة مصادر أساسية المصدر الأول : هى تاريخ هذه القرى والوقوف على المناخ السسيو اقتصادى العام الذى عاشت فى ظله جماهير القرى المدروسة اعتمادا على ما كشفت عنه الدراسات الاجتماعية والسيكولوجية من أن الآراء والاتجاهات والقيم عناصر مكتسبة من المجال الكلى الذى يعايشه الفرد ، أما المصدر الثانى : فهو الرجوع إلى تاريخ القرية المصرية بوجه عام ، ذلك لأن مادة هذا التاريخ أكثر توافرا وأكثر خصوبة وأكثر تفصيلا من تاريخ القرى المدروسة ، أما المصدر الثالث : فهو استطلاع آراء ومعلومات الاخباريين وتقديرهم لآراء واتجاهات الجماهير فى الفترة السابقة ، وثقتنا بهؤلاء الاخباريين تنبع من أمانتهم المشهود لهم بها من أهل القرية من ناحية ، ولتمتعهم بدرجات من التعليم تسمح لهم بفهم ما نقصد إليه على وجه الدقة ، ولقد كشفت مقارنة التاريخ العام للريف المصرى بما يذكره لنا الاخباريون عن أن هناك شبه تطابق بين النوعين من التاريخ ، التاريخ المكتوب والتاريخ الشفاهى لمجتمع القرية ، أما المصدر الرابع فقد كنا نوجه بعض الأسئلة الشفاهية إلى أفراد العينة فى المقابلات الفردية والجماعية للكشف عن وجهة نظرهم فى موضوعها منذ ١٥ سنة مثلا ، وقد كنا نحاول الا نذكر لهم تعبير قبل الثورة وبعدها حتى نتجنب ما قد تثيره هذه العبارة من ايحاءات معينة . وبوجه عام نستطيع القول اعتمادا على نتيجة الدراسة أنه قد حدث

تحول كبير فى الآراء والاتجاهات الانهزامية Submissive attitudes التى سادت مجتمعات القرى المدروسة فى الفترة السابقة ، وإلى نمو الاتجاهات العقلانية[١] وسوف نعرض فيما يلى لأهم جوانب التغير الاجتماعى فى هذه المجالات .

أولا — الرأى والاتجاه نحو التخطيط والمستقبل :

تشير ملاحظتنا المباشرة للمجتمعات الريفية المدروسة على مدى عدة سنوات ، إلى جانب استطلاعنا لآراء الاخباريين إلى انطباق خصائص ثقافة الفقر Culture of poverty كما يحددها « رالف بيرز » R.Peries على الثقافة فى القرى المدروسة فى المرحلة السابقة ، والتى من أبرزها سيادة توجيه الاهتمام بالزمن الحاضر فحسب، وانعدام القدرة على تأجيل الاشباعات المطلوبة ، نتيجة لعدم توافر إمكانية تحقيق الاشباع الكامل ، وبالتالى انعدام القدرة على التخطيط للمستقبل[٢]. ولاشك أن الإيمان بقيمة التخطيط وممارسته السلوكية يعد من أهم ما يميز الإنسان العصرى ، وإلى جانب أن بث الوعى التخطيطى وتطوير اتجاهات تفاءلية نحو المستقبل يعد من بين أهم أهداف حركة التنمية الاجتماعية ، وهو ما يسعى إلى تحقيقه التنظيم السياسى وأجهزة الاتصال بالقرية المصرية . والاتجاه نحو التخطيط للمستقبل اتجاه عام أو شامل له عدة مظاهر اكتفينا فى هذه الدراسة بعدة أبعاد فرعية معينة

---

(١) تتمثل الاتجاهات العقلانية عند « بوس » Bose فى استخدام الوسائل المناسبة فى تحقيق غايات معينة ، وفى الإيمان بأهمية العمل والتعليم ونبذ الاعتقاد فى الحظ . والسعى نحو مزيد من التقدم ونبذ النموذج الشعبى ذو التوجيه التقليدى Traditionl oriented الذى يتسم بالرضى الانهزامى عن الأوضاع القائمة — انظر

Russell R. Dynes and Milliela op cit.

(٢) Strong present time orientation with relatively little ability to defer gratification and plan for the future. See. R. Peries, op cit p 191.

افترضنا أنها قادرة على قيـــاس الاتجاه الشامل ككل ، وهى تخطيط الأسرة ، وتخطيط الدخل ، وتخطيط مستقبل الأبناء . ويكشف استطلاعنا لتقديرات القرويين عن الفترة السابقة، وهو تقدير يتطابق مع تقدير المفحوصين من الأهالى أنفسهم عن أن مفاهيم تنظيم الأسرة وتخطيط الدخل وتخطيط مستقبل الأبناء تعد مفاهيم وافدة أو مستحدثة تماما بالنسبة للجماهير ولم تكن مطروقة فى الفترة السابقة إلا فى أضيق الحدود ، بالنسبة للأسر القادرة فحسب وكان عددها قليل نسبيا . بل على العكس من هذا فلقد كانت هناك اتجاهات مضادة مثال هذا : إنه كانت هناك رغبة فى كثرة الإنجاب نتيجة لسيادة قيم الإنجاب التقليدية ، ولإرتباط هذا الإنجاب بمفاهيم القوة الأسرية إلى جانب مكان يمثله من زيادة لدخل الأسرة نتيجة للعمالة المبكرة وبوجه عام نستطيع القول بأنه كان يسود الإيمان بالقدرية اليائسة خلال الفترة السابقة لدى جماهير المجتمعات المدروسة ، ذلك الإيمان الذى تعكسه الكثير من الأمثال الشعبية ومختلف أشكال الفلولكور الشعبى (١). ويشير الاخباريون إلى أن عدم سيادة الاتجاهات الإدخارية فى الفترة السابقة يرجع إلى سببين أساسيين ، أولا: أن هذه الفترة السابقة كان يسودها نوع من النمطية الموروثة. وكان المستقبل فى نظر القرويين لايختلف كثيراً عن الماضى ، وكانت قوة الروابط العائلية وسيادة التكافل الإجتماعى يستطيع أن يغطى أية مفاجئة ، الى جانب سيادة القناعة . أما السبب الثانى فيتمثل على حد قولهم أنه كان « اللى جاى على قد اللى رايح » . أما بالنسبة لمحاولة تخطيط مستقبل الأبناء فان هذه القضية لم تكن تشغل بال الآباء على الإطلاق، نتيجة لتشابه دورات حياة الأجيال المتعاقبة وسيرها فى نفس الخط المهنى العام وهو الخط الزراعى سواء بالعمل الزراعى فى أرض العائلة كلية ، أو العمل فى أرض العائلة بعض

---

(١) مثل اصرف ما فى الجيب يأتيك ما فى الغيب ، واللى يبص لفوق يتعب ، واللى خلقها يرزقها ، وخليها على الله ... الخ .

الوقت إلى جانب بيع قوة العمل للغير فى بعض الوقت الآخر، أو إستئجار أرض من الغير أو استئجار أرض إلى جانب ممارسة العمل المأجور لدى الغير، أو الإعتماد على العمل المأجور لدى الغير كلية، ولقد كان هذا النوع الأخير هو السائد فى قرية الإصلاع وكان شكل هذا الأجر يختلف حيث قد يكون فى شكل نقدى يتراوح بين ٣ — ٥ قروش يومياً، أو العمل مقابل قطع أرض صغيرة لا تتعدى عدة أسهم يزرعها الأجير لحسابه « المعاش ». وهكذا سادت هذه القدرية اليائسة فى جميع الأنماط الفكرية والسلوكية، وكذلك ساد إنعدام الوعى التخطيطى والنظرة التشاؤمية للمستقبل، ولم يظهر التفاؤل بالمستقبل والوعى التخطيطى بين جماهير القرى المدروسة على مدى تاريخ طويل الأمر الذى تكشف عنه الدراسات الإجتماعية والتاريخية للريف المصرى وللقرى المدروسة سواء المدون أو الشفاهى (١). وهذا ما يجعلنا نرى أنه قد حدث تغير كبير فى آراء الجماهير وإتجاهاتهم على هذا البعد، حيث أشارت نتيجة المقاييس المطبقة إلى أن ١٩ر٧٠٪ من أفراد العينة يرون أن الآخرين يرفضون الإتجاه القدرى فى الانفاق الذى تعبر عنه بعض الأمثال الشعبية الإنهزامية كذلك أوضح ٤ر٨٠٪ من عينة القرى النامية لديهم لا يؤمنون شخصيا بهذه الأمثال، ويؤمنون بفسادها وخطئها. ولقد ذكر البعض منهم أثناء الإستطراد فى الإجابة على سؤال فى جدول المقابلة يتعلق بهذا الشأن « الواحد منا لازم على قد لحافه يمد رجليه »، وهذه النتيجة تشير إلى أن الأغلبية العظمى تعى أهمية التخطيط الإقتصادى فى حيـــاة الأسرة على

---

(١) انظر الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والتشريع، مصدر سابق، وانظر أيضاً مؤلفات بنت الشاطىء عن قضية الفلاح، وانظر أيضاً — ابراهيم عامر، الفلاح والأرض — مصدر سابق، وانظر أيضاً دراســـة الدكتور / وليم سليمان عن قضية الأرض والاقطاع والمنشورة بمجلة الطليعة العدد الأول — وانظر كذلك د / أمين مصطفى عفيفى — تاريخ مصر الاقتصادى والمالى فى العصر الحديث — الأنجلو ١٩٥٠.

المستويين الشعورى واللاشعورى (١) . ، ولنهم يذكرون أن الجماعة المرجعية تؤمن بأهمية تخطيط الدخل ، وإنها تمارس هذا السلوك التخطيطى بالفعل . كذلك تدلنا نتيجة الدراسة على أن ٦٠٫٤ ٪ من عينة القرى النامية توافق وترحب بفكرة تنظيم الأسرة أو تخطيط النسل وقد عبر ٥٦٫٦ ٪ من هذه العينة عن إتجاهات إيجابية نحو تخطيط الأسرة فى الإستجابة لبعض أسئلة إختبار المواقف المصورة الأمر الذى يكشف أيضا عن نمو الاتجاهات الإيجابية على المستويين اللفظى المباشر وغير المباشر نحو قضية التنظيم والتخطيط الأسرى . وتختلف هذه النتيجة مع نتيجة تقييم مشروع « دلهى » الذى كشف عن أن هناك ٦٤٫٢ ٪ من أفراد العينة الهندية المدروسة لا يوافقون على عملية التخطيط الأسرى . وتشير الدراسة الهندية إلى أن الفهم الخاطىء للنصوص الدينية لدى المسلمين كان يقف وراء هذا الرفض حيث كان أغلب المعارضين من المسلمين . وتكشف الأسئلة الشفاهية التى طرحناها على العينة المدروسة وعلى بعض تجمعات القرويين التلقائية باستخدام أسلوب المقابلة الجماعية عن أن مشكلة الفهم الخاطىء للنصوص الدينية فى مجال تنظيم الأسرة قد بدأت تخف حدتها نتيجة للحملات الإعلامية وبرامج الاتصال الجمعى وما يمارسه الوعاظ ، من توعية وتوضيح عدم تعارض عملية التنظيم الأسرى مع جوهر الدين . ويمكن القول أن المشكلة التى تواجه القرويين حاليا تتمثل فى عدم الإطمئنان إلى سلامة وسائل تنظيم الأسرة فالحبوب واللوالب خاصة فى مواجهة الإشاعات التى كثرت حول هذه الوسائل والتى يسهل ترديدها وإنتشارها فى المجتمع الريفى ، ولقد كان عدم الإطمئنان إلى هذه الوسائل ، إلى جانب العامل

(١) على أن اعتبار السؤال الذى يطلب تقدير المفحوص لرأى وسلوك آخرين غير محددين يتيح الفرصة للمفحوص لإسقاط آراءه الشخصية على الآخرين المجهولين وقد سبق أن عالجت هذه النقطة بتفصيل أكثر فى فصل سابق .

(٢) W. Clinard op cit pp. 256—257.

الدينى الذى مازال يلعب دورا هاما من ضمن العوامل التى أدت بـ ٥ر٣٢٪ إلى التعبير عن رفضهم صراحة لفكرة تنظيم الأسرة، كذلك كانت من بين العوامل التى جعلت ٩ر١٠٪ من أفراد العينة يعبرون عن إتجاه سلبى نحو هذا التنظيم فى الإستجابة لاختبار المواقف المصورة، ولقد كان غموض هذا المفهوم الجديد والمستحدث لدى القرويين، وعدم وضوح الرؤية بشأنه السبب فى أن ٤ر٣٢٪ من أفراد العينة قد عبروا فى إستجاباتهم على إختبار المواقف المصورة أنهم بحاجة إلى المزيد من المعلومات فى هذا الشأن وهى مسألة تبرز عدم كفاءة أجهزة الإتصال فى توضيح هـــذا المفهوم. وتشير بعض الدراسات التى أجرتها أجهزة الأمم المتحدة فى بعض القرى الهندية إلى أن القرويين الهنود لا يعارضون قضية تنظيم الأسرة على المستوى اللفظى، ولكن المشكلة هى أنهم لا يمارسون مايعبرون عن موافقتهم عليه لفظيا الأمر الذى يؤدى بالبرامج إلى التعثر فى التطبيق وعدم تحقيق نجاح عملى (١)، وهو أمر ينطبق إلى حد كبير على القرى موضع دراستنا الحالية كذلك تشير دراستنا الميدانية إلى تزايد مستويات التطلع والطموح، ونمو الاتجاهات التخطيطية فيما يتعلق بمستقبل الأبناء والبنات فقد عبر ٤ر١٦٪ عن إنهم يأملون ويعملون على أن يواصل أبناؤهم التعليم حتى المراحل المتوسطة « دبلوم معلمين أو ثانوية زراعية، أو تجارية، أو صناعية » بينما عبر ٢ر٤٧٪ عن أنهم يعلمون على أن يستكمل أبناؤهم وبناتهم التعليم حتى نهاية المراحل التعليمية العليا فى الجامعة « ليسانس أو بكالوريوس ». ولم يشر إلى الرغبة فى أن يلتحق الأبناء بمهنة الزراعة إلا ٦٪ فقط من أفراد العينة، هذا إلى جانب أن هناك ٣ر٣٪ من هذه العينة قد أشاروا إلى رغبتهم فى الحاق أبنائهم بمهن غير محددة، وعبر ٧ر٢٨٪ من أفراد العينة عن أنهم يتركون هذه المسألة للقضاء والقدر، وبوجه عام نستطيع أن نقول أن

---

(١) U N.C.D. and economic development p 78.

هناك ٦ر٦٣٪ يتبنون قضية تخطيط مستقبل الأبناء وهى نسبة عالية تدل على ظهور أهداف جديدة فى أذهان القرويين تتفق مع التخطيط الأساسية لم تكن موجودة فى الفترة السابقة .

وتتفق نتيجة دراستنا الميدانية لبعد التخطيط والرؤية المستقبلية إلى حد كبير مع ماخرجت به دراسة « لاكشانارو » لقرية « كوثورو » فى الهند وهى القرية النامية التى قام بدراستها لمقارنتها بالقرية المتخلفة « باثورو » حيث وجد أن هناك إتجاهاً ناميا نحو التخطيط ونحو تزايد القدرة على التفكير طويل المدى ، وكشفت دراسته عن أن هناك فروقاً واضحة بين الإنماط الفكرية لجماهير القرى النامية ومثيلاتها لدى أفراد القرية المتخلفة. وفى هذه النقطة تتفق هذه الدراسة مع دراستنا القائمة إلى حد كبير. وقد حاولنا فى المناقشات الفردية والجماعية مع جماعات من قرويين إستطلاع آرائهم وإتجاهاتهم نحو قضايا الإكتناز والإستثمار والإدخار والإستهلاك وذلك بطرح بعض الأسئلة الشفاهية مثل « افرض انك معاك قرشين زيادة عن حاجتك ياترى تعمل إيه . وقد قمنا بتقسيم الإجابة إلى ثلاثة فئات أساسية هى : الإكتناز - الإستثمار - الإدخار (١) . ولقد كانت نتيجة التطبيق أن أجاب حوالى ٨ر٤٦٪ باجابات تدل على نمو الإتجاه نحو الإستثمار سواء فى المجال المادى مثل شراء قطعة أرض أو تربية المواشى أو ما أشبه ذلك ، أو فى المجال البشرى مثل إستكمال تعليم الأبناء وهو مجال مستحدث فى مجتمع القرية . وقد ذكر ٨ر٤٣٪ من أفراد العينة اجابات قمنا بتصنيفها

---

(١) L. Roa op cit p 70.

(٢) إذا ما ذكر المبحوثين « أشيلهم فى البيت أو أشترى بيهم ذهب أو فضة تصنف الإجابة تحت متغير الاكتناز ، أما إذا ذكر أشترى حتة أرض أو أشترى بهايم وأربيها ، أو أخليها لتعليم الأولاد تصنف الإجابة تحت بند استثمار ، أما إذا ذكر أشيلهم فى البوسطة أو البنك تصنف تحت متغير الادخار .

تحت متغير الإكتناز مثل « أشيلهم فى البيت ، وأجيب مصاغ لجاعتى » ، ولم يذكر إلا ٧ر٧٪ فقط من أفراد العينة إجابات يمكن تصنيفها تحت بند الإدخار . ولاشك أن هذه الإستجابة اللفظية المستثارة تشير إلى نمو الوعى الاستثمارى سواء المادى أو البشرى لدى القرويين ، وإلى إحتلال الإتجاهات الاكتنازية مكانة كبيره بينهم ، وإلى ضعف الإتجاهات الإدخارية لديهم ، ولا يمكن أن نرد سبب هذه الظاهرة الأخيرة إلى الجهل بتوافر الأوعية الادخارية نظراً لحركة الإعلانات النشطة سواء فى الإذاعة أو التليفزيون والتى يكثر القرويين من الاستماع اليها ، ولكن ربما يكون السبب هو عدم فهم نظم التعامل مع هذه الأوعية ، أو إلى توافر فرص أحسن لاستثمار الأموال بطريقة كسب داخل مجتمع القريه نفسه فى مشروعات مألوفة لدى القروى . وبوجه عام تتفق هذه النتيجة مع نتيجة دراسة منظمة الأغذية والطعام لبعض المجتمعات القروية فى منطقة جنوب شرقى آسيا « كالهند ، وتايوان » التى تشير إلى نجاح برامج التنمية فى عادة تشكيل آراء القرويين وإتجاهاتهم نحو الإدخار والإنفاق والإستثمار (١) .

أما بالنسبة لنظرة القرويين المستقبل ومستويات طموحهم فقد استطعنا الوقوف عليها بعدة أساليب لفظية وغير لفظية . وتشير نتائج الدراسة إلى أن ما حدث فى القرية من تغيرات تقدمية فى علاقات الإنتاج وبناء القـــوة ، والبناء الإدارى ، وبناء الخدمات ولدى القرويين شعوراً بالتقدم كما سنشير بتفصيل أكثر فى الصفحات التالية ولعل هذا الإحساس بالتغير التقدمى هو ما طور لدى جماهير القرويين اتجاهاً إيجابياً نحو المستقبل .

Positive Attitude towards the future وقد استطعنا الكشف عن هذا الاتجاه بعدة وسائل منها تقدير التوقع المهنى للفرد وقد سبقت الإشارة إليه

---

(١) U.N.C.D. and economic development p 76.

فى الصفحات السابقة. ومنها توقعاتهم لحالة الأسرة المادية والمعيشية بوجه عام فى من الحاضر المستقبل، ولقد عبر ٧٨,١٪ عن أنهم يتوقعون أن يكون المستقبل خيراً بالنسبة لهم ولأسرهم . كذلك عبر ٧٩,٥٪ عن أن المستقبل سوف يكون أحسن من الحاضر بالنسبة لمجتمع القرية. ويشير كبار السن من الاخباريين إلى أن نظرة القرويين للمستقبل فى الفترة السابقة كان يشوبها الكثير من جوانب الخوف وانعدام الأمن على الذات والأرض نتيجة لسيادة علاقات الإنتاج الإقطاعية وشبه الرأسمالية نتيجة لتراكم الديون الوطنية(١) . كما يشير بعض كبار السن فى مجال المقارنة إلى أن المستقبل الآن أصبح يمثل شيئاً مختلفاً تماماً للقروى ، فهو يحمل توقع استكمال تعليم الأبناء حتى نهاية المراحل اعتماداً على تكافؤ الفرص ، واعتماداً على سيادة معيار الكفاءة والإنجاز ، كما يحمل توقع تحسن الزراعة من خلال مختلف المشروعات التى تتبناها وزارة الزراعة ، كما يحمل الأمن الصحى والاقتصادى نتيجة لتوافر مؤسسات الائتمان الزراعى ونظم التأمين على المواشى ... الخ . وتتفق نتيجة دراستنا الحالية مع نتيجة دراسة هندية أجريت ١٩٦٤ لبعض القرى الهندية ، والتى كشفت عن أن ٧٨٪ من العينة فى القرى النامية يتوقعون تحسن حالة الذات والأسرة فى المستقبل ، وعبر ٩١٪ عن توقع تحسن حالة القرية فى المستقبل، بينما عبر ٩٣٪ عن توقعهم لتحسن حالة المجتمع العام فى المستقبل(٢) . وبوجه عام تكشف الدراسة باستخدام الأسئلة اللفظية على نمو النظرة الايجابية للمستقبل لدى جماهير الريفيين وهى نتيجة أيدتها نتائج المقاييس غير اللفظية ، فقد كان متوسط تقدير المستقبل أعلى درجة من متوسط تقدير القرويين لدرجتى الماضى والحاضر بالنسبة للإطار المرجعى للذات .

(١) سبقت الإشارة إلى أثر الديون الربوية فى نزع ملكية الكثير من ملكيات صغار الملاك عقب منحهم حق التملك سنة ١٨٩٨ — انظر الفصول السابقة من هذه الرسالة .

(٢) D. Sinha op cit pp 193-196.

كذلك وجدنا أن متوسط تقدير درجة المستقبل أعلى من متوسط تقدير درجتى الماضى والحاضر بالنسبة للإطار المرجعى للقرية ، وينطبق نفس الشيء بالنسبة للإطار المرجعى للنسق المجتمعى العام أو مجتمع الدولة . ولقد بلغ متوسط تقدير القرويين لدرجة النقلة من الحاضر إلى المستقبل بالنسبة للذات على المقياس المكون من عشرة درجات ١,٩٥٪ درجة فى القرية النامية إصلاح وبلغ ١,٦٢٪ درجة فى القرية النامية اتمان ، وهى نقلة كبيرة نسبياً[١] . ومرة ثانية تتشابه هذه النتيجة مع نتيجة تطبيق اختبار مماثل وغير لفظى ، فى بعض القرى الهندية ١٩٦٤ أطلق عليه «اختبار السلم» Ladder test إلا أن تقدير القرويين لدرجة الحاضر والمستقبل أعلى من تقدير القرويين الهنود لنفس هذين البعدين على المقياس ويتضح هذا من الجدول التالى[٢] :

الإطار	متوسط تقدير عينة القرية المصرية النامية إصلاح			متوسط تقدير عينة القرية المصرية النامية اتمان			متوسط تقدير القرى الهندية النامية[٢]		
الأزمان	الذات	القرية	المجتمع	الذات	القرية	المجتمع	الذات	القرية	المجتمع
الماضى	٢ر٥٦	١ر٦٤	١ر٨	٤ر٠٦٧	٣ر٢	٣ر٣	٢ر٩	٣ر٣	٣
الحاضر	٥ر٧٨	٦ر٨٤	٧ر١٢	٦ر١٨	٦ر٧٧	٨ر١	٤ر٠٨	٥ر٠٧	١ر٥
المستقبل ...	٨ر٧٣	٨ر٦	٨ر٨	٧ر٨	٨ر٤١	٨ر٧	٦ر٠٩	٧ر٠٥	٧ر٨

(١) يلاحظ هنا أن المستقبل المقصود يدور فى إطار الخمسة سنوات المستقبلة .

(٢) مع ملاحظة أن المقياس الهندي يتكون من (١١) بينما مقياسنا يتكون من عشر درجات فقط — انظر :

Ibid p. 96,

كذلك يلاحظ أن الإحساس بالنقلة من الماضى إلى الحاضر لدى أبناء القرية النامية إصلاح أعلى منه بين أبناء القرية النامية « اتمان » وتقدير الماضى لدى قرية الإصلاح أشد انخفاضاً من تقديره لدى أبناء قرية الاتمان ، ويرجع هذا بطبيعة الحال إلى طبيعة الحياة القائمة على السخرة التى عاناها أبناء قرية الإصلاح فى الفترة السابقة سواء من الأسرتين الإقطاعيتين اللتين كانتا تتقاسمان زمام الأراضى الزراعية للقرية ، أو من السلطة الإدارية الذين كانوا يمثلون سلطة هؤلاء الإقطاعيين فى القرية فى نفس الوقت . وبوجه عام نقول أن ارتفاع متوسط تقدير القرويين بالقـــرى المصرية — اتمان أو إصلاح — عن متوسط تقدير القرويين المقابل فى القرى النامية كما كشفت عنه دراسة معهد تنمية المجتمع فى حيدر آباد يشير إلى أن التجربة المصرية أكثر نجاحاً فى خلق الشعور بالتقدم لدى القرويين . كذلك فان ارتفاع متوسط تقديرات القرويين المصريين بالنسبة للمستقبل عن متوسط تقدير القرويين المصريين، يدل على نجاح التجربة المصرية فى الارتفاع بمستويات تطلع القرويين إلى المستقبل ويدلنا على هذا أن متوسط تقدير النقلة من الماضى إلى الحاضر ومن الحاضر إلى المستقبل . كما كشفت عن دراستنا الحالية - أعلى فى الدراسة المصرية عنه فى الدراسة الهندية وهذا ما يوضحه الجدول التالى :

(١)

الاطار المرجعى	متوسط تقدير النقلة لدى القرية النامية - ائتمان			متوسط تقدير النقلة لدى القرية النامية - إصلاح			متوسط تقدير النقلة فى القرى الهندية النامية		
النقلة	[illegible]	[illegible]	المجموع	[illegible]	[illegible]	المجموع	[illegible]	[illegible]	المجموع
من الماضى للحاضر	٢ر١١	٣ر٥٧	٤	٣ر٢٢	٥ر٢٠	٥ر٣٢	١ر٢	٢ر٢	٢ر٤
من الحاضر للمستقبل ...	١ر٦٢	١ر٦٤	١ر٦٦	١ر٩٥	١ر٧١	١ر٧٤	٢ر٠٤	١ر٩٦	١ر٧

وتشير الدراسة الهندية إلى عـــدم تخلص القرويين فى المجتمعات محل الدراسة من الرضا الانهزامى بواقعها المتخلف وإلى أنه لا يوجد أى دليـل على ظهور التطلعات والآمال القريبة لديهم فى تحسين أحوالهم ، بعكس الحال بالنسبة لما كشفت عنه دراستنا الحالية ، ولـكن تشير الدراسة الهندية إلى أن هذا لا يعنى انعدام أثر برامج تنمية المجتمع هناك على الاطلاق ، فلقـد ساهمت جزئياً فى توليد الدافع للتحسين والتنمية فى أذهان بعض الأفراد ، وإن كانت هذه الرغبة والدافع ما زالت ضعيفة وغـير واضحة لدى أغلب الجماهير(٢) . وبوجه عام تستطيع أن تستنتج اعتماداً على نتائج دراستنا الميدانية

---

(١) D. Sinha op cit p 97.

(٢) Ibid p 107.

(٣) Ibid o 220.

بأنه قد حدثت تغيرات واضحة فى خصائص ثقافة الفقر Culture of poverty(١) على المستوى اللفظى والفعلى ، فهناك الكثير من القرويين أقدم فعلا على تعليم أبنائه وبناته حتى المراحل المتوسطة والجامعيـــة ، وهناك إقبال تام على مراكز تنظيم الأسرة ، وهناك إقبال على الاستثمارات فى مجال تربية المواشى ... أى أن هناك ملامحاً فكرية نامية فى اتجاه تمثل قيم التخطيط فى حياة الأسرة الريفية .

ثانياً — آراء الجماهير واتجاهاتهم نحو التعليم :

يشير « كلينارد » M. Clinard بحق إلى أن معيار نجاح برامج التنميـة لا يتمثل فى تحقيق المنجزات المادية بقدر ما يتمثل فى مدى تبنى الجماهير للاتجاهات العلمية Scientific attitudes والايمان بأن العلم والعمل هما أسلوب تحقيق النجاح ، واكتساب الثقة فى الذات ، والايمان بالقدرة على تحقيق التغيير ونمو الشعور بالنحن أو بالمجتمع(٢) ويتفق « بوس » Bose مع كلينارد فى أن الايمان بقيمة التعلم من أهم سمات الاتجاه العقلانى(٣) . وقد حاولنا الكشف لآراء العينة حول قضية التعليم . وقد اعتبرنا أن آراءهم حول تعليم الابن وتعليم البنت ، وحول قضية الاختلاط أو التعليم المختلط ، وأهمية محو الأمية بالنسبة للكبار ومستويات طموحهم بالنسبة لتعليم أبنائهم،

---

(١) يحدد « رالف بيريز » أهم خصائص ثقافة الفقر فى اقتصار التفكير على الحاجات الملحة أو العاجلة ، وعدم القدرة على التطلع أو التخطيط للمستقبل ، وانخفاض مستويات الطموح ... الخ — انظر :

R. Peries op cit pp 190—191.

(٢) Community feeling, see M. Clinard op cit pp. 241 — 242.

(٣) Rational attitude. See R. Rdynes and Millieka. p 9.

من أهم مكونات الاتجاه نحو التعليم، وبالتالى يمكن عن طريقها تكوين فكرة عن آراء واتجاهات الجماهير حول قضية التعليم، وبالاستطلاع آراء الاخباريين عن آراء أهل القرية فى التعليم فى المرحلة السابقة، وجد أن الأغلبية العظمى لم تكن تؤمن بقيمة التعليم، وذلك لأن العمل الزراعى كان هو العمل الذى تدور حوله أغلب القيم المعرفية والمهنية للقرويين فى هذه الفترة، وهذا العمل لم يكن يتطلب تعليما منظما أو رسميا، وإنما كان يكتسب بالخبرة والممارسة والمشاهدة والتدريب منذ الصغر. وهذه الآراء حول التعليم فى الفترة السابقة تؤيدها بعض الدراسة التعليمية التى أجريت فى بعض مجتمعاتنا الريفية فى مصر(١).
هذا إلى جانب أن البعض كان يرسل أبناءه للمدارس الإلزامية بالقرية خوفا من المحاضر ثم ينتهى تعليمهم بنهاية هذه المرحلة أو قبل نهايتها، وكان البعض يرسل أبناءه إلى الكتاتيب التى كانت تنتشر فى مجتمع القرية لقيام هذه الكتاتيب بتحفيظ بعض أجزاء من القرآن الكريم إلى جانب بعض مبادىء الحساب ومحو الأمية من ناحية، ولأنها هى السبيل إلى استكمال التعليم الأزهرى، وهو النوع الوحيد من التعليم الذى كان يمكن متابعته نظرا لمجانيته ولما كان يمنحه للطالب من معونة شهرية(٢).
ونحن نرجع عدم تمثل قيمة التعليم فى المرحلة السابقة إلى طبيعة النسق القيمى الذى يرتبط بالعمل الزراعى، وعدم القدرة على تحقيق التعليم للأبناء، نظرا لطبيعة القيود المفروضة على التعليم بالنسبة لجماهير القرويين. أما قضية تعليم البنت فى الفترة السابقة، كما يشير الاخباريون فإذا كانت أمرا مرفوضا شكلا وموضوعا ويرجع هذا إلى تصور القرويين فى هذه الفترة لمفهوم الشرف والعفة من جهة وتصويرهم لمركز ودور الفتاة أو المرأة فى المجتمع من ناحية أخرى. وخروج الفتاة ورؤية الآخرين لها بعد سن معين « غالبا عشر

(١) الدكتور / محمد عاطف غيث، المصدر السابق.
(٢) وعلى الرغم من هذا فان الأعداد التى استكملت تعليمها الأزهرى، أو بمدارس المعلمين العامة من القرى المدروسة خلال المرحلة السابقة، أعداد قليلة للغاية، لا تتعدى العشرة فى إحدى القرى النامية على سبيل المثال.

سنوات ، أمر غير مقبول ، إلى جانب أن المرأة كما كانوا يتصورونها فى هذه الفترة لم تخلق إلا لرعاية زوجها وأبنائها داخل المنزل ، وهنا يصبح التعليم بالنسبة لها أمراً لا أهمية له لأنه لا يمكن السماح لها بأن تعمل فى الأعمال العامة، إلى جانب أن خروجها للتعليم أصلا أمر مرفوض . ويشير الاخباريون إلى أن هناك إلى جانب هذه الاعتبارات قول كان يتردد عن أن النساء ناقصات عقل ودين ، وبالتالى فهن لم يخلقن أصلا للتعليم سواء التعليم العلمانى أو التعليم الدينى . وهذا مايسمح لنا بالقول بأن نتائج الدراسة الميدانية تشير إلى حدوث تغيرات تقدمية واسعة فى هذا الشأن ، فقد أعرب ٦٥,٩٪ عن معارضتهم تماما للرأى الذاهب إلى الحاق الابناء الذكور بسوق العمل على حساب اتاحة الفرصة أمامهم للتعليم الرسمى . وحتى أولئك الذين أوضحوا أنهم أحيانا يوافقون على إلحاق الأبناء بسوق العمل على حساب التعليم ، وبعض أولئك الذين عبروا عن موافقتهم كلية على هذا الرأى ، كانوا يعقبون أحيانا على رأيهم هذا ببعض الأقوال التى تفيد أنهم فى هذا الرأى لا يصدرون عن عدم اقتناع بأهمية وقيمة التعليم، ولكن عن الظروف الواقعية الملحة(١) وبوجه عام يشير أغلبية المفحوصين إلى تفضيل التعليم على الحاق الأبناء بسوق العمل وهم صغار . وقد أيدت نتيجة اختبار المواقف المصورة هذه النتيجة حيث وجد أن هناك ٩٤,٥٪ من أفراد العينة يعبرون عن اتجاه إيجابى نحو تعليم الابن ، وعبر ١٦,٤٪ عن تطلعه إلى أن يتابع تعليم أبنائه حتى المستوى التعليمى المتوسط ، كذلك أعرب ٤٧,٢٪ عن تطلعهم إلى تحقيق مستوى جامعى من التعليم لأبنائهم .

وعند استطلاع آراء أفراد العينة فى الرأى القائل بأن الفتاة ليس لها

---

(١) فقد كان الكثير يقول « هو حد يكره العلام » ولكنهم كانوا يعقبون بعبارة « العين بصيرة والإيد قصيرة » أو « أهو حكم الظروف » ويقصدون بهذا الحاجة الاقتصادية لتشغيل الأبناء ويهم قوة عملهم وهم صغار .

إلا المنزل وأن خروجها للتعليم أو للعمل « عيب » ، أجاب ٦٤,٧ ٪ من أفراد العينة أنهم لايوافقون على هذا الرأى ، وعقب بعضهم بأن الفتاة الآن كالفتى تماما ويجب أن تنال حظها من التعليم والعمل . وقد أيدت نتائج اختبار المواقف المصورة هذه النتيجة حيث كشفت عن أن ٨٢,٣ ٪ من أفراد العينة يتبنون اتجاها إيجابيا نحو تعليم البنت ، ولقد سار البعض خطوة أكثر تقدمية وذلك بالموافقة على التعليم المختلط Coeducation وقد عبر ٦٢,٦ ٪ من أفراد العينة عن تأييدهم للتعليم المختلط . وتشير ملاحظتنا لمجتمعات القرى المدروسة إلى أن الكثير من أفراد القرى يقدمون بالفعل على تعليم بناتهم فى مدارس التعليم المختلط سواء ، المرحلة الأولى أو الإعدادية أو الثانوية أو بمراحل التعليم العالى . وتتفق هذه النتيجة إلى حد كبير مع نتيجة دراسة المعهد المركزى للأبحاث والتدريب على التعاون الشعبى فى قرية « ديولى » فى وحدة « مهرولى » Mehrauli block فى الهند ، تلك الدراسة التى كشفت عن مختلف وجهات النظر التقدمية أو التحررية Liberal views نحو تعليم الفتاة وخروجها للعمل(١) . حقيقة وجدنا أثناء الدراسة أن هناك بعض المعبرين عن اتجاهات إيجابية نحو تعليم الابن أو البنت لايمارسون بالفعل تعليم كل أبنائهم أو بناتهم ، وهناك قلة لاتقدم على تعليم البنات على الاطلاق ، ولاشك أن الرواسب القيم والتقاليد والتوجيهات المعيارية أثر فى هذه الظاهرة ، فإيمان هؤلاء بأفكار تقدمية جعلهم يصرحون بأنهم يؤمنون بها ، ولكن ما يعتور بنفوسهم من صراع بين القديم والجديد يجعلهم يقدمون على ممارسة السلوك التقليدى ، هذا إلى جانب أن للعوامل الاقتصادية دخلا كبيرا فى إحداث هذه الظاهرة فقد أشار البعض صراحة إلى حاجته لابنائه فى العمل الزراعى خاصة فى وقت امتصت

(١) The central inistitute, Voluntary efforts in a rural community. New Delhi, in Kurukshetra Feb, 1971 p. 17.

فيه فرص العمالة خارج القرية من ناحية(١) ، وامتصت فيه حركة التعليم من ناحية أخرى الكثير ممن كان يمكن نزولهم إلى سوق العمل الزراعى الأمر الذى أسهم فى ارتفاع أجور العمال الزراعيين . وهذه الظاهرة لاحظها بعض الباحثين فى المجتمعات الريفية فى الهند كعامل من عوامل التسرب وعدم الإقبال على تعليم الأبناء(٢) ، ولكن نستطيع بوجه عام أن نقول بأن إيمان جماهير مجتمعات القرى المدروسة وإقدامهم على تعليم أبنائهم أصبح اتجاها لفظيا وعمليا متأصلا لديهم . ولاشك فى أن تشجيع الدولة للتعليم بتوفير المدارس الابتدائية والاعدادية داخل مجتمعات القرى أو على بعد ٢ إلى ٣ كيلو متر ، إلى جانب إلغاء ازدواجية التعليم التى صاحبت المرحلة الأولى منذ ظهور التعليم الرسمى فى مصر وحتى سنة ١٩٥٣ ، ونقل كافة أنواع التعليم المتوسط « عدى التعليم الصناعى » على بعد يتراوح بين من ٥ - ٧ كيلومترات من القرى المدروسة فى عاصمة أحد المراكز المجاورة(٣) هذا إلى جانب أن رؤية القرويين الآثار المادية أو اللامادية المباشرة للتعليم متمثلة فى ارتفاع مستوى المعيشة للأسر التى يتعلم أبناؤها ، وارتفاع مكانتهم الاجتماعية فى القرية ، ومشاهدة أثر التعليم أيضا مجسما فى مراكز المنمين الاجتماعيين كالطبيب والبيطرى والمهندس الزراعى والمعلمين ، الذين يعملون داخل مجتمع القرية ، كذلك فان اتاحة الفرصة المتكافئة كاملة أمام التلاميذ فى صعود

---

(١) لقد أتيحت الكثير من فرص العمالة خارج مجتمع القرية ، مثل العمالة فى الأراضى المستصلحة بالتحرير ومريوط ، أو فى مجالات الخدمات كالمستشفيات أو مجالات التصنيع النامية فى المراكز الحضرية المجاورة .

(٢) R. Peries op cit p. 185.

(٣) يوجد بمدينة كوم حمادة مدرسة ثانوية وإعدادية ومدرسة زراعية ثانوية ومدرسة معلمين ومدرسة معلمات ، كما يوجد بمدينة إيتاى البارود وهى عاصمة المركز التى تقع فى نطاقه القرى المدروسة مدرسة تجارة ثانوية ، ومدرسة ثانوية عامة ، ومدرسة معلمين إلى جانب عدة مدارس ابتدائية وإعدادية .

السلم التعليمى حتى نهايته اعتمادا على معيار الكفاءة والانجاز ، كل هذه العوامل أسهمت فى احداث الظاهرة الملاحظة وأصبح اليوم من المناظر المألوفة فى القرى المدروسة رؤية مئات الطلبة تسافر صباحا إلى المدارس والمعاهد فى المراكز الحضرية المجاورة وإلى الكليات والمعاهد العليا فى الاسكندرية أو القاهرة أو طنطا . كذلك حاولنا استطلاع آراء جماهير القرويين فى قضية محو الأمية لتعليم الكبار فوجدنا أن هناك ٥٧٫١٪ من أفراد العينة ككل أعربوا عن اقتناع بأهمية محو الأمية وتعليم الكبار وعن إيمانهم بضرورتها كذلك عبر ٧٠٪ من الأميين عن استعدادهم للتعلم إذا ما اتيح لهم ذلك . ومما تجدر الإشارة إليه — أى هناك فصولا منتظمة بالفعل فى القرى المدروسة إلا أن أغلب أفراد العينة المدروسة ليس لديهم علم بوجودها والبعض الآخر الذى يعلم بوجودها لم يلتحق بها .

ولقد كشفت المناقشات الحرة الفردية والجماعية أن بعض القرويين يعللون عدم التحاقهم بفصول محو الأمية بضيق الوقت أو عدم جدية العمل بهذه الفصول ، ولقد كشفت أسئلة العمق عن أنه على الرغم من اعتقاد البعض بأهميتها إلا أنهم يقيسون فائدتها بما يعود عليهم من عائد مادى مباشر إذا ما التحقوا بها ، ذلك العائد الذى يحتل فى نظرهم الأهمية الأولى. ولما كانت هذه العملية ليس لها عائد مادى مباشر فانه لا يتوفر لديهم الدافع الكافى للالتحاق بها أو للمطالبة بإنشاء المزيد من الفصول . ولعل انعدام توافر الحوافز الإيجابية وسيادة الأساليب التقليدية فى محو الأمية وما يحاط بها من رسميات ، إلى جانب سوء التوقيت وعدم كفاءة أجهزة الاتصال ، وعدم محاولة الربط بين برامج ومناهج محـــو الأمية وبين الواقع المعيشى

والمهنى للقرويين من أهم عوامل فشل هذه البرامج فى القرى المدروسة[١].

وتشير بعض الدراسات الميدانية فى القرى الهندية إلى أن هناك بعض العوامل الثقافية التى تعترض نجاح برامج تعليم الكبار هناك، مثال هذا ما يشير إليه « دوبى » Dube من أن فشل برامج التربية الاجتماعية التى قام بدراستها يرجع إلى عدم تفهم لطبيعة الثقافة الريفية وإلى سوء توقيت البرامج، كذلك فإن تحديد مكان تنفيذ البرنامج لا يتفق مع التوجيه القيمى لمجتمع القرية. فقد وجد فى القرى التى قام بدراستها أنه على الرغم من أن الأهالى يقدرون قيمة التعليم إلا أنهم يرون أن ذهاب الكبار إلى المدارس حاملين بعض الكتب أمر لا يليق بهم ويعرضهم للسخرية من جانب الآخرين، هذا إلى أن أسلوب الأداء التربوى لم ينجح فى اجتذاب القرويين إلى هذه الفصول وهذا ما أدى فى النهاية إلى توقف برامج التربية الاجتماعية بعد السنة الأولى بقريتى « راجبوت » و « تياجى » التى قام « دوبيه » بدراستهما[٢].

وبوجه عام نستطيع القول بأن برامج التنمية أسهمت فى تكوين اتجاه إيجابى تجاه قضية التعليم بين جماهير القرى المدروسة وهو ما تكشف عنه نتائج دراستنا الحاليـــة التى تتفق مع نتائج الكثير من الدراسات المماثلة التى أجريت فى بعض المجتمعات الريفية فى دول العالم النامى، مثال هذا أن دراسة أجهزة الأمم المتحدة فى بعض قرى « الهند » « تايوان » كشفت عن نجاح برامج التغيير الحضارى المخطط فى تغيير الاتجاهات السلبية نحو المدرسة والتعليم تلك

---

(١) هناك محاولة تتم الآن فى ميدان تعليم الكبار بالأسلوب الوظيفى Functionols Literacy وهو أسلوب حقق نجاحاً فى بعض الدول الأخرى. انظر :

P. Roy and others op cit pp. 115 – 125.

(٢) S.P. Dube, op cit pp. 121 – 123.
See also R. Peries op cit pp. 186 - 187.

الاتجاهات التى كانت سائدة قبل بدء تنفيذ هذه البرامج ، وإحلال اتجاهات إيجابية محلها ، كما تمثلت فى زيادة نسبة المقبلين على تعليم أبنائهم وبناتهم فى القرى المدروسة[١] ، وتشير إحدى الدراسات الميدانية فى بعض القرى الهندية إلى اهتمام جماهير القرويين بإرسال أبنائهم للتعليم العالى وليس فقط إلى التعليم المتوسط حتى يصبحوا على حد قول هذه الدراسة «من ذوى الياقات البيضاء» فقد عبر ٨٦٪ من أفراد العينة الهندية المدروسة عن رغبتهم فى أن يلتحق أبناؤهم بوظائف مكتبية ، وهناك نسبة ضئيلة جداً من أفراد هذه العينة ترغب فى إلحاق أبنائها فى العمل الزراعى التقليدى . وهذه النتائج فى الدراسة الهندية تتفق فى بعض جوانبها مع نتائج دراستنا الحالية ، فهناك نسبة قليلة كما سبق الإيضاح ترغب فى إلحاق أبنائها فى العمل الزراعى التقليدى لا تتعدى ٦٪ من أفراد العينة المدروسة ، ولكن هناك نسبة لا بأس بها ترغب فى استكمال تعليم أبنائها حتى المراحل العليا .

وبوجه عام نستطيع القول بأن هناك تقارباً كبيراً بين أثر برامج التنمية الاجتماعية الريفية فى القرية المدروسة وبين أثر برامج التنمية المماثلة فى القرى الهندية التى قامت أجهزة الأمم المتحدة بدراستها فى وحدة «جوزى Ghosi» كذلك تتماثل مع النتائج التى حققتها برامج التنميـــة فى قرية «كوثورو» Kuthuro النامية التى قام «لا كشمانارو» بدراستها فى مجال دعم الاتجاه الإيجابى نحو التعليم[٢] »

---

(١) U. N. Community development and National development.

(٢) Office carreers see U.N : A case study of the Ghosi.

(٣) C.D op cit.

ثالثاً : آراء الجماهير واتجاهاتهم نحو التغيير والتجديد :

يذهب «لارسون» Larson ، «روجرز» Rogers إلى أن النقطة الحاسمة في استثارة التغير الاجتماعي التقدمي في المجتمعات المحلية يتمثل في كيفية رؤية أعضاء النسق المجتمعي للتجديدات في المجالين المادي واللامادي(١) . ويرى «روستو» Bostow من أن هناك ستة ميول أو استعدادات غير اقتصادية تؤثر على التنمية الاقتصادية وفي مقدمتها الاستعداد لتقبل التجديدات والتغيرات في أنماط الحياة وأنماط الفكر ويؤكد «مارشال كلينارد» على بعض النقاط المحورية في برامج التنمية الاجتماعية أهمها تطور تصور الذات، وخلق الرغبة في التغير والقضاء على الشعور بالتبعية ، ودعم الصورة الجديدة المخططة عن الذات في أذهان الجماهير . ونحن نؤمن مع الكثير من دارسي التنمية بأن الاتجاه نحـــو التغيير يعد من أهم الاتجاهات المؤثرة في مسار حركة التنمية الاجتماعية(٢) . وهذا ما جعلنا نحاول الكشف عن مدى استعداد جماهير القرى المدروسة لتقبل الأفكار والأنماط السلوكية الجديدة ، ومدى تمسكهم بكل ما هو تقليدي موروث ، ولاشك أنه يوجد بكل نسق بمجموعة من العمليات التي تؤدي وظيفة الحفاظ على الحدود كما يشير «لويس» ، «بيجل»(٣) . ويشير

(١) Y.U.L. Roa op cit p. 70.
O. Larson, E.M. Rogr.s op cit p. 40.

(٢) أما الاستعدادات الأخرى فهي الاستعداد لتطوير العلوم الاجتماعية والطبيعية بما يخدم أهداف حركة التنمية وتطبيق العلم على الأهداف الاقتصادية ، والسعي لتحقيق التقدم المادي ، والاستعداد للاستهلاك — انظر :
R. Peries, op cit p. 6.

(٣) M. Clinard op cit p. 301.

(٤) B. Sinha op cit p. 62.

(٥) Boundary maintaimance : See. C. Loomis, A Beagle, op cit p. 48.

الاخباريون إلى مقاومة مجتمع القرية لبعض التجديدات المتضمنة فى برامج التنمية فى بداية استحداثها فى مجتمع القرية مثل الاستعانة بمساعدات المولدات بالوحدة الصحية بدلا من الدايات ، وتعليم الفتاة ، والدعوة إلى تنظيم الأسرة ، والدعوة إلى المشاركة الشعبية ... إلخ .

ولكن شدة وكثافة الغزو الانمائى فى مجتمعات القرى المدروسة من خلال تطبيق التشريعات الاقتصادية والسياسية والإدارية والتعليمية والصحية ... إلى جانب استحداث مؤسسات التنمية التى تقوم بتوصيل كافة أنواع الخدمات والرعاية إلى القرويين ، هذا إلى جانب حركة المجتمع العام وتغير البرامج الاتصالية كما وكيفاً مع تكثيف حركتها خاصة برامج الاتصال الجمعى ، وزيادة الاحتكاكات بأنماط حضارية مختلفة ... كل هذا أدى إلى تقليل حدة ميكانية الحفاظ على النساق . كما أدى إلى تحطيم بعض أطر النسق المجتمعى القديمة breaking Boundaty وهذا هو ما حدث فى الكثير من المجتمعات المحلية فى مختلف أنحاء العالم بفعل عوامل مماثلة إلى حد كبير(١) .

وقد رأينا أن استطلاع مدى رضاء القرويين عن حالتهم الشخصية وحالة قريتهم الراهنة ، ومدى تقديرهم لنسبة المتمسكين بالقديم من زملائهم أعضاء النسق المجتمعى — وهذا يكشف عن تصوراتهم لآراء الجماعة المرجعية من ناحية كما أنه يتيح لهم فرصة لإسقاط آرائهم الشخصية على هؤلاء الآخرين المجهولين أو الغير محددين من ناحية أخرى — هذا إلى جانب استطلاع رأى المفحوص نفسه فى بعض الأمثال الشعبية التى تعكس تقديس الماضى وكل ما هو تقليدى ، كذلك معرفة مدى توافر الوعى التكنولوجى بينهم(٢)

(١) Ibid pp 47—48.

(٢) U.N. C. D. and economic development p : 70

Tecknological consciou ، أقول إننى أعتبر أن الوقوف على هـذه الأبعاد الفرعية يستطيع أن يعطى مؤشراً عاماً للبعد الأصلى المراد قياسه وهو الاتجاه نحو التجديد والتغيير . وتشير نتائج الدراسة إلى أن ٩٦٫٧٪ من أفراد عينة القرى النامية غير راضين عن حالتهم الأسرية والشخصية ويرغبون فى تحسينها وإلى أن ٤٥٪ من أفراد هذه العينة عبرت عن عدم رضائها عن حالة مجتمعهم القروى على الرغم مما أصابه من تغيرات انمائية . فكان ما حدث من تغيرات تقدمية أدى إلى توليد الرغبة فى تحقيق المزيد من التقدم . أما بالنسبة لاستطلاع الرأى بشأن تقديس الماضى أو التمسك بكل ما هو تقليدى فقد كشفت النتائج عن أن ٩٥٫٦٪ من أفراد العينة ترى أنه يندر أولا يوجد من يتمسك بكل ما هو قديم تقليدى ، وأن غالبية أفراد القرية قد غيروا من عاداتهم وأسلوب معيشتهم . وقد رفض ٩٨٫٤٪ المثل القائل « من فات قديمه تاه » ويعتبرونه مثلا متخلفا ولا ينطبق على أى شىء وأن هناك بعض المنحدرات القديمة يجب تركها نهائياً وإنه على الإنسان أن يماشى موكب التقدم .

وتعطينا هذه النتائج مؤشرا مؤداه إنطلاق البناء الفكرى للقرويين بعيدا عن التقاليد الجامدة أو الاستياتيكية المتخلفة على المستويين الشعورى والمستوى الأعمق ، وأن القروى يدرك أن الجماعة المرجعية غير متحجرة ثقافيا حيث تقبل على الجديد طالما أنه مفيد ، كذلك تعطينا هذه النتائج مؤشراً آخر يتمثل فى نبذ القرويين للواقع المتخلف وتطلعهم إلى التغير التقدمى ، خاصة أنه كما سنرى قد طرأ تغير عميق فى مجالات إهتمام القرويين area of concern فقد إتسعت هذه المجالات لتشمل أشياء مستحدثة فى حياتهم كالتعليم والرفاهية المادية والرعايا الطبية .. وهذه القضية تحتل أهمية محورية فى دراسات وتجارب التنمية الاجتماعية فى الريف (١) وقد كشفت الدراسة عن تقبل القرويين

---

(١) N,F. Sinha, Mass communicotion and agricultural development in India in Kurukehatra July 1971 p 5.

للكثير من التجديدات المستحدثة أو الوافدة على مجتمع القرية مثل تعليم البنات (٦٤٫٧٪) وتنظيم الأسرة (٦٠٫٤٪)، والاتجاه إلى الطبيب فى حالة المرض (٩٧٫٨٪) ... الخ وقد حاولنا أثناء الدراسة إستطلاع آراء القرويين وإتجاهاتهم نحو الميكنة التى إستحدثت فى مجتمع القرية (على الرغم من بساطتها) عن طريق الجمعيات التعاونية مثل الجرار وماكينة الدراس الآلى وماكينات الرى وآلات الرش وإستخدام الطائرات فى رش المبيدات وقد وجد أن ٨٥٫٣٪ يعبرون فى استجاباتهم لاختبار المواقف المصورة عن اتجاه إيجابى نحو الميكنة ووجد أن هناك ١٤٫٧٪ يعبرون عن إتجاه سلبى نحو الميكنة وقد كشفت لنا أسئلة العمق عن أن مصدر هذا الاتجاه السلبى لا يكمن فى عدم إقتناع أفراد العينة بمميزات التكنولوجيا الزراعية الأكثر تقدما من حيث الجودة والسرعة وقلة التكاليف، ولكن مصدر هذه السلبية هو ما يعانونه من تعقيدات روتينية وأساليب ملتوية من جانب المسئولين عن الأجهزة بالجمعيات التعاونية، ولكن لاشك أن للارتباط الوجدانى بالأجهزة الزراعية التقليدية كجزء من التراث الثقافى المادى المتوارث دخل فى هذه الاتجاهات السلبية، وبوجه عام تشير نتائج الدراسة بالملاحظة والمعاينة، وبالمقاييس إلى نمو ما يمكن أن نطلق عليه الوعى التكنولوجى بين جماهير القرويين، وتزايد إدراكهم لأهمية العلم والتكنولوجيا فى حياتهم وما يحملانه من إمكانيات وطاقات قادرة على الارتفاع بمستوياتهم المعيشية وتخليصهم من الكثير مما يعانونه من المشكلات، وهو وعى كانت تفتقده جماهير القرويين فى المرحلة السابقة وتتفق هذه النتيجة مع نتائج دراسات أجهزة الأمم المتحدة فى بعض قرى جنوبى شرقى آسيا كالهند [١]، وتكشف مقارنتنا لنتيجة دراستنا الحالية بنتائج دراسات مماثلة أجريت فى بعض قرى العالم النامى عن تشابه كبير، ومثال هذا ماخرج به «لاكشمانارو» فى دراسته لبعض القرى النامية «كوثورو» فى الهند حيث وجد أن أهالى القرية النامية

---

(١) U.H. A case study of Ghosi C. Dblock pp 10 - 14.

« كوثورو » يتسمون بسعة الأفق والقدرة على التكيف مع الجديد ، بل والترحيب بهذا الجديد مطالبين بتحقيق المزيد منه بعكس الحال بالنسبة للقرية المتخلفة « باثورو » التى تتسم عقليات جماهيرها بالركود والاستاتيكية التقليدية (١) وهذه النتيجة الأخيرة تختلف عما أسفرت عنه دراستنا الحالية من نتائج فى القرى المتخلفة التى وجدنا أن أبناءها أكثر مطالبة والحاحا على إستحداث تغيرات فى مجتمعهم وإنشاء مؤسسات التنمية العلمانية ومساواتهم بالقرى النامية المجاورة ، ولاشك أن لمشاهدة تلك الخدمات التى يستمتع بها أبناء القرى المجاورة ، جنبا إلى جنب مع المجتمع العام والتغيرات الثقافية الأخرى كان له أثر واضح فى إحداث هذه الظاهرة . كذلك تختلف نتيجة دراستنا الحالية عن نتائج دراسة « جوردون هيراباياشى G.Hirabayachi و « فتح الله الخطيب » عن الوعى الاجتماعى ووسائل الاتصال فى بعض قرى محافظة المنوفية ، والتى أبرزت ميل القرويين للمحافظة والابقاء على القديم (٢) ولاشك أن سبب اختلاف نتائج دراستنا عن نتائج هذه الدراسة يرجع إلى الفارق الزمنى بين الدراستين كما يرجع إلى أثر برامج التنمية من ناحية ، وإلى اختلاف الموضوعات المقاسة من ناحية أخرى . كذلك تختلف نتائج دراستنا عن نتائج أبحاث معهد تنمية المجتمع فى « حيدر آباد » لبعض قرى منطقة « الله أباد » فى الهند والتى كشفت عن فشل برامج التنمية فى توليد الرغبة والدوافع للتحسين والتنمية (٣) Urge for development . وأن برامج التنمية الاقتصادية لم تنجح فى التأثير على ديناميات القرويين الداخلية (٤)

---

(١) Y.U.L. Roa op cit pp 62.-66.

(٢) الدكتور / محمود عوده — مصدر سابق ص ٢٤٩ ، والدراسة بعنوان : Social consciousness and means of communcation 1957.

(٣) D. Sinha op cit p 220.

(٤) Ibid p 208.

inner dynamics of villagers ولكن تجدر الإشارة هنا إلى أنه مازال هناك صراع بين القديم والجديد فى القرى التى قمنا بدراستها نلمسه فى مناقشاتنا معهم، وفى التناقض الواضح بين آرائهم واتجاهاتهم اللفظية المستثارة وبين واقعهم السلوكى . ونستطيع فى هذا الشأن الاستعانة بتفسير « تايلور » الذى يذهب إلى أن الطرق الجديدة فى التفكير والفعل تخلق نوعا من انعدام الأمن السيكولوجى والأخلاق والروحى[١] ، الأمر الذى يؤدى إلى اللاتثبت ، إلى جانب ما تكتسبه العادات والأفكار والسلوكيات المتوارثة والمتوازنة مع الكل الثقافى العام من احترام وقداسة. وتشير دراسة معهد تنمية المجتمع فى بعض قرى الهند إلى استمرار سيادة الاتجاه المحافظ Play safe attitude على المستويين اللفظى والسلوكى وهو ما يمثل فى رأى هذه الدراسة عقبة كبرى أمام برامج التنمية . وهذا الاتجاه يتجه فى القرى التى قمنا بدراستها إلى التغير بسرعة على المستويين اللفظى والسلوكى معا ، وإن كان تغيره على المستوى اللفظى كان أسرع وأوضح . وتذهب الدراسة الهندية إلى أن الفقر أحد الأسباب الجوهرية فى ارساء وتثبيت الاتجاه المحافظ حيث لا يترك الفرصة للتجريب إلى جانب ما يصاحبه عادة من ضيق أفق وانغلاق فكرى ، وهذا رأى يشايعه « ادوارد بانفيلد » E. Banfield فى دراسته بقرية « مونتجرانو » Montigrano فى جنوب إيطاليا[٢]. ولكن نظرا لاتساع مساحة الهند وتعدد قراها التى تزيد عن ٥٠٠,٠٠٠ قرية واختلاف حجم وكثافة برامج التنمية باختلاف الولايات والمناطق والوحدات ، وباختلاف طبيعة القرى ، فان آثار برامج التنمية قد اختلفت من منطقة إلى أخرى ومثال هذا أنه على الرغم من اختلاف نتائج معهد تنمية المجتمع فى حيدر أباد عن نتائج دراستنا الحالية، فان نتائج دراسة المعهد المركزى للبحث والتدريب على التعاون الشعبى فى

---

(١) Ibid p 211.

(٢) R. Banfield op cit pp 30—39.

قرية « ديولى » فى وحدة « مهر ولى » تتفق إلى حد كبير مع نتائج دراستنا الحالية حيث كشفت عن نمو الاتجاهات ووجهات النظر اللبرالية Liberal views نحو التجديدات المستحدثة فى مجتمع القرية كالكهرباء والميكنة الزراعية وتعليم المرأة وخروجها للعمل، ونحو أساليب تنظيم الأسرة وعدم التقيد بالعادات والتوجيهات القيمية التقليدية ، ونمو الوعى الجماعى والوعى التكنولوجى وهى فى هذا تتفق إلى حد كبير مع القرى النامية التى قمنا بدراستها ، ولكننا لا يمكن أن نعتبر أن قرية « ديولى » قريه ممثلة للريف الهندى ذلك لأنها باعتراف هذه الدراسة قرية نموذجية[١] بعكس الحال بالنسبة لتلك القرى التى قمنا بدراستها فهى قرى ممثلة لأغلبية القرى الزراعية الطبيعية فى مصر .

رابعا — تصور الذات لدى جماهير القرى المدروسة :

يتسم النمط الدينامى للتنمية الريفية الذى يشايعه المعهد الدولى للاصلاح الريفى[٢] I.I. R.R. بعدد من الخصائص فى مقدمتها بث فكرة احترام الذات لدى الجماهير، ودعم إيمانهم بإمكانية القيام بالفعل والعمل المؤثر فى تغيير واقعها الحضارى[٣]. وتشير الدراسات التى أخرجها باحثوا هذا المعهد إلى أن القضية ذات الأهمية الكبرى فى حركة التنمية الريفية لا تتمثل فى خلق قرى جديدة وإنما تتمثل فى خلق قرويين جدد ، بروح وآراء وتصورات وآمال وأفكار جديدة[٤]

(١) The central inistitute of rescarch and training, op cit p 17.

(٢) International inistitute of rural reconstruclion.

(٣) H.B. Price (ed) Rural reconstruction and Development Fredrick and Prager Publishers, New York 1967 pp 22—23.

(٤) Ibid p 25.

ويشايع أغلبية ثقات الباحثين فى مجال التنمية الريفية والحضارية هذا الرأى، مثال هذا أن « كلينارد » يذهب إلى أنه على برامج التنمية الاجتماعية أن تركز على تطوير فكرة جديدة عن الذات لدى جماهير المجتمعات المحلية المتخلفة وإلى خلق الشعور بالقدرة على الانجاز ، ومساعدتهم على تحقيق الشعور الاستقلال ونبذ الشعور بالتبعية(١) ، ويشير هذا الباحث بحق إلى أن الصورة الانهزامية عن الذات تقف عقبة كبرى أمام برامج التغيير المخطط حيث أنها تثير دائما الشك فى إمكانية تحقيق النجاح والتقدم وتؤدى إلى تصور استحالة التغيير . ولقد برزت هذه المشكلة بجلاء فى المجتمعات الريفية لدول العالم النامى ، ويتضح لمن تتبع تاريخ القرى المدروسة والذى لا يختلف عن تاريخ القرية المصرية بوجه عام أن يستخلص نوع التصور الذى كونه القرويون عن ذواتهم فى الفترة السابقة .

فقد عاشت جماهير هذه القرى فى مناخ يسوده الإرهاب الفكرى والتسلط الأتوقراطى فى المجالات الاقتصادية والسياسية والادارية ، كما عانت هذه الجماهير مما يطلق عليه البعض الجوع العقلى والبدنى على حد تعبير « باستون » ، وهذا ما أدى إلى توليد الشعور بانعدام الأهمية والوزن وانعدام القدرة على الفعل والتأثير بين جماهير هذه القرى ، وإلى اعتقادهم فى استحالة قيامهم بفعل يخلصهم مما هم فيه ، بل ويجهلون طريق الخلاص . ويشير « ارنيست وت » إلى أن محاولة تنمية الثقة فى النفس والدعوة إلى تحمل المسئولية وتبنى فكرة المساعدة الذاتية بين جماهير عاشت مثل هذا المناخ على مدى قرون طويلة هى محاولة ثورية فى التغيير(٢). ولعل هذا هو ما جعل « هاجستروم » Hagestrom والكثير من باحثى الأمم المتحدة يشيرون إلى الأهمية الاستراتيجية لهذا البعد . وتشير معلومات وروايات الاخباريين

---

(١) Development of a new self immage. see M. Clinard op cit pp 301—302.

(٢) E. Witt op cit p 2.

إلى أن ما لاقاه أبناء القرى المدروسة من ظلم وعسف واستغلال وانعدام الأمن على مدى زمن طويل أصاب القرويين بنوع من انعدام الثقة المرضى Pathological distrust فى ذواتهم وفى الحكومة وفى الدولة وفى الآخرين . على أنهم لم يألفوا مواجهة الدولة أو الدخول فى علاقات مع مجتمع الدولة من خلال الموظفين إلا فى ثلاثة مواقف أساسية تتمثل فى جباية الضرائب ، أو ترحيل أبناء القرية للجندية أو للسخرة « السلطة » أو تكليفات ممثل السلطة فى القرية وهم العمدة والمشايخ ، وهذا ما خلق لديهم نوع من القدرية اليائسة . وتذكرنا هذه الخصائص بخصائص أبناء قرية « مونتجرانو » التى قام « بانفيلد » بدراستها فى الستينات من هذا القرن[1]. ونحن هنا نفترض إمكانية قياس بعد تصور الذات عن طريق سؤال المفحوصين عن تصورهم لتصور الآخرين لمدى قدرتهم على القيام بعمل مؤثر فى بناء مجتمع قريتهم وهذا السؤال إلى جانب اتاحته الفرصة للمفحوص للتعبير عن تصوره هو مسقطا على الآخر المجهول بطريقة تخلو من التهديد المباشر للذات ، فانها تتيح لنا فرصة للتعرف على تصور المفحوص لرأى الجماعة المرجعية التى يأخذها فى اعتباره عند اتخاذ قراراته . وبعد القاء هذا السؤال نقوم بالقاء نفس السؤال على مستوى مباشر ، كذلك حاولنا أن نستخلص هذا التصور من خلال تصميم موقف مصور يحاول فيه مجموعة من القرويين القيام بعمل إنمائى فى مجتمع القرية واستطلاع رأى المفحوص عن مدى قدرة هذه الجماعة فى انجاز هذا العمل أو تحقيق النجاح فيه، ومثل هذا السؤال غير المباشر من خلال الموقف المصور يتيح للمفحوص التوحد بالشخص المماثل فى الصورة والمطلوب معرفة رأيه فى هذا الموقف . ولقد كشفت نتائج هذه الاختبارات عن نتائج تقدمية فلقد عبر ٢ر١٤٪ عن أنه لا يوجد أو يندر وجود من يتبنى تصورا سلبيا

---

(١) I. Bajoyud op cit p 37.

عن ذاته فى مجتمع القرية بقوله « يا عم واحد زى حالاتى حيقدر يعمل إيه، هو أنا أقدر أعمل حاجة فى تحسين حال البلد » كما عبر ٤٨,٥ ./· عن أن هناك قلة فقط هى التى تعبر عن هذا الرأى ، كما أوضح ٧٧,٦ ./· عن عدم موافقتهم على هذا الرأى فى الاستجابة على السؤال المباشر. وعقب الكثير ممن قابلتهم بذكر أن الفرد يستطيع أن يسهم فى أى مشروع سواء بجهده أو بماله أو بأى حاجة » . كذلك كشف السؤال المصور رقم «٧» عن أن ٩١,٨ ./· يعبرون عن اتجاه إيجابى نحو الذات من خلال موقف عمل جمعى كذلك ذكر ٥٩,٩ ./· من أفراد العينة المدروسة وإن أسلم أسلوب لمواجهة مشكلات القرية هو مواجهتها بالجهد المشترك بين الأهالى والحكومة معاً . وهذا يعنى أنهم يتصورون أنفسهم على المستويين الشعورى واللاشعورى كقادرين على المساهمة فى تغيير الأوضاع المتخلفة القائمة ، وفى دفع مسيرة التنمية نحو الأهداف التى يبغون الوصول إليها ، كذلك يدركون أن العمل التعاونى المشترك قادر على تحقيق آمالهم فى التغير التقدمى . وهناك ملاحظة تجدر الإشارة إليها هنا هى أنه على الرغم من إيمان أفراد العينة بقدرة العمل الجماعى والتعاونى على مواجهة المشكلات ، إلا أنهم لم يسبق أن شاركوا فى مثل هذا العمل إلا فى حالات معدودة ، كما أن هناك الكثير من الاستطرادات كان المفحوصون يذكرونها عقب استجاباتهم لهذا السؤال مضمونها « لو أن الناس تعاونت فعلا كان يمكن أن نواجه الكثير من المشاكل ». وتشير هذه الملاحظة أن أهمية الدور القيادى فالحقيقة التى لمستها من معايشة القرويين إن أبناء القرى المدروسة قد طوروا فكرة إيجابية عن الذات إلى حد كبير ، وعن إمكانيات العمل التعاونى والجمعى ، ولكن تنقصهم العناصر القيادية القادرة على ممارسة أدوار التخطيط والتنسيق وتوزيع العمل والحصر والإشراف وهذا ما سوف نشير إليه فى فقرات مقبلة. وما يهمنا هنا هو أن نتيجة الدراسة تشير إلى نمو اتجاهات إيجابية عن الذات، وإلى حدوث تغيير كبير فى الاتجاهات الانهزامية(١) المعوقة لانطلاق

(١) Self defeating attitudes.

طاقات الجماهير[١] ، ولو أن هذا التغيير كما هو واضح من المعايشة قد تم على المستوى اللفظى أكثر منه على المستوى السلوكى الفعلى .

خامساً – آراء واتجاهات القرويين نحو العلية الرأسية والأفقية :

ينظر الكثير من دارسى التنمية مثـــل « آرثرلويس » A. Lewis ، «هيجن» E. Hagen ، « بانسون» Panaioen، «رالف بيرز» R. Peries ، دراجناند سنها D. Sinha إلى أن الاتجاهات الاجتماعية خاصة الاتجاه نحو العلية والمستقبل على أنها عوامل التحريك الأولى[٢] لبرامج ومسيرة وحركة التنمية ككل . ويشير «ادجارشين» E. Schien إلى أهمية تحقيق التوازن فى برامج التنمية بين تكنولوجيا الأشياء ، وتكنولوجيا الجماهير[٣] . وهذه الأخيرة هى ما يطلق عليها «سنها» علم البشر[٤] Humanology ويذهب «هيجن» بحق إلى أن نجاح برامج التنمية يفترض كما يهدف إلى تحقيق رغبة الجماهير فى صنع الحياة وتشكيل مستقبلهم من خلال العمل والإنجاز ، وهذا ما يؤكده « بانسيون » حيث يذهب إلى أن نمط التفكير الذى يقوم على الإيمان بالعلية الرأسية vertical كلية نمط معوق لبرامج التنمية التى تفترض الإيمان بنمط العلية الأفقية horisontal causality كما تسعى إلى دعم الإيمان بهذا النمط[٥].

---

(١) M. Clhinard ep cit p 315.

(٢) Primary moving factors. see J.A. Pansioen op cit pp 139–143 R. Peries op cit pp 2—31.

(٣) F. Schien, op cit.

(٤) D. Sinha op cit p 7.

(٥) يقصد «بانسيون» بالعلية الرأسية إلقاء مسئولية الظروف الراهنة وما يحدث للبشر فى حياتهم على القوى الغيبية ، أى الاعتقاد فى أن هذه القوى هى التى تسير حياتهم وتحدد مستقبلهم أو يقصد به المنهج الغيبى فى التفكير ، أما العلية الأفقية فيقصد بها تفسير ظواهر الكون المادية بظواهر مادية مماثلة ، والايمان بأن ، الجهد والعمـــل هما السبيل الوحيد إلى التغيير وإلى تحقيق النجاح .

انظر : J. A. Pansioen op cit pp 13 9—143.

وتؤكد كافة الدراسات أهمية تنمية الاتجاه الإيجابي نحو العمل كسبيل وحيد لتحقيق التقدم(١). ويشير « رامازامي » Roamasamy الباحث الهندى إلى أن هناك بعض العوامل غير الاقتصادية تفوق العوامل الاقتصادية أهمية فى إنجاح برامج التنمية الاقتصادية منها الاتجاه نحو العمل ونحو القدر، ونحو الثورة والقوة ووقت الفراغ(٢). ولقد اضطرت جماهير القرى المدروسة فى مواجهة الضغوط الاقتصادية الاقطاعية وشبه الرأسمالية الاستغلالية، وفى مواجهة بناء القوة غير الديمقراطى، ومختلف ألوان السخرة، وفى مواجهة انخفاض المستوى المعيشى دون الكفاف، وتدهور المستوى الصحى نتيجة لانتشار الأمراض الوبائية والمتوطنة إلى جانب أمراض سوء التغذية، وسيادة الأمية الهجائية والفكرية، إلى جانب غياب التنظيمات الشعبية وعدم معرفة أسلوب الخلاص والاعتقاد باستحالة التغير، فى مواجهة كل هذه الظروف الرهيبة والقاسية وغيرها من الظروف اضطر القرويون إلى تطوير مجموعة من ميكانزمات التبرير والهروب. تبرير الواقع المتخلف بإلقاء المسئولية على عوامل غيبية كالقضاء والقدر أو إرادة الله، والهروب بمحاولة الاستسلام الانهزامى لكل ما هو مفروض، والانغماس فى الغيبيات. ويعكس هذان الميكانزمان التفسير الخاطىء لبعض النصوص الدينية وتحريفها عن معناها الصحيح، وانتشار بعض الأمثال الشعبية الانهزامية(٣) وسيادة الاتجاهات الخرافية والاقبال على الممارسات اللاعلمية والوقوع فى براثن أدعيـــاء

---

(١) U.N.C.D. and economic devlopment p 74.

(٢) Attitudes of people towards work and wealth or power and leisure, see, A.S. Ramasamy, Interaction of social change and development in Kurukshetra april 1—1971 p 3.

(٣) ومثال على هذه الأمثال « المكتوب على الجبين لازم تشوفه العين »، « تجرى جرى الوحوش غير رزقك لم تحوش ».

العـــلم والمشعوذين الذين كثر انتشارهم فى مجتمع القرية فى الفترة السابقـة .

ومن الطبيعى ألا يعتقد القرويون فى المرحلة السابقة فى قيمة العمل ، وإنه هو السبيل إلى تحقيق التقدم لأن العمل فى هذه المرحلة كان نوعا من السخرة فى خدمة الاقطاعيين وممثليهم فى مجتمع القرية ، وفى غياب كافة أسباب الأمن المادى والمعنوى اضطر أبناء هذه المجتمعات إلى تبنى الايمـان السلبى الذى يختلف تمـاماً عن الايمان الايجابى الذى تدعوا إليه الأديان السماوية .

وتشير نتائج الدراسة الميدانية إلى حدوث تحول واضح نحو الإيمان بالعمل والاجتهاد والإنجاز كسبيل محقق للنجاح والتقدم وتحقيق والآمال . ففى الإجابة على سؤال بشأن العوامل المسئولة على نجاح الإنسان وفشله فى العمل والحياة ذكر ٥٩,٥٪ أن المسئول الوحيد عن النجاح هو العمل والإنجاز والاجتهاد الشخصى ، وأن المسئول عن الفشل هو التـكاسل والتوانى وعدم المعرفة . كذلك ذكر ٣٠,٦٪ أن المسئول عن النجاح أو الفشل هو العمل وجزء من القدر ، وأوضح ٦,٥٪ أن هذا المسئول هو القدر فى الأساس وجزء من العمل « أى تغليب عنصر القدر » ولم يقتصر على ذكر القضاء والقدر فقط ، أى ذكر عوامل غيبية لا دخل للعمل والاجتهاد فيها إلا نسبة قليلة لا تتعدى ٣,٤٪ من عينة القرى النامية . وفى الاستجابة لسؤال أكثر تخصصاً عن عوامل النجاح والفشل المهنى فى مجال الزراعة وهى المهنة الشائعة فى مجتمع القرية أجاب أفراد العينة إجابات مشابهة إلى حد كبير حيث أوضح ٤٨,٤٪ بأن عمل الإنسان ومجهوده فقط هو سبيل النجاح فى العمل الزراعى ، وإن سوء عمله وتـكاسله وعدم جديته ، فى حالة تساوى العوامل الأخرى « هو سبب فشله » .

وأوضح ٣٠٫٦٪ أن العمل وجزء من القدر (أى ، تغليب عنصر العمل) هما المسئولان عن المتغيرات ، وأوضح ٦٫٦٪ أن القدر وجزء من العمل « أى تغليب عنصر القدر أو العنصر الغيبى ، هما المسئولان عن هذه المتغيرات ولم يكتف بذكر القضاء والقدر فحسب إلا ١٫٧٪ فقط من أفراد العينة . كذلك لاحظنا أن هناك ٢٤٫٨٪ من أفراد العينة تشير إلى أن للقدرة المالية دخلا كبيرا فى النجاح أو الفشل المهنى فى مجال الزراعة . وتوضح لنا هذه النتائج بجلاء بروز الايمان بالعمل والانجاز كقيمة فى حياة القرويين، وتجدر الاشارة هنا إلى أن الفلاح المصرى فى القرى المدروسة قد أعطى جهده للارض وللعمل الزراعى الشاق على مدى تاريخه الطويل بدون أن يلمس عائد هذا العمل والجهد سواء بالنسبة له أو لأسرته ذلك لأن فائض عمله كان يذهب إلى الطبقة الطفيلية التى كانت تعيش عالة على جهده ، أما الآن فانه أصبح يلمس بنفسه عائد عمله . ويشير الاخباريون إلى أن جماهير القرى المدروسة قد وصلت فى المرحلة السابقة إلى حالة من المعايشة لمناخ التخلف والتوافق معا على إعتبار أنه قضاء الله وقدره ، وأنه بعد إنطلاق حركة التنمية التى انطلقت سنة ١٩٥٢ بدأ القرويون يدركون أن ما يعانونه من تخلف ومشكلات مرجعه ظروف بشرية وليست ظروف إلاهية ، وإنهم يستطيعون بجهدهم بعد أن رفعت الدولة عنهم كافة الضغوط والمعوقات الاقتصادية والسياسية من خلال تطبيق القوانين فى هذه المجالات المساهمة فى تحقيق التغيير التقدمى سواء بجهدهم الشخصى أو بالجهود الجماعية أو من خلال محاولة تعليم أبنائهم حتى آخر مراحل السلم التعليمى . وهذا ما جعل ٥٦٫٤٪ من أبناء القرى النامية المدروسة يرون أن العمل والاجتهاد الشخصى هو سبيل تحسين وتغيير الحالة المتعلقة التى يعانون منها ، كما جعل ٣٥٫٤٪ يدركون أن تعليم أبنائهم أيضا هو أحد هذه السبل ، ولم يذكر العوامل الغيبية كمسئولة وحدها عن تحسين حالهم فى المستقبل أو عدم

تحسينها إلا نسبة قليلة لا تذكر (١) .

ومرة ثانية تشير هذه النتائج إلى بدء حدوث تحول جوهرى فى الأبعاد الأساسية « لثقافة الفقر » التى اتسم بها مجتمع القرية المصرية ، وأهم هـــذه الأبعاد كما يشير إلى هذا « رالف بيرين » الشعور بالاستسلام والقدرية .

وتتفق نتائج دراستنا هذه إلى حد كبير مع نتائج الدراسات الأمبيريقية فى بعض المجتمعات القروية المشابهة فى دول العالم الثالث ، ومثال هذا ما كشفت عنه دراسة معهد تنمية المجتمع فى بعض القرى الهندية عن نمو اتجاه القرويين الايجابى نحو العمل ، فقد استجاب القرويون فى قرى منطقة « الله أباد » لسؤال مماثل لما طرحناه ، فى دراستنا المراهنة عن عوامل النجاح والفشل فى الانتاج الزراعى باستجابات تقترب من إستجابات القرويين فى فى مصر إلى حد ما فقد ذكر ٦١٪ من أفراد العينة الهندية أن ، السبب الأول من النجاح فى الزراعة هو الجهد والعمل الشاق . وذكر ١٩ ٪ أن العامل الرئيسى هو الحظ السعيد مع جزء من العمل ، وهذه الفئة والمتغير يقابل متغير « الحظ والقدر وجزء من العمل » فى دراستنا ذلك وقد ذكر ١٠ ٪ أن السبب يرجع إلى العمل بمساعدة القدر ، وهذا المتغير يقابل العمل وجزء من القدر فى دراستنا ، وأبرز ٨ ٪ فقط أن القدر أو الحظ وحده هو العامل الحاسم(٣) فى النجاح أو الفشل . وعند الاستجابة لسؤال « ما هى

(١) يلاحظ أن النائج الــكلى أكثر من ١٠٠ ٪ لأنه أتيح للشخص الواحد اختيار أكثر من متغير .

(٢) Sense of resignation and Fatalism.

وإلى جانب الشعور بالقدرية والاستسلام بالواقع المتخلف ، فان هناك خصائص أخرى لثقافة الفقر تتمثل فى اقتصار التفــكير على الوقت الحاضر فقط ، وعدم القدرة على تأجيل الرغبات أو التخطيط للمستقبل ، الى جانب الاعتقاد فى سيادة الذكور Masculism وانخفاض قيمة المرأة ... الخ .

انظر : R. Peries, op cit p 191.

(٣) D. Sinha op cjt p 197.

وسائل تحقيق الراحة والسعادة (١) ؟ أجاب ٦٥ ٪ من أفراد العينة الهندية بأن العمل وهو السبيل ، وأجاب ١٤ ٪ من أفراد العينة بأن العمل هو الأساس بشرط توفر الحظ ، واكتفى ١٤ ٪ من أفراد هذه العينة بذكر الحظ أو القدر فقط . ولكن فى الاستجابة للسؤال المتعلق بسوء حالتهم الراهنة عزى ٦٠ ٪ من أفراد العينة السبب إلى إرادة الله وإلى القدر (٢) فكأنهم يعزون الظروف الماضية والحاضرة إلى عوامل غيبية ، ولكنهم يؤمنون بأن العمل والانجاز سوف يغير الظروف المستقبلة . ومن الغريب أنه عند توجيه سؤال عام لا يتعلق بالزراعة أو بناحية حياتية معينة فى الدراسة الهندية وجد أن حوالى الثلث يشير إلى القدر ، والثلث الآخر يشير إلى القدر والعمل ، ولم يكتفى بذكر العمل فقط إلا ٢٨ ٪ فقط . وهذه النتيجة فى الدراسة الهندية تختلف عن ما خلصنا إليه من بحثنا الحالى والذى كشف عن أن ٥٩,٥ ٪ من أفراد العينة اقتصرت على ذلك العمل فقط ، وأشار (٣٠,٦ ٪) إلى العمل كأساس وجزء من القدر .

وبمقارنة نتيجة دراستنا الراهنة بنتيجة دراسة « لاكشمانا رو » نجد أن هناك تشابهاً كبيراً بين أثر برامج التنمية فى القرى النامية التى قمنا بدراستها وأثرها فى تلك القرى التى قام « رو » بدراستها بالهند والتى تشير إلى أن قيمة الإنجاز والعمل بدأت تحتل مكانة هامة فى حياة جماهير القرى النامية « كوثورو » ، وأن هناك بداية واضحة لحدود التغير فى معايير المفاضلة بين المراكز الاجتماعية ، وانتقال هذه المعايير من المعايير المنسوبة إلى المعايير

---

(١) Through what means would you achieve confort and pleasure? See D. Sinha op cit p 198.

(٢) What is the underlying cause for one's present condition? See Ibid pp 198–199.

القائمة على أساس العمل والإنجاز والمعرفة(١) وهى تغيرات تسير فى نفس الاتجاه العام لتغير القرى التى قمنا بدراستها .

سادساً : إدراك الحاجات والوعى بالمشكلات واتساع مجال الاهتمام :

تجمع دراسات التنمية على أن استثارة الوعى بمشكلات المجتمع المحلى وبالحاجات — الشخصية والمجتمعية هى الخطوة الأولى فى تكوين الاتجاه الإيجابى نحو العمل الجمعى والمشاركة فى المشروعات العامة ، إلى جانب أن هذه الاستثارة تعد أحد الأهداف التكتيكية لبرامج التنمية . وقد حاولنا فى دراستنا استطلاع مدى إدراك القرويين لحاجاتهم الشخصية ذات العلاقة ببرامج التنمية ، ولحاجات المجتمع القروى الذى يعيشون فيه ، ومعرفة مجالات اهتمامهم ومدى وعيهم بما حدث فى المجتمع من تغيير . ويشير الاخباريون إلى أن قضية الاهتمام بمشكلات المجتمع المحلى لم تكن تشغل بال القرويين فى المرحلة السابقة وأن المشكلات الوحيدة التى كانوا يهتمون بها هى تلك التى تتعلق بحاجاتهم المعيشية المادية المباشرة كالطعام والشراب والزراعة وسد الديون والزواج والإنجاب ... الخ . وكانت مجالات اهتمامهم تدور بطبيعة الحال فى إطار هـــذه الدوائر . ويحاول البعض من الباحثين أن يفرق بين الحاجات Needs والمصالح interst على أساس أن المصالح أمور مباشرة تمس الناس فى حياتهم اليومية والحاضرة ، فى حين أن الحاجات قد تكون قائمة بالفعل ولكن لا يشعر بها الناس ، وبالتالى لا يثير لديهم الرغبة فى إشباعها(٢) . وقد حاولنا فى دراستنا الميدانية الكشف عن مدى نجاح برامج التنمية فى توعية الجماهير بالحاجات بالمفهوم السابق . وقد اتضح لنا أن أغلب جماهير

---

(١) Y.U.L. Roa op. cit p 86.

(٢) أنظر الدكتور / الفاروق زكى يونس — مصدر سابق .

القرويين على وعى كبير بحاجاتهم على مستوى الذات والقرية والمجتمع العام . وقد قابلتنا ظاهرة هامة أثناء تطبيق الاستمارة وهى أن أغلبية العينة قد عبروا عن حاجاتهم فى بداية الحديث فى صورة عامة أو بطريقة يكتنفها بعض الغموض(١) ولكن عقب توجيه بعض الأسئلة المشجعة والمكملة مثل « زى ايه » أو « طيب ادينا مثل » ... الخ وجدنا أن الكثير من أفراد هذه العينة استطاع أن يفصل ويحدد حاجاته بطريقة أكثر وضوحا . وتفسيرنا لهذه الظاهرة هو أن جماهير القرى المدروسة ، وعينة البحث المختارة لم يسبق لها أن واجهت مواقف بحثية من قبل ، ولم تتعود على التحديد أو دقة التعبير أو على التفكير الموقفى والاجابة على أسئلة محددة من قبل . ولا شك أن وضوح الحاجات فى ذهن الفرد أو الجماعة يعد ضرورة هامة فى سبيل السير فى المسارات الصحيحة نحو تحقيقها . وبمقارنة نتيجة دراستنا ، بما كشفت عنه دراسة معهد تنمية المجتمع فى بعض القرى الهندية نرى تفوق تجربة التنمية فى مصر « جنبا إلى جنب مع بعض العوامل الأخرى » فى المساهمة فى استثارة حاجات واضحة إلى حد كبير فى أذهان جماهير القرى بالنسبة لما أسفرت عنه الدراسة الهندية والتى كشفت عن غموض وعمومية الحاجات فى أذهان القرويين هناك ، وأن بناء الحاجات لديهم غير متبلور أو غير محدد(٢) Amorphous need structure وقد حاولنا تصنيف إجابات أفراد العينة فى فئات فوجدنا أن أهم أربع حاجات على مستوى الذات فى القرية النامية « إصلاح » هى الحاجات التربوية والتعليمية وقد نالت اختيار ٦٩ر٦٩ ٪ من أفراد العينة ، والحاجات المالية وقد نالت اختيار ٤٦ر٧ ٪ ، وحاجات الاسكان التى ظهرت لدى ٤٤ر٦ ٪ ، وحاجات

---

(١) من أمثلة الاستجابات الغامضة « نفسى تتحقق كل حاجة » أو « عاوز الخير كله » . . . الخ .

(٢) D; Sinha op cit pp. 208—209.

الطعام والملبس التى ظهرت لدى اجابات ٣٨٪ من أفراد العينة . يقابلها بالنسبة للقرية النامية «اتميان» أن ٦٠٪ عبروا عن اهتمامهم بالمسائل التعليمية، ٥٢ر٢٪ عبروا عن اهتمامهم بالمسائل الصحية ، و٥٠٪ عبروا عن حاجاتهم إلى الاستقرار فى العمل ، و٤١ر١٪ عبروا عن حاجاتهم إلى المال .

أما بالنسبة لحاجات مستوى القرية أو المجتمع المحلى فلقد كان أهم أربع حاجات كما عبرت عنها عينة القرية النامية «اصلاح» هى ٧٧٪ حاجات تعليمية ، و٦٦ر٣٪ حاجات اسكان ، و٣٠ر٤٪ من أفراد العينة عبروا عن رغبتهم فى توافر الاخلاص لدى العاملين الحكوميين والعاملين بالجمعية التعاونية فى القرية ، وعبر ٢٥٪ من أفراد العينة عن حاجاتهم إلى توافر الطرق والمواصلات السهلة من وإلى مجتمع القرية . أما فى القرية النامية «اتميان» فقد عبر ٥٤ر٤٪ عن رغبتهم فى تصنيع القرية ، وعبر ٥٣ر٣٪ عن حاجاتهم إلى ارتفاع المستوى الصحى فى مجتمع القرية ، وعبر ٤٥,٦٪ عن رغبتهم فى توافر المزيد من فرص التعليم خاصة التعليم الثانوى بمجتمع القرية كما عبر ٤٧,٨٪ عن حاجتهم إلى توافر الطرق الجيدة بالقرية . أما بالنسبة لمستوى المجتمع العام فقد كانت أهم الحاجات التى عبر عنها أفراد العينة هى تحقيق النصر وتحرير الأرض المحتلة ، ولقد ظهرت هذه الرغبة فى استجابات ٩٤٪ كرغبة أولى تسيطر على أذهانهم تليها الرغبة فى تحقيق الوحدة العربية والتى عبر عنها ٧٣,٧٪ ، يليها الرغبة فى تحقيق التقدم العام للمجتمع وقد عبر عن هذه الرغبة ٢١,٥٪ من أفراد العينة .

وبعرض نتيجة هذه الدراسة على بعض المحكمين من المسئولين عن تنمية القرى موضع الدراسة ، وعلى بعض قيادات الرأى فيها أقروا بالفعل أن هذه الحاجات هى أهم الحاجات الموضوعية فى القرى المدروسة مما يشير إلى نضج وعى القرويين بحاجاتهم من ناحية ، وإلى اتساع مجالات اهتمامهم لتشمل مجالات اهتمام مستحدثة لم تكن تشغلهم من قبل بنفس القدر مثل تعليم الأبناء

والبنات ، وتحسين المستوى العمرانى ، والارتفاع بالمستوى الصحى من خلال الأساليب العلمانية ، وتصنيع القرية واستكمال مرافقها ، واخلاص الموظفين العاملين بها . وقد سبقت الاشارة إلى أن هناك وعى نام من جانب القرويين بأنه يمكن للجهد الشعبي أن يلعب دورا أساسيا جنبا إلى جنب مع الجهود الحكومية فى تحقيق هذه الحاجات والقضاء على المشكلات وهو بعد أساسى فى مجال عمليات وبرامج التنمية . وتتفق نتيجة دراستنا هذه إلى حد كبير مع نتيجة الدراسة الميدانية التى أجراها المعهد المركزى للبحث والتدريب فى مجال التعاون الشعبي فى قرية « ديولى » فى وحدة «مهرولى»والتى كشفت عن نمو الوعى الجماعى بمشكلات وحاجات مجتمع القرية ، وإدراك أهمية الجهود الذاتية فى مواجهتها . والفرق هو أن أهالى « ديولى » لا تقتصر إيجابيتهم على المستوى اللفظى فحسب ولكنها تمتد إلى مستوى الممارسة السلوكية لهذه الإيجابية فى شكل مشروعات التنمية بالجهود الذاتية وهى المشروعات المنتشرة فى تلك القرية ، وهذه الظاهرة لم تتحقق بعد بنفس هذا الشكل فى القرى التى قمنا بدراستها . ولكن قرية «ديولى» هذه هى قرية نموذجية لا يمكن القياس عليها باعتراف هذه الدراسة ذاتها[1] .

والدليل على هذا ما كشفت عنه دراسة المعهد القومى لتنمية المجتمع فى بعض قرى منطقة الله أباد من غموض ما يشعر به القرويون من حاجات وضيق مجالات اهتمامهم بحيث لا تتعدى حاجات المعيشة اليومية الماسة ،وإن عالم جماهير القرويين الهنود فى هذه القرى ضيق جداً بطريقة تفوق كل وصف ويتمركزون تماماً حول ذواتهم Egocentric ولا يعون مشكلات قريتهم

(١) The National inistitute of research and training in public co-operation, op cit p 17.

ولا مشكلات مجتمعهم العام بطريقة موضوعية[١] . ويرجع تفوق التجربة المصرية فى نظرنا إلى نجاح تجربتنا فى تغيير علاقات الإنتاج وعلاقات القوى فى المجتمعات الريفية وذلك بالمقارنة بالتجربة الهندية التى لم تستطع أن تطبق التشريعات الصادرة فى هذه المجالات فى الكثير من الولايات الهندية وهذا ما تكشف عنه الكثير من الدراسات والمسوح التى أجرتها أجهزة الأمم المتحدة والتى تشير إلى استمرار البناء الاقتصادى المتخلف فى المجتمعات الريفية الهندية فى كثير من الولايات ، وإلى أن هناك تناقضاً كبيراً بين ما تنص عليه القوانين والتشريعات وبين ما هو مطابق بالفعل[٢] . وتشير الدراسات الميدانية فى الهند فى مجال التعاون إلى أن الاقراض التعاونى ما زال عاجزاً عن تلبية أكثر من ٧٠ ٪ من حاجات الإقراض الزراعى فى القرى الهندية، وإلى استمرار الاعتماد الأكبر على الإقراض الفردى الربوى[٣] . ولعل تخلص أبناء القرى المدروسة فى مصر من الضغوط الاقتصادية الطبقية ومن الضغوط الإدارية والسياسية أتاح لهم فرصة للانطلاق واتساع مجالات اهتمامهم بعد أن كانت هذه الضغوط تعوق نموهم الفكرى والمعنوى والسلوكى ، بل ونموهم المادى أيضاً ولا شك أن استحداث مؤسسات التنمية داخل مجتمع القرى المدروسة أى نقل كافة ألوان الخدمة إلى داخل مجتمع القرية ، جنباً إلى جنب مع عوامل اتساع حركة التعليم ونمو الأنساق الديمقراطية وتزايد الاحتكاك الحضارى بأنماط مجتمعية مختلفة كانت من بين أهم العوامل التى ساهمت فى اتساع المجالات الادراكية والمعرفية لدى القرويين وتغير مجالات اهتمامهم لتشمل مجالات جديدة أو فى اختلاف الأهمية النسبية لهذه المجالات . وبمقارنة بناء الحاجات ومجالات الاهتمام فى القرى المدروسة وقت إجراء البحث كما كشفت

---

(١) D. Sinha op cit pp 203—208

(٢) U.N. 1963 report on the world Social situations, p 165.

(٣) Krischnaswami. op cit.

نعه الدراسة الميدانية بمـــا كان سائداً فى الفترة السابقة حسب معلومات الاخباريين ومعلومات الكثير من أفراد العينة ، كذلك بمقارنة هـذا البناء وهذه المجالات فى القرى المدروسة بما أسفرت عنه الدراسات ، الميدانية فى بعض قرى الهند يتضح أن هذا البناء أكثر خصوبة وتنوعا فى القرى التى قمنا بدراستها بالمقارنة بما كان عليه الحال فى الماضى وعما هو واقع فى القرى الهنـدية .

حقيقة ما زالت الحاجات الفسيولوجية وهى أدنى الحاجات فى سـلم « ماسلاو » تحتل الأهمية الكبرى فى القرى المصرية المدروسة فى الفترتين كما تحتل الأهمية الكبرى فى القرى الهندية(١) . ولكننا نرى أن ما حدث من تغير فى القرى المدروسة يشير إلى بداية احتلال حاجات النمو growth needs أهمية كبرى لدى جماهير القرى المدروسة بعد أن كانت حاجات أهلها تقتصر كلية على حاجات النقص deficiency needs فى الفترة السابقة . بمعنى أن برامج التنمية فى القرى المدروسة ساهمت فى خلق إرادة التقدم Will to progress لدى جماهير القرى المدروسة ، وهذا ما تشير الدراسة الهندية إلى فشل برامج التنمية المماثلة فى تحقيقه(٢) . كذلك يتضح لنا من تحليل مضمون استجابات أفراد العينة المدروسة سيادة التوجيهات الواقعية Reality orientation فى كافة تصوراتهم للحاجات والاهتمامات وتتفق هذه النتيجة مع نتائج الدراسة الهندية(٣) على أن هناك مشكلة يثيرها نمو الوعى بالواقع المتخلف والشعور

---

(١) يصنف « ماسلاو » حاجات الإنسان إلى الحاجات الفسيولوجية ، وحاجات الامن والحب ، والتقدير وتحقيق الذات . انظر :

D. Sinha op cit p 215.

(٢) Ibid p 220.

(٣) Ibid p 208.

بعدم الرضى عن هذا الواقع ، وتعقد بناء الحاجات وارتفاع مستويات التطلع خاصة فى المجتمعات النامية ، تتمشى فى عدم قدرة إمكانيات الدولة على مواجهة كافة هذه المشكلات وتلبية تلك الحاجات النامية هذا إلى جانب عدم سهولة تحويل جماهير القرويين فى هذه الدول إلى طاقة إيجابية تسهم فى إعادة بناء مجتمعهم نتيجة لتراكمات ثقافية على مدى قرون طويلة . وهذه المشكلة قائمة بالفعل بالقرى المدروسة فما زال بناء الحاجات الخصب والمتنوع فى هذه القرى على المستوى اللفظى فقط أى أنه لم يصبح بعد قوة موجهة لسلوكيات الأفراد فى الحياة اليومية وهى ملاحظة لاحظها غير نامن الدارسين للمجتمعات الريفية المشابهة فى دول العالم النامى(١) .

آراء الجماهير واتجاهاتهم نحو المبادأة والمشاركة فى مشروعات التنمية :

إن تنمية صورة إيجابية عن الذات ، وتنمية الوعى بالواقع المتخلف ، وتوسيع مجالات الاهتمام ، ودعم الإيمان بإمكانية التغيير ، وتحقيق التقدم الاجتماعى أساس جوهرى لتحقيق عنصرى المبادأة والمشاركة الشعبية فى مشروعات إعادة بناء المجتمع المحلى . ونحن نؤمن مع باحثى المعهد الدولى للاصلاح الريفى I. I. R. R بأهمية إطلاق طاقات الجماهير مع توجيهها وتوظيفها فى خدمة مشروعات التنمية ودعم الإيمان بإمكانيات العمل التعاونى وخلق الشعور بالمسئولية الجمعية والمواطنة المسئولة(٢) . بين جماهير المجتمع ويتجلى هذا الشعور بالمسئولية وممارسة المواطنة فى مبادأة الجماهير وإقدامهم على تبنى مشروعات الجهود الذاتية الخالصة ، أو مشروعات الجهود الذاتية المعانة . وقد رأينا فى الفصول الأولى من هذه الرسالة كيف أن أغلب دارسى

---

(١) D. Sinha op. cit pp 288 – 289.

(٢) Harry B. Price : op. cit pp 13—19.

التنمية فى الغرب ... يقصرون مفهوم التنمية الاجتماعية على العمل التربوى الذى يستهدف استثارة إيجابية الجماهير للمشاركة فى إعادة بناء المجتمع المحلى[١] . وقد سبق أن فصلنا القول فيما تقوم عليه الدعوة إلى خلق المبادأة الشعبية والمشاركة الجماعية فى مشروعات الخدمة العامة من فلسفة متعددة الأغراض اقتصادياً وتربوياً وسيكولوجيا . ويذهب البعض مثل « كلينارد » إلى أن نمو المبادأة والمشاركة الشعبية تعد أحد المؤشرات الأساسية لنمو الإحساس بالمجتمع Community feeling أى على تحقيق النضج الجماهيرى[٢] . الذى هو ضمان لاستمرار النمو والانطلاق الذاتى Self sustaining growth وهذا ما جعلنا نحاول استطلاع آراء واتجاهات الجماهير نحو المشاركة فى مشروعات الخدمة العامة عن طريق بعض الأسئلة المباشرة فى جدول المقابلة، وعن طريق بعض المواقف المصورة أو الأسئلة غير المباشرة . وقد حاولنا فى تلك الأسئلة أن يكون محتواها ممثلا بقدر الامكان لمواقف واقعية أى أن تكون مصبوغة بالصبغة العملية[٣] Action Oriented . ويشير الاخباريون وبعض أفراد جمهور القرية أثناء عقد لقاءات فردية أو جماعية معهم إلى أن قضية مشاركة الجماهير فى قضايا المجتمع وفى مشروعات الخدمة العامة لم تكن مثارة أصلا فى القرية النامية « اصلاح » ، ولم يكن لدى أبناء القرى المدروسة بوجه عام رأى مؤيد أو معارض لقضية المشاركة حيث أن هذا المفهوم يعد مفهوماً وافداً على مجتمعات القرى المدروسة ولعل طبيعة المناخ الثقافى العام ، وانعزال أبناء القرى فى المرحلة السابقة من حيث علاقاتهم وعدم توافر التنظيمات الشعبية وسيادة الرضى الانهزامى عن الواقع المتخلف نتيجة

---

(١) انظر — الفصول الأولى من الجزء الأول .

(٢) M. Clinard op cit pp 251—252.

(٣) الدكتور / نجيب اسكندر وآخرين — الدراسة العلمية للسلوك الاجتماعى — مؤسسة المطبوعات الحديثة سنة ١٩٦١ ص ٣٠٤ .

لضعف بناء الحاجات وضيق مجالات الاهتمام وتخلف الوعى الاجتماعى ،هذا إلى جانب حدود التفاعلات ذات المعنى ... كل هذه العوامل جنباً إلى جنب مع طبيعة علاقات الانتاج السائدة أسهم فى عدم بروز قضية المشاركة الشعبية لتحتل مكاناً فى تصور أبناء القرى المدروسة ولتكون موضوع رأى عام مؤيد أو معارض خلال الفترة السابقة . ويشير المثقفون من الاخباريين إلى أنه لم تظهر فكرة العمل الطوعى على الاطلاق فى القرية النامية «إصلاح» حيث كان أبناء هذه القرية مستغرقين كلية فى العمل المأجور وكانوا يعانون من الجوع العقلى والبدنى ، بل إن العمل ارتبط فى أذهان الجماهير بالارهاب والضغط والاستسلام لأوامر كبار الملاك . يضاف إلى هذا أن الشعور بالمجتمع شعور لم يظهر على الاطلاق خلال هذه الفترة . حقيقة لم يكن الوضع فى القرية النامية « اتمان » على هذا الحال فقد ظهرت مظاهر المشاركة الشعبية فى مشروع أو آخر خلال الفترة الماضية ولكن المشاركة لم تكن منبثقة من أطر فكرية معينة ولم تكن صادرة عن وعى بدور الجهود الذاتية الشعبية فى إعادة بناء أو فى تنمية المجتمع المحلى . كذلك فان قضية المبادأة أو المشاركة الشعبية كما تتطلبها مقتضيات التنمية لم تكن مطروحة فى الفترة السابقة . وهذا ما يجعلنا نرى أن نتيجة دراستنا الميدانية تشير إلى حدوث تغيرات واضحة فى آراء الجماهير واتجاهاتهم نحو قضية المشاركة الشعبية خاصة على المستوى اللفظى المستثار . فقد أوضح ١٣٫٧٪ إنه ينظر أو لا يوجد من يتوانى عن المشاركة فى مشروع للخدمة العامة «بالمال أو بالجهد أو بالعينيات أو بالدعوة» إذا ما طلب إليه ذلك، فى حين أوضح ٤٩٫٦٪ إن هناك أقلية فى مجتمع القرية هى التى تتوانى أو تتكاسل، ولكن الأغلبية على استعداد للمشاركة إذا ما طلب إليهم ذلك ولم يذكر إن أغلبية السكان غير مستعدين للمشاركة ويعزفون عن أية مساهمة فى أى مشروع عام فى القرية إلا ٢٨٫٥٪ من

(١) مثل قيام بعض الأفراد بجمع أموال من أهالى القرية لبناء رصيف سكة حديد حتى تقف القطارات عليه .

أفراد عينة القرى النامية . وإذا اعتبرنا أن هذا السؤال يتيح الفرصة لاسقاط رأى الذات بطريقة غير مباشرة فانه يمكن القول بأن هناك نسبة كبيرة على استعداد للمشاركة فى المشروعات العامة على المستوى اللفظى . كذلك يمكن لهذه الاجابات أن تعطينا صورة لتصور أفراد العينة لآراء أعضاء الجماعة المرجعية التى تؤثر فى قراراتهم وفى أنماط فكرهم وسلوكهم ، وتحدد مواقفهم اليومية وتشير استجاباتهم هذه إلى نمو التصور الايجابى لدى الأغلبية فى صالح الاتجاه العام لحركة التنمية . أما أولئك الذين أوضحوا أن غالبية سكان القرية غير مستعدين للتعاون أو للمشاركة فاننا بافتراض قيام العملية الاسقاطية نستطيع القول بأن هذه الاجابة تعكس عدم استعداد هؤلاء الأفراد للتعاون والمشاركة ، ولما كان هذا الشعور يثير لديهم الشعور بالذنب والحرج فانهم يسقطون هذا الشعور على الآخرين الغير محددين خاصة وأنه لم تحدث وقائع معينة استطاع مجتمع البحث روايتها لتأييد رأيهم هذا ، ولكن هناك احتمال قائم بالفعل هو أن تكون هذه الاجابات ممثلة للواقع بالفعل . وحينما وجهنا سؤالا مباشراً لمجتمع البحث للكشف عن مدى موافقتهم على رأى أولئك الذين يتوانون عن المساهمة فى مشروعات الخدمة العامة بحجة « إن عيالى أولى » فإن ٧٦,٥٪ من أفراد العينة عبرت عن رفضها لهذا الموقف المتخاذل وقد عقب البعض على إجابته بأن « كل واحد يجب عليه المعاونة بما يستطيع وأن ايد على ايد تصفق » .

ونظراً لأهمية هذا البعد فى حركة التنمية وفى مسيرتها فقد حاولنا الكشف عنه بدرجة أكثر عمقا عن طريق اختيار المواقف المصورة والذى كشف عن أن ٩١,٨ ٪ من أفراد العينة يتبنى اتجاها إيجابيا نحو العمل الجمعى ، ويؤمن بامكانيات العمل التعاونى فى تحقيق تطور المجتمع المحلى ، فقد عبرت هذه النسبة من المفحوصين عن أن جماعة الفلاحين الذين تجمعوا للقيام بمشروع خدمة عامة يتمثل فى الموقف المصور فى إصلاح طريق سوف ينجحون فى هذا العمل على الرغم من أنهم ليسوا من عمال الطرق

المكلفين رسميا باصلاحه . كذلك كشف هذا الاختبار أن ٧٠,٤٪ من أفراد العينة على استعداد للمساهمة فى العمل الطوعى فى مشروعات الخدمة العامة ، وأن ٦٨,١ ٪ على استعداد للمساهمة بالعينات فى مشروعات الخدمة العامة بالقرية إذا ما طلب إليهم التطوع ، وإذا كان لنا أن نعتبر أن هذا الاختبار الاسقاطى يكشف عن الاتجاهات المخبوءة أو الكامنة للاعتبارات السابقة فإنه يمكن القول بأن هناك أكثر من ٦٨ ٪ على استعداد إيجابى للمشاركة فى مشروعات الخدمة العامة طبقا للاستجابات المستثارة التى عبروا عنها . كذلك حاولنا فى جدول المقابلة الكشف عن مدى توافر عنصر المبادأة لدى مجتمع الدراسة ، ولما كان أغلب أفراد عينة البحث لم يسبق لهم المشاركة الفعلية فى أى مشروع « حيث اتضح أن ٤٩,٤ ٪ من أفراد العينة فى القرى النامية لم يسبق لهم المشاركة فى أى مشروع إنشائى بالقرية » فإن المبادأة التى التى قمنا بالكشف عنها لا تتمثل فى الدعوة وتجميع الجماهير حول مشروع معين لأن هذا واجب القيادات ، فضلا عن أنه أمر مازال بعيداً عن التحقيق إلا فى حالات تعد على أصابع اليد الواحدة ، وإنما يتمثل مستوى المبادأة الذى حاولنا الكشف عنه هنا فى مدى الإقدام على المشاركة التلقائية فى حالة وجود مشروع خدمة عامة فى مجتمع القرية ، وبيان ما إذا كانت هذه المشاركة تتحقق تلقائيا أو بشرط الدعوة من جانب القائمين بالمشروع أو لا تتحقق على الإطلاق . وقد كشفت الدراسة عن أن ٧٦,٦ ٪ من أفراد العينة لا يتحقق لديهم عنصر المبادأة على هذا المستوى حيث أنهم عبروا عن استعدادهم للمبادأة إذا ماطلب إليهم ذلك . ولم يعبر عن استعداده للمساهمة التلقائية إلا ١٥ر٤ ٪ فقط . أما من أشاروا إلى عدم استعدادهم للمساهمة كلية فلم تتعدى نسبتهم ٦ر٥ ٪ من مجموع العينة . وعلى الرغم من أن نتيجة هذه الدراسة تبرز بجلاء توافر الاستعداد لدى أغلبية أفراد العينة للمشاركة فى مشروعات الخدمة العامة ، إلا أننا نجد على المستوى السلوكى أن ٦٢ ٪ من أبناء القرية النامية « إصلاح » ، و٣٦ر٧ ٪ من أبناء القرية النامية

«أثمان» لم يسبق لهم الإسهام فى أى مشروع انمائى بالقرية . ويرجع أغلبهم السبب فى هذا إلى أنه لم يطلب إليهم المساهمة فى أى مشروع من هذه المشروعات . وهذه القضية تثير على الفور الأهمية الحيوية للقيادات المحلية الشعبية ذلك لأن جماهير الريفيين على استعداد للمساهمة والمشاركة فى المشروعات كما يتضح من استجاباتهم اللفظية ويبقى بعد هذا الدور القيادى الذى يقوم بعنصر المبادأة والتخطيط والتنسيق وتجميع الناس وتوزيع الأدوار ... الخ .

وبمقارنة نتائج دراستنا الحالية بما أسفرت عنه الدراسات المماثلة فى بعض دول العالم النامى نجد أن هناك جوانب اتفاق وجوانب اختلاف . فعلى الرغم مما تشير إليه دراسات أجهزة الأمم المتحدة(١) من احتلال المساهمات الشعبية أهميـــة كبرى فى مشروعات التنمية الريفية فى الهند وباكستان والفليبين وفيتنام ، ومما يشير إليه «دوبى» من أن هناك محاولات اتصالية وتربوية لدعم بعض القيم الجديدة وتحقيق بعض الشعارات التى تعكس هذه القيم مثل « عبادة الأيدى القذرة » ، « كرامة العمل » إلى جانب الكثير من الشعارات التى تدعم قيم التعاون والعمل الجمعى(٢) ، وأن هناك نشاطا ملحوظا فى حركة العمل الطوعى Shramdam فى القرى التى قام بدراستها فى مجال إنشاء وإصلاح الطرق وحفر الآبار ... الخ ، إلا أن « دوبيه » يشير إلى أن هذه المشاركة لاتنبثق عن وعى ناضج بفلسفتها وأهميتها ، وإلى أن هذه المشاركة تحدث عكس ايديولوجيتها نتيجة لأسلوب استثارة هذه الجهود الطوعية والذى يتمثل فى أسلوب القهر والضغط من جانب موظفى التنمية وأبناء الطوائف العليا . وقد أدى هذا القهر كما يشير « دوبيه » إلى تكوين اتجاهات مضادة لمشروعات الخدمة العامة إلى جانب

---

(١) U.N. C. D. and economic development pp 48—52.

(٢) "Cult of dirty hands", "Dignity of labour" see S. C. Dube op. cit p 80.

أنهم لا يستفيدون ولا يقبلون على تلك المشروعات التى يرغمون على المساهمة فيها ، بل أنهم قد طوروا مفهوما مؤداه أن هذا العمل الطوعى هو نوع من « تشجيت » الحكومة(١) . ولعل هذا هو السبب فى ظاهرة تناقص حجم المشاركة الشعبية التى تشير إليها منظمة تقييم البرامج فى الهند والتى تشير إليها دراسات الأمم المتحدة(٢) . فمع تناقص الضغوط الطائفية والإرهابية يتناقص حجم المشاركة الشعبية . وتختلف التجربة المصرية عن التجربة الهندية فى هذا الشأن من حيث انعدام وجود أى نوع من القهر أو الإلزام فى أداء الأعمال الطوعية بعكس الحال فى بعض ولايات الهند التى تعطى لمجالس القرى الحق فى إلزام أفراد القرية بالقيام فى الأعمال الطوعية بمعدلات أيام عمل محددة فى السنة(٣). وبمقارنة اتجاهات وآراء أبناء القرى المدروسة بشأن قضية المشاركة الشعبية بما أسفرت عنه دراسة ميدانية حديثة قام بها المعهد القومى لتنمية المجتمع فى « حيدر أباد » فى بعض القرى الهندية سنة ١٩٦٤ يتضح تفوق التجربة المصرية فى القرى التى قمت بدراستها حيث كشفت الدراسة الهندية عن سيادة وجهات النظر الأنانية والتمركز حول الذات وحول الأسرة وانخفاض مستوى الوعى الاجتماعى والتعاونى(٤) . وإذا كانت ملاحظتنا لمجتمعات القرى التى قمنا بدراستها تشير إلى استمرار ظاهرة التمركز حول الذات والأسرة إلا أنها تشير أيضاً إلى بدء تغير هذه الظاهرة وبدء نمو اتجاه ايجابى نحو المشاركة فى المشروعات العامة التى يقتنع أبناء القرية بفائدتها لهم ولقريتهم ، وعلى هذا المستوى اللفظى المستثار يبرز تفوق تجربة التنمية فى القرى المدروسة بالنسبة للقرى الهندية النامية

---

(١) Ibid p 81—128.

(٢) U.N. C.D. and economic develepment p 51.

(٣) S.C. Dube op cit p 81.

(٤) .uha SiDop cit p 220.

التى قام المعهد القومى لتنمية المجتمع بالهند بدراستها ، كذلك تختلف نتائج دراستنا الميدانية مع نتائج الدراسة التقيمية لمشروع دلهى والتى كشفت عن أن المشروع قد حقق نجاحا ليس فقط فى استثارة ايجابية المواطنين فى المشاركة فى مشروعات الخدمة العامة على المستوى اللفظى فحسب ، ولكن هذه الإيجابية تحولت إلى واقع سلوكى ممارس حيث تشير الدراسة المذكورة إلى أن ٧٥ ٪ من مشروعات مجالس المواطنين للتنمية قد تمت بالجهود الشعبية التعاونية الخالصة بدون أية مساعدة من الخارج[١] ، وهو مالم يتحقق فى القرى التى قمنا بدراستها . كما تشير الدراسة إلى أن مشروع دلهى استطاع أن يجتذب مشاركة أهالى الأحياء فى مشروعات الخدمة العامة على الرغم من فقرهم الشديد ولعل هذه النتيجة تتعارض مع تفسير «ادوارد بانفيلد» لسلبية جماهير قرية «مونتجرانو» الإيطالية التى قام بدراستها بما يعانيه أهل هذه القرية من فقر شديد يجعلهم غير مستعدين للاقدام على مشروعات الخدمة العامة أو على أى عمل يتعدى المصالح المادية المباشرة للأسرة الصغيرة وهذا ما يطلق عليه « بانفيلد » التمركز الأسرى الشديد .[٢] .

وعلى الرغم من صدق هذا الرأى على أهالى « مونتجرانو » ، إلا أنه لم يصدق على أهالى أحياء دلهى ، فعلى الرغم من فقر الأهالى الشديد فى دلهى ، إلا أنهم ساهموا فى بعض المشروعات القليلة والهامة ، وهذه الظاهرة الأخيرة تنطبق على القرى التى قمت بدراستها حيث أسهم أهالى القرية النامية « اتميان » فى بناء مدرسة إعدادية كما أسهم أهالى القرية النامية «إصلاح» فى ردم بركة وذلك على الرغم من انخفاض مستويات الدخول فى هذه

---

(١) M. Clinard op. cit p 259.

(٢) E. Banfield op. cit p 10.

القرى . وربما يرجع السبب فى الاختلاف مع رأى «بانفيلد» إلى اختلاف درجة الفقر وإلى نسبية مفهومة بين الدارسين[1] . ولقد كشفت بعض الدراسات الميدانية التى تمت فى بعض القرى النموذجية فى بعض دول العالم الثالث عن نجاح برامج التنمية فى استثارة المشاركة الشعبية البناءة على المستويين اللفظى والسلوكى ومثال هذا ما أسفرت عنه دراسة المعهد المركزى بالهند لقرية « ديولى » من أن برامج التنمية الاجتماعية التى تم تنفيذها فى هذه القرية باستخدام الأساليب الصحيحة استطاعت أن تحقق تغييرا فوريا فى سيكولوجية القرويين من حيث إدراك وتبنى الآراء التقدمية ونمو الوعى والحماس بينهم وإقدامهم على المشاركة الفعالة فى مشروعات التنمية ونمو روح المبادأة بينهم واعتمادهم على التنظيمات الشعبية الطوعية أكثر من اعتمادهم على المؤسسات الحكومية ، أى أن حركة التنمية نجحت فى هذه القرية فى أن تتحول من حركة حكومية إلى حركة شعبية[2] . وهذا مالم يتحقق بعد فى بقية القرى الهندية كما لم يتحقق بعد فى القرى التى قمت بدراستها .

ثامنا - تصور جماهير القرويين للمسئول عن تنمية مجتمع القرية :

يعد هذا البعد فى نظرنا امتداداً للبعد السابق ذلك لأن المواطنة المسئولة لا تتمثل فى مجرد الاستعداد للمشاركة فى المشروعات الإنمائية العامة فحسب،

(١) يذكر « بانفيلد » فى دراسته المشار اليها أن الأغلبية العظمى من سكان هذه القرية لا يجدون سوى الخبز للطعام وإن الفلاح هناك جاهل كجاره لا تتعدى صلاته بمجتمع القرية عن صلة السكنى فيه ، وإن هناك مجموعة من الاستغلاليين يحاولون امتصاص فائض جهد الأهالى والحفاظ على الحالة المتخلفة للقرية . وانه لا يوجد بهذه القرية أى أثر للتعليم أو الحياة السياسية أو الرعاية الاجتماعية ، وهذه الخصائص تنطبق فى أغلبها على القرية النامية «إصلاح» فى الفترة السابقة . انظر :

E. Banfield op. cit pp 35 - 39.

(٢) The central inistitute... op. cit p 17.

ولكن تتمثل أيضا وبنفس القدر فى الوعى الشعبى المسئول عن تغيير جوانب التخلف فى المجتمع . ويشير الأخباريون إلى أن جل اعتماد أهالى القرية فى الفترة السابقة كان على الأجهزة الحكومية على الرغم من أن الحكومة فى هذه الفترة لم تكن توجه الاهتمام المطلوب لمجتمع القرية أى أنه كان هناك شعور عام بالعجز عن إمكان تحقيق التغير التقدمى بالجهود الشعبية .

ولعل رؤية الجماهير فى تلك الفترة لامتصاص الفئات الطفيلية والاقطاعية وشبه الرأسمالية لكل جهد انمائى لصالحهم مما جعل كافة المحاولات الاصلاحية فى الفترة السابقة شكلا بلا مضمون وبالنسبة لجماهير القرى المدروسة . ولقد حاولنا فى دراستنا الميدانية الكشف عن تصور جماهير هذه القرى لقضية المشاركة الشعبية ومدى إيمانهم بجدوى هذه المشاركة وبأهميتها ، وكان السؤال المحدد الذى حاولت الدراسة أن تجيب عليه هو « إذا كان أغلب أفراد العينة يدركون أن هناك الكثير من جوانب التخلف فى مجتمع القرية ويتطلعون إلى القضاء عليها وإلى تحقيق التغير التقدمى ، خاصة بعد أن اتسع مجال اهتمامهم ونما وعيهم وتعقد بناء حاجاتهم ، فمن هو المسئول فى نظرهم عن تحقيق هذه الحاجات وهذا التغير المطلوب ، وتشير نتائج الدراسة إلى أن ٧٠٫٣ ٪ من أفراد العينة لا يوافقون على الرأى القائل بأن الحكومة هى الجهة الوحيدة المسئولة عن تطور وتنمية مجتمع القرية ، وأوضح ٦٠٪ من أفراد هذه العينة عن أن الجهد المشترك بين الحكومة والأهالى هو المسئول الأول عن مواجهة مايعانونه من مشكلات وعن تحقيق التغيير المطلوب ، ولم يلق العبء والمسئولية كلية على الأجهزة الحكومية سوى ٢٦٫٩ ٪ من أفراد العينة المدروسة ، كذلك لم يلق بالعبء والمسئولية كلية على الجهود الشعبية وحدها سوى ١٠٫٩ ٪ من أفراد هذه العينة . وبوجه عام تشير هذه الدراسة إلى نمو الوعى بأهمية الجهود المشتركة فى القضاء على جوانب التخلف فى مجتمع القرية وهو تصور لم يكن له وجود فى المرحلة السابقة على حد قول الاخباريين . وقد تحقق هذا التصور بالفعل

فى بعض المشروعات القليلة فى القرى المدروسة(١) ولكن هناك الكثير من المشروعات التى تحتاج إليها هذه القرى والتى يمكن للجهود الشعبية المساهمة فيها بنجاح ولم يتم تنفيذها أو التفكير فى تنفيذها بعد . ولقد لمسنا من معايشة مجتمعات القرى المدروسة أن المنمين الاجتماعيين يقومون بأداء عملهم بطريقة لاتشجع استثارة الجهود الذاتية وإبراز الجهد الشعبى فى مجال التنمية وهى ملاحظة لاحظها غيرنا من الباحثين مثل « سنها » المشرف على دراسة المعهد القومى لتنمية المجتمع فى بعض القرى الهندية . وتشير دراسة هذا المعهد إلى أن أغلب أبناء القرى التى قام بدراستها يلقون بالمسئولية على عاتق الأجهزة الحكومية(٢) . وقد أرجع المعهد هذه الظاهرة إلى ضيق مجالات الاهتمام وإلى تخلف الوعى الاجتماعى لدى سكان هذه القرى(٣) . وبوجه عام نستطيع القول بأنه إذا كان هناك وعى تام بالدور والمسئولية الشعبية فى مجال التنمية ، إلا أن هذا الوعى لم يترجم بعد إلى واقع سلوكى فعال ، ونحن هنا نتفق مع آراء بعض الدارسين لقضية التنمية فى أن التدريب بالممارسة هو أسلم وأقوى الوسائل لدعم الاتجاهات النامية ، أو لدعم الاتجاهات اللفظية المتغيرة(٤) .

تاسعاً — الشعور الجماهيرى بالتقدم والتغير والقدرة على التعبير عنه .

تشير دراسات التنمية إلى أهمية تحقيق الشعور بالتقدم على مستوى

---

(١) من أمثلة مشروعات الجهود الذاتية فى القرى المدروسة مشروع إنارة القرية قبل دخول التيار الكهربائى العام إليها ، وبناء مدرسة إعدادية والمساهمة فى الوحدة المجمعة .

(٢) D. Sinha op cit p 218.

(٣) Ibid.

(٤) U.N. C. D. and economic development p 69.

الذات ، والمجتمع المحلى والمجتمع العام كأساس لخلق الايجابية نحو التجديد والانجاز وتنمية التطلعات نحو المستقبل أو رفع مستويات الطموح ، كما تشير بعض الدراسات التقليدية إلى أن أحد المعايير الهامة التى يقاس على أساسها نجاح أو فشل برامج التنمية هو مدى نجاح هـذه البرامج فى خلق هذا الشعور وتنمية التطلعات ورفع مستوى الطموح ، وهذا ما جعل « سنها » على سبيل المثال يحكم على برامج التنمية فى القرى التى قام بدراستهم فى الهند بالفشل[1]. ونظراً لأهمية هذا الشعور بالتغير فقد حاولنا الإجابة على السؤال التالى أثناء البحث : هل استطاعت حركة التنمية الاجتماعية فى مجتمعات القرى المدروسة استثارة هذا الشعور لدى جماهيرها؟ وبالوقوف على تاريخ القرى المدروسة منذ بداية إقرار حق الملكية الفردية بها حتى سنة ١٩٥٢ ، وباستطلاع آراء كبار السن بها يتضح أن الشعور العام الذى كان سائداً خلال الفترة السابقة كان يتسم بالاستاتيكية والجمود والركود حيث لم تظهر أية محاولة لرفع مستوى حياة القرية ، حقيقة لقد تم استحداث المدارس الإلزامية خلال الفترة السابقة ، وكان البعض يقبل على تعليم أبنائه بها ليس عن تمثل لقيمة العـلم والتعليم أو عن تطلع إلى إلحاق أبنائه بالمستويات التعليمية الأعلى ولـكن هذا كان يتم فى غالب الأمر لتعليم الأبناء بعض مبادىء الحساب ومحو أميتهم ، أو خوفا من المحاضر والغرامات وقد سبق القول فى ازدواجية التعليم وبهاظة تكاليفه فى الفصول السابقة[2]. وهكذا لم يؤد إنشاء المدارس الإلزامية بالقرى المدروسة إلى استثارة الشعور بالتغير والتقدم بين القرويين . أما عن استحداث التعاونيات الريفية فى الفترة السابقة فلم يؤد إلى خلق هذا الشعور بين القرويين حيث كانت

(١) D. Sinha op cit pp 216—217.

(٢) جامعة الدول العربية — اليونسكو — مؤتمر التعليم الإلزامى سنة ١٩٥٥ .

- وكما سبقت الإشارة - خدمات هذه التعاونيات قاصرة على كبار الملاك الذين كانت لهم اتصالات واسعة بالمسئولين فى عاصمة المركز والمحافظة وبالقاهرة وكانت هذه الاتصالات تسهل لهم قضاء مصالحهم بعكس الحال بالنسبة لجماهير الكادحين الذين لم تكن تعيرهم أجهزة الدولة أى اهتمام فى هذه الفترة(١) . وبوجه عام نستطيع القول أنه لم تظهر تجديدات اجتماعية جادة فى مجتمع القرية خلال الفترة السابقة من شأنها أن تستثير الشعور بالتقدم بين جماهير القرويين فقد كانت دورة الحياة المهنية والمعيشية والفكرية تتعاقب بين القرويين طبقا لنموذج تقليدى متوارث وهذا مادعانا إلى القول بأن نتائج دراستنا الميدانية تشير إلى نمو واضح فى الشعور بالتقدم لدى جماهير القرى المدروسة فقط أوضح ٨١٫٣٪ أن حالتهم المادية والأسرية قد تحسنت بالمقارنة بالفترة السابقة(٢) . كذلك أوضح ٩٨٫٤٪ بأن حالة مجتمع القرية قد تحسنت كثيراً خلال هذه الفترة . وباستخدام بعض أسئلة العمق المفتوحة مثل « وتفتكر ما هى الأسباب التى جعلت حياتك النهارده أحسن من زمان ؟ » وجدنا أن أغلب الإجابات تدور

---

(١) يشير الأخباريون إلى أنه حتى بالنسبة لأصحاب الحيازات البسيطة الذين كانوا فى الجمعية التعاونية فى الفترة السابقة فإنه لم يكن متاحا لهم الحصول على المستلزمات الزراعية بالأجل إلا بضمان أحد أعضاء الجمعية المسددين ، وبضمان صاحب الأرض حيث كانت القروض تعطى بضمان الأرض وليس بضمان المحصول ومن هنا كان يحرم المستأجر من حق الاقتراض ، يضاف إلى هذا أنه كان لا بد وأن يكتب محضر مجلس إدارة وعلى المزارع التوجه إلى بنك التسليف بعاصمة المركز لاستلام الكمية والتى كانت لا يتم تسليمها إلا بالعديد من التعقيدات الروتينية ، وبعد فوات الميعاد المقرر لاستخدامها الأمر الذى يجعلها عديمة الفائدة ، هذا بطبيعة الحال بعكس ما كان يتم بالنسبة لكبار الملاك ذوى الاتصالات الواسعة بالمسئولين .

(٢) لم نشأ أن نضع السؤال فى صيغة مباشرة أى « هل تشعر أن حالتك المادية تحسنت بعد الثورة حتى لا يحمل معنى إيحائياً وقد تم وضع السؤال فى صورة محايدة .

انظر . نموذج اختبارات التنمية بالملاحق .

حول تحسين الإنتاج الزراعى ، والاستمتاع بخدمات الجمعية التعاونية الزراعية التى ينظر إليها الفلاحون على أنها الثورة الحقيقية فى المجتمع القروى ، إلى جانب إتاحة الفرصة أمامه لرى الأراضى بالكمية اللازمة ، وتوافر الفرصة لتعليم الأبناء ، إلى جانب توافر الخدمات البيطرية والصحية وقد ذكر أهالى القرية النامية « إصلاح » أن أهم سبب لتحسن أحوالهم المادية هو اتاحة الفرصة أمامهم للتخلص من السخرة وتملك الأرض الزراعية التى تحتـــل فى نظرهم قيمة كبرى ، هذا بطبيعة الحال إلى جانب تغير علاقات الإنتاج مثل علاقات الملكية والاستئجار والعمالة والمشاركة . وقد ذكر بعض من قابلتهم أسبابا معنوية تتمثل فى الشعور بالتحرر وحرية الرأى والشعور بالكرامة .

وتتفق نتيجة دراستنا هذه مع بعض الدراسات التى تمت فى بعض القرى الهندية سنة ١٩٦٧ والتى أسفرت عن أن ٧٢ ٪ من أفراد عينة القرى النامية ، ٥٠ ٪ من بين أبناء القرى المتخلفة يرون أن حالتهم الاقتصادية أسعد حالا مما كانت عليه أثناء طفولتهم كما أوضح ٦٢ ٪ فى القرى النامية فى الهند أن حالتهم قد تحسنت عقب إطلاق برامج تنمية المجتمع هناك مما يشير إلى نمو الشعور بالتحسن لدى غالبية أبناء القرية المدروسة(١) . كذلك أوضح ٨٥ ٪ من عينة القرى النامية فى الدراسة الهندية و٤٩ ٪ من أفـــراد عينة القرى ... المتخلفة أنه قد حدث تغير تقدمى فى مجتمع القرية خلال سنوات البرنامج(٢) .

ونظراً لأهمية تحقيق الشعور بالتقدم والإدراك الواضح لما تم من إنجازات على مستوى القرية والذات والمجتمع العام فى التأثير على مسيرة التنمية فقد حاولنا قياس الشعور بالتقدم عن طريق بعض المقاييس غير اللفظية وذلك عن طريق تحديد عينة البحث لموقعهم على المستويات الثلاثة على مقياس مدرج

---

(١) D. Sinha op. cit p 194.

(٢) D. Sinha Ibid p 196.

مكون من عشر درجات بالنسبة لأزمان ثلاثة هي الماضي والحاضر والمستقبل (١).
وقد استهدفنا من ذلك إتاحة الفرصة أمام عينة الدراسة للتعبير عن تقديرها أو رؤيتها للماضي في ضوء الحاضر ، وتوقعهم للمستقبل في ضوء بعدي الماضي والحاضر بطريقة سهلة وبأسلوب رقمي لا يتطلب قدرة لفظية أو قدرة على التعبير وقد أسفر هذا الاختبار بالنسبة للذات عن أن متوسط تقدير عينة البحث للماضي قد اختلف بين القريتين الناميتين موضع الدراسة. فبينما كان متوسط تقدير أبناء القرية النامية «إصلاح» للماضي ٢,٥٦٥ فان متوسط التقدير الماضي لدى أبناء القرية النامية « اتمان » هو ٤,٠٦٧ ، ولعل الفرق بينهما يعكس الظروف المختلفة نسبياً لهاتين القريتين في الفترة الماضية وقد سبق أن أوضحنا ذلك فيما سبق.
أما بالنسبة لمتوسط تقدير عينة الدراسة لدرجة الحاضر فقد لاحظنا تقارباً كبيراً بين تقدير أبناء القريتين حيث كان تقدير أبناء القرية النامية «إصلاح» هو ٥,٨٧ وكان تقدير أبناء القرية النامية «اتمان» هو ٦,١٨ في القرية النامية « اتمان » . والفرق بين تقديري الماضي والحاضر، أو ما يطابق عليه كم الشعور بالنقلة sense-of the shift هو ٣,٢٢ بالنسبة للقرية الأولى ، ٢,١١ بالنسبة للقرية النامية « اتمان » يعكس بجلاء مدى الشعور بالتقدم على مستوى الذات، وهو شعور أقوى لدى أبناء القرية النامية « إصلاح » نتيجة للظروف التي سبق أن أشرنا إليها . أما بالنسبة لتقدير درجة الماضي ودرجة الحاضر بالنسبة للنسق المجتمعي للقرية فقد كان متوسط درجة تقدير الماضي ١,٦٤ في القرية النامية « إصلاح » ، وكان ٣,٢ في القرية النامية « اتمان » والفرق بينهما يعكس اختلاف ظروف القريتين في الماضي . أما متوسط تقدير الحاضر فهو ١,٨٤ ، ٦,٧٧ على التوالي في القريتين . وبحساب كم الشعور بالنقلة وهو ٥,٢٠ في القرية النامية « إصلاح » ، و ٣,٧٥ في القرية النامية « اتمان » ، ندرك قوة الشعور بالتغير في القرية الأولى بالمقارنة بالقرية الثانية، وندرك قوة الشعور بالتغير في القريتين

(١) وقد حددنا الفترة الماضية في الأسئلة بحوالي من ١٥ — ٢٠ سنة ، كما حددنا المستقبل ٥ سنوات من وقت إجراء الدراسة .

معاً حيث أن كم النقلة فى كل منهما يحتل عدداً كبيراً من الدرجات بالنسبة لميزان التقدير المكون من عشرة درجات . أما بالنسبة لمتوسط تقدير أفراد القريتين لحالة النسق المجتمعى العام ، أو مجتمع الدولة فكان ١,٨ ، ١٣و٣ على التوالى وذلك بالنسبة للماضى، كذلك كان ١٢ر٧ ، ١٣ر٧ وذلك بالنسبة للحاضر وبحساب متوسط الشعور بالنقلة نجد ٣٢ر٥ ، ٤ على التوالى وهى درجة مرتفعة على هذا المقياس .

وبمقارنة الشعور بالتقدم لدى أبناء القرى المدروسة بذلك الشعور المماثل لدى أبناء القرى الهندية التى طبق عليها نفس المقياس تقريباً ،وخلال نفس الفترة الزمنية تقريباً . يتضح أن الشعور بالتقدم أو بالتجديد أقوى وأوضح فى القرى المصرية ، ويكشف الجدول التالى عن ذلك بوضوح .

جدول متوسطات تقدير القرويين فى القريتين الناميتين فى دراستنا (فى مصر) ، والقرى النامية فى الدراسة الهندية بالنسبة للماضى والحاضر والمستقبل على الأطر المرجعية الثلاثة — الذات — القرية — المجتمع العام

الأطر المرجعية	القرية النامية إصلاح			القرية النامية انتمان			القرى الهندية النامية		
الأزمان	الذات	القرية	المجتمع	الذات	القرية	المجتمع	الذات	القرية	المجتمع
الماضى	٢ر٥٦	١ر٦٤	١ر٨	٤ر٠٦٧	٢ر٣	٣ر١٣	٢ر٩	٣ر٣	٣
الحاضر	٥ر٧٨	٦ر٨٤	٧ر١٢	٦ر١٨	٦ر٧٧	٨ر١٣	٤ر٠٨	٥ر٠٧	٦ر٥
المستقبل ...	٨ر٧٣	٨ر٦	٨ر٨٦	٧ر٨	٨ر٤٩	٨ر٧٩	٦ر٠٩	٧ر٠٥	٧ر٨

ويكشف الجدول التالى عن الإحساس بالنقلة، وبالتغير لدى جماهير القرى النامية المدروسة فى مصر عنه لدى جماهير القرى الهندية من المـاضى إلى الحاضر[1] .

متوسط حجم النقلات من الماضى إلى الحاضر على مستوى الذات والقرية والمجتمع العام بالنسبة للقرى النامية[2]

القرى والأطر المرجعية	القرية النامية إصلاح			القرية النامية اتنان			القرى الهندية النامية		
النقلة	الذات	القرية	المجتمع العام	الذات	القرية	المجتمع العام	الذات	القرية	المجتمع العام
من المـاضى إلى الحاضر ...	٣ر٢٢	٥ر٢٠	٥ر٣٢	٢ر١١	٣ر٥٧	٤	١ر٢	٢ر٢	٢ر٤

ويشير هـذا الجدول إلى أن كم الشعور بالنقلة يبلغ ذروته لدى جماهير القرية النامية ... « إصلاح » ، ثم بين جماهير القرية النامية « اتنان » ، وأخيراً لدى جماهير القرى الهندية . ويمـكن تفسير هذا الخلاف فى ضوء دراسة مدى استكمال حركة التنمية فى مصر والهند لمقومات التنمية وقد سبق أن أوضحنا هـــذا فى الفصول السابقة . وبوجه عام نستطيع القول بأن حركة التنمية

(١) D. Sinha op cit p 197.

(٢) يجب أن نلاحظ أن ميزان التقدير الذاتى فى الدراسة المصرية « دراستنا الحالية » يتـكون من عشر درجات ، بينما هو يتألف فى الدراسة الهندية من أحـد عشر درجة ، ولقد أوضحت أسباب هذا الاختلاف فى الدراسة الاستطلاعية .

الاجتماعية فى القرى المدروسة أكثر عمقاً وإيجابية وخصوبة من حركة التنمية الهندية فى القرى التى قام معهد تنمية المجتمع هناك بدراستها فى بعض الجوانب ذات الثقل الاستراتيجى فى نظرنا وأهمها التغيرات التنظيمية وكفاءة التطبيق فى المجالات الاقتصادية والسياسية ، وهذا ما جعل الدراسات وتقارير الأمم المتحدة تشيد بالتجربة المصرية فى الإصلاح الزراعى ، سواء من حيث دقة التطبيق ، أو من حيث امتزاج الإصلاح الزراعى بحركة الائتمان الزراعى التعاونى فى تشريعات متكاملة[1] . كذلك فإنه فى الوقت الذى استطاعت فيه الحركة التعاونية فى مصر أن تكون حركة فعالة مؤثرة فإن حركة الائتمان التعاونى فى الهند لم تستطع أن تغطى إلا ١١٫٧٪ حسب دراسة « مصرا » Misra، وكرشنا سوامى[2] . وبقول آخر نستطيع أن نعزى الفروق فى حجم الشعور بالنقلة بين القرى المصرية والقرى الهندية إلى اختلاف فعالية ... الإصلاح التنظيمى على حد تعبير أجهزة الأمم المتحدة ، حتى مع فرض تكافؤ حركة الإصلاح التكنولوجى[3] . ولعل ضآلة حجم الشعور بالمسيرة التقدمية فى القرى الهندية هو ما جعل جماهير القرى الهندية المدروسة تتقبل واقعها المتخلف كجزء متكامل مع الوجود على حد تعبير « سنها »[4] ، مع عدم ظهور الشعور بالإحباط لعدم توافر التطلعات ولانخفاض مستوى الطموح ، على عكس الحال بالنسبة لجماهير القرى التى قمنا بدراستها والذى أدى إلى الشعور بالتقدم بينهم إلى تزايد التطلعات وارتفاع مستويات الطموح وإلى الرؤية المستقبلة المتفائلة ، ولقد سبق لنا أن عالجنا هذا البعد فى فقرة سابقة .

وفى محاولتنا للوقوف على مدى وعى القرويين بالتغيرات التى طرأت على

---

(١) U. N. 1963 report on the world social situations, p 151.

(٢) S.D. Misra op cit pp 5—7.

(٣) U.N. Ibid p 164.

(٤) D. Sinha op. cit p 98.

بمجتمع القرية خلال الفترة من ١٩٥٢ حتى وقت إجراء الدراسة ، وجدنا أن هناك إدراكا واضحاً من جانب أفراد العينة لأهم جوانب التغير التي حدثت بالفعل حتى وقت إجراء الدراسة الميدانية ، وكانت نسب التعبير عن التغيرات الحادثة في مجتمعات القرى المدروسة كما يلي حسب ترتيبها في فئات الإجابة: اقتصادية ٦٢٪ — تعليمية ٥٩,٨٪ — إدارية ٥٤٫٤٪ مرافق ٥٤٫٤٪ — صحية ١٨٫٥٪ — تعاونية ٦٩٫٦٪ — طرق ومواصلات — ٪ — سياسة ١٣٪ — وعي ١٫١٪ أخرى ٤٨٪ وذلك في القرية النامية « إصلاح » ، وكانت النسب المقابلة في القرية النامية «اثنمان» هي على التوالي : ٢٣٫٣٪ — ١٫٩١٪ ، ٢٫٢٪ ، ٣٦٫٧٪ ، ٢٫٨٢٪ ، ٥٠٪ ، ٣٫٣٪ ، ٢٫٢٪ ، ٤٫٤٪ ، ٦٫٧٪ .

وقد لاحظنا أن القرويين أكثر قدرة على التعبير عن التغيرات المادية الملموسة من التعبير عن التغيرات اللامادية مثل قيام حركة الإدارة المحلية ونمو الأنساق الديمقراطية. على الرغم من أن المناقشات المتعمقة والمفتوحة تكشف تماماً عن عمق شعورهم بالتحرر خاصة في القرية النامية « إصلاح » . ويرجع هذا إلى سيادة الأمية وإلى سهولة التعبير عن التغيرات المادية بالنسبة إلى التغيرات اللامادية وهي ملاحظة لاحظها غيرنا من الباحثين في المجتمعات الريفية المماثلة فقد أشار « لاكشمانارو » في مقارنته بين قرية « كوثرو » النامية وقرية « باثورو » المتخلفة إلى أن أهالي القرية الأولى أقدر نسبياً على التعبير عن التغيرات اللامادية مثل حركة الحكم المحلي والحركة الديمقراطية وأن ... جماهير الريفيين بوجه عام تنحصر مجالات اهتمامهم وقدراتهم في التعبير على المجال المادي على الرغم من إمكانية حدوث تغيرات لا مادية بالفعل في واقع مجتمعهم القروي ويجب أن نشير إلى أن أسلوب تصنيفنا للإجابات هو أسلوب انتقائي كان يمكن أن يختلف عما هو عليه . فقد صنفنا كل إجابة تذكر « الحصول على أرض » ، أو التغير من العمل المأجور إلى العمل للذات تحت في

التغيرات الاقتصادية جنباً إلى جنب [redacted] التعبير عن زيادة الإنتاج وزيادة فرص العمل ، وكان يمكن أن [redacted] الإيجاب تحت فئة الشعور بالتحرر وبوجه عام نقول أن هذا الشعور لا [illegible] شعور ملموس لدى جماهير الريفيين خاصة فى القرية النامية « إصلاح » ، وبمقارنة نتائج دراستنا على هذا البعد بنتائج دراسة « سوهال » Sohal وزملائه لقرية « جامات » الهندية يتضح تفوق التجربة المصرية فى استثارة الوعى بالتغير وبالتجديد بين جماهير القرويين حيث كشفت دراسة هؤلاء الدارسين عن انعدام قدرة أبناء القرى الهندية عن التعبير عن التغيرات التى حدثت داخل قراهم من خلال برنامج تنمية المجتمع هناك حيث لم يجب إلا ٤ فقط من عينة البحث البالغ عددها ٤٣ بأن هناك بعض التغيرات قد حدثت ، كما لم يستطيع المزارعون ذكر خطة التنمية الزراعية فى قراهم على الرغم من أنها أمر يمس حياتهم الاقتصادية فى جوهرها ، وعلى الرغم من تركيز حركة تنمية المجتمع على عمليات الإرشاد الزراعى بالذات(١) .

عاشراً — إدراك دور وأهداف التنظيمات الشعبية والأنساق الديمقراطية على مستوى المجتمع المحلى :

لقد حاولت فى دراستى الميدانية أن أقف على مدى وعى جماهير القرويين وتصوراتهم لدور وأهـــداف التنظيمات الشعبية والأنساق الديمقراطية كالاتحاد الاشتراكى والمحليات والتعاونيات ، نظراً لما تحتله هذه التنظيمات والأنساق فى نظر — أغلب دارسى التنمية من أهمية كبرى فى مسيرة حركة التنمية نحو أهدافها المخططة . ولعل من أبرز هذه الأهداف كما يحددها ميثاقنا الوطنى هو انتقال سلطة الدولة إلى المجالس الشعبية المنتخبة ، وكما

---

(١) W.U.L. Roa op. cit pp 62–70.

(٢) L.S Sohal and others op. cit pp 8–9;

تحددها حركة تنمية المجتمع فى الهند ، أن تصبح حركة التنمية الحكومية المنشأ حركة شعبية[1] Peopl's movement يضاف إلى هذا أن هذه التنظيمات والأنساق هى المسئولة عن إعادة بناء القرويين اجتماعياً وسيكولوجياً وهو معيار نجاح برامج التنمية كما يحددها المعهد الدولى للإصلاح الريفى[2] I.I.R.R. من حيث خلق ودعم قيم التعاون والعمل والمشاركة والمبادئة وتنمية الشعور بالمجتمع ، إلى جانب أنها هى المسئولة عن تنمية الوعى الاجتماعى والقضاء على الكثير من معوقات حركة التنمية كالأمية مثلا ، وتنمية الوعى بالاتجاهات الأيديولوجية العامة للمجتمع كما تحددها وثائقنا القومية ثم إن هذه التنظيمات والأنساق يقع عليها مسئولية تنمية التفاعل الديمقراطى الحر بين المواطنين وخلق الاتجاهات الإيجابية نحو الديمقراطية من خلال إتاحة الفرصة للتعبير وإدارة حوار مثمر واحترام الرأى الجماعى ودعم الإيمان بالقيادة الجماعية .

ويتضح بجلاء من الوقوف على تاريخ القرى المدروسة وعلى تاريخ الريف المصرى بوجه عام مع الاسترشاد بآراء الاخباريين إلى أنه لم يظهر أى نوع من التنظيمات الشعبية الفلاحية فى مجتمعات القرى المدروسة فى الفترة السابقة . ولقد سبق أن أوضحت الطبيعة العسكرية الاتوقراطية والطبقية لمجالس القرى فى الفترة السابقة كما أوضحت طبيعة التشكيل الطبقى للتعاونيات الريفية فى تلك الفترة ، وهما بهذا الشكل لا يمكن اعتبارها أنساقاً ديمقراطية على الإطلاق .

ولقد حاولنا قياس مدى فعالية هذه التنظيمات والأنساق فى أبسط الأمور والتى تتمثل فى توعية وإعلام الجماهير بدورها وأهدافها داخل مجتمع

---

(١) Goverment of India P.E.O. the sixth evaluation report.

(٢) انظر — الميثاق الوطنى ، وانظر أيضاً : Ibid.

القرية ، أى انى حاولت الإجابة على السؤال الآتى - هل استطاعت هذه التنظيمات والانساق ان تصل إلى عقول الجماهير بتوعيتهم بدورها وأهدافها فى خدمة مجتمع القرية ، وتوعيتهم بطريقة تشكيلها ، وخلق إتجاهات إيجابية نحوها ، والإحساس بفائدها والاقبال على المشاركة فى أنشطتها ؟ ولقد كشفت الدراسة عن أن هذه التنظيمات لم تحقق بعد الفعالية المطلوبة فى أدائها لهذه الأدوار فلقد وجد ان ١٤,٧٪ من أفراد العينة يعبرون عن فهم جيد لأهداف مجلس القرية ، و ٤٣,٩٪ يعبرون عن فهم متوسط ، وان ٣٨,٥٪ يعبرون عن فهم ضعيف ، كذلك أوضح ٢,٩٪ من أفراد العينة انهم لا يعرفون شيئاً عن مجلس القرية[1] كذلك كشفت عن أن حوالى ٣٠٪ فقط من أفراد العينة هم الذين يعون التشكيل الصحيح للمجلس المحلى ، بينما عبر ٧٠٪ عن فهم خاطىء لأسلوب هذا التشكيل . ولقد حاولت أن أكشف عن إتجاه أفراد العينة تجاه المجالس المحلية من خلال سؤال اسقاطى أو غير مباشر وذلك عن طريق موقف مصور كشف عن أن ٣١,٢٪ من أفراد العينة يتبنون اتجاها إيجابيا نحو المجلس ، بينما يتبنى ٧٦,٨٪ اتجاهاً سلبياً تجاهه ، كذلك عبر ٣٥,٧٪ عن اتجاه محايد ، أى توقف عن الحكم . ولا شك أن تلك النسبة التى عبرت عن اتجاهها السلبى نحو المجلس لا تعنى رفضها لنظام الادارة المحلية أو الحكم المحلى بدليل أنه بعد تطبيق الاختبارات وإجراء حوار ودى معها عبرت عن اقتناعها الكامل بنظام الحكم المحلى بعد أن قمت بمناقشته معهم ، ولكن سبب هذا الاتجاه كما هو واضح هو عدم إحساسهم بفائدة تلك المجالس لهم أو لمجتمعهم ، وعدم الشعور بأهميتها فى حياتهم ، ويرجع هذا فى نظرنا إلى عدم ممارسة تلك المجالس لدورها المخطط فى تنمية مجتمع القرية نتيجة لبعض المعوقات المادية والفنية والبشرية ، ولعل

(١) لمعرفة معايير هذا التصنيف - لمرجع إلى الفصل الخاص بضبط الدراسة الميدانية .

أوضح دليل على هذا أن حوالى ٦٠٪ من أفراد العينة ذكروا أن مجلس القرية لم يقم بأى مشروع لخدمة مجتمع القرية ، بل وذكر البعض أن المجلس فشل فيما قام به من مشروعات قليلة[١] . ويجب أن نلاحظ أنه ليس معنى هذا أن مجلس القرية فى القرى المدروسة لم يقم بأية أعمال فى القرية على الاطلاق ، ولكن هذه الاجابات من أفراد العينة المدروسة ومن جماعات القرويين الذين التقيت بهم لها دلالتها حتى فى هذه الحالة وهى أن هذه المجالس لم تنجح فى ممارسة دورها كانساق ديمقراطية لاتقوم إلا على أساس من الوعى والمشاركة الشعبية الكاملة ، ذلك الوعى والمشاركة اللذان يجب على هذه الانساق أن تخلقها فى المجتمع المحلى[٢] . هذا إلى جانب أن هذا التنظيم لم يستطع الاعلام عن نفسه فى القرية الأساسية أو مركز نشاط المجلس المباشر . ولعل المشكله الأكثر أهمية تتمثل فى أن بعض أعضاء هذا

---

(١) ولقد ذكر البعض فى إحدى القرى أن مجلس القرية فشل فى بعض المشروعات التى كان يمكن أن تسهم فى حركة التنمية مثل فشله فى إقامة مشتل أو مزرعة نموذجية ، وفشله فى مشروع تربية دواجن وأرانب ، وتراجعه عن مشروع منحل تعاونى إبتحويله الى منحل حكومى خالص .

(٢) يتفق باحثو التنمية الريفية فى العالم الثالث مثل « سنج » Singh ، ديال R. Dayal وباحثوا الأمم المتحدة فى الأهمية الإستراتيجية للمجالس المحلية فى المجتمع الريفى فى الدول النامية فى القيام بالمساهمة فى التنمية الشاملة المتكاملة . ولقد طرحت بعض الدراسات مثل دراسة « سنج » الباحث الهندى بعض التساؤلات عن مدى نجاح حركة الحكم المحلى فى الريف الهندى وخرجت الدراسة بأنه إذا كانت المجالس كأنساق ديمقراطية تقوم على أساس المشاركة الديمقراطية للجماهير فى اتخاذ القرارات والإعداد والتنفيذ، فإن مجالس الحكم المحلى فى القرى الهندية المدروسة قد فشلت فى أداء هذه المهمة لعدة أسباب منها نقص الوعى الجماهيرى وزيادة التركيز على العمل الطوعى مادياً دون التركيز على تثبيت أيديولوجيته فى أذهان أبناء القرى المدروسة ، الى جانب نقص الموارد المالية والإمكانيات المادية والأساليب الخاطئة فى تدريب القيادات ، وعدم توافر قيادات شعبية ناضجة ويضاف الى هذه الأسباب الإهمال من الحكومة والأحزاب السياسية .

S.H. Singh op cit P 7. — See also R. Dayal: Signigicence of P R. iu kurukshetra June 16-1971 P 4.

التنظيم الشعبي المنتخبين ليسوا على فهم كامل لفلسفة هذا التنظيم وأهدافه ويتضح هذا من نتائج الاستمارة ، إلى جانب أن الاطلاع على بعض محاضر جلسات المجلس خلال عام ١٩٧١ يشير إلى عدم فاعلية القيادات الشعبية فى المبادأة وتقديم مشروعات للتنمية والتخطيط لمواجهة بعض المشكلات القائمة مع أن هذا هو دورهم الرئيسى ، كذلك تلاحظ غلبة الطابع الروتينى على الجلسات . ولقد وجدنا أن أغلبية أفراد العينة يتصورون دور مجلس القرية على أنه القيام بنظافة القرية وتنظيم السكن وفض المنازعات الشخصية ، ولعل هذا التصور هو ما أدى بحوالى ٤٧٪ من أفراد العينة إلى تصور مجلس القرية على أنه مصلحة حكومية لا تختلف عن الوحدات الحكومية القائمة بالقرية . ولقد أوضح البعض فى تعقيبة على إجابته أن الوحدات الحكومية الأخرى كالمستشفى والمدرسة أفيد لمجتمع القرية من مجلس القرية . ولا شك أن هذا راجع إلى سلبية هذا المجلس وعدم قيامه بدوره كأداة للفعل والتأثير والتنمية . ولم يشر إلى أن مجلس القرية يختلف عن المصالح الحكومية الوظيفة إلا ٢٣٫٦٪ استطاع بعضهم أن يعبر عن فهم جيد لطبيعته من حيث هو تشكيل محلى يمثل مصلحة الجماهير ويحقق إشراكهم فى إدارة القرية وتزويدها بالخدمات المحتاجة إليها والإشراف على هذه الخدمات وحل مشاكل الجماهير وتحقيق الحوار الديمقراطى فى مجتمع القرية .

وفى محاولة استطلاع معلومات وتصور أفراد العينة لدور وأهداف لجنة الاتحاد الاشتراكى فى القرية وجد أن ١٢٫١٪ يعون هذا الدور وعياً جيداً ، وأن ٥٠٫٥٪ يعون هذا الدور وعياً متوسطاً و ٣٥٫٧٪ يعون هذا الدور وعياً ضعيفاً . ولقد وجدنا أغلبية أفراد العينة ينظرون إلى وظيفة هذه اللجنة على أنها لجنة لفض المنازعات قد تنشأ بين الأفراد فى مجال الزراعة أو الرى أو الجيرة أو قضاء المصالح الخاصة لهم مع الأجهزة الحكومية وبنك التسليف والجمعية . ولا شك فى أهمية هذه المهام إلا أنها لا تستوعب دور

التنظيم السياسى فى مجتمع القرية . كذلك كشف البحث عن أن ٥ر١١٪ من أفراد العينة يعبرن دور أهداف الجمعيات التعاونية الزراعية وعيا جيداً ، وأن ٤ر٧٧٪ ٠٠٠٠ يعبرون عن فهم متوسطاً لهـذا الدور ، ولم يعبر عن فهم ضعيف إلا ١ر١١٪ فقط . ولقد عبرت الأغلبية عن الدور الائتمانى للجمعية فى الاقراض بالأجل وفى مجال التسويق ، ولم تدرك أهميتها فى تنمية وخلق الوعى التعاونى بين القرويين والمشاركة فى خلق المشروعات الاجتماعيـة التى تحتاج إليها القرية ، إلى جانب قيامها بالدور الإرشادى . ولعل عدم إدراك أغلبية أفراد العينة لفلسفة الجمعيات التعاونية وأهدافها كاملة هو الذى جعلهم يخلطون بينها وبين الأجهزة الحكومية حيث عبر ٥١ ٪ من أفراد العينـة اعتقادهم بأن الجمعية التعاونيـة مشروع حكومى أو مصلحة حكومية شأنها فى ذلك شأن المدرسة أو الوحدة الصحية ، ولم يعبر عن فهم سليم لطبيعة المشروع التعاونى إلا ١ر٣٣ ٪ فقط من أفراد العينة « فهم جيد أو متوسط » . ونحن نرى أن عدم قيام أعضاء مجلس الإدارة بدورهم المفــروض ، إلى جانب ما يلاقيه المزارعون من تعقيدات روتينية فى تعاملهم مع الجمعية الذى يتمثل فى صرف المستلزمات الزراعية أو فى أساليب محـاسبتهم جنباً إلى جنب مع بعض العوامل الأخرى التى كشفت عنها دراسة المؤسسة المصرية العـامة للائتمان الزراعى والتعاونى ، والتى أدت إلى انفصال المزارعين عن الجمعيـة وبالتالى افتقادها للطابع الشعبى وهو أساس جوهرى فى وجودها[1] . قد عوق الفهم الموضوعى لهذا المشروع التعاونى من جانب أغلبية جماهير المفحوصين .

وقد كشفت دراسات مماثلة فى المجتمعات القروية فى بعض دول العالم النامى عن نتائج مماثلة إلى حد بعيد ، ومثال ذلك ما خرج به مجموعة من الباحثين

---

(١) م * محمود فوزى ، ميلاد شنودة : مصدر سابق .

الهنود « سوهال » Sohal ، اديتيـا « Aditya » ، « شكلا » Shukla « وبالوانت سنج » B. Singh من دراستهم الميدانية لقرية « جامات » الهندية باستخدام أدوات بحث تعتمد على الملاحظة وجدول المقابلة من انعدام وعى أفراد العينة بدور وأهداف « البانشيات راج » أو مجلس تنمية القرية ، وعدم قدرتهم على تحديد أعضاء مجلس القرية ، وأنه لم يستطع سوى « ٤ » من « ٤٧ » الإجابة على سؤال بشأن تاريخ تنظيم مجالس القرى . وتكشف الدراسة عن عدم اقتناع عينة الدراسة الهندية بهذه المجالس ومن اعتقادهم بعدم جدواها لجماهير القرية وقد كان هذا هو رأى « ٢٩ » من « ٤٧ » ، ولم يشر إلى أن المجلس ذو فائدة إلا عدد قليل وامتنع الباقى عن الإجابة . كذلك أوضح « ٣٠ » مفحوص[1] عن عدم رضائه عن أسلوب عمل المجلس . وقد سبقت الإشارة إلى أننى كنت أقوم عقب تطبيق الاختبارات فى القرى المدروسة بالالتقاء ببعض المجموعات التلقائية وبعض أفراد العينة على انفراد وكنت أناقشهم فى دور وأهداف مجلس القرية وقد وجدت أن هناك تقبلا كبيراً لهذا الدور واستعداداً من جانب الجماهير للمشاركة فى أنشطته إذا مارسها بالفعل وهى نتيجة تتفق مع نتيجة دراسة « سوهال وزملائه »[2] . ومع أننا يجب أن نأخذ الفرق المحتمل بين الاتجاهات والآراء الملفوظة وبين السلوك الواقعى إلا أنه يمكن اعتبار هذه النتيجة دليل على أن المعلومات والتصورات الموضوعية عن التنظيمات والأنساق الشعبية شرط أساسى لتكوين الآراء والاتجاهات الإيجابية تجاهها ، وأن تشويه التصور عن هذا الدور أو غموضه قد يؤدى إلى نتائج عكسية وهذا ما أثبتته الكثير من الدراسات الامبريقية السابقة . كذلك تتفق نتائج دراستنا الميدانية بشأن تفهم الجماهير لطبيعة التعاونيات الريفية من حيث أهدافها ودورها فى

---

(١) T S. Sohal and others, op cit pp 8-9.

(٢) Ibid

المجتمع ، واختلافها عن المشروعات الحكومية أو الخاصة مع نتائج بعض الدراسات الهندية المماثلة مثل دراسة معهد الرأى العام ودراسة «كريشناسوامى» فى بعض القرى الهندية . فقد كشفت دراسة معهد الرأى العام سنة ١٩٦٢ من أن ١٠ ٪ فقط من أفراد العينة الريفية المدروسة هم الذين يعون أهداف التعاونيات الريفية . كما تشير دراسة «كريشنا سوامى» فى إحدى القرى الهندية سنة ١٩٦٨ إلى أن ٩٥ ٪ من العينة لا تعى أهداف الحركة التعاونية ولا الفرق بينها وبين المشروعات الخاصة أو المشروعات الحكومية حيث أشارت أغلبية العينة المدروسة أن المؤسسة التعاونية مصلحة حكومية . وإننى أتفق مع «كريشناسوامى» فى تفسير هذه الظاهرة المرضية وهو أن حركة استحداث التعاونيات الزراعية فى القرى لم تصاحبها حركة مخططة لخلق الاتجاهات التعاونية سواء لدى جماهير التعاونيين أو لدى القيادات التعاونية ، وإنه لم تخطط أساليب الوصول إلى العقلية الريفية تخطيطاً سليماً باستخدام الأساليب العلمية التى كشفت عنها دراسات علمى الاجتماع والنفس مثل ديناميات الجماعة وغيرها من مدارس . وهذا ما جمله يطلق عن دراسته عنوان «الطريق إلى العقلية الريفية» ، ولكن يجب أن نشير إلى وجود فرق كبير بين الحركة التعاونية الزراعية فى مصر وفى الهند . فهى فى الهند كما يشير إلى هذا «كريشنا سوامى» ليس لها وجود حقيقى فى حياة الناس فى القرية وأن كل دورها ينحصر فى أنها تظهر فى التقارير الحكومية وأنه قد ضحى المخططون بالكيف فى سبيل الكم(١) . وهذا الرأى تؤيده دراسة «مسرا» الميدانية لقرية «بادولى» التى كشفت عن أن حركة الاقراض التعاونى لا تغطى إلا ١٢ ٪ فقط من حاجات المزارعين مما يضطر المزارعون إلى الالتجاء إلى الاقراض الربوى(١)،

(١) Inistitute of publiic openion, seo O.R. krishnaswami op. cit P 11.

(٢) Ibid

(٣) Ibid

(٤) S.D. Misra op. cit pp 5 – 7.

أما التعاونيات الزراعية فى القرى المدروسة فى مصر فلها أثر حيوى فى حياة المزارعين، ولكن هذا الأثر أوضح فى مجال الاقتصاد عنه فى مجال التوجيهات القيمية أو مجـــال الوعى والاتجاهات ولعل ما كشف عنه اختبار المواقف المصورة من أن ٢١٫٨٪ يعبرون عن اتجاه سلبى نحو هذه التعاونيات لا يرجع إلى عدم إحساس الجماهير بما تؤديه التعاونيات من خدمات حيوية حيث كشفت أسئلة العمق عن اقتناعهم الكامل بدورها الحيوى فى مجتمع القرية ولكن مصدر هذه السلبية يكمن فى أسلوب التعامل معها .

وبمقارنة نتيجة دراستنا بإحدى الدراسات المماثلة التى أجريت فى بعض الأحياء المتخلفة فى مدينة « دلهى » يتضح وجود بعض الاختلاف فى النتائج. فقد وجه سؤال إلى جماهير الأحياء المتخلفة فى «دلهى» هو « ما الذى يحاول مجلس الحى » للتنمية « الفيكاس منذال » أن يحققه وقد صنفت الاجابات بنفس أسلوب تصنيفنـــا السابق فوجد أن ٤٨٫٦٪ يعبرون عن فهم جيد ١٧٫٣٪ يعبرون عن فهم متوسط ، ٣٤٫١٪ يعبرون عن فهم ضعيف .

ويلاحظ هنا أن نسبة من يعبرون عن فهم جيد أكبر من نسبة من عبروا عن فهم جيد للمجالس القروية فى دراستنا الميدانية الحالية . ولعل الفرق يرجع إلى الفروق الثقافية بين مجتمعات الدراسة ، إلى جانب الفروق بين الريف والحضر فى مجال الوعى والتعليم والتعرض لأسباب الاتصال كما يمكن أن يكون الفرق راجعا إلى اختلاف فعالية المؤسسات والبرامج .

الفصل السابع

الفروق الإحصائية بين القرى المتقابلة

١ — بعد الوعي التخطيطي .
٢ — بعد النظرة أو الاتجاه نحو المستقبل .
٣ — بعد الشعور بالتغير والتقدم .
٤ — بعد الاتجاه نحو التعلم .
٥ — بعد الاتجاه نحو التغير والتجديد .
٦ — بعد تصور الذات .
٧ — بعد تصور العلية الرأسية والأفقية .
٨ — بعد مجالات الاهتمام .
٩ — بعد إدراك الحاجات والوعي بالمشكلات .
١٠ — بعد المبادأة والمشاركة الجماهيرية في مشروعات الخدمة العامة .
١١ — بعد تصور المسئول عن تنمية القرية .
١٢ — بعد تفهم طبيعة وأهداف الأنساق الديمقراطية .
١٣ — بعد اتجاهات الجماهير نحو المؤسسات والتنظيمات المحلية .
١٤ — بعد الوعي الديمقراطي والاتجاه نحو القوة .
١٥ — بعد الكزموبوليتانية .

الفروق الإحصائية بين القرى المتقابلة

سبق أن أشرنا إلى أننا سوف نستخدم أسلوباً منهجياً لم نجد عنه بديلا لتحقيق أحد الفروض الأساسية الموجهة للدراسة وهو أسلوب المجموعات المتطرفة extreme groups الذى يقوم بديلا عن أسلوب المجموعات الضابطة فى حالة تعذر استخدام هذا الأسلوب الأخير كما هو الحال فى دراستنا الحالية ، ولقد سبق أن استخدم هذا الأسلوب المذكور فى الكثير من الدراسات العلمية الموثوق بها فى بعض دول العالم النامى كما سبق أن أشرنا تفصيلا[1] . ويتمثل العرض الذى يستهدف هذا الفصل اختباره فى العبارة الآتية « إن هناك علاقة بين تكامل برامج ومؤسسات التنمية الاجتماعية داخل مجتمع القرية وبين آراء واتجاهات القرويين بالنسبة للأبعاد المدروسة » ويمكن ترجمة هذا الفرض إلى السؤال الآتى :

هل تختلف آراء واتجاهات جماهير القرويين باختلاف درجة تركيز الخدمات ومؤسسات التنمية داخل المجتمع القروى الذين يعيشون فيه ؟ أى هل تختلف آراء واتجاهات الجماهير بالنسبة للأبعاد التى سبق أن حددناها فى فصل سابق ، فى القرى النامية أو المخدومة عنها فى القرى المحرومة نسبياً ؟ وسوف نستخدم فى هذا الفصل تعبير قرية الاصلاح النامية ليدل على القرية التى كان يمتلك أراضى زمامها الزراعى شخص أو مجموعة من الأفراد الاقطاعيين قبل الثورة ووزعت

---

(١) انظر دراسات « دارجناند سنها D. Sinha » ، و « لاكشمانادو Y.U.L. Rea » وغيرها فى فصل سابق من هذه الرسالة .

أراضى زمامها على المعدمين من أهلها بعد تطبيق قانون الاصلاح الزراعى . ونالت أقصى قدر ممكن من الخدمات ومؤسسات التنمية فى ظل الممكن بالنسبة لتقدم القرية المصرية فى المرحلة الحالية من الخدمات ، وسوف نستخدم تغيير قرية الاصلاح المتخلفة ليدل على القرية المدروسة والتى ينطبق عليها نفس الظروف السابقة عدا أنه لا يتوافر لها إلا الحد الأدنى من الخدمات ومؤسسات التنمية . وسوف نستخدم تعبير قرية «الائتمان النامية» ليدل على القرية التى لم يكن بها ملكيات إقطاعية قبل الثورة والتى توافر لها بعد الثورة أقصى قدر ممكن من الخدمات ومؤسسات التنمية ، ونستخدم تعبير قرية الائتمان المتخلفة ليدل على القرية التى تشبه فى ظروفها ظروف القرية السابقة ولكن لا يتوافر لها إلا أدنى حد ممكن من الخدمات ومؤسسات التنمية . كذلك سوف نستخدم تعبير القرى المتقابلة ليدل على القريتين ذات الظروف المتشابهة فى كل شىء إلا فى توافر الخدمات ومؤسسات التنمية داخل مجتمع القرية ونقصد بها تحديدا قريتى الاصلاح - النامية والمتخلفة ، وقريتى الائتمان النامية والمتخلفة . وسوف نقوم فى هذا الفصل بإجراء مقارنة إحصائية بين هذه القرى المتقابلة على الأبعاد المدروسة لنقف على أثر تركيز الخدمات ومؤسسات التنمية داخل مجتمع القرية على آراء واتجاهات القرويين . وسوف أحذف من هذا الفصل الجداول التى بلغ عددها أكثر من ٧٥ جدولا ، كذلك سوف أحذف التعليقات التفصيلية على كل جدول لكبر حجم هذه التعليقات الاحصائية والسوسيولوجية . وأكتفى هنا بذكراهم ما خلصت إليه دراستنا على مستوى كل بعد فى مجال المقارنة بين القرى المتقابلة فحسب .

أولا : بعد الوعى التخطيطى :

لقد حاولنا أن نقف على آراء جماهير القرى المدروسة بالنسبة لقضية التخطيط ومدى إيمانهم بأهميته فى حياتهم ولقد اخترنا بعض المظاهر التى

يمكن أن تقيس لنا هذا البعد مثل تنظيم الأسرة وتخطيط الميزانية . ومدى نمو الوعى الإدخارى أو الاستثمارى وتخطيط مستقبل الأبناء .

وفيما يلى أهم ماخلصنا إليه من دراسة بعد الوعى التخطيطى لدى جماهير القرويين فى القرى المتقابلة .

أولا : لايوجد فروق إحصائية جوهرية ثابتة بين القرى المتقابلة بالنسبة لآراء المفحوصين فى تخطيط الميزانية والوعى الادخارى .

ثانياً : لاتوجد فروق إحصائية دالة بين جميع القرى المتقابلة فى استطلاعنا لآراء عينات القرويين بالنسبة لقضية تنظيم الأسرة وتخطيط النسل وذلك على المستوى المباشر ، أما بالنسبة للمستوى الأعمق أو المستوى الإسقاطى غير المباشر فقد كشفت الدراسة عن تفوق واضح لأبناء القرى النامية فى تبنى الاتجاه الإيجابى نحو التنظيم والتخطيط الأسرى وفى طلب المزيد من المعلومات حول هذه القضية وقد وجدت الفروق الإحصائية جميعها دالة .

ثالثاً : لاتوجد فروق إحصائية دالة بين القرى المتقابلة بالنسبة لتطلعات الآباء التى تتعلق بالمستقبل المهنى والتعليمى للأبناء سواء بالنسبة للمهن والمستويات التعليمية العليا أو المتوسطة .

وهكذا نستطيع القول بعدم وجود علاقة ثابتة وضرورية بين تركيز الخدمات وتكامل برامج ومؤسسات التنمية الاجتماعية داخل مجتمع القرية وبين الاتجاه نحو التخطيط فى القرى المدروسة .

ثانياً : بعد النظرة أو الاتجاه نحو المستقبل أو بعد الرؤية المستقبلية :

ويتصل هذا البعد اتصالا وثيقا بالبعد السابق ولقد حاولنا استطلاع آراء أفراد العينة المدروسة واتجاهاتهم نحو المستقبل أو رؤيتهم له فى مدى

خمس سنوات من وقت إجراء الدراسة حتى يكون هناك مدى زمنى يمكن للمفحوص أن يبدى رأيه فى نطاقه أو حتى تكون المسألة أكثر وضوحا بالنسبة له — واستخدمنا فى قياس هذا البعد عدة أسئلة لفظية وغير لفظية لثلاثة أطر مرجعية أساسية هى الذات ، القرية ، المجتمع العام أو مجتمع الدولة .

ونوجز فيما يلى أهم ما خلصنا إليه من دراستنا الميدانية لرؤية القرويين واتجاههم نحو المستقبل .

١ — أن هناك علاقة واضحة وثابتة بين تركيز الخدمات داخل مجتمع القرية وبين تقديرات القرويين لدرجة الماضى والحاضر والمستقبل بالنسبة للذات والأسرة .

٢ — أن هناك علاقة واضحة وثابتة بين تركيز الخدمات وتكامل برامج ومؤسسات التنمية داخل مجتمع القرية وبين تقدير القرويين لدرجة الحاضر والمستقبل بالنسبة لمجتمع القرية على متصل التقدير .

٣ — أن هناك علاقة واضحة وثابتة بين تركيز الخدمات وتكامل برامج التنمية ومؤسساتها داخل مجتمع القرية وبين تقدير القرويين لماضى وحاضر مجتمع الدولة على متصل التقدير .

٤ — نظرا لوجود بعض الفروق غير الدالة بين تقديرات الماضى والمستقبل بالنسبة لبعض المستويات نقول أنه لا توجد علاقة ثابتة وضرورية بين تركيز الخدمات ومؤسسات التنمية داخل مجتمع القرية وبين تقدير درجات الماضى والحاضر والمستقبل على المستويات الثلاثة المدروسة .

٥ — أن أغلبية المفحوصين فى جميع القرى المدروسة قد عبرت عن

رؤيتها المتفائلة للمستقبل بالمقارنة بالحاضر على المستويات المدروسة الثلاثة الذات والقرية والمجتمع العام .

٦ — أن نسب المتفائلين بالمستقبل بالنسبة لمستوى الذات والأسرة أكبر فى القرى المتخلفة بالمقارنة بالقرى النامية المقابلة . وإن كان بعض الفروق ذات دلالة إحصائية وبعضها الآخير غير جوهرى . مما يشير إلى عدم وجود علاقة ثابتة وضرورية بين تركيز الخدمات ورؤية المستقبل بالنسبة للذات .

٧ - أنه على الرغم من أن الأغلبية فى القرى المدروسة قد أعربت عن توقعاتهم المتفائلة بالنسبة لمستقبل قراهم (فى مدى خمس سنوات) ، إلا أن المقارنة بين القرى المتقابلة لا تكشف عن اتجاه واحد فى الخلاف ، فبينما نجد أن النسبة المئوية للمتفائلين فى مستقبل القرية مقارنا بحالتها الحاضرة أعلى فى قرية الإصلاح المتخلفة من النسبة المماثلة فى القرية المقابلة (إصلاح نامية) والفرق بينهما دال إحصائياً عند مستوى ٠٠١ر٠ فإننا نجد العكس بالنسبة لقريتى الائتمان المتقابلتين حيث نجد أن نسبة المتفائلين أعلى فى القرية النامية والفرق بين القريتين دال إحصائياً عند مستوى ٠٢ر٠ وهذا ما يجعلنا نرى أن تركيز الخدمات وتكامل برامج التنمية فى قريتى الإصلاح والائتمان المدروستين لم يؤديا إلى اتجاه ثابت وواحد نحو المستقبل - ولكن هذه النتيجة تشير إلى وجود علاقة بين تركيز الخدمات وبرامج التنمية فى القرية ، وبين رؤية المستقبل بالنسبة لمستوى الذات والقرية فى كل قريتين متقابلتين على حدة وإن لم تكشف الدراسة عن خط أحادى فى التفريق بين القرى المتقابلة المدروسة .

٨ — أن متوسط تقدير كافة أفراد العينة فى كل القرى المدروسة لدرجة الحاضر أعلى متوسط تقدير درجة الماضى ، وأن متوسط تقدير الدرجة

المتوقعة للمستقبل أعلى من متوسط تقدير درجة الحاضر وذلك على متصل التقدير الذاتى بالنسبة للمستويات الثلاثة ـ الذات والأسرة ـ ومجتمع القرية، والمجتمع العام أو مجتمع الدولة .

٩ ـ أن أفراد القرى النامية يميلون إلى ارتفاع تقدير درجات الماضى والحاضر والمستقبل على متصل التقدير بالنسبة للمستويات الثلاثة ـ الذات والقرية والمجتمع العام بالمقارنة بالقرى المتخلفة المقابلة ، وبتطبيق اختبارات الدلالة وجدنا أن قيمة الفروق بين القرى المتقابلة فى أغلبها (عدا حالة واحدة بالنسبة للمستقبل وجد أن الارتفاع غير دال إحصائياً) فروق جوهرية وهى بوجه عام نتيجة تسمح لنا بالقول بأن هناك احتمالا كبيراً بوجود علاقة بين تركيز الخدمات وتكامل برامج ومؤسسات التنمية داخل مجتمع القرويين لدرجات الماضى والحاضر والمستقبل على متصل التقدير على المستويات الثلاثة المدروسة .

١٠ ـ أن متوسطات الشعور بالنقلة أو التغيير من الماضى إلى الحاضر بالنسبة لذات أقل من متوسط الشعور بالنقلة على مستوى القرية أو المجتمع العام مما يدل على أن الشعور بالتقدم على مستوى الذات أقل من الشعور بالتغير والتقدم على المستويين الآخرين فى جميع القرى عدا فى حالة قرية الائتمان المتخلفة .

١١ ـ أن المقارنة بين القرى المتقابلة بالنسبة لمتوسطات تقدير الشعور بالنقلة من الحاضر إلى المستقبل على مستوى الذات لاتسفر عن اتجاه أحادى واضح فى التفريق بين القرى النامية والقرى المتخلفة ، مثال هذا أن أبناء القرية النامية إصلاح يتوقعون درجة أكبر من التغير فى المستقبل بالنسبة للحاضر ، وذلك بالمقارنة بما يتوقعه أبناء القرية المقابلة ـ إصلاح متخلفة (مقدار الشعور التقديرى المتوقع بالنقلة من الحاضر إلى المستقبل

فى القرية النامية إصلاح = ١٫٩٠ ، وفى القرية المتخلفة إصلاح = ١٫٦٨) بينما نجد أن أبناء القرية النامية اتمان يتوقعون درجة أقل من التغيير أو التقدم بالمقارنة بالقرية المقابلة - اتمان متخلفة - مقدار الشعور التقديرى المتوقع بالنقلة من الحاضر إلى المستقبل فى قرية الائتمان النامية = ١٫٦٢ ، وفى قرية الائتمان المتخلفة = ٢٫٠٣) . أما بالنسبة لمستوى القرية والمجتمع العام فإننا نجد أن هناك خطا واضحا فى التمييز بين القرى النامية والقرى المتخلفة المقابلة بالنسبة لتقدير أو توقع القرويين لكم التغير فى المستقبل (فى مدى خمس سنوات) حيث يرتفع هذا التقدير فى القرى المتخلفة بالمقارنة بالقرى النامية - وهذا يجعلنا نرى أن هناك احتمالا بوجود علاقة بين تركيز الخدمات وتكامل مؤسسات التنمية داخل مجتمع القرية وبين التقدير الكمى للنقلات أو التغيرات المتوقعة فى المستقبل بالنسبة لمستوين القرية والمجتمع العام فى القرى المدروسة وإن كانت الفروق بين القرى المتقابلة ليست كبيرة .

وبوجه عام تسفر الدراسة عن وجود فروق واضحة بين القرى المتقابلة على مستوى القرية والمجتمع العام بالنسبة للنظر إلى المستقبل بينما لا توجد فروق جوهرية ثابتة بين هذه القرى على مستوى الذات مما لا يمكننا من التعميم على مستوى البعد ويجعلنا نرى أنه لا توجد علاقة ثابتة وضرورية بين تركيز الخدمات وتكامل مؤسسات التنمية داخل مجتمعات القرى المدروسة وبين بعد النظر إلى المستقبل أو رؤية المستقبل بالإطلاق وإنما توجد علاقة بين هذا التركيز والتكامل وبين بعض الأبعاد الفرعية أو مظاهر هذا البعد الكلى دون بعضها الآخر .

ثانياً : بعد الشعور بالتقدم أو التفسير :

لقد سبق أن تناولنا بعض مظاهر هذا البعد بالتحليل فى مناقشاتنا لبعض جداول البعد السابق ، فالجداول ٩ ، ١١ ، ١٣[1] تشير بجلاء إلى أن متوسط تقديرات عينات القرى الأربعة المدروسة الماضى ، أقل من متوسط تقديرهم لدرجة الحاضر على متصل التقدير بالنسبة للمستويات الثلاثة المدروسة ، كما تشير الجداول ١٠ ، ١٢ ، ١٤[2] إلى أن ارتفاع تقديرات — درجات الماضى والحاضر فى القرى المتقابلة ارتفاع جوهرى أو دال إحصائياً فى جميع الحالات (باستثناء الفرق بين تقدير أبناء قريتى الاصلاح المتقابلتين حيث وجد أن قيمـــة (ت) = ٢ر٠ وهى غير دالة إحصائياً بالنسبة للماضى) بمعنى أن أفراد القرى النامية يميلون إلى ارتفاع تقدير درجة الماضى والحاضر على المستويات الثلاثة — الذات والقرية والمجتمع العام بالمقارنة بأبناء القرى المقابلة المتخلفة مما يشير إلى احتمال وجود علاقة بين تركيز الخدمات وتكامل برامج ومؤسسات التنمية داخل مجتمع القرية ، وبين الميل نحو التقدير المرتفع لدرجة الماضى ودرجة الحاضر للمستويات الثلاثة على متصل التقدير . أما بالنسبة لتقدير النقلات أو كم التغير من الماضى إلى الحاضر على هذا المتصل فإن جدول (١٥) يشير إلى عدم وجود خط عام للتفرقة بين القرى النامية والقرى المتخلفة المقابلة بالنسبة لكم التغير الذى يشعر به المفحوصون من الماضى إلى الحاضر بالنسبة لمستوى الذات ، فبينما نجد أن أفراد القرية النامية إصـــلاح أدنى تقديراً لهذه النقلة على هذا المستوى من أبناء القرية النامية المقابلة (ولو أن الفرق بسيط — ١٣ر٠) ، فإننا نجد العكس فى قرى الائتمان حيث نجد أن قرية

---

(١) و (٢) أنظر تقرير الدراسة الميدانيه المودع بمكتبة كليـة الأداب جامعة الاسكندرية .

الائتمان النامية أعلى تقديراً لهذه النقلة من القرية المقابلة المتخلفة (والفرق أيضاً بسيط جداً ٠٫٠٣) وهذا يجعلنا نميل إلى القول بعدم وجود فروق جوهرية بين تقديرات النقلة من الماضى إلى الحاضر بين القـــرى المتقابلة بالنسبة لمستوى الذات والأسرة . أما بالنسبة لمستوى القرية ومستوى المجتمع العام فان الجدولين ١٦ ، ١٧ يشيران إلى أن حجم النقلات من الماضى إلى الحاضر لدى أبناء القرى النامية أكثر ارتفاعاً من تقديرات أبناء القرى المتخلفة المقابلة مما يمكننا من القول باحتمال وجود علاقة بين تركيز الخدمات وتكامل برامج ومؤسسات التنمية داخل مجتمع القرية وبين تقدير القرويين لحجم النقلة من الماضى إلى الحاضر أو الشعور بالتقدم على مستوى كل من القرية والمجتمع العام .

ونوجز فيما يلى أهم نتائج تحقيق هذا البعد :

أولا : متوسطات تقدير المفحوصين لدرجة الماضى فى جميع القرى أدنى بكثير من متوسط تقديرهم لدرجة الحاضر على متصل التقدير ، وقد وجد أن أغلب الفروق على كافة المستويات (الذات – القرية – المجتمع) – ذات دلالة إحصائية عالية .

وفى هذا لا يوجد اختلاف بين القرى المتقابلة .

ثانياً : إن متوسط تقديرات المفحوصين فى القرى النامية لدرجة الماضى والحاضر أكثر ارتفاعاً من متوسطات تقديرات المفحوصين فى القرى المتخلفة المقابلة – وبتطبيق أحد اختبارات الدلالة وجد أنه فى أغلب الحالات هناك دلالة إحصائية لهذا الارتفاع ، ولكن فى أحد الحالات لا يوجد لهذا الارتفاع دلالة إحصائية .

ثالثاً : إن متوسط الشعور بالنقلة من الماضى إلى الحاضر على مستوى الذات (جدول ١٠) لا يكشف عن خط واحد ثابت فى الفروق بين القرى

المتقابلة ، أما عن متوسط الشعور بالنقلة من الماضى إلى الحاضر على مستوى القرية والمجتمع العام فإنه يكشف عن خط واحد يتمثل فى ارتفاع مقدار الشعور بالنقلة فى القرى النامية بالمقارنة بالقرى المتقابلة (جدول ١٦ و ١٧) بما يشير إلى أنه لا توجد علاقة واضحة وثابتة بين تركيز الخدمات داخل مجتمع القرية وبين حجم الشعور بالتقدير على مستوى الذات أو اتجاهه بينما توجد علاقة بين هذا التركيز وبين مقدار واتجاه الشعور بالتغير على مستوى القرية والمجتمع العام .

رابعاً : إنه لا يوجد ارتباط واضح وثابت بين تركيز الخدمات وتكامل برامج ومؤسسات التنمية داخل مجتمع القرية وبين تسلسل مقدار الشعور بالتقدم (النقلة) فكما يشير جدول ١٨ يسير التسلسل صعوداً من الذات إلى القرية إلى المجتمع العام فى أغلب القرى المدروسة بغض النظر عن التخلف والتقدم .

خامساً : إن الأغلبية العظمى من أفراد العينة (أكثر من ٧٥ ٪) فى جميع القرى تشعر بالتقدم على مستوى الذات أو الأسرة فى الاستجابة للسؤال اللفظى مما يشير إلى أنه لا توجد علاقة واضحة وثابتة بين تركيز الخدمات أو تكامل برامج ومؤسسات التنمية داخل مجتمع القرية وبين الشعور بالتقدم على مستوى الذات .

سادساً : إن أغلبية المفحوصين فى القرى المدروسة (أكثر من ٨٨ ٪) يرون أن القرية حالياً أسعد حالا مما كانت عليه فى الماضى ، ولا توجد فروق جوهرية بين القرى المتقابلة مما يشير إلى أنه لا توجد علاقة واضحة بين تركيز الخدمات وتكامل برامج ومؤسسات التنمية وبين الشعور اللفظى بتقدم مجتمع القرية .

واعتماداً على المنهج العلمى الذى هو فى جوهره منهج التكذيب نرى

أنه لا توجد علاقة واضحة وثابتة بين تركيز الخدمات وتكامل برامج ومؤسسات التنمية داخل مجتمع القرية وبين بعـــد الشعور بالتقدم أو التغير .

رابعاً : البعد التعليمي :

لقد حاولنا استطلاع آراء واتجاهات الجماهير نحو قضية التعليم سواء بالنسبة للأبناء الذكور أو الإناث ، أو بالنسبة للذات ، ومن خلال بعض الأسئلة اللفظية المباشرة — والأسئلة الإسقاطية عن طريق بعض المواقف المصورة .

ونوجز أهم ما خلصنا إليه من دراستنا لآراء القرويين واتجاهاتهم نحو قضية تعليم الذات والأبناء إلى ما يلي :

أولا — تشير الدراسة إلى وجود فروق إحصائية دالة بين القرى المتقابلة بالنسبة لآراء — المفحوصين تجاه قضية تعليم الأبناء الذكور سواء على المستوى المباشر ، أو على المستوى الإسقاطي وإن كان أبناء القرى النامية أكثر ترحيباً وميلا نحو تعليم أبنائهم الذكور من أبناء القرى المتخلفة مما يشـــير إلى وجود علاقة بين تركيز الخدمات وتكامل برامج ومؤسسات التنمية داخل مجتمع القرية ، وبين آراء القرويين واتجاهاتهم نحو تعليم أبنائهم الذكور .

ثانياً — تشير الدراسة إلى أن أبناء القرى النامية أكثر ترحيباً وتفضيلا لتعليم البنات وأكثر موافقة على الاختلاط فى المدارس أو على التعليم المختلط بالنسبة لأبناء القرى المقابلة المتخلفة سواء على المستوى المباشر أو على المستوى الإسقاطي ، ولكن الفروق الإحصائية ليست جميعها دالة على المستوى المباشر (انظر جدول ٢٣ ، ٢٤) ويمكن القول

أن تركيز الخدمات وتكامل برامج التنمية داخل مجتمع القرية له علاقة ثابتة باتجاهات القرويين نحو تعليم البنت ونحو التعليم المختلط على المستوى اللاشعوري ، بينما لا توجد علاقة ثابتة وضرورية بين هذا التركيز والتكامل وبين آراء القرويين نحو تعليم البنت على المستوى المباشر .

ثالثاً — تكشف الدراسة عن عدم وجود فروق إحصائية دالة بين القرى المتقابلة فى تصور المفحوصين لسبب إرسال الأبناء للمدارس .

رابعاً — لا توجد فروق جوهرية بين القرى المتقابلة فيما يتعلق بالتطلعات التعليمية والمهنية للأبناء مما يشير إلى عدم وجود علاقة ثابتة بين هذا البعد الفرعى وبين تركيز الخدمات ومؤسسات التنمية داخل مجتمع القرية .

خامساً — لا توجد فروق جوهرية بين عينات القرى المتقابلة فيما يتعلق بنظرة القرويين إلى عملية محو الأمية مما يشير إلى عدم وجود علاقة بين هذا البعد الفرعى وبين تركيز الخدمات وبرامج التنمية داخل مجتمع القرية .

واعتماداً على ما ارتضيناه من منهج علمى نقول أنه لاتوجد علاقة ثابتة وضرورية بين تركيز الخدمات وتكامل برامج التنمية داخل مجتمع القرية وبين بعد آراء واتجاهات القرويين نحو التعليم بكل مظاهره أو أبعاده الفرعية .

خامساً — بعد الاتجاه نحو التغير والتجديد :

لقد حاولنا الوقوف على ما إذا كانت هناك فروق بين القرى المتقابلة على هذا البعد عن طريق طرح عدة أسئلة لفظية تقيس بعض مظاهر هذا البعد .

ونخلص من دراستنا للفروق الإحصائية بين القرى المتقابلة على هـذا البعد إلى النتائج الآتية :

أولا : لا توجـد فروق جوهرية بين القرى المتقابلة فيما يتعلق برضاء القرويين عن حالة الذات والأسرة . حيث أن أكثر من ٩٠٪ فى جميع القرى يعبرون عن رغبتهم فى التحسين والتقدم مما يشير إلى عدم وجود علاقة ثابتة وضرورية بين تركيز الخدمات وتكامل برامج التنمية داخل المجتمع وبين حالة الرضى عن الذات .

ثانياً : هناك فروق واضحة ودالة إحصائياً بين عينات القرى المتقابلة فيما يتعلق برضى القرويين عن حالة القرية مما يشير إلى وجود علاقة ثابتة وضرورية بين هذا البعد الفرعى وبين تركيز الخدمات وتكامل برامج التنمية داخل مجتمع القرية .

ثالثاً : لا توجد فروق جوهرية بين القرى المتقابلة فيما يتعلق باتجـاه القرويين نحو الأوضاع التقليدية القائمة الاتجاه القدرى أو التمسك بكل ماهو قديم سواء على المستوى المباشر أو غير المباشر مما يشير إلى عدم وجود ترابط ضرورى بين هـذا البعد الفرعى وبين تركيز الخدمات وتكامل برامج التنمية داخل مجتمع القرية .

رابعاً : لا توجد فروق جوهرية بين القرى المتقابلة فيما يتعلق بتصور القرويين لإمكانية تحقيق التقدم وتغيير الظروف الاجتماعية فى مجتمع القرية وذلك سواء على المستوى المباشر أو غير المباشر مما يشير إلى عدم وجود علاقة ضرورية وثابتة بين هذا البعد الفرعى وبين تركيز الخدمات وبرامج التنمية داخـل مجتمع القرية .

خامساً : لا توجد فروق جوهرية بين القرى المتقابـلة فيما يتعلق بتقبل التجديدات النوعية المدروسة (بتنظيم الأسرة ، وتعليم البنات والميكنة الزراعية

مما تشير إلى عدم — وجود ارتباط ضرورى بين هذا البعد الفرعى وبين تركيز الخدمات وتكامل برامج ومؤسسات التنمية داخل مجتمع القرية .

وبوجه عام واستناداً إلى نتيجة الدراسة نستطيع القول أنه لا توجد علاقة ضرورية وثابتة بين تركيز الخدمات وتكامل برامج ومؤسسات التنمية داخل مجتمع القرية وبين بعد الاتجاه نحو التغيير والتجديد .

سادساً : بعد تصور الذات :

لقد حاولنا الوقوف على أثر تركيز مؤسسات التنمية داخل المجتمع القروى على تصور الذات لدى القرويين من حيث القدرة على الفعل والتأثير فى تطوير المجتمع والمساهمة فى الخدمة العامة ، ولقد حاولنا الوقوف على هذا التصور أولا على المستوى الاسقاطى الذى يمكن أن يكون تصور الشخص لنفسه مسقطا على الآخرين كما بدا فى نفس الوقت بفكرة — الشخص عن تصور الذات لدى أفراد الجماعة المرجعية المؤثرة فى المفحوص فكراً وسلوكا .

ولقد حاولنا فى الأسئلة اللفظية أن تكون بقدر الإمكان مشبعة بالواقع الفعلى أو ممثلة لموقف فعلى قد يحدث فى الحياة العامة .

ونوجز فيما يلى أهم ما خلصنا إليه من دراستنا لتصور الذات :

أولا : هناك فروق جوهرية بين القرى المتقابلة فيما يتعلق بتقدير المفحوصين لتصور الذات لدى الآخرين الذين يشكلون الجماعة المرجعية المؤثرة فى المفحوصين فكراً وسلوكا مما يشير إلى وجود علاقة ثابتة بين هذا البعد الفرعى على المستوى غير المباشر وبين تركيز الخدمات وتكامل برامج ومؤسسات التنمية داخل مجتمع القرية .

ثانياً : إن أبناء القرى النامية أكثر إيجابية من حيث تصور الذات

بالمقارنة بالقرى المتخلفة المتقابلة ولكن لا توجد دلالة إحصائية للفروق بين كافة القرى المتقابلة المدروسة مما لا يسمح لنا بالقول بأن هناك علاقة ثابتة بين تركيز الخدمات وتكامل برامج ومؤسسات التنمية داخل مجتمع القرية وبين تصور الذات على المستوى المباشر .

ثالثاً : لا توجد فروق إحصائية دالة بين القرى المتقابلة فيما يتعلق بتصور الذات فروق إحصائية دالة بين القرى المتقابلة مما يشير إلى عدم وجود علاقة ثابتة بين هذا البعد الفرعى وبين تركيز الخدمات وتكامل برامج ومؤسسات التنمية داخل مجتمع القرية .

ونخلص من هذه الدراسة إلى أنه لا توجد علاقة ثابتة وضرورية بين تركيز الخدمات وتكامل برامج ومؤسسات التنمية داخل القرية وبين تصور الذات بكل مظاهره وأبعاده الفرعيـة .

سابعاً : بعد تصور العلية الرأسية والأفقية :

لقد حاولنا الوقوف على الفروق الإحصائية بين القرى المتقابلة من حيث تصور عوامل النجاح والفشل عن طريق طرح عدة أسئلة لفظية للكشف عن هذا التصور العلى فى أذهان مجتمع البحث .

ونخلص من دراستنا لتصور القرو بين العلية الرأسية والأفقية إلى ما يلى :

أولا : إن أبناء القرى النامية أكثر إيماناً بالعمل والجهد كعامل حاسم فى النجاح أو الفشل أو العمل الزراعى وذلك بالمقارنة بأبناء القرى المتخلفة وقد وجد أن جميع الفروق جوهرية مما يشير إلى وجود علاقة ثابتة بين هذا البعد الفرعى وبين تركيز الخدمات وتكامل برامج التنمية داخل مجتمع القـرية .

ثانياً : إن أبناء القرى النامية أكثر إيماناً بأهمية العمل والجهد كعامل للنجاح فى الحياة اليومية عام وذلك بالمقارنة بالقرى المقابلة وقد جاء أيضاً أن الفروق الإحصائية بين القرى المتقابلة جوهرية مما يشير إلى وجود علاقة ثابتة بين هذا البعد الفرعى وبين تركيز الخدمات وتكامل برامج ومؤسسات التنمية داخل مجتمع القرية .

ثالثا : إن أبناء القرى النامية أكثر إيماناً بالعمل والتعليم كسبيل لتحسين حالة الذات والأسرة بالمقارنة بأبناء القرى المقابلة وقد وجد أن جميع الفروق دالة إحصائياً مما يشير إلى وجود علاقة بين هذا البعد الفرعى وبين تركيز وتكامل برامج التنمية داخل مجتمع القرية .

وبوجه عام فإننا نستطيع القول اعتماداً على دراستنا الميدانية إلى أنه توجد علاقة ثابتة وضرورية بين بعد التصور العلى وبين تركيز الخدمات وتكامل برامج ومؤسسات التنمية داخل مجتمع القرية .

ثامناً : بعد مجالات الاهتمام لدى القرويين :

ولقد حاولنا بالنسبة لهذا البعد الكشف عن مدى وجود فروق إحصائية بين القرى المتقابلة من حيث مجالات الاهتمام — وهل تختلف هذه المتغيرات بين القرى المتقابلة من حيث النوع أم من حيث درجة التركيز فحسب وذلك من خلال طرح مجموعة من الأسئلة المتدرجة على المستوى الثلاثة — الذات والقرية والمجتمع العام .

ونوجز ما خلصنا من دراستنا لمجالات الاهتمام لدى القرويين فيما يلى :

أولا : توجد فروق جوهرية بين القرى المتقابلة فيما يتعلق بمجالات الاهتمام على مستوى الذات مما يشير إلى وجود علاقة بين تركيز الخدمات وتكامل برامج ومؤسسات التنمية داخل مجتمع القرية وبين اختلاف درجات التركيز النسبى بالنسبة لمجالات الاهتمام على مستوى الذات والأسرة .

ثانيا : توجد فروق جوهرية بين القرى المتقابلة فيما يتعلق بمجالات الاهتمام على مستوى القرية مما يشير إلى وجود علاقة بين تركيز الخدمات وتكامل برامج التنمية داخل مجتمع القرية وبين اختلاف درجات التركيز النسبى بالنسبة لمجالات الاهتمام على مستوى القرية .

ثالثا : توجد فروق جوهرية بين القرى المتقابلة فيما يتعلق بمجالات الاهتمام على المستوى القومى مما يشير إلى وجود علاقة بين تركيز الخدمات وتكامل برامج التنمية داخل مجتمع القرية وبين اتساع وتنوع مجالات اهتمام القرويين على المستوى القومى .

وعلى هذا يمكن القول بوجود علاقة ثابته بين تركيز الخدمات وتكامل برامج ومؤسسات التنمية من جهة وبين بعد مجال الاهتمام لدى جماهير القرويين من جهة أخرى .

تاسعا — بعد إدراك الحاجات والوعى بالمشكلات :

يتصل هذا البعد بالبعد السابق ولكنهما ليسا متطابقين ذلك لأن مجالات الاهتمام[1] تتمثل أساسا فى القضايا الأساسية التى تمثل محاور اهتمام فى حياة الشخص — وهذه المجالات قد تكون موضع إشكال أو لا تكون مثال هذا أن الشخص الذى يهتم بتعليم أبنائه ولديه الامكانيات فالتعليم هنا مجال اهتمام وليس مشكلة ولكنه قد تكون مجالا للاهتمام ومشكلة فى نفس الوقت لدى شخص آخر وفى أغلب الحالات تكون مجالات الاهتمام هى الحلقة الأوسع التى تستغرق المشكلات — ولقد تمت بعض الأبحاث الأمبيريقية التى استخدمت تميزا مشابها وقامت بدراسة هذين المجالين كبعدين لا بعد واحد .

ولقد حاولنا الوقوف على نوعيات المشكلات التى تشغل أذهان المفحوصين ، ودرجات التركيز النسبى على كل منها لمعرفة ما إذا كانت هناك فروق احصائية دالة بين القرى المتقابلة على هذا البعد أم لا .

(١) D. Sinha op cit.

ونوجز أهم ماخلصنا إليه من دراستنا لادراك القرويين لحاجتهم والوعى بمشكلاتهم فيما يلى :

أولا : أن هناك اختلاف بين القرى المتقابلة من حيث درجات التركيز على حاجات ومشكلات الذات والأسرة ولكن لا يوجد اختلاف فى نوعية المشكلات المثارة كذلك لاتوجد فروق بين القرى المتقابلة فى كل الحالات.

ثانيا : هناك اختلاف بين القرى المتقابله من حيث درجات التركيز على حاجات — ومشكلات القرية وهذا الاختلاف دال احصائيا بين جميع القرى المتقابلة .

وهذه النتائج لاتسمح لنا بالقول بأن هناك علاقة ثابته بين تصور المشكلات والحاجات وبين تركيز الخدمات وتكامل برامج ومؤسسات التنمية داخل مجتمع القرية .

عاشراً : بعد المبادأة والمشاركة الجماهيرية فى مشروعات التنمية :

وقد حاولنا الكشف عن أثر تركيز الخدمات وتكامل برامج ومؤسسات التنمية داخل مجتمع القرى المدروسة على المبادأة والمشاركة الجماهيرية فى مشروعات التنمية وذلك عن طريق بعض الأسئلة اللفظية المباشرة وغير المباشرة ، وباستخدام بعض التكتيكات الاسقاطية .

وبوجه عام تخلص من دراستنا لهذا البعد إلى النتائج التالية :

أولا : يفتقد أغلبية المفحوصين إلى روح المبادره إلى المساهمة فى مشروعات الخدمة العامة ويقتصر كل دورهم حسب إجاباتهم اللفظية المستثارة على المساهمة إذا مادعوا إليها فقط — وقد وجد أنه لاتوجد فروق جوهرية بين القرى المتقابلة مما يشير إلى عدم وجود علاقة بين هذا البعد الفرعى وبين تركيز الخدمات وتكامل برامج ومؤسسات التنمية داخل مجتمع القرية.

ثانياً — إن الأغلبية العظمى من عينات القرى المدروسة جميعها لم يسبق لهم المساهمة فى مشروعات تنمية مجتمعهم المحلى وقد وجد أن هناك فروق إحصائية جوهرية بين قرى الائتمان المتقابلة ، بينما لم نجد فروقاً إحصائية دالة بين قرى الإصلاح المتقابلة مما يشير إلى عدم وجود علاقة ثابتة وضرورية بين تركيز الخدمات وتكامل برامج ومؤسسات التنمية داخل مجتمع القروية وبين المساهمة الفعلية فى مشروعات التنمية .

ثالثاً — إن أغلبية المساهمات كانت فى مجال التبرع النقدى ولم يظهر أى نوع من المساهمة بالدعوة . وقد توجد فروق إحصائية بين القرى المتقابلة على هذا البعد الفرعى .

رابعاً — إن أغلبية المفحوصين فى جميع القرى يرون أن أغلبية مواطنى القرية على استعداد للمساهمة إذا ما طلب إليهم ذلك وقد وجد أن هناك فروقاً إحصائية دالة بين قرى الائتمان المتقابلة فى حين لا توجد فروق دالة بين قرى الإصلاح المتقابلة .

خامساً — إن الأغلبية العظمى من المفحوصين فى جميع القرى يعبرون عن استعدادهم للمشاركة فى مشروعات التنمية على المستوى اللفظى المباشر ، ولا توجد فروق جوهرية بين أبناء القرى المتقابلة على هذا البعد الفرعى .

سادساً — تختلف النتيجة عند تطبيق الأسئلة غير المباشرة حيث تكشف عن أن أبناء القرى النامية أكثر إيجابية بالمقارنة بأبناء القرى المقابلة من حيث الاستعداد للمشاركة فى مشروعات الخدمة العامة وقد وجدت جميع الفروق دالة إحصائياً .

وبوجه عام تشير نتيجة الدراسة أنه لا توجد علاقة ثابتة بين بعد

المبادأة والمشاركة الجماهيرية وبين تركيز الخدمات وتكامل برامج ومؤسسات التنمية داخل مجتمع القرية .

حادى عشر : بعد تصور مسئولية تنمية القرية :

بعد أن تبين لنا أن المفحوصين يرون أن هناك الكثير من المشكلات التى يعانى منها مجتمعهم القروى حاولنا الوقوف على تصورهم لمن المسئول عن إصلاح وتنمية القرية ، أو مواجهة مشكلاتها وذلك من خلال بعض الأسئلة اللفظية المباشرة وغير المباشرة والإسقاطية.

وبوجه عام نخلص من دراستنا لهذا البعد إلى ما يلى :

إن هناك خلافاً واضحاً بين القرى المتقابلة من حيث تصور القرويين لمن المسئول عن تحسين القرية ومواجهة مشكلاتها ، أو المسئول عن تنمية القرية فبينما نجد أن أبناء القرى النامية يميلون إلى عدم إلقاء المسئولية كلها على عاتق الحكومة وإلقائها على الجهود المشتركة بين الشعب والحكومة بما نجد أن أبناء القرى المتخلفة يميلون إلى إلقاء المسئولية جميعها على عاتق الحكومة — وقد وجد أن الفروق بين القرى المتقابلة جميعها دالة إحصائياً الأمر الذى يتيح لنا القول بوجود علاقة ثابتة بين بعد تصور مسئولية تنمية القرية ، وبين تركيز الخدمات وبرامج ومؤسسات التنمية داخل مجتمع القرية .

ثانى عشر : بعد تفهم طبيعة وأهداف الأنساق الديمقراطية أو التنظيمات الشعبية فى المستوى المحلى :

نظراً للأهمية الاستراتيجية للأنساق الديمقراطية أو التنظيمات الشعبية ودورها الأساسى فى حركة التنمية الريفية فى مصر فقد حاولنا الوقوف على

مدى وجود فروق بين القرى المتقابلة بالنسبة لتفهم هذه التنظيمات من حيث طبيعتها وتشكيلاتها ودورها وأهدافها فى مجتمع القرية .

ونوجز أهم ما خلصنا إليـــه من دراستنا لمدى تفهم القرويين طبيعة وأهداف الأنساق والتنظيمات الديمقراطية الشعبية على المستوى المحلى فيما يلى :

أولا — لا توجد فروق جوهرية بين القرى المتقابلة فيما يتعلق بسماع القرويين عن قيام مجالس القرى ومعرفة موقعها مما يشير إلى عدم وجود علاقة بين هـذا السماع وبين تركيز الخدمات ومؤسسات التنمية داخل القرية .

ثانياً — لا توجد فروق جوهرية بين القرى المتقابلة بالنسبة لتفهم أسلوب تشكيل المجالس المحلية مما يشير إلى نفس النتيجة السابقة .

ثالثاً — لا توجـد فروق جوهرية بين القرى المتقابلة فيما يتعلق بتفهم دور وأهداف المجالس المحلية فى مجتمع القرية مما يشير كذلك إلى نفس النتيجة السابقة .

رابعاً — لا توجـــد فروق جوهرية بين القرى المتقابلة فيما يتعلق بإدراك القرويين لطبيعة المحليات واختلافها عن بقية الأجهزة الحكومية التى تشرف عليها .

خامساً — إن نسبة من يرون أن مجلس القرية سبق أن قدم خدمات للقرية أعلى فى القرى النامية بالمقارنة بالقرى المتخلفة المقابلة — والفروق بين جميع القرى المتقابلة دالة إحصائياً مما يشير إلى وجود علاقة بين تركيز الخدمات وبرامج التنمية داخل المجتمع وبين رؤية القرويين لأداء هذه المجالس خدمات لمجتمع القرية .

سادساً — لا توجد فروق جوهرية بين القرى المتقابلة فيما يتعلق بتفهم أهداف التنظيم السياسى ممثلا فى الاتحاد الاشتراكى على مستوى القرية مما يشير إلى عدم وجود علاقة ضرورية بين هذا الفهم وبين تركيز الخدمات ومؤسسات التنمية داخل مجتمع القرية .

سابعاً — لا توجد فروق كبيرة بين القرى المتقابلة فيما يتعلق بتفهم أهداف الجمعيات التعاونية الزراعية الريفية مما يشير إلى عدم وجود علاقة بين هذا الفهم وبين تركيز الخدمات ومؤسسات التنمية داخل مجتمع القرية .

ثامناً — لا توجد فروق جوهرية بين القرى المتقابلة من حيث تفهم وإدراك القرويين لطبيعة التعاونيات الزراعية مما يشير إلى نفس النتيجة السابقة .

وبوجه عام نستطيع اعتماداً على نتائج الدراسة الميدانية القول بعدم وجود علاقة ثابتة بين تركيز الخدمات وتكامل برامج ومؤسسات التنمية داخل مجتمع القرية وبين تفهم أهداف وطبيعة الأنساق الديمقراطية أو التنظيمات الشعبية على المستوى المحلى .

ثالث عشر : بعد اتجاهات الجماهير نحو بعض المؤسسات والتنظيمات :

يقصد باتجاهات الجماهير نحو المؤسسات والتنظيمات رؤيتهم لها من حيث نفعها لمجتمع القرية ويسر الحصول على خدماتها أو نوع المعاملة التى يلاقونها داخلها ، ولقد أخذنا على سبيل العينة مؤسسة العلاج الطبى أو الوحدة الصحية ، والجمعيات الزراعية التعاونية ومجلس القرية وقد استخدمنا فى قياس هذا البعد الأسلوب الإسقاطى نظراً لملاءمته فى قياسه وحتى نتمكن من الكشف عن الآراء والاتجاهات الحقيقية للقرويين .

وبوجه عام تخلص من دراستنا لهذا البعد إلى ما يلي :

إنه لا يوجد ارتباط ثابت وضروري بين تركيز الخدمات وتكامل برامج ومؤسسات التنمية داخل مجتمع القرية ، وبين اتجاهات الجماهير نحو مؤسسات التنمية والأنساق الديمقراطية — وإنما تختلف هذه الاتجاهات باختلاف المؤسسة أو النسق المدروس .

رابع عشر : بعد الوعي الديمقراطي والاتجاه نحو القوة :

لقد حاولنا في هذه الدراسة الوقوف على أثر تركيز الخدمات وتكامل برامج ومؤسسات التنمية داخل مجتمع القرية على نمو الوعي الديمقراطي بين الجماهير — وتصوراتهم للصفات الواجب توافرها في القائد ومحددات المكانة الاجتماعية المرتفعة في مجتمع القرية . . . وذلك من خلال مجموعة من الأسئلة اللفظية .

وتلخص دراستنا لهذا البعد إلى النتائج التالية :

أولا — إن هناك انتشاراً واضحاً لظاهرة الوعي الديمقراطي في جميع القرى المدروسة ولا توجد فروق إحصائية دالة بين القرى المتقابلة على هذا البعد الفرعي مما يشير إلى عدم وجود علاقة ثابتة بينه وبين تركيز الخدمات وتكامل برامج ومؤسسات التنمية داخل مجتمع القرية .

ثانيا : أنه قد انتشر الإيمان بالقيادة المتخصصة بالنسبة للمجالات الثلاثة المدروسة ولا توجد فروق جوهرية بين جميع القرى النامية على هذا البعد الفرعي بالنسبة لهذه المجالات المدروسة مما يشير إلى عدم ارتباط هذه الظاهرة ارتباطا ثابتاً وضروريا بتركيز الخدمات ومؤسسات التنمية داخل مجتمع القرية .

ثالثا : هناك فروق جوهرية بين القرى المتقابلة فيما يتعلق بتصور المفحوصين لمعايير اختيار القيادات المنتخبة ومعايير ارتفاع المكانة الاجتماعية للمواطنين فى مجتمع القرية ونستطيع اعتماداً على نتائج الدراسة القول بأن أبناء القرى النامية أكثر تركيزاً على معيار الخدمة العامة بينما يركز أبناء القرى المتخلفة على معيار أداء الخدمات الشخصية .

واعتمادا على نتائج الدراسة الميدانية نستطيع أن نقرر أنه لا توجد علاقة ثابته وضرورية بين تركيز الخدمات ومؤسسات التنمية داخل مجتمع القرية وبين الوعى الديمقراطى والاتجاه نحو القوة فى القرى المدروسة .

خامس عشر — بعد الكزموبوليتانية أو الانفتاح على خارج :

وأخيراً حاولنا الكشف عن مدى وجود فروق بين القرى المتقابلة من حيث اتصالات المفحوصين واتجاهاتهم خارج النسق المجتمعى القروى — ورغبتهم فى الاقامة بالقرية أو بالمراكز الحضرية المجاورة سواء بالنسبة لهم أو لأولادهم وذلك من خلال عدة تساؤلات .

ونوجز فيما يلى أهم ما كشفت عنه دراستنا لاتجاهات القرويين إلى خارج النسق .

أولا : لا توجد فروق جوهرية بين القرى المتقابله فيما يتعلق بظاهرة الاتصال بالمراكز الحضرية المجاورة وكذلك لا توجد فروق بين هذه القرى بالنسبة لسبب التردد المستمر على هذه المراكز الحضرية مما يشير إلى عدم وجود علاقة بين تركيز الخدمات وتكامل برامج التنمية داخل مجتمع القرية وبين المتردد على المراكز الحضرية أو سبب هذا التردد .

ثانيا : لا توجد فروق جوهرية بين القرى المتقابلة فيما يتعلق بالتعرض لأساليب الاتصال الجمعى وفى مجال الحصول على المعلومات والاخبار العامة

مما يشير إلى عدم وجود علاقة بين هذا التعرض وتركيز الخدمات ومؤسسات التنمية داخل مجتمع القرية .

ثالثا — لاتوجد فروق جوهرية بين القرى المقابله فيما يتعلق باتجاهات المفحوصين نحو الحضر سواء بالنسبة للذات أو للأبناء مما يشير إلى عدم وجود علاقة بين هذا الاتجاه وبين تركيز الخدمات ومؤسسات التنمية داخل مجتمع القرية .

وعلى هذا تشير دراستنا الميدانية إلى عدم وجود علاقة ضرورية وثابتة بين تركيز الخدمات وتكامل برامج ومؤسسات التنمية داخل مجتمع القرية بين بعد الكزموبوليتانيه .

النتائج العامة لتحقيق الفرض :

لقد حاولنا في هذا الفصل اختبار أحد الفروض الأساسية الموجهة للدراسة الميدانية وهو أن « تركيز الخدمات وتكامل برامج ومؤسسات التنمية داخل مجتمع القرية يعد عاملا مؤثرا في تشكيل آراء واتجاهات القرويين على الأبعاد الخمسة عشر المدروسة ويمكن وضع هذا الفرض في السؤال التالي هل تختلف آراء واتجاهات القرويين في القرى التي تتركز بها الخدمات ومؤسسات التنمية عن آراء واتجاهات أبناء القرى المحرومة نسبيا بالنسبة للأبعاد المدروسة ؟ وقد قامت دراستنا لتحقيق هذا الفرض على أساس عدة مظاهر لكل بعد التحقق من صحة هذا الفرض بالنسبة لهذا البعد وذلك لعدم إمكان دراسة كافة مظاهر كل بعد بطبيعة الحال ولما كان المنهج العلمي في جوهره وكما يشير كارل بوبر » Karl popper «هو منهج التكذيب Falsification method فإننا اعتمدنا في التعميم على مستوى كل بعد على حدة إلى قاعدة أساسية هي :

وجود فروق إحصائية جوهرية بين القرى المتقابلة بالنسبة لجميع المظاهر المدروسة للبعد — أي بين فريقي الإصلاح على حدة وفريقي

الاتجاهان على حدة — لأنه لو كانت هناك فروق جوهرية بين بعض القرى المتقابلة دون البعض الآخر فإن هذا يعنى أن هذه الفروق ليست راجعة إلى تركيز الخدمات ومؤسسات التنمية . كذلك لو وجد مظهر من مظاهر البعد لا يفرق بين هذه القرى المتقابلة يستحيل التعميم . واعتمادا على هذه القاعدة نوجز أهم النتائج العامة لهذا الفصل فيما يلى :

أولا : لاتوجد علاقة ثابتـــة بين تركيز الخدمات وتكامل برامج ومؤسسات التنمية داخل مجتمع القرية وبين الأبعاد التالية :

(١) بعد التخطيط (٢) الاتجاه نحو المستقبل .
(٣) الشعور بالتقدم . (٤) الاتجاه نحو التغيير والتجديد .
(٥) تصور الذات .
(٦) المبادأة والمشاركة فى مشروعات التنمية .
(٧) تفهم طبيعة وأهداف الأنساق الديمقراطية .
(٨) الاتجاه نحو المؤسسات والأنساق القائمة .
(٩) الوعى الديمقراطى والاتجاه نحو القوة .
(١٠) تصور المشكلات .
(١١) الاتجاه نحو خارج النسق أو الكزمو بوليتانية .
(١٢) الاتجاه نحو التعليم .

ثانياً — أن هناك علاقة بين تركيز الخدمات وتكامل برامج ومؤسسات التنمية داخل مجتمع القرية وبين الأبعاد الآتية :

(١) تصور العلية الرأسية والأفقية .
(٢) مجالات الاهتمام .
(٣) تصور مسئولية تنمية القرية وإصلاحها .

واعتمادا على المنهج العلمى وعلى نتيجة الدراسة الميدانية نستطيع القول أن هذا الفرض الموجه للدراسة ليس صادقاً على الإطلاق ولكنه صادق بالنسبة لبعض الأبعاد وكاذب بالنسبة لأغلبية الأبعاد .

ونستطيع أن نفسر هذه النتيجة فى ضوء ماحدث فى القرى المدروسة وفى الريف المصرى بوجه عام من تغييرات اقتصادية كبيرة تتمثل فى تطبيق قوانين الإصلاح الزراعى التى كانت لها آثارها فى تغيير علاقات الإنتاج وعلاقات القوى داخل هذه المجتمعات المدروسة سواء فى القرى الائتمانية أو قرى الإصلاح ، إلى جانب التغير الجذرى لوظيفة وأهداف التعاونيات الريفية التى كانت قائمة فى بعض القرى المدروسة ، واستحداث تعاونيات زراعية فى البعض الآخر ـ ونحن نعتبر أن تطبيق قوانين الإصلاح الزراعى وإطلاق الحركة التعاونية بأهدافها وتشكيلاتها الجديدة بعد الثورة تعد خطوة ثورية فى تاريخ المجتمعات المدروسة والريف المصرى بوجه عام أسهمت فى إحداث تغييرات اجتماعية ونفسية واقتصادية واسعة النطاق فقد أنهت السيطرة الإقطاعية ونظام السخرة الذى ساد رسمياً خلال فترة تاريخية واستمر فعليا حتى صدور قانون الإصلاح الزراعى وقيام الثورة وإن كان قد ألغى رسميا قبل هذا التاريخ . وضمنت الأمن السيكو اقتصادى للفلاحين على الأرض بالنسبة لطائفة صغار الملاك لأول مرة فى تاريخ مصر بعد أن كانت الديون تهدد باستمرار مستقبل هؤلاء الملاك وتسهم فى تجريدهم من ملكياتهم كما سبق أن أشرنا تفصيلا فى الفصل التاسع ـ كذلك أتاحت الفرصة لأبناء قرى الإصلاح ولأول مرة أن يستمتعوا بملكية تلك الأرض التى عملوا هم وآباؤهم فيها سخرة لصالح فرد أو أفراد على مدى سنوات طويلة . كذلك أسهمت الحركة التعاونية فى زيادة إنتاجية الأرض من خلال توفير كافة المستلزمات الزراعية (فى حدود الممكن) فى المواعيد المقررة ومن خلال حركة الإرشاد الزراعى المستمرة إلى جانب الإقراض الائتمانى

بشروط عادلة ... يضاف إلى هذا صدور التشريعات السياسية ومحاولة إطلاق حركة شاملة للتنمية السياسية فى جميع القرى المدروسة والريف المصرى بوجه عام تتمثل فى ضرورة تمثيل الفلاحين والعمال و ٥٠ ٪ فى جميع المجالس المنتخبة والتنظيمات الشعبية وإتاحة الفرصة لحرية الانتخابات ومحاولة القضاء على إقطاع النفوذ ، حقيقة لم تصل بعد جماهير القرى المدروسة إلى درجة الوعى الناضج بطبيعة الأنساق الديمقراطية على المستوى المحلى ولكن إطلاق حركة التنمية السياسية أسهم فى شعور القرويين بحقوقهم ونقلهم الجماهيرى ... كذلك فإن هذه النتيجة العامة يمكن أن تفسر فى ضوء إلغاء ازدواجية التعليم الريفى الحضرى وإتاحة الفرصة أمام أبناء الفلاحين فى جميع القرى التدرج التعليمى حتى أعلى المراحل وفى ضوء تزايد الاتصال بالمراكز الحضرية - والمد الإعلامى من خلال الراديو الذى - أظهرت الدراسة أنه وسيلة أساسية فى الحصول على المعلومات والأخبار فى القرى المدروسة وهذا المد الإعلامى أسهم فى خلق وحدة فى الرأى والفكر بين القرى المتقابلة المدروسة يضاف إلى هذا أن جماهير القرى المحرومة نسبيا تدرك وتشاهد عن قرب نماذج الخدمات والمؤسسات التى يستمتع بها أبناء القرى المجاورة وآثارها فى تقديم الخدمات بيسر إلى الجماهير داخل مجتمع القرية مما أثار لديهم الرغبة الجارفة باللحاق بركب التقدم وإلى إدراك حرمانهم من حقوق اكتسبها غيرهم من ساكنى القرى المجاورة هذا إلى جانب أنها ليست مناطق نشاط مباشر Area of activity لمؤسسات التنمية فى القرى المجاورة ، ولكنها مناطق للتأثير Area of infuence لهذا النشاط تشهده وتلمسه وتستفيد به ولكن ببعض الجهد الذى لا يتكبده غيرهم من ساكنى القرى التى تمثل مناطق نشاط مباشر للمؤسسات ولا شك أن حجم التأثير يتناسب عكسيا مع طول المسافة وطردها مع سهولة المواصلات يضاف إلى هذا أن المنميين الاجتماعيين لا يؤدون دورهم السياسى الجماهيرى داخل مجتمع القرية التى تعد مركز النشاط المباشر لهم مما لا يسهم فى إحداث فروق واضحة بين هذه القرى والقرى المحرومة نسبياً .

وبوجه عام يمكن تفسير نتيجة الدراسة الميدانية هنا ببعض العوامل الموضوعية التى تتمثل فى التغيير الثورى لعلاقات الإنتاج وعلاقات القوى فى جميع القرى المدروسة بعد الثورة والمد الديمقراطى والغزو الإعلامى وتوافر نماذج من القرى المخدومة على مدى بصر وسمع جماهير القرى المحرومة نسبيا ، وعدم توافر المنميين الاجتماعيين القادرين على أداء دورهم السياسى فى خدمة مجتمع القرية واتساع نطاق الاتصال بالمراكز الحضرية بسبب انتقال الزراعة من زراعة الكفاف إلى زراعة السوق وتيسير المواصلات وعدم الحرمان المطلق لهذه القرى من خدمات المؤسسات المجاورة .

الفصل الثامن

تحليل العلاقات بين بعض الأبعاد المدروسة

١ ــ علاقة السن ببعض المتغيرات .

٢ ــ علاقة المهنة ببعض المتغيرات .

٣ ــ علاقة الحالة التعليمية ببعض المتغيرات .

٤ ــ علاقة تصور الذات ببعض المتغيرات .

٥ ــ العلاقة بين الاستجابة المباشرة وغير المباشرة لنفس الأبعاد .

لقد أثارت الدراسة الميدانية فى ذهن الباحث عدة تساؤلات تتعلق بالفروض الأساسية والموجه للدراسة أساساً ،ولكنها ذات إرتباط وثيق بهذه الفروض الأخيرة ، تتعلق بطبيعة العلاقة بين بعض المتغيرات أو الأبعاد المدروسة ، والتى نعتقد أنها ذات ثقل إستراتيجى فى حركة التنمية الريفية لأهميتها العلمية والعملية سواء فى مجال الفهم النظرى لعلاقات التفاعل بينها وضوابط هذا التفاعل ،أو فى مجال وضوح الرؤية أمام مخططى برامج التنمية لما لهذه الأبعاد السيكو اجتماعية من أهميه كبرى ، ولما بين هذه الأبعاد من علاقات تفاعلية أو عليه تسهم فى تدعيم أو تعويق وصول برامج التنمية إلى أهدافها المخططة .

ولما كان التعمق فى دراسة هذا المجال يخرج بنا عن المجال المحدد لدراستنا الحالية ، إلى جانب أنه يستحق لأن تفرد له دراسات مستقلة ، فأننى أرى أنه من واجبى فى هذه الدراسة أن أسهم فى توضيح بعض جوانب هذه العلاقات كما كشفت عنها دراستنا التحليلية نظراً لأهميتها العلمية والعملية السابق الإشارة اليها ، ويمكن أن أحدد مجال دراستى فى هذا الفصل فى الأسئلة التالية : —

أولا — هل توجد علاقة بين اختلاف فئات السن وبعض المتغيرات والأبعاد المدروسة مثل المشاركة الفعلية فى مشروعات التنمية ، والتمسك بالقديم ، وتصور المسئول عن تنمية القرية ، والتصور العلى لعوامل النجاح والفشل فى الحياة ، ومعايير إختيار القيادات المحلية ، والارتباط بعلاقات خارج النسق .

ثانياً — هل تختلف الآراء والاتجاهات نحو الأبعاد السابقة باختلاف طبيعة المهنة أو العمل الذى يقوم به الانسان ؟

ثالثاً — هل تختلف الآراء والاتجاهات نحو الأبعاد السابقة باختلاف الحالة أو المستوى التعليمي للأفراد ؟

رابعاً — هل هناك علاقة بين تصور الذات بمعنى رؤية الفرد لذاته كقادرة أو عاجزة عن الإسهام فى تقدم وتغيير مجتمعها ، وبين بعض الأبعاد الهامة مثل المشاركة الفعلية فى مشروعات الخدمة العامة ، والاتجاه الديمقراطى ، وتصور المسئول عن إصلاح وتنمية القرية ، والتصور العلى لعوامل النجاح والفشل فى الحياة ؟

خامسا — هل هناك علاقة بين إستجابات المفحوصين اللفظية على الأسئلة المباشرة ، واستجاباتهم للأسئلة اللفظية على المواقف المصورة التى تحمل نفس المضمون وتقيس نفس المتغير ؟

أولا — العلاقة بين السن وبعض المتغيرات أو الأبعاد المدروسة :

١ — يكشف الجدول رقم (١)(١) عن عدم وجود إرتباط بين السن وبين المشاركة الفعلية فى مشروعات الخدمة العامة فى مجتمعات القرى المدروسة ، فقد وجد أن قيمة (ت) تساوى (٣٩٥ ر ٠) وهى غير دالة احصائيا ، وإن كان الجدول المذكور يكشف عن أن أصغر الفئات سناً (الفئة الأولى والثانية) هى أكثر الفئات مشاركة فى هذه المشروعات .

٢ — يشير الجدول رقم ٢ إلى وجود علاقة واضحة بين السن وبين تصور المسئول عن تنمية القرية وإصلاحها وتحسين حالها ، أو مواجهة مشكلاتها ، فقد وجد أن قيمة (كا٢) تساوى (١ ر ١٣) وهى دالة عند مستوى معنوية (١ ٠٠ ر ٠) ، ويشير هذا الجدول إلى أن الاعتماد على الجهود

---

(١) جميع الجداول المشار إليها فى هذا الفصل توجد بتقرير الدراسة المودع بمكتبة كلية الآداب جامعة الاسكندرية .

الحكومية وحدها يتزايد مع تزايد السن ، وأن الاعتماد على الجهود الشعبية وحدها أو الجهود المشتركة بين الحكومة والأهالى يتزايد مع اتجاه فئات السن إلى الصغر .

٣ — يكشف الجدول رقم(٣) عن عدم وجود إرتباط بين فئات السن وتقديس الماضى أو الارتباط بكل ما هو قديم ونبذ كل ما هو جديد حيث يشير الجدول إلى أن أكثر من ٩٠ ٪ فى جميع فئات العمر المذكورة تعبر عن رفضها لتقديس الماضى بكل ما فيه وترفض تطبيق المثل القائل «من فات قديمه تاه» على كل شىء وان كل ما هو جديد مرفوض» .

٤ — يشير الجدول رقم (٤) إلى عدم وجود علاقة إحصائية دالة بين إختلاف فئات السن وبين تصور الشروط والسمات الواجب توافرها فى القيادات الشعبية المحلية ، حيث وجد أن قيمة (كا٢) تساوى (٨ر٢٧) وهى غير دالة ، ولكن الجدول يشير الى دلالات معينة تتمثل فى أن كبار السن أكثر تمسكا بمعيار الغنى أو الثراء وبمعيار التدين وحسن السمعة وبمعيار ملكية الأرض وذلك بالمقارنة بالفئات الأصغر سنا ، وبينما نجد أن هذه الفئات الصغيرة أكثر تقديراً لمعيار التعليم وأداء الخدمات العامة بالمقارنة بالفئات الأكبر سنا . وهذه مجرد إتجاهات يبرزها الجدول ، ولكن لاتوجد علاقة إحصائية جوهرية بين جميع فئات هذا الجدول وبين معايير اختيار القائد .

٥ — يكشف الجدول رقم ٥ عن أن أصحاب فئات السن الصغير أكثر إعتمادا على العمل والجهد ، وأكثر إيمانا بهما سبيلا مؤديا إلى النجاح فى الحياة وإلى التفوق فى الزراعة بالمقارنة بفئات السن الأكبر . وباستخدام اختبار (كا ٢) وجد أن قيمتها تساوى (١٣)وهى دالة عند مستوى معنوى(٠٢ر٪).

٦ — يشير الجدول رقم ٦ إلى أن أصغر الفئات سنا أكثر تردداً على

المراكز الحضرية المجاورة باستمرار بالمقارنة بفئات السن الأكبر وقد وجد أن قيمة (كا٢) تساوى (١٧٫٨٤) وهى دالة عند مستوى معنوية (٠١ر٪).

وهكذا نرى أن اختلاف فئات السن ذات ارتباط جوهرى ببعض الأبعاد أو التغيرات المدروسة ، كتصور المسئول عن تنمية مجتمع للقرية، والتصور العلى لعوامل النجاح والفشل فى الحياة ، والتردد على المراكز الحضرية ، بينما لا توجد لاختلاف فئات السن علاقة دالة ببعض المتغيرات الأخرى مثل المشاركة الفعلية فى مشروعات التنمية وتصور السمات الواجب توافرها فى القيادات المحلية ، والتمسك بكل ماهو قديم ، وإن كانت بعض الجداول تكشف عن اتجاهات معينة أشرنا إليها فيما سبق .

ثانياً : علاقة البناء المهنى ببعض التغيرات والأبعاد المدروسة :

وسوف نوجز هنا ماأسفرت عنه الدراسة من علاقة بين البناء المهنى للأفراد فى العينة المدروسة ، وبين آرائهم واتجاهاتهم نحو بعض الأبعاد المدروسة . ولما كانت أغلبية العينة فى جميع القرى الأربع المدروسة من العاملين فى الزراعة (٧١٫٨٪ ، ٩٠ر٪ ، ٧٥ر٥٪ ، ٨٠٪) فى القرى الإصلاح نامية ومتخلفة ، وقرى الائتمان نامية ومتخلفة على التوالى ، بمتوسط (٧٨ر٩٪) أما المهن الأخرى وهى الموظفون والتجار والحرفيين فهم يمثلون النسبة الباقية ، لهذا آثرت فى تحليل بعض الجداول تصنيف المهن المدروسة إلى عاملين فى الزراعة ، وغير عاملين بها .

وفيما يلى موجز بنتائج التحليل الإحصائى :

١ — لاتوجد علاقة إحصائية دالة بين اختلاف المهن والمشاركة الفعلية فى مشروعات العمل المحلى بالقرى المدروسة حيث وجد أن قيمة (ت) تساوى (٠٨ر) وهى غير دالة كما يشير إلى هذا الجدول رقم ٧ بالملاحق .

٢ — يشير الجدول رقم ٨ إلى أن الذين يعملون فى المهن الزراعية أكثر اعتماداً على الجهود الحكومية الخالصة فى تنمية مجتمع القرية وذلك بالمقارنة بالمشتغلين بالمهن والحرف غير الزراعية . وقد وجد أن قيمة (كا٢) تساوى ٦ر٣٠ وهى دالة عند مستوى (٠٢ر) .

٣ — الأغلبية العظمى من العاملين فى المهن الزراعية وغير الزراعية لا يتمسكون بكل ما هو قديم ولا يرفضون كل ما هو جديد ويتضح ذلك من الجدول رقم (٩) .

٤ — يشير الجدول رقم ١٠ إلى أنه لا توجد فروق إحصائية دالة بين المشتغلين بأعمال مختلفة وبين تقدير معايير اختيار القائد المحلى الشعبى فقد وجد أن قيمة (كا٢) تساوى (١٩ر٩) وهى غير دالة إحصائياً . ولكن الجدول يشير إلى أن المزارعين أكثر تمسكا بمعيار أداء الخدمات الشخصية للناس من غير المزارعين ، وعلى العكس من هذا فان العاملين بالمهن غير الزراعية أكثر تمسكا أو تقديراً لمعيار الخدمة العامة والتعليم بالمقارنة بالعاملين فى الزراعة . وان كانت الفروق بين المهن على المعايير جميعها غير دالة كما ذكرنا .

٥ — يشير الجدول رقم ١١ إلى عدم وجود فروق إحصائية دالة بين نوع المهنة وبين التصور العلى لعوامل النجاح والفشل فى الحياة والعمل بوجه عام حيث وبعد أن (كا٢) تساوى (١٨ر٣) وهى غير دالة إحصائياً ، ولكن الجدول يشير إلى بعض الاتجاهات منها على سبيل المثال أن الإيمان بالمجهود والعمل وحدهما سبيلا للنجاح العملى فى الحياة يبلغ درجته الدنيا بين المزارعين والعاملين فى الخدمات بالمقارنة ببقية المهن والأعمال الأخرى ، ولكن لا توجد علاقة إحصائية دالة بين فئات الجدول .

٦ — يشير الجدول رقم ١٢ إلى أن غير المزارعين أكثر تردداً على

المراكز الحضرية باستمرار بالمقارنة بالعاملين فى الزراعة ، أى أنهم أكثر ارتباطاً بعلاقات خارج النسق من العاملين بالزراعة . وقد وجد أن قيمة (كا٢) تساوى ١٥ر١٠ وهى دالة عند (٠٠١ر) .

ونخلص من هذا إلى أن هناك إرتباط بين نوع العمل أو البناء المهنى وبين بعض الأبعاد المدروسة مثل تصور المسئول عن إصلاح القرية وتنميتها ، والاتجاه خارج النسق أو الاتصال بالمراكز الحضرية المجاورة . بينما لا توجد علاقة واضحة بين هذا البناء المهنى وبين بعض الأبعاد الأخرى مثل المشاركة الفعلية فى مشروعات الخدمة العامة بالقرية ، والاتجاه نحو التجديد ، وتقدير السمات الواجب توافرها فى القائد الشعبى المحلى ، والتصور العلى لعوامل النجاح والفشل فى الحياة والعمل ، وإن كانت هناك بعض الاتجاهات تكشف عنها الجداول وقد سبق أن أشرت اليها .

ثالثاً — العلاقة بين البناء التعليمى وبين بعض الأبعاد المدروسة :

سوف أوجز فيما يلى ما أسفرت عنه الدراسة من نتائج فى مجال العلاقة بين الحالة التعليمية وبين المتغيرات والأبعاد المدروسة ، ونتيجة لأن أغلب المفحوصين فى القرى الأربع من الأميين (٦٣ ٪ ، ٣ر٧٥٪ ، ٥ر٤٤٪ ، ٣ر٤٤٪) فى قرى الاصلاح النامية والتخلف ، وقرى الائتمان النامية والمتخلفة على التوالى بمتوسط ١ر٥٧٪ فاننا سوف نصنف المفحوصين إلى أميين ، وغير أميين فى بعض الجداول ، وإلى الأميين ، ومن يجيدون القراءة والكتابة ، والحاصلون على المؤهلات فى بعض الحالات الأخرى على حسب ما يسمح به التحليل الاحصائى . وفيما يلى موجز بالنتائج :

١ — يشير الجدول رقم ١٣ إلى وجـــود فروق جوهرية بين الحالة التعليمية وبين المشاركة الفعلية فى مشروعات التنمية أو العمل المحلى فى القرى المدروسة حيث وجد أن قيمة (كا٢) تساوى (٢١ر٢٦) وهى ذات دلالة

مرتفعة عند (١ ٠٠ر) ويشير الجدول إلى أن المؤهلين أكثر مشاركة من غير المؤهلين ومن يعرفون القراءة والكتابة، وأن هذه الفئة الأخيرة أكثر من الأميين الذين يقعون فى أدنى الدرجات بالنسبة للمشاركة الفعلية .

٢ - يشير الجدول رقم ١٤ إلى وجود علاقة بين الحالة التعليمية وبين تصور مسئولية إصلاح القرية وتنميتها حيث وجد أن (كا٢) تساوى (١٢ر٢٨) وهى ذات دلالة مرتفعة عند ١ ٠٠ر ويشير الجدول إلى أن الأميين يميلون إلى القاء عبء ومسئولية إصلاح القرية وتنميتها على عاتق الأجهزة الحكومية وحدها بينما يميل المتعلمون إلى القاء هذه المسئولية على عاتق الجهود الشعبية والجهود المشتركة بين الأهالى والحكومة .

٣ - يشير الجدول رقم ١٥ إلى أن الأغلبية الساحقة من المشتغلين بجميع المهن، والأميين والمتعلمين يعبرون عن عدم تمسكهم بكل ما هو قديم، وعدم رفضهم لكل ما هو جديد ويتضح هذا تماما من الجدول المشار اليه ولا توجد أى علاقة دالة بين البناء التعليمى وبين هذا المتغير. وان كانت نسبة التقدميين بين الحاصلين على مؤهلات أعلى من النسبة المقابلة بين غير الحاصلين على مؤهلات الا أن الفروق بسيطة .

٤ - يشير الجدول رقم ١٦ إلى وجود علاقة جوهرية بين الحالة التعليمية وبين تقدير السمات اللازم توافرها فى القيادات الشعبية المحلية حيث وجد أن قيمة (كا٢) تساوى (٩ر ٦) وهى دالة عند ١ ٠٠ر ويشير الجدول إلى أن تقدير معايير الغنى والثراء وملكية الأرض وأداء خدمات شخصية للناس، ومعيار التكتل الأسرى تتناسب تناسباً عكسيا مع الحالة التعليمية بمعنى أنه مع إرتفاع الحالة التعليمية ينخفض الايمان بهذه المعايير كأساس لاختيار القيادات الشعبية المحلية بعكس الحال بالنسبة لمعايير التعليم والخدمة العامة وهى المعايير التقدمية من منظور البناء القيمى للتنمية فان هذه المعايير

تتناسب تناسباً طرديا مع الحالة التعليمية حيث يرتفع نسب الايمان بها مع إرتفاع المستوى التعليمى وجميع الفروق دالة إحصائياً .

٥ — ويشير الجدول رقم ١٧ إلى وجود علاقة جوهرية بين التصور العلى لعوامل النجاح والفشل فى العمل والحياة وبين الحالة أو المستوى التعليمى للمفحوصين ، وقد وجد أن قيمة (كا٢) تساوى (٤ر٩٤) وهى دالة عند مستوى ٥٠ر ويشير الجدول إلى أن الأميين أكثر تغليبا لعنصر الحظ أو القضاء والقدر كعامل مسئول عن النجاح والفشل ، بينما نجد أن المتعلمين أكثر تغليباً لعنصر العمل والانجاز كعامل مسئول عن هذا النجاح أو الفشل وقد وجدت جميع الفروق دالة إحصائيا .

٦ — يشير الجدول رقم ١٨ إلى أنه لا توجد علاقة إحصائية بين التردد على المراكز الحضرية أو الاتجاه خارج النسق حيث وجد أن قيمة (كا٢) =٠٨ر وهى غير دالة إحصائيا، وإن كان الجدول يشير إلى أن غير الأميين أكثر تردداً على المراكز الحضرية من غير الأميين ولكن الفروق ليست جوهرية .

ونخلص من هذا إلى أن هناك علاقة وثيقة بين التعليم وبين بعض المتغيرات ذات الأهمية الكبرى بالنسبة لعمليات التنمية .

رابعاً — العلاقة بين تصور الذات وبين بعض الأبعاد والمتغيرات المدروسة :

لقد حاولنا هنا الكشف عن العلاقة بين تصور الذات ، أى رؤية المفحوصين لذواتهم كقادرين على الفعل أو المساهمة فى تحقيق التقدم الاجتماعى وفى تغيير مجتمعهم المحلى نحو الأحسن ، أو عاجزين عن تحقيق هذه المساهمة وبين بعض المتغيرات والأبعاد ذات الأهمية المحورية فى عمليات التنمية

كالمساهمة الفعلية فى مشروعات التنمية وتمثل القيم الديمقراطية ، وتصور المسئول عن تنمية وتقدم مجتمع القرية ، والتصور العلى لعوامل النجاح والفشل . ونوجز فيما يلى أهم ما كشفت عنه الدراسة الميدانية والتحليل الاحصائى من نتائج .

١ — يشير الجدول رقم ١٩ إلى أن هناك علاقة بين تصور الذات بالمفهوم السابق ذكره وبين الاسهام الفعلى فى مشروعات التنمية ، بمعنى أن نسبة من سبق أن أسهم ، فعلا فى مشروعات التنمية من بين أصحاب التصور الإيجابى للذات أعلى من نسبة من سبق أن أسهموا فعلا فى هذه المشروعات من بين أصحاب التصور السلبى للذات ، وقد وجدت أن قيمة (كا٢) تساوى ١٥ر٧٨ وهى ذات دلالة احصائية مرتفعة عند (٠٠١ر) .

٣ — يشير الجدول رقم ٢٠ إلى أن هناك علاقة بين تصور الذات وبين تصور نوعية الجهود المسئولة عن إصلاح وتنمية القرية بمعنى أن أصحاب الاتجاه الإيجابى للذات أكثر إيماناً بأن الجهد المشترك بين الحكومة وأهالى القرية هو المسئول عن إصلاح وتنمية القرية ، ، فى حين أن أصحاب التصور الانهزامى للذات أكثر القاء المسئولية بكاملها على عاتق الجهود الحكومية وحدها .

٤ — يشير الجدول رقم ٢٢ إلى أن هناك علاقة بين تصور الذات وبين التصور العلى لعوامل النجاح والفشل فى الحياة والعمل بمعنى أن أصحاب التصور الإيجابى للذات أكثر إيماناً بأهمية الإنجاز والجهد والعمل فى تحقيق النجاح فى حياة الإنسان بالمقارنة بأصحاب الاتجاه الانهزامى للذات ، وقد وجد أن قيمة (كا٢) تساوى (٥٦ر٥٣) وهى ذات دلالة إحصائية عالية تصل إلى مستوى ٠٠١ر.

وهكذا نستطيع القول بأن تصور الذات يعد متغيراً أو يعد جوهرياً فى حركة التنمية إذ أنه ذات علاقة ارتباط إيجابى بالكثير من الأبعاد ذات الأهمية الكبرى والمؤثرة فى حركة التنمية مثل الاسهام الفعلى والمشاركة فى فى مشروعات التنمية ، وتمثل القيم الديمقراطية ، وتصور المسئول عن تنمية القرية ، والتصور العلى لعوامل النجاح والفشل فى الحياة .

خامساً — العلاقة بين الاستجابات اللفظية المباشرة والاستجابات اللفظية على المستوى الاسقاطى :

لقد سبق أن أوضحنا فى فصل الضبط المنهجى للدراسة الميدانية أننا سوف نستخدم أسلوبين للكشف عن بعض المتغيرات والأبعاد المدروسة . الأسلوب اللفظى المباشر وتمثله الأسئلة اللفظية المباشرة فى جدول المقابلة ، والأسلوب الاسقاطى أو غير المباشرة ويمثله اختبار المواقف المصورة وبعض الأسئلة اللفظية بجدول المقابلة ولقد استخدمنا هذه المزاوجة بالنسبة لبعض الأبعاد ذات الثقل بالنسبة لقضية التنمية التى قد لا تكشف عنها الأسئلة المباشرة بصدق وموضوعية. ويهمنا هنا أن نبحث عن مدى ارتباط الاستجابة اللفظية المباشرة بالاستجابات الاسقاطية لنفس الأبعاد ، وسوف نوجز نتائج التحليل فى النقاط التالية :

أولا — يكشف الجدول رقم ٢٣ عن أن هناك علاقة بين الاستجابتين المباشرة والاسقاطية بالنسبة لقضية تعليم الأبناء ، بمعنى أن أصحاب الاتجاه الإيجابى نحو تعليم الابن على المستوى الاسقاطى أكثر ميلا نحو تعليم الأبناء فى استجاباتهم على السؤال المباشر فى جميع الحالات وتحت أى ظروف أما أصحاب الاتجاه السلبى نحو تعليم الأبناء فانهم يميلون إلى عدم الموافقة على تعليم الأبناء نهائياً أو عدم الموافقة على تعليمهم أحياناً فى الاستجابة

على السؤال المباشر وقد وجد أن قيمة (كا٢) = ٢٥٫٦٧ وهى ذات دلالة عند مستوى ١٠٠ر

ثانياً — يكشف الجدول رقم ٢٤ من أن هناك علاقة بين الاستجابة للسؤال المباشر والاستجابة للموقف المصور المتعلق بالرأى نحو تعليم البنت فأصحاب الاتجاه الإيجابى نحو تعليم البنت والتعليم المختلط فى الاستجابة للموقف المصور أكثر موافقة على خروج الفتاة للتعليم فى الاستجابة للسؤال المباشر ، وذلك بالمقارنة بأصحاب الاتجاه الإيجابى نحو تعليم البنت والمعارضين للتعليم المختلط ، كذلك وجد أن هذه الفئة الأخيرة أكثر موافقة على تعليم البنت بالمقارنة بأصحاب الاتجاه السلبى فى الاستجابة للموقف المصور ، وقد وجد أن قيمة (كا٢) = ٢٫٤٤ وهى دالة عند مستوى معنوية ١٠٠ر

ثالثاً — يكشف الجدول رقم ٢٥ عن أن أصحاب الاتجاه الايجابى نحو تنظيم الأسرة فى الاستجابة للموقف المصور أكثر ميلا نحو التحكم فى النسل فى الاستجابة للسؤال المباشر ، بينما نجد أن أصحاب الاتجاه السلبى نحو تنظيم الأسرة فى الاستجابة للموقف المصور أكثر ميلا نحو ترك قضية الانجاب للطبيعة مع عدم التحكم فيها وقد وجد أن قيمة (كا١) = ٦٢٫٨٣ وهى دالة عند مستوى معنوية (١٠٠ر) وهذا ما يمكننا من القول بوجود علاقة إيجابية بين الاستجابة المباشرة والاسقاطية للأسئلة المتعلقة بقضية تنظيم الأسرة .

رابعاً — يكشف الجدول رقم ٢٦ عن وجود علاقة بين الاتجاه نحو العمل الطوعى وبين المشاركة الفعلية فى مشروعات التنمية بالقرية حيث وجد أن نسبة من سبق أن شاركوا بالفعل فى هذه المشروعات من بين

أصحاب الاتجاه الإيجابي نحو العمل الطوعي أعلى من نسبة الذين سبق أن شاركوا من بين أصحاب الاتجاه السلبي نحو العمل الطوعي في الاستجابة للموقف المصور . وقد وجد أن قيمة (كا٢) = ١٣ر٢٢ وهي دالة عند مستوى ١٠٠ر .

خامساً — كذلك يكشف الجدول رقم ٢٧ عن وجود علاقة بين الاتجاه نحو المساهمة بالعينات في مشروعات التنمية في القرية وبين المشاركة الفعلية في هذه المشروعات في الاستجابة للسؤال اللفظي المباشر بمعنى أن أصحاب الاتجاه الإيجابي نحو المساهمة أكثر مشاركة بالفعل في مشروعات التنمية بالقرية من أصحاب الاتجاه السلبي نحو المساهمة في الاستجابة في الموقف المصور وقد وجد أن قيمة (كا٢) = (٢١ر٣٦) وهي دالة عند(١٠٠ر) .

سادساً — ويشير الجدول رقم ٢٨ إلى أنه لاتوجد علاقة بين فهم أهداف المجلس المحلي وبين الاتجاه نحوه ، أو اتخاذ موقف منه وهذا يعني أن الذين يتبنون اتجاهاً إيجابياً نحو المجلس ، أو الذين يتبنون اتجاهاً سلبياً نحوه لايتبنون هذه الاتجاهات نتيجة لتفهم أو عدم تفهم لأهدافه ووظائفه ولكن ربما حدث هذا لأسباب أخرى قد يكون من بينها الاستفادة الشخصية منه أو توقع هذه الاستفادة للذات أو القرية .

ونخلص من دراستنا هذه بأن هناك علاقة إيجابية باستمرار بين الاستجابة على المستوى المباشر والاستجابة على المستوى الاسقاطي لنفس البعد ، أو المتغير ، أي تتشابه مضامين الاجابة على الأسئلة المباشرة والاسقاطية المتعلقة بنفس المتغير ، ولكن هاتين الاجابتين لاتتطابقا بأي حال . وهنا يجب أن نأخذ باعتبارنا دائماً اختلاف نسب ثبات الأسئلة

اللفظية ونسب ثبات الأسئلة المصاحبة للمواقف المصورة فقد سبق أن أشرنا إلى أن متوسط نسبة التطابق فى جدول المقابلة ٩٠٪ بينما هى بالنسبة لاختبار المواقف المصورة ٧١ ٪ . ولما كنا قد اعتبرنا هذه النسب نسب للصدق أيضاً فان الاستفادة من نتائج هذه الدراسة لابد أن تأخذ هذه النسب فى الاعتبار .

الفصل التاسع

مناقشة النتائج الهامة وأهم المقترحات

١ – نتائج تحقيق الفرض الأول .

٢ – نتائج تحقيق الفرض الثانى .

٣ – نتائج تحقيق الفرض الثالث .

٤ – نتائج تحقيق الفروض الفرعية .

٥ – مناقشة نتائج تحقيق الفروض .

٦ – آراء ووجهات نظر للمناقشة .

(ا) فى مجال الاستراتيجية والوضوح النظرى :

(ب) فى مجال العمل السياسى .

(ج) فى مجال الأنساق والتنظيمات الديموقراطية .

(د) فى مجال العمل التربوى .

(ه) فى مجال العمل التثقيفى .

(و) فى مجال الدراسات المقترحة .

وأصل أخيراً إلى مناقشة الفروض والقضايا العامة التي طرحتها للدراسة الميدانية في ضوء بعض القضايا والنظريات السوسيولوجية وسوف أعرض في البداية الموقف النهائي بالنسبة الفروض . .

نتائج تحقيق الفرض الأول :

لقد أسفرت عملية تحقيق الفرض الأول والذي يتعلق بالأثر الفارق لتركيز برامج ومؤسسات التنمية الاجتماعية داخل مجتمع القرية ، وذلك باستخدام أسلوب المجموعات المتطرفة ، عن تكذيب هذا الفرض . فلقد كشفت الدراسة عن عدم وجود فروق جوهرية بين القرى المتقابلة بالنسبة لأغلب الأبعاد المدروسة وهي الأبعاد الآتية :

(١) بعد التخطيط (٢) بعد الرؤية المستقبلية
(٣) بعد الشعور بالتجديد (٤) بعد الاتجاه نحو التجديد
(٥) بعد تصور الذات (٦) بعد المبادأة والمشاركة الشعبية
(٧) بعد الوعي بطبيعة وأهداف الأنساق الديمقراطية .
(٨) بعد الإتجاه نحو الأنساق والتنظيمات الشعبية .
(٩) بعد الوعي الديمقراطي والإتجاه نحو القوة .
(١٠) بعد الوعي بالمشكلات والحاجات القائمة .
(١١) البعد التربوي . (١٢) بعد الانفتاح على خارج المجتمع .

أما بالنسبة للأبعاد الثلاثة الباقية وهي : ـ

١ ـ بعد التصور العلمي . ٢ ـ بعد مجالات الاهتمام .
٣ ـ بعد تصور المسئول عن تنمية مجتمع القرية ...

فقد كشفت الدراسة عن وجود فروق جوهرية بين القرى المتقابلة على هذه الأبعاد .

ويصدر الحكم بكذب هذا الفرض انبثاقا من المنهج العلمي الذي هو في جوهره منهج « التكذيب » على حد قول أساتذة المناهج مثل « كارل بوبر » .

نتائج تحقيق الفرض الثانى :

أسفرت عملية تحقيق الفرض الثانى والذى يتعلق بتغير بناء ومحددات وعلاقات القوة فى مجتمعات القرى المدروسة خلال فترتين تاريخيتين ، اعتماداً على الرجوع إلى التاريخ المكتوب والتاريخ الشفاهى والملاحظـــة المباشرة ونتائج تطبيق الاستمارة المعدة للبحث ، عن صحة هذا الفرض . ولقد كانت أهم نتائج تحقيق هذا الفرض هى :

(١) تحول بناء القوة من النموذج الأوتقراطى فى إتجـــاه النموذج الديمقراطى على متصل : الأوتقراطية - الديمقراطية . على أن هذا النموذج الأخير لم يتحقق تحققاً كاملا نتيجة للرواسب التاريخية ولعدم توافر كافة مقومات المشاركة الديمقراطية وترشيد عملية الاختيار . وما كشفت عنه الدراسة هو وجود تحول واضح فى الإتجاه الديمقراطى .

(٢) نمو الإتجاهات التقدمية لدى القيادات الشعبية المنتخبة . حيث كشفت الدراسة عن إيمان هذه القيادات بالمصلحة العامة وبالجماهير وبقدرتهم على إعادة بناء المجتمع وبحقهم فى المشاركة فى إتخاذ القرار والتنفيذ والمتابعة وتشير هذه الإتجاهات إلى تحول جذرى فى نوعية القيادات المحلية من حيث تغير البناء الدافعى ومفهومهم عن القيادة والدور الجماهيرى وموقعها من السلطة . ولكن قد وجد أن غالبية القيادات الشعبية لا تعى الأهداف الموضوعية للأنساق والتنظيمات التى يمثلون من خـــلالها جماهير القرية . كذلك تكشف الدراسة عن أن التغير فى اتجاهات أغلب القيادات الشعبية لم ينتقل من المستوى اللفظى إلى مستوى الممارسة والتطبيق .

(٣) حدوث تحول واضح فى تصور الجماهير لمحددات المكانة الاجتماعية ومعايير اختيار القيادات الشعبية فى اتجـــاه مدعم لأهداف حركة التنمية المخططة . فقد أسفرت الدراسة عن انخفاض أهمية بعض المعايير كالثراء وملكية الأرض وكبر السن ، وعن اتجاه معايير أخرى إلى الظهور واحتلال أهمية كبرى كالتعليم والعمل للمصلحة العامة أو الخدمة العامة .

(٤) حدوث تحول واضح فى نمط القيادة فى مجتمع القرية من حيث اتجاه نمط القيادة العامة إلى الاختفاء النسبى ، وتزايد الأهمية النسبية لنمط القيادة المتخصصة التى تقوم على أساس من العلم والخبرة .

(٥) حدوث تحول واضح فى نوعية القيادات المحلية والتى تتصدر التنظيمات السياسية والمحلية والتعاونية من حيث السن والمكانة الاجتماعية والاقتصادية حيث أن أغلبية هذه القيادات ، تنتمى إلى مكانة سوسيو - اقتصادية متوسطة أو دون المتوسطة وتقع فى فئات عمرية متوسطة أودون المتوسطة .

(٦) عدم ظهور عناصر قيادية فعالة فى المجال النسائى ، على الرغم من ظهور اتجاه لفظى إيجابى تجاه مركز المرأة ودورها فى المجتمع وحقها فى التعليم وممارسة العمل السياسى وقدرتها على الإسهام والمشاركة فى بناء مجتمعها.

نتائج تحقيق الفرض الثالث :

أسفرت عملية تحقيق الفرض الثالث الذى يتعلق بالتغير فى التنظيم الداخلى فى مجتمع القرية وتزايد انفتاح القرويين على خارج المجتمع المحلى ، عن صدق هذا الفرض . ولقد كانت أهم ما كشفت عنه الدراسة الميدانية فى هذا الصدد يتمثل فيما يلى :

(١) اتساع نطاق بؤرة التنظيم الاجتماعى للقرويين وتزايد انفتاحهم عن خارج النسق المجتمعى ، وتزايد نطاق تفاعلاتهم ذات المعنى لتشمل منطقة جغرافية واجتماعية أوسع . ويرجع ذلك إلى تزايد حركة الاتصال سواء المادى أو الفكرى .

(٢) حدوث عدة نماذج من التغير فى النظم والأنساق الاجتماعية داخل مجتمعات القرى المدروسة تمثلت فى ظهور بدائل نسقية ونظامية

متغيرة أو احلال نظم محل نظم أخرى والتغـــير فى الأهمية النسبية لبعض النظم وفى علاقاتها بعضها ببعض وفى تكوينها البنائى وأدوارها الوظيفية .

٣ — حـدوث تغيرات تقدمية واضحة فى آراء واتجاهات الجماهير وتوجيهاتهم القيمية على الخمسة عشر بعدا التى قمت بدراستها . وتسير هـذه التغيرات فى اتجاه التحررية والعلمية والرشد وإتساع وتنوع وخصوبة بناء الحاجات ومجالات الاهتمام وارتفاع مستويات التطلع والطموح وتزايدالثقة فى الذات وفى امكانيات الجهود الشعبية والعمل التعاونى والجماعى .

نتائج تحقيق الفروض الفرعية :

لقـــد آثارت دراستى الميدانية أثناء قيامى بتحقيق الفروض الثلاثة الأساسية ، مجموعة من التساؤلات تتعلق بالعلاقة بين بعض المتغيرات أو الأبعاد المدروسة . وحاولت الإجابة على هـذه التساؤلات من خلال مجموعة من العمليات الاحصائية القادرة على الكشف عن علاقات الارتباط بينها ، تحقيقا للمزيد من الوضوح النظرى . والقد أسفرت عملية تحقيق هذه الفروض عن النتائج التالية :—

١ — يوجد ترابط جوهرى بين البناء العمرى وبين بعض الأبعاد المدروسة مثل تصور المسئول عن تنمية وتطوير مجتمع القرية والتصور العلى لعوامل النجاح والفشل والانفتاح على خارج النسق بينما لايوجد ارتباط جوهرى بين هذا البناء وبين بعض الأبعاد الأخرى مثـــل المشاركة فى مشروعات التنمية ومعايير اختيار القائد والاتجاه نحو التجديد .

٢ — يوجد ارتباط بين البناء المهنى وبين بعض الأبعاد المدروسة مثل تصور المسئول عن تنمية القرية والارتباط بعلاقات خارج النسق ، بينما لايوجد ارتباط جوهرى بين هذا البناء وبين بعض الأبعاد الأخرى مثل

المشاركة الفعلية فى مشروعات التنمية والتصور العلى لعوامل النجاح والفشل والاتجاه نحو التجديد ومعايير تحديد المكانة واختيار القيادات المحلية ، وإن كانت نتائج التحليل تشير إلى اتجاهات معينة أشرت إليها فيما سبق .

٣ — يوجد ارتباط دال بين البناء التعليمى وبين بعض الأبعاد المدروسة مثل المشاركة الفعلية فى مشروعات التنمية وتصور المسئول عن تنمية مجتمع القرية ومعايير اختيار القيادات ومحـــددات المكانة الاجتماعية . ويوجد ارتباط جوهرى بين هذا البناء وبين الاتجاه نحو التجديد والانفتاح على خارج المجتمع .

٤ — يوجد ارتباط دال بين بعد تصور الذات وبين أغلب الابعاد الاخرى ذات الأهمية الاستراتيجية فى عملية التنمية مثل المشاركة الفعلية فى مشروعات الخدمة العامة والاتجاه الديمقراطى وتصور المسئول عن تنمية مجتمع القرية والتصور العلى لعوامل النجاح والفشل .

٥ — يوجد ارتباط ايجابى بين الاستجابة المباشرة والاستجابة غير المباشرة أو شبه الاسقاطية بالنسبة للأسئلة ذات المضمون الواحد ولكن لاتتطابق الاجابتان .

مناقشة الفروض : —

يمكن تفسير عدم صحة الفرض الأول فى ضوء عدة متغيرات أهمها عمومية وكفاءة تطبيق التغيرات فى مجال علاقات الإنتاج والقضاء على محاور التسلط التقليدى وعلى مراكز القوة وضرب اقطاع النفوذ والاستغلال فى كافة القرى سواء النامية أو المتخلفة . كذلك يمكن تفسير نتائج تحقيق هذا الفرض فى ضوء استفادة القرى المتخلفة من برامج ومؤسسات التنمية التى توجد بالقرى المجاورة مما يجعل منها مجالا للتأثير وليست مجالا للنشاط

وتطلع أبناء القرى المتخلفة للحصول على مؤسسات مماثلة داخل مجتمعهم نتيجة لادراك أهميتها وضرورتها فى حياتهم وتكبد المشاق فى سبيل الحصول على خدماتها . كذلك يمكن تفسير هـــذه النتيجة فى ضوء تزايد حركة الاتصال المادى والفكرى بخارج النسق المجتمعى ، الأمر الذى أتاح لأبناء القرى المتقابلة الاطلاع على أنماط ثقافية مختلفة مما أثر على اتجاهاتهم وآرائهم بالنسبة لأغلب الأبعاد المدروسة . ولكن تركيز الخدمات والمؤسسات القائمة على أساس تطبيق نتائج العلم ووضعها فى خدمة أهالى القرية ، ووجود المنمين الاجتماعيين داخل مجتمعات القرى النامية كان له أثر فارق فى ثلاثة مجالات أساسية تتمثل فى الايمان بالعلم وبالعمل الانسانى كسبيل لتحقيق الأهداف المرغوبة ، والوعى بالدور الشعبى فى تنمية مجتمع القرية بعد أن أن وفرت الدولة مؤسسات التنمية داخـــل المجتمع ، والتطلع إلى تحقيق أهداف تتحقق بعد واتساع مجالات الاهتمام .

ويمكن تفسير صدق الفرضين الثانى والثالث فى الضوء كفاءة التغيير الثورى فى علاقات الانتاج والقوة التاريخية وفى ضوء حركة المجتمع العام واهتمام الدولة بمجتمع القرية وتحقيق الرعاية الاجتماعية للقرويين من خلال إستحداث مؤسسات التنمية داخل القرى المدروسة . ويقول آخر يمكن تفسير صدق الفرض الثانى والثالث فى ضوء ما حدث فى مجتمعات القرى المدروسة من تغيرات تنظيمية وتكنولوجية فى الفترة المتغيرة .

أما بالنسبة للفروض الفرعية فقد كشفت التحليلات عن وجود إرتباطات بعضها دال - وبعضها غير دال بين البناءات والمهنية العمرية والتعليمية وبين بعض الأبعاده ويشير التحليل إلى أهمية بعدى التعليم وتصور الذات أو الثقة فى الذات ورؤيتها كقادرة أو عاجزة عن الفعل والتأثير فى الواقع القائم ، كذلك يشير إلى أن الفئات الأصغر سنا أقدر على التغيير والتكيف مع مقتضيات التنمية وبطريقة أسرع بالمقارنة بالفئات الأكبر سنا .

أما بالنسبة لوجود علاقة ايجابية باستمرار بين الاستجابة المباشرة وغير المباشر أو الاسقاطية للأسئلة التى تحمل نفس المضمون ، فإن هذا أمر يدعم الثقة فى صدق — الأسئله المباشرة وهذا هدف منهجى جوهرى .

وهناك مجموعة من الملاحظات الختامية نوجزها فيما يلى : —

أولا : يمكن تفسير نتائج الدراسة فى ضوء فكرة الامتداد الريفى الحضرى أو فى ضوء بعض النظريات السوسيولوجية التى تحاول تفسير اتجاهات التغير الاجتماعى فى المجتمعات المحلية مثل نظرية « روجرز » و « لارسون» عن التقليدية والتحديث ونظرية « بارسونز » عن الأنماط البديلة .

ثانياً : يمكن تفسير اقبال القرويين على بعض التجديدات الانمائية بطريقة أوضح وأسرع من بعض التجديدات المخططة الأخرى فى ضوء بعض النظريات السوسيولوجية مثل نظرية « روبين وليامز » عن « الفعل الوسائلى » ونظرية « اجبرن » عن التخلف الثقافى . ونظرية « لوميس » و « بيجل » عن الحاجة الوظيفية .

ثالثا : يمكن تفسير الانفصام الملاحظ بين الاتجاهات اللفظية المستثارة وبين الاتجاهات العملية[1] فى ضوء وظائف النسق عند « بارسونز » وعمليات النسق عند « بيجل » و « لوميس » ، وفى ضوء مفهوم الصراع بين التجديدات المنطقية والمقنعة عقلياً ، وبين الممارسات السلوكية التقليدية ذات الارتباطات العاطفية كذلك يمكن تفسيرها فى ضوء مفهوم « ادجارشين » عن المحو والاحلال ، ومفاهيم المسايرة والتوحد والتمثل الداخلى عند « بيكر » ويجب أن نفسر هذه الظاهرة فى ضوء عدم كفاءة البرامج الاتصالية

---

(١) مثل التناقض بين الإيمان بالأهمية تعليم الفتاة مع عـــدم الاقدام على تعليمها أو لاتاحة الفرصة أمامها لمتابعة الدراسة ، والايمان بأهمية المشـاركة فى مشروعات التنمية مع عدم تنفيذ ذلك والايمان بأهمية ومشروعية تنظيم الأسرة مع عدم تنفيذذلك . . الخ .

والأنساق الديمقراطية داخل مجتمع القرية . ويمكن بوجه عام القول بأن الايمان اللفظى يعد خطوة جوهرية فى الطريق إلى التبنى السلوكى ويمكن تفسير التناقض الحالى بين التبنى اللفظى والتبنى السلوكى لبعض التجديدات فى ضوء مراحل تغيير الاتجاهات والممارسات التى كشفت عنها دراسات الكثير من الباحثين .

رابعاً : يشير « سنها » إلى أن هناك مجموعة من المتغيرات أو الأبعاد الأساسية التى يجب أن نقيم فى ضوئها برامج التنمية هى : —

(أ) بعد الدافعية : ويقصد به مدى نجاح البرامج فى خلق دوافع جديدة . للتقدم والتطلع إلى المستويات الأحسن الذات والمجتمع .

(ب) بعد توليد الروح التعاونية وتحقيق الشعور بالمجتمع .

(جـ) بعد تغيير الاتجاهات السلبية والمعوقة للتقدم .

(د) بعد ابراز وتدريب القيادات الشعبية المحلية .

وبتطبيق هذه الأبعاد على تجربة التنمية فى القرى المدروسة نستطيع القول بأنها استطاعت تحقيق هذه الأبعاد على المستوى اللفظى والممارسة فى بعض الميادين وعلى المستوى اللفظى فقط فى بعض الميادين الأخرى ، ولعل المشكلة الأساسية أن هذه الميادين الأخرى مثل المشاركة الواعية فى صنع القرار وفى التخطيط من أسفل وفى التنفيذ والمتابعة والتقييم ، أى استثارة الدينامية الانمائية الذاتية أو حركة النمو الذاتى ، هى تلك الميادين التى تقاس فى ضوئها مدى فعالية العمل الانمائى فى المجتمع المحلى .

خامساً : تكشف الدراسة المقارنة بين نتائج دراستى الميدانية وبين نتائج الدراسات الميدانية فى بعض المجتمعات الريفية المشابهة فى دول العالم الثالث ، عن تفوق تجربة التنمية فى الريف المصرى على بعض التجارب

الأخرى كالتجربة الانمائية فى بعض الولايات الهندية ويمكن تفسير ذلك فى ضوء ما تشير اليه دراسات الأمم المتحدة ، من تفوق التجربة المصرية فى تغيير علاقات الانتاج فى الاتجاه الجماهيرى وتعثر مشروعات الاصلاح الزراعى فى التطبيق فى بعض الولايات الهندية وبعض البلاد النامية الأخرى .

آراء ووجهات نظر للمناقشة :

وفى النهاية سوف أخلص إلى مجموعة من وجهات النظر المستقاه من نتائج التصور النظرى والعمل الميدانى ، يمكن أن تسهم فى تحقيق أهداف حركة التنمية الاجتماعية الشاملة فى القرية المصرية كما ترسمها وثائقنا القومية وأقسم هذه المقترحات إلى أقسام رئيسية : —

أولا : فى مجال الاستراتيجية والوضوح النظرى : —

ان مواجهة عوامل تخلف القرية المصرية مواجهة علمية ومنهجية لابد وأن تقوم على أساسين هما : الفهم الموضوعى المتعمق للأبعاد التاريخية والسوسيولوجية للمجتمع ورسم إستراتيجية شاملة على المستوى القومى تقوم على أساس هذا الفهم وقادرة على المواجهة الموضوعية والمتكاملة لعوامل التخلف .

أن توافر الوضوح النظرى والأيدلوجى لأهداف حركة التنمية الاجتماعية لدى كافة المنمين الاجتماعيين المسئولية عن العمل الانمائى على المستوى المحلى يعد ضرورة جوهرية لتحديد المسارات الصحيحة إلى هذه الأهداف . ولعل عدم توافر الفهم الجيد والفلسفة الموحدة لدى كافة العاملين فى المجال الانمائى سواء فى مؤسسات التنمية الوظيفية أو العامة يحول تحول دون هذه القيادات المهنية إلى عناصر فعالة فى الموقف الانمائى بهدف إستثارة الدينامية الانمائية داخل المجتمع المحلى نفسه .

أن التخطيط لاستحداث تجديد معين داخل مجتمع القرية يجب أن يصاحب بتخطيط متزامن لمواجهة ماسوف يحدثه هذا التجديد من آثار مباشرة ومشتقة ومشتقة ومتنوعة .

ثانياً : فى مجال العمل السياسى على المستوى المحلى :-

يجب العمل على تحويل القيادات الشعبية المنتخبة إلى عناصر فعالة فى الموقف الإنمائى نظراً لما يمكن أن يكون لها من أثر إشعاعى مدعم أو معوق لأهداف حركة التنمية ، ويمكن أن يتم ذلك من خلال برامج فعالة للتوعية والتدريب سواء الميدانى أو المؤسس بالاستعانة بالتكتيكات التربوية المناسبة ، مع تحديد تكليفات محـــددة لهم يكون على أساسها التقييم والحساب الجاد .

يجب الاهتمام بالتعرف على قيادات الرأى أو حملة التجديد داخل مجتمع القرية سيما تلك التى لاتحتل موقعاً رسمياً فى نسق السلطة أو القيادات غير الرسمية ، لأن هذه القيادات الأخيرة قد يكون لها من قوة التأثير والاشعاع مايفوق أثر القيادات ذات الموقع الرسمى فى القرية . كذلك يجب الاعداد لكوادر الصف الثانى والثالث .

يجب التخطيط للإستفادة من القوى الشبابية خاصة المثقفة بمجتمع القرية فى مشروعات العمل المحلى سواء فى المجال المادى أو المجال البشرى تحت إشراف التنظيمات الشعبية والمحلية القائمة .

يجب التخطيط لاستثارة حركة نسائية واعية داخل المجتمعات لما يمكن أن يمارسه العنصر النسائى من أثر مدعم أو معوق لبرامج التنمية ، ويمكن الاعتماد فى استثارة هذه الحركة على العناصر النسائية المثقفة سواء من أهل المجتمع المحلى أو من القيادات المهنية العاملة بالمجتمع .

يجب تحويل المنمين الاجتماعيين (المدرسين والأطباء والمشرفين الزراعيين والاخصائيين الاجتماعيين ... إلخ) إلى عناصر ديناميه فى الموقف الإنمائى وذلك لا يمكن أن - يتحقق بالاقتصار على ممارسة العمل التخصصى فحسب ، ولكن من خلال ممارسة التحرك الجماهيرى أو العمل السياسى من خلال التنظيمات الشعبية والمحلية القائمة فى مجتمع القرية كالتثقيف والاعداد لمشروعات العمل المحلى . ولقد كشفت بعض الدراسات عن مجموعة من الخصائص التى يجب أن يتسم بها المسئولون المهنيون ، العاملون على مستوى القرية ، مثل القدرة على العمل الجماهيرى والتمركز حول القرى والتقارب النفسى والاجتماعى معه والحساسية لمطالب العمل الجمعى ... إلخ .

وهذه الخصائص يمكن أن تكون محكات لاختيار المنمين الاجتماعيين بالقرى . وفى حالة تعذر الاختيار فانه يمكن اعداد برامج فعالة للتدريب ، قادرة على تكوين هذه السمات والاتجاهات وقد ثبت علمياً قدرة برامج التدريب على أداء هذه المهمة .

نظراً لترابط عوامل التخلف فان محاولة مواجهة كل عامل على حدة أمر قد لا يؤدى إلى نجاح المواجهة ، مما يحتم ضرورة ممارسة أسلوب العمل الفريق من جانب القيادات المهنية العاملة على المستوى المحلى ، بحيث يدعم العمل الإنمائى فى ميدان ما ، العمل الإنمائى فى الميادين الأخرى .

ثالثاً : فى مجال الأنساق والتنظيمات الديمقراطية المحلية : -

إذا كانت عملية التنمية الاجتماعية فى المجتمع المحلى هى فى جوهرها عمل علمى وشعبى بالدرجة الأولى ، فان الأنساق الديمقراطية سواء النوعية كالتعاونيات أو العامة كالتنظيم السياسى أو المجالس المحلية تحتل أهمية جوهرية فى هذا الاطار ، من حيث هى الأجهزة القادرة على تحقيق بعد

الشعبية بأبعاده الفرعية المتنوعة ـ اتخاذ ـ القرار ـ والتنفيذ ـ وتمثل قيم التنمية وتحقيق الشخصية المشاركة والمواطنة المسئولة لدى أبناء المجتمعات المحلية وتحويل حركة التنمية إلى حركة شعبية وهو هدف مقرر فى الميثاق . ولهذا يجب الاهتمام والتركيز على هذه التنظيمات بمنحها المزيد من الصلاحيات فى التطبيق ، وعدم اقتصارها على النصوص القانونية غير الممارسة فى الواقع الاجتماعى ، مع امدادها بالكفايات الادارية والفنية ، واعداد برامج فعالة لتدريب وتوعية أعضائها ، وتحديد دورها وعلاقتها بالأجهزة الانمــــائية الوظيفية على المستوى المحلى بدقة كاملة .

رابعاً : فى مجال العمل التربوى : ـ

لقد استطاعت حركة التنمية الريفية فى مصر أن توصل بعض الأفكار التقدمية إلى أذهان جماهير القرويين ، ولكنها لم تستطيع بعد أن تتجاوز ذلك إلى عملية الممارسة أى أنها لم تستطيع أن تحول المسايرة إلى تمثل داخلى . وهنا يأتى دور العديد من المتغيرات الموقفية فى مقدمتها متغير العمل الاتصالى المخطط والتنمية الاجتماعية . وإننى أحمل أجهزة التنشئة الاجتماعية المؤسسية المخططة كالمدارس أجهزة الاعلام والتنظيمات الشعبية ، وهى الأجهزة المسئولة عن التشكيل الثقافى أو إعادة ذلك التشكيل ، مسئولية تحويل المسايرة إلى تمثيل داخلى وممارسة ، على أننى أضع ثقلا كبيراً على ضرورة استثمار مرحلة الطفولة لاجراء عملية الصياغة المخططة للشخصية المستهدفة من خلال المؤسسات التربوية النظامية كدور الحضانة والمدارس الابتدائية ، ومن خلال برامج التوجيه الأسرى وبرامج العمل المحلى .

يجب أن تقوم العمليات الاتصالية المخططة فى المجتمع الريفى على أساس من الفهم المتعمق للجذور التاريخية للأفكار والممارسات المستهدف محوها ، ولدورها التاريخى والوظيفى فى حياة المجتمع وارتباط هذا الدور بالعلاقات والاتجاهات الاجتماعية ونسق القيم السائد فى المجتمع . وذلك بهدف تخطيط

العملية الاتصالية ومكوناتها تخطيطيا موضوعيا مثمراً ، ويمكن فى هذا الاستعانة بمجموعة من الأساليب الاتصالية المناسبة باستخدام المدخل العام أو المدخل الانتقائى .

— نظراً لخطورة مشكلة الأمية لمالها من إرتباطات مباشرة وقوية بالعديد من عوامل التخلف الاجتماعى فى مجتمع القرية ، ونظراً لتعثر خطة محو الأمية فى الريف المصرى منذ الأربعينات من هذا القرن حتى الآن فإنه يلزم إعادة النظر فى خطة محو الأمية وتعليم الكبار فى الريف لتقوم على أساس من الفهم الموضوعى للواقع الاجتماعى ، وأن تعهد إلى جهاز محدد ومسئول . وكاجراء عاجل يجب وقف سيل الأميين الجـــدد الناجم عن عدم كفاية الفصول الابتدائية فى القرى أو عن مشكلة التسرب أو عن بعض القيم المتخلفة خاصة فيما يتعلق بتعليم الفتاة .

خامساً : فى مجال العمل التقيمى :—

— إن تقييم برامج التنمية يعد ضرورة جوهرية لاستمرار أو تعديل أو إعادة بناء الخطة ضماناً للسير الصحيح نحو الهدف المخطط ، وضماناً لمواجهة المشكلات الناجمة عن عدم واقعية الخطة أو عن إنحراف التطبيق . ومن هنا فإنه يلزم أن يعهد بعملية تقييم برامج التنمية الريفية إلى هيئة مستقلة ضماناً لحيادها، أو يعهد بهذه المهمة إلى أحد الأجهزة العلمية القائمة لتقوم بهذه العملية بصفة دورية للوقوف على ذبذبات ونتائج التطبيق ومدى إقترابه أو ابتعاده عن المستهدف . وهناك بعض الدول مثل الهند تنيط عملية تقييم برامج التنمية الريفية بمنظمة مستقلة تنبثق عن جهاز التخطيط القومى هى « منظمة تقييم البرامج » وتجرى هذه المنظمة عدة دراسات ميدانية سنوياً تؤخذ نتائجها فى فى الاعتبار عند تطبيق برامج التنمية فى السنوات التالية .

سادساً : فى مجال الدراسات المقترحة :-

إن أغلب ما تم من دراسات حول قضية التخطيط للتغيير أجريت فى ظل مجتمعات وثقافات تختلف إختلافاً كبيراً عن مجتمعاتنا وثقافتنا ببناءها التاريخى المتميز . يضاف إلى هذا أن أغلب هذه الدراسات لم تقدم إلينا أساليب إجرائية واضحة لاستثارة التغيير الاجتماعى الفكرى والسلوكى بقدر ما قدمت إلينا بعض الاستبصارات النظرية . ولهذا يجب أن يقوم الباحثون المحليون بإعادة إختبار العديد من الفروض التى طرحتها هذه الدراسات الأجنبية فى الواقع الاجتماعى المحلى مع محاولة التوصل إلى أساليب إجرائية واضحة وملائمة .

على الرغم من أهمية الفهم السوسيولوجى التكاملى للواقع الاجتماعى ، الا أن الأبحاث فى مجال علم الاجتماع لم توفق بعد فى إقامة بناء نظرى واضح ومحدد فى مجال التنمية الاجتماعية ، أى أنه لم تظهر بعد ما يمكن أن نطلق عليه « النظرية السوسيولوجية فى التنمية » كما أن هناك نظرية اقتصادية فى التنمية . وهذا أمر يعد بمثابة تحذير عن رضاء بعض الباحثين عن المرحلة الحالية لتقدم علم الاجتماع فى الدول النامية ولعل ظهور مثل هذه النظرية المنشودة والتى يمكن أن نعتبرها الاطار الذى يحقق المنظور الشمولى والتكاملى لكافة برامج التغيير المخطط النوعية ، يتطلب إجراء العديد من الدراسات النظرية والميدانية فى الواقع الاجتماعى لمجتمعات هذه الدول ، مع التركيز على عدة ميادين أساسية أهمها ميدان العلاقة بين التوجيه الاديولوجى من ناحية وبين النظرية السوسيولوجية والنزعة الامبيريقية من حيث وضع فروض وجمع البيانات وإجراء التفسير ومسيرة التحليل من ناحية أخرى وميدان الدراسات الامبيريقية لبرامج التنمية سواء المسحية أو الضابطة أو التقبعية . وميدان دراسات التنظيم والتغيير الاجتماعى والثقافى وعلم الاجتماع السياسى خاصة فى مجال دراسات القوة والضبط .

مطبعة الجبلاوى
٢٠٢ شارع الترعة البولاقية

رقم الايداع بدار الكتب ٤٠٠٤/١٩٧٦